

تقرير مؤتمر نزع السلاح

التذييل الثالث

المجلد الثالث

فهرس المحاضر الحرفية لمؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨٤  
مرتبا حسب الموضوعات والبلدان



CD/PV.257

10 April 1984  
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة السابعة والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف  
يوم الثلاثاء ، ١٠ نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ج . دانابالا (سرى لانكا )

الحاضرون في الجلسة

السيد ف.ل. اسراييليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب.ب. بروكوفيف	
السيد ج.ف. بردينكوف	
السيد ف.ي. سكوموروخين	
السيد س.ف. كوبيتش	
السيد ج.ف. انتسيفيروف	
السيد ت.ف. ديمترشيف	
السيد ف.أ. اوستينوف	
السيد ف.ف. برياخين	
السيد س.ب. باتسانوف	
السيد ف. يوهانس	<u>اثيوبيا</u>
السيد خ. كاراساليس	<u>الارجنتين</u>
السيد غارسيا موريتان	
السيد ر. فيلالامبروزا	
السيد ر. بتر	<u>استراليا</u>
السيد ر. روو	
السيدة ج. كورتتي	
السيد و.أ. فون دن هاغن	<u>العانيا ( جمهورية - الاتحادية )</u>
السيد ف. ايلبه	
السيد غرابفيسل	
السيد سوتووارد وبو	<u>اندونيسيا</u>
السيدة ب. رمضان	
السيد اندرجاتي	
السيد ن.ك. كامياب	<u>ايران ( جمهورية - الاسلامية )</u>
السيد ج. زاهيرنيا	
السيد ل. فيراري برفو	<u>ايطاليا</u>
السيد ب. كابراس	
السيد ك. نياز	<u>باكستان</u>
السيد س.أ. دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س. دي كيروز دوارته	
السيد ج.م. نوارفالسيس	<u>بلجيكا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ك • تيلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب • بهشيف	
السيد ك • براموف	
السيد أ • مونخ مونخ جي	<u>بورما</u>
السيد أ • بي تاين تين	
السيد أ • تان تون	
السيد ه • ياروتشيك	<u>بولندا</u>
السيد س • توربانسكي	
السيد ج • تشيمبنسكي	
السيد ت • ستروجواس	
السيد س • كاستيلو راميريز	<u>بيرو</u>
السيد أ • تورنيري باجي	
السيد م • فيفودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • سيما	
السيد أ • طفار	<u>الجزائر</u>
السيد أ • بوازين	
السيد ه • ثيليكه	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ف • زاياتس	
السيد كروتيتش	
السيد أ • داتكو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ماليسكانو	
السيد ب • بالويو	
السيد أ • كريتو	
السيد أ • بوبيسكو	
السيدة أ • ايكانغا - كاهيا	<u>زائير</u>
السيد ج • دها نابالا	<u>سرى لانكا</u>
السيد ه • م • ج • س • باليهانكارا	
السيد ب • كاريا واسام	
السيد ر • أكيوس	<u>السويد</u>
السيدة أ • بونسير	
السيد ه • برغلوند	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ج • لوندِين	<u>السويد</u> (تابع)
السيد س • أريكسون	
السيد ل • أ • فينكرن	
السيد ر • انغستروم	
السيد أ • دالغان	
السيد كشيان جيا دونغ	<u>الصين</u>
السيدة وانغ زى يون	
السيد لي فاي مين	
السيد لين شنغ	
السيد يانغ منغ ليانغ	
السيد تسيانغ زنكسي	
السيد ه • ريني	<u>فرنسا</u>
السيد ج • مونتاسييه	
السيد جيسبير	
السيد أ • غارسيا غارسيا	<u>فنزويلا</u>
السيد ر • ج • روشون	<u>كندا</u>
السيد ر • غرينيوس	
السيد ليتشوغا نيفيا	<u>كوبا</u>
السيد ب • نونيز موسكويرا	
—	<u>كينيا</u>
السيد أ • حسن	<u>مصر</u>
السيد أ • ماهر عباس	
الآنسة و • بسيم	
السيد ع • الصقلي	<u>المغرب</u>
السيد أ • هلال	
السيد م • الشرايبي	
السيد أ • غارسيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيد ب • ماسيدو ريبا	
السيدة غونزاليس اى رينجرو	
السيد ل • ج • ميدلتون	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د • أ • سلين	
السيد ج • ف • غوردن	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد د • ارد مبلخ	<u>منغوليا</u>
السيد س • أو • بولد	
السيد ج • أو • أوو	<u>نيجيريا</u>
السيد ل • أو • اكينديلي	
السيد ك • ب • اوديديبا	
السيد س • ك • شارما	<u>الهند</u>
السيد د • ميستر	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • غايدا	
السيد ت • توث	
السيد ي • راماك	<u>هولندا</u>
السيد ز • ج • اكيرمان	
السيد ن • كلاين	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد ن • كاريرا	
السيدة ك • كريتبورغر	
السيد ر • هوين	
السيد ر • نورمان	
السيد ب • كوردين	
السيد ه • كالهون	
السيد س • بيرسي	
السيد م • ايماي	<u>اليابان</u>
السيد م • كونيشي	
السيد ك • تاناكا	
السيد ت • كاواكيتا	
السيد ك • فيداس	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد م • ميخايلوفيتش	
السيد ر • ج • جايبال	
السيد ف • بيراساتيغي	

أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي  
للأمين العام :  
وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : افتتحت جلسة مؤتمر نزع السلاح .

اسمحوا لي ، أولا ، أن أعلن عن ترحيبي الحار بمعالي نائب وزير الشؤون الخارجية لبولندا ، السيد هنريك ياروتشيك ، الذي سيكون أول المتكلمين في المؤتمر اليوم . وأود أن أتمنى له اقامة طيبة ومثمرة في جنيف .

يبدأ المؤتمر اليوم النظر في البند ٨ من جدول أعماله ، المعنون " البرنامج الشامل لنزع السلاح " . غير أنه ، عملا بالعادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يمكن لأي عضو يرغب في ذلك أن يثير أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر .

وكما تمت الاشارة الى ذلك في الجدول الزمني للأسبوع الحالي ، اثر الاعلان الذي أدلى به سلفي في الجلسة العامة المعقودة في ١٥ آذار / مارس ، سينظر المؤتمر اليوم في تقريرى فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية الواردين في الوثيقتين CD/448 و CD/449 ، ويتخذ اجراء بشأنهما . وبعد الاستماع الى بيانات الوفود المتعلقة بهذين التقريرين ، وكذلك الى أى ايضاحات قد يقدمها رئيس الفريق المخصص اذا ما طلبت الوفود ذلك ، سأدعو المؤتمر الى أخذ علم بالتقرير الثالث للفريق المخصص الوارد في الوثيقة CD/448 . وبعد ذلك سأعرض على المؤتمر ، بهدف اعتمادها ، التوصية الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير المرحلي للفريق المخصص كما وردت في الوثيقة CD/449 . وتقترح هذه التوصية أن تعقد الدورة المقبلة للفريق المخصص ، رهنا بموافقة المؤتمر ، في جنيف في الفترة من ٣٠ تموز / يولييه الى ١٠ آب / أغسطس ١٩٨٤ ، وذلك بغية وضع الصيغة النهائية للارشادات المتعلقة بالاختبار التقني ، واستعراض التحقيقات الوطنية الاضافية في المسائل ذات الصلة . واسمحوا لي أيضا أن ألاحظ أن الوثيقتين CD/448 و CD/449 قد وزعتا أولا باللغة الانكليزية في ١٥ آذار / مارس .

ويذكر الأعضاء أن الجدول الزمني للأسبوع الحالي يلحظ عقد اجتماع غير رسمي ، عند الاقتضاء ، لمعالجة المسائل التنظيمية . وبعد اتخاذ الاجراءات بشأن تقريرى الفريق المعني بالظواهر الاهتزازية ، أنوى تعليق الجلسة العامة وعقد اجتماع غير رسمي للنظر في المسائل التالية : (أ) طلب للاشتراك في مناقشاتنا مقدم من دولة غير عضو ؛ (ب) برنامج عملنا للأسبوع الذي يبدأ في ١٦ نيسان / أبريل ؛ (ج) مسألة كيفية معالجة المقترحات الواردة في بنود جدول الأعمال (١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ٨) تاريخ افتتاح الجزء الثاني من دورة ١٩٨٤ .

أما هي على قائمة المتكلمين اليوم ممثلو بولندا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ونيوزيلندا ، والسويد ، والأرجنتين .

أعطي الكلمة الآن للمتحدث الأول على قائمتي ، نائب وزير الشؤون الخارجية لبولندا ، معالي السيد هنريك ياروتشيك .

السيد ياروتشيك ( بولندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدى الرئيس ، أود بادىء ذي

يد أن أعرب لكم عن شكري لعبارات الترحيب التي وجهتموها الي . وانه ليسرني ويشرفني حقا أن أتمكن مرة أخرى هذه السنة من مخاطبة هذا المحفل التفاوضي الهام المعني بنزع السلاح . وكما تعلمون ، فان بولندا قد أولت دائما هذا المحفل تقديرا كبيرا واني اعتر بان تساهي الشخصي القديم العهد الى هذا المحفل .



ان شعوري بالارتياح يزداد بمشاهدة دفعة المؤتمر في الأيدي الكفوفة لمثل سرى لانكا الموقر، وهو بلد تقيم معه بولندا ، تقليديا ، علاقات صداقة ، وبلد يعرف المجتمع الدولي حق المعرفة تكرسه لأهداف نزع السلاح وعدم الانحياز ويقدره حق التقدير .  
وأود بالتالي أن أضيف تهاني الشخصية الى التهاني التي سبق تقديمها اليكم بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر لهذا الشهر .

واذ أقدر الفرصة النادرة المتخللة في أخذ الكلمة في قاعة المجلس هذه ، لا يسعني الا أن ألاحظ أن الوضع الدولي قد تدهور لسوء الحظ بصورة خطيرة ، وذلك منذ الايام والأشهر التي سعت فيها بالتحدث الى لجنة نزع السلاح آنذاك ، أي منذ سنة تقريبا . ان السنب الجذري الرئيسي للاتجاه السلبي الخطر في الأحداث على الساحة الدولية قد كان مواصلة الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي بلا هوادة لسياسة المجابهة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وسائر الدول الاشتراكية . فسباق التسلح النووي المتصاعد والمزعزع وغير المنطقي ، وبالذات بداية الازمة الفعلية على أرض أوروبا الغربية للقذائف الأمريكية الجديدة متوسطة المدى - وهي أسلحة الضربة الأولى - ، أدى مباشرة الى توقف المفاوضات السوفياتية الأمريكية في جنيف ، التي تهدف الى الحد من الأسلحة النووية في أوروبا والى الحد من الأسلحة الاستراتيجية وخفضها . ولا يمكن لوزع القذائف الأمريكية الا أن يحمل الدول الأطراف في معاهدة وارسو على اعتماد التدابير المضادة اللازمة ، المتناسقة مع مصالحها الأمنية المشروعة والمتلائمة معها .

وفي سياق هذه التطورات ، أعلن السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب العمالي البولندي الموحد ورئيس مجلس وزراء جمهورية بولندا الشعبية ، الجنرال فويتشيك ياروزالسكي ، من جملة أمور ، في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ ١٦ آذار / مارس الماضي ، أمام المؤتمر الوطني لعمدوبي الحزب العمالي البولندي الموحد ما يلي :

" لقد لفتنا الانتباه مرارا الى الآثار الخطيرة لسياسة المجابهة الامبريالية . وفي الوقت الحالي ، واذ تقدم الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي على زعزعة التوازن العسكري في أوروبا ، فان الوقت لم يعد لتقديم انذار آخر بل لاستنتاج خلاصات ملموسة من الحالة الراهنة .

وقد رحبنا ، مع الارتياح والموافقة ، بالمقترحات الأخيرة التي أعلن عنها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن منع خطر اندلاع نزاع نووي ، وبالخصوص المقترحات التي عرضها الرفيق كونستانتان أ . تشيرنينكو في ٢ آذار / مارس الماضي ، لاخضاع العلاقات بين الدول النووية لمعايير جديدة . اذ أن ازالة شبح المجابهة واقامة أرضية تفاوضية بناءة هما في صالح العالم وفي صالح أوروبا وبولندا ."

ولكننا ، مع الأسف ، لم نر بعد أي اشارة لارادة حقيقية من جانب الولايات المتحدة لا عادة ارساء مثل هذه الأرضية من جديد ، أو اجراء حوار بناء في المجال الهام والحاسم المتمثل فسي نزع السلاح النووي ، وذلك على أساس تكافؤ استراتيجي ، طبقا لمبادئ المساواة والأمن المتساوي . وفيما يتعلق بالدول الأطراف في معاهدة وارسو ، ومن بينها بولندا ، فان موقفها كان واضحا طوال الوقت . ولا يزال موقفها اليوم أيضا جليا . فنحن نؤيد بثبات جميع المبادرات البناءة

المطروحة بهدف كبح التهديد المتزايد لنشوب نزاع نووي ، وإيقاف سباق التسلح النووي ، وتعزيز نزع سلاح حقيقي وملمس ، والعودة الى العمل بسياسة الانفراج والتعاون المنصف فيما بين الدول .

وقدمت الدول الاشتراكية من جهتها مرارا وتكرارا مقترحات بناءة ومبدعة وعملية معروفة جميعها حق المعرفة في هذا المحفل . وكما تتذكرون ، وبالنسبة لسنة ١٩٨٣ وحدها ، لاقت هذه المقترحات تجاوبا واسعا في مناسبات عديدة : في كانون الثاني / يناير في اعلان اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، وفي حزيران / يونيو في البيان المشترك لزعماء الدول الأطراف في المعاهدة ، وفي تشرين الأول / أكتوبر في بلاغ لجنة وزراء الشؤون الخارجية . وبالإضافة الى ذلك ، أصبحت هذه المقترحات موضع تدوين علي ورسي في الأمم المتحدة وفي اجتماع متابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في مدريد ، وفي محادثات فيينا ، وفي مؤتمر ستوكهولم . وأخيرا وليس آخرا ، عرضت هذه المقترحات رسميا على هذا المحفل ، مما زاد عمله زخما والحاحا .

ولست في حاجة الى اضافة أن هذه المقترحات لا تزال معروضة على المؤتمر بأكملها . فصلاحيه التدابير التي تتضمنها هذه المقترحات لا يمكن التشكك فيها ، في حين أصبحت الحاجة اليها أكثر الحاحا نظرا لمجرى العلاقات الدولية ، السلبي عامة . حقا ، أن الحكومة البولندية تعتقد اعتقادا راسخا أن الوضع الدولي في أوروبا وفي العالم اليوم يزيد المقترحات التي قدمتها الدول الاشتراكية موضوعية والحاحا بارزين ، وبالخصوص المقترحات المتعلقة بما يلي :

(أ) عقد معاهدة بشأن عدم الاستخدام المتبادل للقوة العسكرية وإبقاء العلاقات السلمية فيما بين الدول الأطراف في معاهدة وارسو والدول الأطراف في منظمة حلف شمال الأطلسي ، على أن تكون المعاهدة مفتوحة أيضا لدول أخرى ؛

(ب) المفهوم الذي عرض رسميا على الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في مذكرة سوفياتية في ١٠ كانون الثاني / يناير الماضي ، لتحرير أوروبا من الأسلحة الكيميائية ؛

(ج) المقترح المتعلق بالمفاوضات الخاصة بتجميد النفقات العسكرية وخفضها ، الوارد في مذكرة من حكومة رومانيا بتاريخ ٥ آذار / مارس ١٩٨٤ .

ان اعتماد هذه المقترحات وترجمتها الى لغة السياسة العملية للدول سيخطو خطوة شاسعة في طريق تحسين المناخ السياسي في العالم وتشجيع قضية نزع السلاح الحقيقي . ومن شأن هذه السياسة أن تكتسب مزيدا من المصداقية من خلال تنفيذ ثابت وصریح بالحرب النووية ، وتجميد فوري للأسلحة النووية من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وتقديم تعهد من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، التي لم تقم بذلك بعد ، بالالتزام بالألا تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية . وان اعتقادنا راسخ بأن قضية السلم العالمي والأمن الدولي في أدنى مستوى متوازن ممكن للقوة العسكرية ، سيخدمه على أفضل وجه ابرام سريح لا تفاقية حظر شامل لتجسارب الأسلحة النووية ، وحظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي ضد الأرض ، واتمام الاتفاقية الدولية الخاصة بإزالة الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن ، وهو ما توليه بولندا أهمية خاصة .

غير أنه لا يمكن أن يغيب عن بال أحد أن هذه التدابير مهما كانت حاسمة ومناسبة ، فان ما يتسم بأهمية بالغة لجهود نزع السلاح بأكفلها هو بوضوح ، ضرورة استئناف حوار نووي بين الدولتين الرئيسيتين المعنيتين • ومن البديهي أنه يجب على هذا الحوار - حتى ينجح - أن يرتكز على المبدأ المعترف به للمساواة في الأمن والتساوي والتكافؤ الاستراتيجي • وكما هو معروف حق المعرفة ، فان الدول الأطراف في معاهدة وارسو قد أعلنت أنها لا تسعى إلى التفوق العسكري على الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي • غير أن الدول الأطراف في معاهدة وارسو عازمة - للسبب نفسه - على أن تحول دون أن ترجح منظمة حلف شمال الأطلسي التوازن الاستراتيجي لصالحها ، فتهدد بالتالي السلم العالمي تهديدا خطرا • وبالتالي ، وكما أكد على ذلك مرارا مثلوا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيره من الدول الاشتراكية ، فان الشرط المسبق الأساسي للمشروع في محادثات نووية جديدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية هو العودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل أن تبادر الولايات المتحدة إلى وزع قذائفها النووية متوسطة المدى في بعض بلدان أوروبا الغربية •

أن لبولندا اهتماما مباشرا وحيويا بالأمن في أوروبا وفي العالم بصورة عامة • وقد تم تأكيد ذلك صراحة في بيان مجلس وزراء جمهورية بولندا الشعبية بتاريخ ٣ شباط / فبراير ١٩٨٤ • وعند تقدير الوضع السياسي العسكري الجديد في أوروبا عقب وزع القذائف الأمريكية الجديدة ، وعند الاعراب عن دعم بولندا للتدابير المضادة التي اعتمدها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أعلن مجلس الوزراء ، من جملة أمور ، أن المهمة الأولية تتمثل ، في ظل هذه الظروف ، في أن تضمن لدولة بولندا وشعبها ظروف تنمية آمنة ، وأن تعزز صلات التحالف مع المجتمع الاشتراكي في إطار معاهدة وارسو • وواصل البيان معلنا أن أحد العناصر الهامة في الجهود الرامية إلى كبح سياسة المجابهة والعداء التي ينتهجها حلف شمال الأطلسي سيتجثل في مساهمة بولندا في السياسة المنسقة للمجتمع الاشتراكي ، وخاصة من خلال تعزيز وتنفيذ مبادرات حلف وارسو الموجهة نحو تحقيق السلم ، ومقترحات نزع السلاح التي عرضها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية •

بغض النظر عن التحول الخطر في الشؤون الدولية في الوقت الحالي ، يجوز للمرء أن يفكر في أسباب تفاؤل محترس • وتشمل هذه الأسباب حقيقة أن خطوط الاتصال والمواصلات بين الدول المعنية لم تتلف جميعها من جراء الأزمة • وبالفعل ، فان بعض خطوط الاتصال بقيت حية وصمدت كدليل على تراث جو الانفراج وروحه الثابتة • وفي ستوكهولم ، انعقدت الدورة الأولى لمؤتمر تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا • وفي اليوم الذي أجلت فيه مناقشاته ، استأنفت فيينا محادثات خفض القوات المسلحة والتسلح في أوروبا الوسطى • كذلك ، قامت لجنة نزع السلاح ، التي أصبحت الآن مؤتمر نزع السلاح ، بمواصلة انعقادها في دوراتها السنوية في مواعيدها المحددة • ومن خلال التكيف المتبادل ، وإلى حد كبير بفضل التعاون الوثيق بين وفود الدول الاشتراكية من جهة ووفود مجموعة الـ ٢١ ، ودول عدم الانحياز والدول المحايدة من جهة أخرى ، اعتمد المؤتمر جدول أعماله لسنة ١٩٨٤ وبت بالمسائل التنظيمية الأساسية دون تأخير مفرط • ونظرا لسارادة السياسية لجميع أعضائه ، ينبغي للمؤتمر أن يكون قادرا على الاضطلاع بولايته وعلى تكريس اهتمامه الكامل لجميع المسائل الملحة ، بما في ذلك المشاكل ذات الأولوية مثل منع نشوب حرب نووية ونزع السلاح النووي ؟

واعتقد الجميع أن المؤتمر سيكون قادرا على أن يحقق هذه السنة تقدما جوهريا وربما حاسما في اتجاه هدفه النهائي فيما يتعلق بإزالة الأسلحة الكيميائية وذلك بفضل برهان آخر على مرونة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحسن ارادته • ولسوء الحظ وبظرا لوضع الأمور حاليسا، تبدد والمبادرة السوفياتية الأخيرة وكأنها لا تجد ما يقابلها بنفس المرونة وحسن الارادة •

ان مسألة الأسلحة الكيميائية وازالتها ترسانات الدول كانت ترتدى تقليديا أهمية خاصة بالنسبة لبولندا وتمثل مجالا تسعى وفدنا الى تقديم مساهمة خاصة فيه ، دون صرف النظر عن بنود هامة أخرى واردة في جدول أعمال المؤتمر • ان استعداد وفد بولندا لمواصلة تقديم مساهمة ذات قيمة في جميع مجالات الأنشطة في هذا المحفل منسجم مع المعتقدات الثابتة لسياسة جمهوريسة بولندا الشعبية ، أى تفادى التهديد بالحرب النووية وايقاف سباق التسلح وتعزيز التدابير الملموسة لنزع سلاح حقيقي •

واذ تتصرف بولندا بانسجام مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الاشتراكي ، في اطار معاهدة وارسو ، فانها مصممة على مواصلة أهدافها هنا في جنيف ، وفي الامم المتحدة ، وفي غيرها من المحافل التي أشرت اليها آنفا • وقد أعاد تأكيد هذا العزم صراحة المؤتمر الوطني لمندوبسي الحزب العمالي البولندي الموحد ، الذي ذكر ما يلي في ندائه من أجل السلم ، وهو وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح :

" انسجاما مع المصالح الأساسية للأمة البولندية ومع الاتجاه التقليدي للسياسة الخارجية المتبعة بثبات ، لن تدخر بولندا الاشتراكية أى جهد لمواصلة تقديم مساهمتها البناءة لتدعيم هياكل السلم في أوروبا ، ولتعزيز الأمن العالمي ولتطوير تعاون دولي واسع قائم على حقوق متساوية " •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر نائب وزير الشؤون الخارجية لبولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، السيد ثيليكه •

السيد ثيليكه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالانكليزية) : يسود وفد بلادي ، بادى ذى بد ، أن يرحب بنائب وزير الشؤون الخارجية لجمهورية بولندا الشعبية، الرفيق ياروتشيك • والوزير ياروتشيك معروف كخبير بارز في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح •

يعالج هذا المؤتمر اليوم التقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الذي قدم بتاريخ ١٥ آذار / مارس •

ويود وفد بلادي أن يشكر الفريق ورئيسه ، الدكتور داهلمان ، على العمل الشاق المنجز لصياغة هذا التقرير •

وتمثل التقارير الثلاثة التي وضعها الفريق المخصص منذ سنة ١٩٧٦ ، أساسا ملائمة لاقامة التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ، الذي يهدف الى المساهمة في التحقق من الامتثال لمعاهدة مقبلة ستوضع بخصوص حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية •

وبالتالي ، تتوفر لدينا حاليا ثلاثة عناصر أساسية للتبادل الدولي •  
أولا ، تتضمن التقارير آراء بشأن شبكة المحطات الاهتزازية وعملية استخراج البيانات منها •  
ثانيا ، توزع البيانات من خلال النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية • وقد أظهرت المبادلات التجريبية أن لهذا الجهاز طاقة التحقيق الكامل لأهداف نقل سريع وغير مشوش لبيانات المستوى الأول للنظام العالمي المقترح • وبالإضافة إلى ذلك ، يتضمن التذييل ٨ للوثيقة CD/448 تعليمات أولية لأغراض اختبار تجريبي شامل للنظام العالمي ، يجري بعد أن تدخل حيز التنفيذ معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية •  
ثالثا ، سيتمثل جزء كبير من النظام في المراكز الدولية للبيانات • وفي هذا الصدد أيضا ، تتضمن الوثيقة CD/448 آراء مفصلة ، أي " دليل العمليات الأولية للمراكز الدولية للبيانات " ، الوارد في التذييل ٧ •

ان نظرة معمقة الى وضع الأمور المتعلقة بحظر التجارب النووية تظهر نوعا من التناقض •  
ففي حين وصل العمل التقني في اجزاء من نظام التحقق ، أي التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ، الى مرحلة متقدمة ، لا توجد في الوقت الحالي أي مفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية • غير أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن النظام المقترح للتبادل العالمي للبيانات سيعمل على أساس مثل هذه معاهدة وأن يخدم أغراضها • فالهدف ليس اذا نظاما دوليا لتبادل البيانات الاهتزازية في حد ذاته أو في الفراغ ، بل تسهيل تنفيذ معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • ولا يمكن إقامة النظام في غياب مثل هذه المعاهدة ولا يمكنه أن يقوم مقامها • ومن البديهي ، من هذه الزاوية ، أن العمل التقني الخاص بجوانب التحقق لا يمكن أن يستمر بلا نهاية ، كما لو كانت العملية غير محددة الغاية • وقد أوضح الفريق العلمي جميع المسائل ذات الصلة المتعلقة بنظام التبادل الدولي للبيانات • ويمكن للجنة الخبراء المحتمل أنشاؤها أن تضع ترتيبات مفصلة لنظام التبادل الدولي للبيانات بعد ابرام المعاهدة •

وبعد أن قلنا هذا ، فاننا لا ننفكر أن التجربة التقنية المبرمجة لهذه السنة لا اختبار تبادل بيانات المستوى الأول من خلال النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية الطبع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية قد تكون تجربة لها بعض الفائدة • غير أنه سيكون مؤتمر نزع السلاح أن يبيت في مستقبل الفريق ، بعد هذه التجربة ، أخذا بالاعتبار الوضع القائم فيما يتصل بالمفاوضات المتعلقة بحظر التجارب النووية • وسيتوقف الكثير ، هنا أيضا ، على موقف الولايات المتحدة • وقد أعرب وفد الولايات المتحدة في ٨ آذار / مارس عن دعمه لعمل الفريق العلمي • غير أن هذا لا يكفي • وطالما ترفض الولايات المتحدة المفاوضات بشأن المعاهدة ، فان عمل الفريق سيستخدم لتغطية النقص في الارادة السياسية للتفاوض •

وإذا سمحتم لي ، سيدى الرئيس ، أود الآن أن أعالج البند الذى يمثل أساس عمل فريق الخبراء العلميين المخصص ، أي حظر التجارب النووية •

وغني عن القول ان مثل هذا الحظر ذو أهمية حاسمة لا يقف سباق التسليح النووى ولخفض خطر نشوب حرب نووية • وأصبحت مثل هذه الخطوة أكثر الحاحا في السنوات الأخيرة وذلك فسي

ضوء تصعيد سباق التسلح النووي ، الذي يتميز ، من جملة أمور ، بصنع شبكات أسلحة نووية جديدة مزعزة للاستقرار ، وبوزع أسلحة الضربة الأولى النووية الأمريكية في أوروبا الغربية •  
ويوجد في نفس الوقت أساس قيم لصياغة معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية • فقد قام الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٨٢ ، والسويد سنة ١٩٨٣ ، بتقديم مقترحات شاملة • وتعرض التقارير الثلاثة التي قدمها فريق الخبراء العلميين مواد غزيرة لاقامة التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية كجزء هام من نظام التحقق من معاهدة مقبلة •

وتطالب الأغلبية الساحقة من الدول باتخاذ خطوات فورية لا يقف التجارب النووية • كما دعا العديد من رجال السياسة في البلدان الغربية لتأجيل التجارب النووية •  
ونظرا للضرورة الملحة لحظر التجارب النووية ، ونظرا لتوفر جميع الوثائق الموجودة السليمة تظهر طرقا لحل المشاكل المتصلة بهذا الحظر ، فقد يجوز للرأي العام العالمي أن يتساءل عن حق لماذا لم تبرم بعد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، ولماذا لم تبدأ بعد المفاوضات لتحقيق هذا الغرض •

ان الأمانة والواقعية - اللتين كثيرا ما يطالب بهما أحد الأطراف في هذا المؤتمر - لا تسمحان الا باجابة واحدة : ففي حين أن الاتحاد السوفياتي مستعد لاجراء مثل هذه المفاوضات فان دولتين أخريين حائزتين للأسلحة النووية ترفضان أى مشاركة في الأنشطة لتحقيق حظر للتجارب النووية ، أما الدولتان الأخريان الحائزتان للأسلحة النووية ، فليستا مستعدتين لادخال هذا المؤتمر في مداولات تافهة بشأن مسائل التحقق ، وذلك لتغطية موقفهما السليبي ازاء أدنى تقدم في اتجاه الحظر الشامل للتجارب النووية • ان مثل هذا المنهج ليس جديدا اطلاقا . فما يسمى بمسألة التحقق كانت ولا تزال تستخدم في حالات عديدة لعاقة الاتفاقات بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح •

لقد حاول مرارا أحد الأطراف ، داخل هذا المؤتمر وخارجه ، أن يوهم أن مشاكل التحقق تسد طريق إيقاف تجارب الأسلحة النووية • وبالتالي ، قيل أنه ينبغي للمؤتمر أن يبدأ من لا شيء ، وأن يحدد ويدرس قضايا التثبيت بأمل تحقيق مثل هذا الحظر في منظور طويل الأجل •

ولكن هل نسي مناصرو هذا المنهج التاريخ ؟ لقد تم النظر في مسألة حظر التجارب طيلة أكثر من ٢٥ سنة في محافل مختلفة ، وعرضت حلول عديدة ، ومن جملة أمور بشأن مسائل التحقق • وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة سنة ١٩٧٩ أنه " لا توجد مسألة أخرى في مجال نزع السلاح حظيت بالاهتمام والمناقشة واندراسة والمفاوضة الدولية مثلما حظيت به مسألة إيقاف التجارب النووية " وبالإضافة الى ذلك ، وفي التقرير الثلاثي المقدم الى مؤتمر نزع السلاح سنة ١٩٨٠ ، فان الأطراف المتفاوضة الثلاثة ومن بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، أعربت عن اعتقادها بأن " تدابير التحقق التي يجرى التفاوض عليها ولا سيما الأحكام المتصلة بالمنظومة الدولية لتبادل البيانات الاهتزازية ولجنة الخبراء وعمليات التفتيش الموقعي ، تشكل فتحا جديدا على صعيد الجهود الدولية الرامية الى الحد من التسلح ، وانها ستعطي جميع الأطراف في المعاهدة فرصة المشاركة على نحو جوهري وبناء في عملية التحقق من الامتثال للمعاهدة " ( الوثيقة CD/130 ) •

وبالتالي ، لا بد أن بعض الأمور قد حدثت منذ تقديم التقرير الثلاثي ، وأحببت مزيدا من التقدم فيما يتعلق بصياغة المعاهدة ، بما فيها أحكام التحقق • ولا بد أن هذا التطور قد كان خطيرا لدرجة أن الولايات المتحدة - التي رغبت سنة ١٩٨٠ ، مع الأطراف المتفاوضة معها ، تحقيق " اتفاق ميكر " ، كما ذكر في الوثيقة CD/130 - تنظر اليوم الى حظر شامل للتجارب وكأنه " هدف نهائي " •

انه من البديهي أن ظروف التحقق لم تتدهور • بل بالعكس ، فقد تحسنت كثيرا وسائل التحقق التقنية ، بما فيها وسائل التحقق المتوفرة لدى الولايات المتحدة • غير أن التغيير فسي الموقف الامريكي تحدده عوامل سياسية وعسكرية • وفي هذا الصدد ، أشار المدير السابق للوكالة الامريكية للحد من الأسلحة ونزع السلاح والمتفاوض الاول في مفاوضات الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد بول وارنكي ، الى الضغوط الداخلية لمواصلة التجارب من أجل شبكات أسلحة نووية جديدة ولتحسين الشبكات القديمة • وفي رسالة من الوكالة المذكورة الى الكونغرس سنة ١٩٨٣ ، تم التأكيد على " أن التجارب النووية ضرورية بوجه التخصيص لتطوير الرؤوس الحربية وتحديثها وتثبيتها ، ولصيانة قدرة الاعتماد على المخزونات وتقييم آثار الأسلحة النووية " •

وفي الأسبوع الماضي ، ظهرت أنباء تفيد بأنه يجري تنفيذ برنامج طويل الأجل في الولايات المتحدة لانتاج الرؤوس الحربية النووية ، وهو يتضمن أيضا زيادة كبيرة في تجارب الأسلحة النووية • ويلحظ هذا البرنامج ، الذي يمتد على ثماني سنوات ، تجارب جووية اضافية ، كجزء من الخطة المسماة " حرب النجوم " ، كما يلحظ تجارب رؤوس حربية لقيادة " تريدانت " وللقذائف التسيارية ولقيادة " بيرشينغ - ٢ " والقذائف النيوترونية للمدفعية وغيرها • ومن المتوقع ، حسب هذه الأنباء أن يتزايد ارتفاع انتاج الرؤوس الحربية النووية في الولايات المتحدة ، وهو انتاج قد بلغ حاليا ذروته منذ ٢٠ سنة •

ومن البديهي أن مشكلة التحقق المزعومة ليست هي التي تعوق التقدم في اتجاه حظر كامل لتجارب الأسلحة النووية • وكما يعلم جميعنا ، توجد اليوم امكانيات للتحقق من الامتثال لمعاهدة بشأن حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية •

ورغم ذلك ، فقد طلب منا مرارا وتكرارا في هذا المؤتمر أن ندرس بتعمق قضايا التحقق من حظر التجارب •

غير أن تدابير التحقق الفعلية لا يمكن صياغتها الا في اطار التفاوض حول معاهدة بشأن حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية • ولا يمكن أن تقوم بذلك هيئة فرعية حصرت بعض الوفود ولايتها في مجرد فحص قضايا التحقق • وفي غياب مفاوضات حقيقية ، لا يمكن أن ننتظر من الوفود أن تتجاوز الاختلافات القائمة بشأن بعض قضايا حظر التجارب النووية في اطار المناقشات دون غيرها •

وبالتالي ، فمن الصعب أن يفعل الفريق العامل المخصص المعني لحظر التجارب النووية أكثر مما فعله سنتي ١٩٨٢ و١٩٨٣ • وكما ذكر في تقرير السنة الماضية ، ( CD/412 ) " اعتبر عدد كبير من الوفود أن الفريق العامل المخصص قد أنجز ولايته بمناقشة وتحديد جميع القضايا المتصلة بالتحقق والامتثال لحظر التجارب النووية " •

وفي هذه الحالة ، يصعب فهم موقف وفد الولايات المتحدة الذي ليس مستعدا ، من جهة ، للدخول في مفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، والذي يأسف من جهة أخرى ، لعدم التوصل الى أى اتفاقات بشأن هذه البنود " في الفريق العامل • ومن البديهي أنسه لا يمكن تحقيق اتفاقات بشأن عناصر المعاهدة الا بالمفاوضات ، أى بعملية أخذ وعطاء •

وفي السنة الماضية ، تولى وفد بلادى رئاسة الفريق العامل المخصص المعنى لحظر التجارب النووية • وفي ٢٣ آب / أغسطس ١٩٨٣ ، أعلن السفير روز ، عند تلخيص آرائه بشأن عمل الفريق ، " انه رغم كسل المحاولات التي بذلتها معظم الوفود فان لجنة نزع السلاح ما زالت تمنع من عقد المفاوضات • أما هيئتها الفرعية ذات الصلة فتقتصر على اجراء المناقشات لا أكثر • وقد يتشكل انطباع لدى المرء في بعض الأحيان أن طرفا واحدا يبدي حماسا شديدا لتركيز اهتمام الفريق العام على المخصص لحظر التجارب النووية على مسائل تقنية وتحويل الفريق الى مؤسسة لتبادل الآراء حول التفاصيل المتعلقة بالاهتزازات • وحينما يعتبر الطرف المعنى الموقف التام لتجارب الأسلحة النووية مجرد هدف طويل الأجل وأن الوقت ليس مؤاتيا للتفاوض حول معاهدة تتعلق به ، فقد تستخدم مناقشة المشاكل التقنية ستارزا من دخان للتغطية على عدم وجود الارادة السياسية • " كما ورد ذلك في الوثيقة CD/PV.236 •

ان هذا التحليل لا يزال صالحا اليوم • وفي شهر آذار / مارس ، نظر هذا المؤتمر ، بطريقة غير رسمية ، في مسألة ولاية جديدة للجنة حظر التجارب النووية وكذلك للجان أخرى • ورغم جميع الجهود التي بذلها رئيس المؤتمر آنذاك ، السفير داتكو من رومانيا ، لم يحرز أى نجاح في هذا الصدد نتيجة لموقف بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية • وفي ٣ نيسان / أبريل ، أحبطت تلك الدول التوصل الى توافق آراء بشأن انشاء لجنة لبدء التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية •

اننا نأمل أن هذه الكلمة لن تكون الكلمة الأخيرة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، نظرا لموقف الأغلبية الساحقة لأعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين يناصرون الشروع في التفاوض بشأن المعاهدة • وينبغي لهذين الوفدين أن يعيدا النظر في موقفهما وأن يوافقا على المفاوضات بهدف صياغة معاهدة بشأن حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية •

ان مثل هذه الخطوة من هاتين الدولتين ستتمكن هيئة فرعية معينة لمؤتمرنا من تحقيق تقدم حقيقي •

ان المؤتمر يواجه هنا وضعاً غريباً ، كما هو الشأن بالنسبة لحالات أخرى • ففي حين لا ينكر أحد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف ، تشير بعض الوفود مرارا وتكرارا اعتراضات عندما يتعلق الأمر بالمستوى العملي ، أى عندما ينبغي انشاء الهيئات الفرعية واعطاؤها ولاية تفاوض واضحة طبقا لخرض هذا المؤتمر •

ومن البديهي أنه ينبغي أن يكون للهيئات الفرعية مثل هذه الولاية ، اذا ما اعتبرت الولاية العامة لمؤتمر نزع السلاح بجدية • ولكن ، وعلى رغم ما يبدو في الأمر من مفارقة ، فان بعض الوفود كثيرا ما تكون غير مستعدة لقبول ولاية تفاوضية بل للتفاوض بشأن ولاية ! ان مثل هذا المنهج كثيرا ما أدى بنا الى مداوات اجرائية مطولة ، عقدت عملنا وأعاقتة • فلماذا لا نتفق اذا على ولايسنة



تفاوضية ، منذ البداية ، وأن نترك للهيئة الفرعية المعنية البت في كيفية العمل وكيفية تنظيم المفاوضات ؟ ان من شأن هذا المنهج أن يقينا من المداولات الاجرائية الطويلة وأن يقدم أعمالنا تقدما كبيرا .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية على

• كلمته

عملا بالقرار الذي اتخذه المؤتمر في جلسته التاسعة والأربعين بعد المائتين ، أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا ، السفير بيرين .

السيد بيرين ( نيوزيلندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدى الرئيس ، يسرني جدا

أن أتمكن من تهنئتك على تسلمكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / أبريل . وبما أنهما المرة الأولى التي تتكلم فيها نيوزيلندا في جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح ، يسرني أن ألاحظ أن الرئاسة هي الآن في عهدة ممثل سرى لانكا ، وهي بلد صغير كبلدى ، وبلد نقيم معه منذ زمن بعيد صلات صداقة وثيقة جدا .

سيدى الرئيس ، ان اشترك بلدكم في هذا المؤتمر لدليل صادق على أن البلدان الصغيرة كالبلدان الكبيرة ، تهتم بمسألة نزع السلاح . وأود أيضا أن أثني على عمل السفير داتكو الذى وجه أعمال المؤتمر ببراعة خلال شهر آذار / مارس . وأود أخيرا ، سيدى الرئيس ، أن أهني المؤتمر نفسه على الجهود التي يبذلها جميع أعضائه في هذا المجال البالغ الأهمية من النشاط الانساني .

ان الحرب التقليدية لم تتوقف . وسباق التسلح يستهلك نصيبا هائلا من الموارد العالمية . وفي عالمنا اليوم كميات هائلة من الأسلحة النووية ، وما زال يتم انتاج المزيد منها . وهناك ضرورة لتحقيق تقدم مبكر لا يجاد وعقد حلول عملية محسوسة ومعاهدات خاصة بنزع السلاح . وتأمل نيوزيلندا أن يلعب مؤتمر نزع السلاح دورا فعالا في هذه العملية المتعلقة بسلسلة واسعة من مسائل نزع السلاح .

وقد يعتقد البعض أن بلدا كبلدا ، يقع في جنوب المحيط الهادى وليس له أى حدود أرضية ، هو بعيد عن مسائل نزع السلاح التي تعالجها هذه الهيئة . وفي الواقع ، ان منطقة جنوب المحيط الهادى هي احدى المناطق التي يسود في العديد من بلدانها قلق مستمر بالغ . فضلا عن أن منطقة جنوب المحيط الهادى " المعزولة " ظاهريا هي المنطقة الوحيدة التي لا تزال تجرى فيها تجارب نووية خارج الأراضي الاقليمية الرئيسية لدولة حائزة للأسلحة النووية .

وعلى الرغم من أن الموارد المشتركة لبلدان جنوب المحيط الهادى هي متواضعة ، فان قوة التزام منطقة جنوب المحيط الهادى بالنزع الكامل للسلاح النووى يجب ألا ينظر اليه بأقل ما يستأهله من تقدير .

ان بلدى ، نيوزيلندا ، ملتزم التزاما أكيدا لبذل المسبطح للاسراع في تنفيذ اتفاقات ملموسة لنزع السلاح . وقد أولت نيوزيلندا منذ زمن بعيد أولوية قصوى للبحث عن حظر شامل لتجربة أو استخدام جميع الأسلحة النووية . ومنذ سنوات عديدة ، اتخذنا ، في دورات متتالية في الجمعية

العامة للأمم المتحدة ، دورا قياديا في الترويج لاعتماد قرار من الجمعية العامة يدعو بالحاح الى عقد معاهدة لتنفيذ حظر شامل للتجارب النووية • وسنعمل أيضا لهذه الغاية في نيويورك هذه السنة وبانتظار ذلك ، فان وجودى اليوم هنا يدل على التزام حكومتى بتوسيع جهودنا لتشتمل اشتراكها النشط في مؤتمر نزع السلاح في جنيف •

وفي الواقع ، وكما يعلم معظم الحضور ، فان نيوزيلندا ليست من القادمين الجدد الى مؤتمر نزع السلاح • فمنذ عام ١٩٧٧ ، شاركت نيوزيلندا مشاركة نشطة في جميع دورات فريق الخبراء المخصص المعني بالظواهر الاهتزازية ، الذي تتظرون الآن في تقريره الثالث • واننا نرى ما يشجع في كون الفريق المخصص قد أتم تقريره واعتمده بتوافق الآراء ، اذ أن ذلك يشير لنا الى تحقق بعض التقدم على الصعيد التقني ، وان كان هذا التقدم متواضعا وأوليا • واننا نعتبر ذلك خطوة صغيرة ، ولكن محسوسة ، نحو احتمال انشاء شبكة دولية من المحطات الاهتزازية التي نعتقد أنها ستساعد ، في وقت لاحق ، في رصد الامثال لمعاهدة حظر التجارب النووية • واننا نتطلع الى اليوم الذي ستتم فيه جميع الاحتياجات التقنية الضرورية • وعندئذ ، واذا ما توفرت الارادة السياسية الحسنة والكافية ، فان التحقق من الظواهر الاهتزازية وغيرها من الظواهر المتصلة بها يمكن أن يصبح أساسا لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، تكون سليمة ومتوازنة ومتبادلة وسهلة التحقق •

وتبقى نيوزيلندا مستعدة للاضطلاع بدورها في هذه العملية • وهنا أيضا ، يتسم موقعنا الجغرافي بأهمية خاصة ، اذ أن نيوزيلندا وأستراليا هما البلدان الوحيدان في نصف الكرة الجنوبي اللذان يتمتعان بقدره سابقة ومستمرة للاسهام في جهود فريق الخبراء المخصص المعني بالظواهر الاهتزازية • كما أن نيوزيلندا وأستراليا هما البلدان الوحيدان اللذان يوفران من معطيات شبكية من محطات اهتزازية في القطب الجنوبي • وهكذا ، تساهم نيوزيلندا مباشرة فسي أعمال الفريق المخصص ، وفي تحقيق حظر شامل للتجارب على ما نأمل •

ونأمل أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح ، في دورته هذه ، قرارا بالابقاء على الفريق المخصص ، على أن يستمر هذا الفريق في الاجتماع مرة واحدة في السنة على الأقل • واذا تم ذلك ، فان نيوزيلندا ترغب في الاستمرار في الاشتراك والمساهمة في مناقشات الفريق المخصص • وبانتظار ذلك ، ينبغي للأعضاء أن يستمروا في العمل اللازم لتأمين نجاح الاختبار التقني المقترح لتبادل وتحديد بيانات المستوى الأول ، عن طريق استخدام نظام الاتصالات العالمي التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية على أساس منتظم • ونعتقد أن اتمام هذا الاختبار بنجاح سيمثل اشارة ملموسة أخرى بأن التقدم مستمر على المستوى التقني من جانب الفريق المخصص • غير أنه ، بغية تحقيق تقدم ملموس في المستقبل ، أصبح من الملح الآن التوصل الى اتفاق كامل حول " عملية تجريبية شاملة " تختبر ، على نحو كاف ، جميع جوانب النظام العالمي ، بما في ذلك الشبكة الاهتزازية الكاملة ، واجراءات ومرافق نقل البيانات ، وعمليات تجميع البيانات •

وقد أعلنت نيوزيلندا أيضا عن رغبتها في الاشتراك في أفرقة عاملة أخرى في اطار مؤتمر نزع السلاح ، وخاصة في الهيئة الفرعية التي ستشأ بهدف التحرك نحو المفاوضات بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية • واننا نناشد الآن جميع الأطراف على مضاعفة الجهود لصياغة ولاية أوسع للفريق المخصص المعني بحظر التجارب النووية ، مما يمكن من احراز تقدم حقيقي •

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قدمت واقرحت نيوزيلندا واستراليا القرار ٦٣/٣٨ الذي اعتمد بـ ١١٧ صوتا مقابل لا شيء وقد رجا القرار من مؤتمر نزع السلاح :

(أ) أن يستأنف دراسته للمسائل المتعلقة بفرض حظر تجارب شامل ، بغية التفاوض على معاهدة بشأن هذا الموضوع ، وأن يشرع ، وفقا لتقرير عام ١٩٨٣ عن أعمال اللجنة في اطار هذا البند ، في النظر في مسألة تنقيح ولاية الفريق العامل المخصص في أثناء دورته لعام ١٩٨٤ ؛

(ب) أن يحدد ، في اطار مفاوضاته بشأن هذه المعاهدة ، الترتيبات المؤسسية والادارية اللازمة لانشاء شبكة دولية لرصد الاهتزازات واختبار الشبكة وتشغيلها ، بوصفها جزءا من نظام فعال للتحقق ؛

(ج) أن يبدأ بحث التدابير الدولية الأخرى لتحسين ترتيبات التحقق بموجب تلك المعاهدة ، بما في ذلك انشاء شبكة دولية لرصد النشاط الاشعاعي الجوي .

ان موقفنا في غاية الوضوح . اننا نعتقد بأن هناك العديد من المسائل المتصلة بحظر شامل للتجارب تستحق دراسة فورية ، ويمكن تحقيق تقدم ايجابي في البعض منها ، حتى وان بقيت بعض أوجه التردد حول مسائل أخرى . كما اننا نعتقد بأنه سيكون هناك شعور واسع بالقلق وخيبة الأمل والحرمان اذا ما اجتمع مؤتمر نزع السلاح لسنة أخرى دون أن يبدأ بهذه العملية . ووفقا لما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فاننا نناشد جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تتعاون مع المؤتمر للقيام بهذه المهام .

وتمشيا مع ذلك ، فان نيوزيلندا ستبذل كل ما في وسعها للمساعدة على منع المزيد من الانتشار العمودي والأفقي للأسلحة النووية ، وذلك عن طريق تعزيز معاهدة عدم الانتشار . واننا نعتبر أن المعاهدة المذكورة هي أهم اتفاق دولي جرى عقده حتى الآن للحد من الأسلحة النووية . وينبغي للمجتمع الدولي بأسره ألا يفوت فرصة المؤتمر المخصص لاستعراض معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد عام ١٩٨٥ لضمان أن أهمية هذه المعاهدة لن يعاد تأكيدها وخسب ، بل لضمان أنه سيبذل جهد حقيقي لزيادة الثقة في معاهدة عدم الانتشار وجلب عدد أكبر من الدول للانضمام الى أحكامها . وينبغي اعتماد الاستعراض باتفاق الآراء ، حتى ولو لم يكن بالامكان تحقيق الا قدر ضئيل من التقدم . وان لم يتحقق ذلك ، فان الدعم للمعاهدة سيتعرض للخطر ، وخاصة فيما بين أولئك الذين يشعرون أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تقم بعد بالتزاماتها بموجب المعاهدة الأصلية لعدم الانتشار .

وعند ما أعلنت نيوزيلندا عن رغبتها في الاشتراك على نحو نشط في أعمال مؤتمر نزع السلاح ، أشارت الى أنها تأمل في الاشتراك في أعمال الهيئات الفرعية المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وازالة الأسلحة الكيميائية .

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، يعلم أعضاء هذا المؤتمر أن نيوزيلندا قد اشتركت في السنوات الأخيرة ، بصورة وثيقة في الجهود المبذولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة للحفاظ على سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وما من شك أن هناك حاجة الى وضع اجراءات للتحقق من الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية ، وقد لاحظت نيوزيلندا مع الارتياح تقدم المفاوضات

حول هذه المسألة ، وكذلك حول العناصر الأخرى من اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، والتي تسم تسجيلها في تقرير لجنة نزع السلاح المقدم الى الجمعية العامة في العام الماضي .

ان التقارير الأخيرة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب بين العراق وايران قد أضفت مزيدا من الالاحاح والأهمية لأعمال المؤتمر في هذا الميدان . وقد ظل التحقيق الذي بدأه الأمين العام حول هذه التقارير على أن بالامكان اجراء تقصي الوقائع على نحو تقني ومتجرد وسريخ، وإذا كانت هناك بعض النواقص في التقرير ، فانها تدل على الصعوبات التي ستواجهها أية بعثة الى أن يتم وضع الاجراءات الدورية للتحقق . وينبغي تهيئة الأمين العام وفريق الاخصائين على العمل الذي قاموا به .

وإذا كنا مرتاحين الى الطريقة المهنية التي نفذت بها البعثة مهمتها ، فاننا ، في الوقت ذاته ، منذهلين لنتائج التحقيق . ان نيوزيلندا تدين أى استخدام للأسلحة الكيميائية . ومن الأهمية بمكان ، كما لاحظ ذلك الأمين العام ، أن تتقيد جميع البلدان تقيدا صارما بقواعد السلوك الدولي المقبولة من المجتمع الدولي . وإذا ما تمكن هذا المؤتمر بايصال مفاوضاته حول الأسلحة الكيميائية الى نهاية مبكرة ومرضية ، فانه قد يكون أسهما جوهريا في نزع السلاح وفي تحسين أوضاع الانسانية في حالة الحرب . ونأمل في أن نتمكن من الاسهام في الجهود المبذولة لهذه الغاية .

ان النيوزيلنديين يعتبرون أن الخطوات الأساسية نحو نزع السلاح النووي هي ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، وتعزيز معاهدة عدم الانتشار ، وتخفيض الأسلحة العسكرية من جانب الدول الحائزة على الأسلحة النووية تخفيضا كبيرا . لذلك ، فاننا نشكر فريق الخبراء المخصص المعني بالظواهر الاهتزازية على اسهامه البناء في هذه العملية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها للرئاسة .

أعطي الكلمة الآن لممثل السويد ، السفير اكيوس .

السيد اكيوس (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي ، أولا ، أن أعرب عن ارتياحي اذ أراكم رئيسا لهذا المؤتمر لشهر نيسان / ابريل . وهناك العديد من القضايا الصعبة والهامة التي ينبغي حلها . واني أمل أن تساعدنا بزاعتكم ، والدراية التي تعالجون بها القضية المعقدة الواجب حلها خلال هذا الشهر ، على اتمام أعمالنا بنجاح فسي الجزء الأول من دورة عام ١٩٨٤ . واني أؤكد لكم ، سيدى الرئيس ، التعاون الكامل من جانب وفد بلادى لتمكينكم من الاضطلاع بهذه المهمة .

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن شكرى الحار لسلفكم في رئاسة المؤتمر ، السفير داتكومن رومانيا ، على البراعة التي أبدتها في ادارة أعمالنا ، وعلى خبرته الطويلة في الشؤون الدولية وعلى روحه المرحة .

كما أضم صوتي الى المتحدثين الذين رحبوا بنائب وزير الشؤون الخارجية في بولندا ، معالي السيد هنريك ياروتشيك .

تتاح لنا اليوم فرصة النظر في تقرير فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وستقتصر ملاحظاتي على أعمال هذا الفريق • وكان الهدف الأساسي وراء انشاء فريق الخبراء العلميين المخصص في عام ١٩٧٦ هو ، كما نعرف جميعا ، الرغبة في تسهيل التحقق من الحظر الشامل للتجارب •

ومن الواضح والطبيعي أن يكون لجميع الأطراف في المعاهدات الدولية للحد من الأسلحة ونزع السلاح امكانيات متساوية لتلبية احتياجاتهم من التحقق • غير أن هذه الاحتياجات يمكن أن تختلف بين بلد وآخر ، مثلا بحسب عوامل سياسية وعسكرية • كما أن قدرات التحقق الوطنية لكل بلد قد تتباين تباينا كبيرا نظرا للموقع الجغرافي للبلد ، وللتكنولوجيا المتاحة له • وان التعاون الدولي في وضع وتطوير نظم تحقق عالمية هو أحد الطرق لتمكين جميع البلدان من الوصول الى بيانات تحقق عالية الجودة • وترتدي مثل هذه النظم أهمية أساسية بالنسبة للبلدان الصغيرة ، وقد تحسن أيضا ، على نحو جوهري ، قدرات التحقق المتاحة للدول الكبرى • وكي يكون مفيدا ، ينبغي لمثل هذا النظام أن ينتج بيانات تلي احتياجات وقدرات جميع البلدان • غير أن احتياجاتها المتباينة تزيد الصعوبات في الحصول على نظام تحقق دولي يمكن أن يكون مقبولا بصفة عامة •

ان المناقشات الدولية الجارية منذ عدة سنوات بشأن نظام دولي للتحقق من الاهتزازات قد أبرزت الرغبة ، وكذلك الصعوبات ، في الحصول على نظام تحقق دولي مقبول بصفة عامة لمعاهدة حول الحظر الشامل للتجارب • وفي هذا السياق ، فان تدابير التعاون الدولي التي وضعها فريق الخبراء العلميين المخصص تشكل ، مع ذلك ، خطوة هامة نحو تحقيق نظام مقبول دوليا •

ويعتبر التقرير الثالث للفريق المخصص ( CD/448 ) انجازا عظيما • وقد تم تنفيذ قدرات رائحة العمل من جانب خبراء الفريق وفي المراصد والمختبرات ، ومراكز البيانات ، فسي البلدان المشاركة • وقد يصعب علينا أن نفهم ونقدر حق التقدير العمل العلمي الواسع في العديد من البلدان الذي يشكل أساس هذا التقرير •

ويتضمن التقرير قدرا كبيرا من الوقائع والمعلومات التي تستحق الدراسة عن كثب • وبشاطر وفد بلادي رأى الفريق القائل أنه قد حصل تطور تقني ملموس في السنوات القليلة الأخيرة ، وان من الضروري ادخال هذه التكنولوجيا الجديدة في النظام العالمي المقترح لتبادل البيانات الاهتزازية • ومن الخطوات الهامة التي أوصى بها الفريق ، لذكر تحويل المحطات القياسية الى نظم رقمية للتحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية ، وانشاء محطات جديدة وعالية الدقة في أمكنة ملائمة في نصف القارة الجنوبي • وتتضمن ورقة العمل CD/491 المقدمة من جمهورية ألمانيا الاتحادية والمعنونة " جوانب التطورات الحديثة في تقنيات تسجيل الظواهر الاهتزازية " أسانسا سليما حول كيفية استخدام التكنولوجيا المتقدمة لتحسين وتبسيط التسجيل الاهتزازي • وفيما يتعلق بانشاء محطات جديدة وعالية الجودة في نصف القارة الجنوبي ، فقد سبق للسويد أن عرضت في لجنة نزع السلاح فكرة انشاء مراصد شقيقة • وهذه المراصد هي كناية عن مشاريع تعاونية بين البلدان التي لديها بالفعل خبرة في انشاء وتشغيل المرافق الاهتزازية الحديثة والبلدان التي لديها خبرة أقل في هذا الميدان ولكنها تتمتع بأوضاع جيوفيزيائية ملائمة • وان التعاون الحالي القائم بين فنلندا وزامبيا ، والذي أشار اليه فريق الخبراء في تقريره ، يشكل مثالا جيدا لهذا التعاون •

ان التطور في تكنولوجيا الاتصالات والحاسبات الالكترونية قد كان أسرع مما كان بالامكان ترقبه منذ سنوات قليلة • وقد مكن ذلك من اجراء تبادل سريع على المستوى العالمي لكميات كبيرة من المعلومات ، وفي الوقت ذاته معالجة هذه المعلومات في نظم صغيرة من الحاسبات الالكترونية • وان مسألة تبادل واستخدام البيانات الأكبر حجما المسجلة أساسا ، والمسماة ببيانات المستوى الثاني ، قد كانت مشكلة صعبة في العمل الحالي للفريق ، غير أنها قد تصبح أقل حساسية عندما ستصبح هذه المعلومات مستعملة تدريجياً على نطاق أوسع في الممارسة الاهتزازية العامة • ومن الأهمية بمكان أن يكون النظام التعاوني الدولي للتحقق من الحظر الشامل للتجارب نظاماً متقدماً وحدثاً يستخدم المعدات التقنية والبيانات القائمة بشكل لا يكون أدنى من الطريقة المستخدمة في النظم المتاحة لكل بلد على انفراد •

ويسر وفد بلادي أن يلاحظ أن الفريق قد وضع دليلاً تشغيلياً تمهيدياً لمراكز البيانات الدولية • ويعطي هذا الدليل تعليقات شاملة عن كيفية عمل مراكز البيانات هذه • وقد تم وضع التعليمات بالتفصيل ، بما في ذلك مواصفات رموز الحاسبات الالكترونية الواجب استخدامها •

وينص المشروع الذي قدمته السويد في حزيران / يونيو ١٩٨٣ بشأن معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية (CD/381) على أدلة تشغيلية لجميع عناصر النظام التعاوني الدولي • وينبغي أن تعطي الأدلة التشغيلية تعليمات مفصلة عن كيفية تشغيل المحطات المشاركة واستخراج وتبادل بيانات المستوى الأول ، وعن كيفية تبادل بيانات المستوى الثاني ، وعن كيفية اجراء التحليل في المراكز الدولية للبيانات • وبشكل الدليل التمهيدى المقدم بوصفه الملحق بالتقرير الثالث خطوة جوهرية نحو تحقيق مثل هذه التعليمات المفصلة الضرورية • وهناك حاجة الى المزيد من العمل للتمكن من الوصول الى اتفاق حول جميع تفاصيل هذا الدليل التمهيدى واعداد أدلة مماثلة لعناصر أخرى من النظام • وهذه مهمة بالغة الأهمية ينبغي أن يضطلع بها فريق الخبراء العلميين المخصص في المستقبل •

وهناك حاجة الى خبرة اضافية ، ولذلك يرحب وفد بلادي باقتراح الفريق باجراء تجربة اختبارية في وقت لاحق من هذه السنة ، ويؤيد هذا الاقتراح تأييداً كاملاً • ومن شأن مثل هذا الاختبار أن يودى الى وضع مزيد من الاجراءات التشغيلية لتبادل البيانات الاهتزازية من المستوى الأول ، ولمراكز البيانات الدولية المقترح انشاؤها •

وستجرى التجربة بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية • ويرحب وفد بلادي بقرار المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لاتاحة النظام العالمي للاتصالات التابع لها لاجراء تبادل منتظم للبيانات الاهتزازية • واننا مقتنعون بأن هذه التجربة الاختبارية على الصعيد العالمي ستعطي بيانات وخبرة بالغة القيمة لوضع نظام دولي لرصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب •

وقد لاحظ وفد بلادي بارتياح أن ٢٣ بلداً قد أعلنت عن نيتها في الاشتراك بالتجربة • ونحن نعلم أن هناك العديد من البلدان الأخرى التي لها القدرة على الاشتراك • وسوف تزداد قيمة التجربة ، على نحو ملموس ، اذا ما اشترك المزيد من البلدان فيها ، واذا ما كانت هذه البلدان موزعة على نطاق عالمي واسع • لذلك ، فاني أناشد جميع البلدان التي لم تعلن بعد عن نيتها في الاشتراك ، كي تدرس ، على نحو جدى ، امكانية الاسهام في هذه التجربة الهامة •

وستشارك السويد في التجربة عن طريق توفير بيانات من مرصد هكفورس وتشغيل مركز اختباري للبيانات • وسوف نتلقى في مركزنا البيانات المعلن عنها من المستوى الأول ونحللها مستخدمين الاجراءات الموصوفة في الدليل التشخيصي التمهيدى • وسوف توفر هذه التجربة الخبرة لاستخراج البيانات من المستوى الأول ولتبادل تلك المعلومات على نظام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، كما ستوفر الخبرة حول الاجراءات والبرامج الالكترونية المطلوبة لمعالجة هذه البيانات في مراكز البيانات الدولية •

ونعتبر أن من الأهمية بمكان أن يتم تشغيل مثل هذه المراكز الاختبارية للبيانات فسي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أثناء التجربة • كما أخذنا علماً ، مع الارتياح العظيم ، بالخطط الموضوعة لإنشاء مرافق مركز البيانات في استراليا • وتتطلع السويد الى تعاون وثيق مع هذه البلدان لانجاز مزيد من التطوير على الاجراءات التي ستستخدم في مراكز البيانات المقترحة • ونحن على ثقة من أن التجربة القادمة ستوفر خبرة ذات أهمية كبرى للتوصل الى اتفاق حول نظام للتحقق مقبول من الجميع •

لقد كرست بلادي نفسها ، منذ سنوات عديدة ، لمهمة تحقيق حظر شامل للتجارب • وقد أجرينا برنامجاً وطنياً مكثفاً للبحوث بغية تيسير التحقق بشأن مثل هذه المعاهدة واننا على اقتناع بأن عمل الفريق المخصص يشكل اسهاماً هاماً في جهودنا في هذا الصدد • كما اننا مقتنعون بقيمة العمل المستمر لاكتساب مزيد من الخبرة عبر هذه التجربة وأعداد أدلة تشغيلية • وفي نظرنا ، ينبغي عدم ادخار أى جهد لتعبيد الطريق أمام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، بما في ذلك الجهود المستمرة في الميدان التقني • وان التقرير الذى قدمه الفريق العامل المخصص يبين بوضوح أن قدراً كبيراً من العمل القيم قد أنجز بغية تلبية احتياجات التحقق المعقولة • وقد آن الأوان لمؤتمر نزع السلاح أن يعالج جميع القضايا المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية • وناشد المؤتمر أن يتوصل فوراً الى اتفاق حول ولاية تجعل هذا الهدف ممكناً •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل السويد على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة • أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين ، السفير كاراساليس •

السيد كاراساليس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : سيادة الرئيس ، يحيط وفدى علماً بالتقرير الثالث المقدم الى مؤتمر نزع السلاح من فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • كما يحيط علماً بتوصية فريق الخبراء المخصص الواردة في الوثيقة CD/499 • وتقتضي الوثيقتان ، لاسيما التقرير الثالث ، من حيث طبيعتهما وأهميتهما ، قيام الادارات المختصة في حكومتي بدراستهما بعناية نظراً لما تحتوياه من جوانب تقنية وموضوعية مختلفة •

لقد مضت حوالي ثماني سنوات منذ أن أنشأ مؤتمر لجنة نزع السلاح في ذلك الوقت ، فريق الخبراء العلميين المخصص ، وأبقت عليه بعد ذلك لجنة نزع السلاح • ومبنياً على أساس أن احتمالات التقدم التي واجهها المجتمع الدولي في نهاية السبعينات بشأن تلك القضية ، قد تغيرت تغيراً كبيراً إذ لم تكن قد أختفت بالفعل - نظراً لافتقار بعض الدول الخائزة للأسلحة النووية الى الإرادة السياسية لبدء مفاوضات بشأن معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية • وفي الجلسة العامة الأخيرة ، المعقودة في ٣ نيسان / أبريل ظهر مرة أخرى وبوضوح هذا الافتقار الى الإرادة السياسية •

ومن الجلي ، أن استمرار هذه الحالة له تأثير على مهمة فريق الخبراء المخصص . ونحن نرى أنه لا يمكن لفريق الخبراء ولا لممارساته المخططة أن تستمر في العمل في فراغ . فالاضطلاع بأي نشاط ينبغي أن يتصل اتصالا مباشرا بعملية التفاوض الجارية تحت البند ١ من جدول أعمالنا ، والا فان ذلك سوف ينتقص من قدر مهمة الفريق المخصص ، الذي سيصبح وقتئذ هيئة دائمة ، الغرض منها هو النظر في التطورات العلمية والتكنولوجية في ميدان علم الاهتزازات . ومن الواضح أن هذه لا يمكن أن تكون مهمة الفريق المخصص ، ولا الغرض الذي أنشئ من أجله .

ان الهدف الذي دفع الهيئة التفاوضية الى انشاء الفريق المخصص هو الحصول على معلومات ومقترحات تقنية بشأن وضع نظام مناسب للتحقق من الامثال لمعاهدة حظر التجارب النووية . وتبين الخبرة الكبيرة التي تراكت لدينا . ان البحث عن حل كامل يمنعنا من تحقيق حل واف . كما يبدو أن فريق الخبراء العلميين المخصص سيستمر ، انتظارا للمفاوضات ، من اجراء سلسلة من التجارب التي ستكون ، بالرغم من قيمتها العلمية والتقنية ، ذات أهمية ضئيلة اذا لم تقترن بمفاوضات سياسية ذات صلة بالموضوع .

وكما قال الأمين العام أمام مؤتمر لجنة نزع السلاح في ٢٩ شباط / فبراير ١٩٧٢ " ان النواحي التقنية والعلمية للمشكلة قد تمت دراستهما بتعمق الى درجة أنه لا ينقص الآن الا القرار السياسي لتحقيق اتفاق نهائي" . ان هذا الرأي الذي أشير اليه مرات لا تعد ولا تحصى ، تم تأكيده رسميا في وقت لاحق في عام ١٩٧٢ .

ونحن مقتنعون أيضا بفحوى ما جاء في الفقرة ٣١ من الوثيقة الختامية :

" ينبغي أن تنص اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة على تدابير وافية للتحقق تكون مرضية لجميع الأطراف المعنية بغية ايجاد الثقة الضرورية ، وضمان مراعاة جميع الأطراف لهذه التدابير . أما شكل وطرق التحقق التي يجب أن ينص عليها أي اتفاق بعينه ، فهي تتوقف على أغراض الاتفاق ونطاقه وطبيعته ، وينبغي أن تتحدد بناء على ذلك " .

وينبغي التشديد على العبارة الأخيرة من الفقرة التي أشرت اليها توا ، اذ ينبغي أن يتمشى شكل التحقق وطرقه مع أغراض اتفاق نزع السلاح ونطاقه وطبيعته ، وهو الاتفاق المطلوب مراقبة التقيد به . فاذا لم يكن هذا الاتفاق موجودا أو حتى اذا لم يكن قد بدأ التفاوض بصدده ، فمن غير الواضح كيف يتأتى أن تكون الدراسات والتجارب التي تجرى في فراغ تام مفيدة وشمرة . فمن المستحيل مواصلة العمل الى أجل غير مسمى على أساس افتراضات وبيانات سياسية تخطأها الزمن ، مثلما يجد الفريق المخصص نفسه منسجرا الى عمله حسبما تبينه الفقرة ٢ من تقريره .

ووفقا للخبرة الواسعة المكتسبة حتى الآن ، لن يتسنى التصدي لجميع النواحي المتصلة بإبرام اتفاق في المستقبل الا بالبدء في مفاوضات موضوعية . ولن يتمكن مؤتمر نزع السلاح ، الا في هذا السياق فقط ، من استخدام الاسهام التقني والعلمي المقدم من الفريق المخصص .

وبعد قولنا هذا فانه ليس لدى وفدي اعتراض على قبول المؤتمر للتوصية الواردة في الفقرة ١٠ من الوثيقة CD/449 ، ولكنه يود تسجيل آرائه بشأن العمل الحالي والمقبل للفريق المخصص .



الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه • أرى أن ممثل  
استراليا يرغب في الادلاء ببيان ، ولذلك أعطي الكلمة للسفير بتلر •

السيد بتلر (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، في الجلسة  
العامة التي عقدها هذا المؤتمر في ١٥ آذار / مارس ، رحبت بالتقرير الثالث المقدم الى المؤتمر  
من فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر  
الاهتزازية ، وبالتقرير المرحلي عن أعمال الدورة السابعة عشرة للفريق المخصص ، الذى قدمه  
رئيسه السيد داهلمان •

وأود اليوم أن أكرر أن وفد بلادى يعتبر هذا التقرير وثيقة هامة •

ان التقرير يبين بوضوح المساهمة القيمة التي قدمها الفريق المخصص والتي مازال يقدمها  
لوضع نظام للتحقق من معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • ان تحديد شبكة دولية للمحطات  
الاهتزازية وما يرافقه من نظام لتبادل المعلومات دعما لرصد وكشف الظواهر الاهتزازية يشكل جزءا  
لا يتجزأ من نظام التحقق لمعاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية • ان العمل الذى كلف  
بتفذيده الفريق المخصص ، والذى سيستمر بتفذيده في المستقبل ، هو ذات أهمية بالغة •

ان التقرير الثالث يبين أيضا أن الفريق المخصص قد أنجز مساهمة ملموسة نحو هدف تحقيق  
معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، وهذا هدف تعلق عليه حكومتي أهمية بالغة • ولهذه  
الأسباب ، فان العمل الذى تم في الفريق يجب أن يستمر • وسيكون للفريق مسؤوليات هامة فسي  
المستقبل فيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية للترتيبات المتعلقة بالاختبار التقني الذى سيجرى  
في وقت لاحق من هذه السنة ، والذى ينسقه السيد بيتر مكريجور من استراليا ، وفي تقييم نتائج  
ذلك الاختبار • وسيكون أيضا للفريق عمل هام يضطلع به في تنفيذ التوصيات الواردة في الفصل  
الأخير من التقرير الثالث •

وفي الفترة التي انقضت منذ أن استفدنا لآخر مرة من وجود الدكتور داهلمان بيننا في هذا  
المؤتمر ، اتاحت لي الفرصة لزيارته في معهد البحوث الذى يديره في استكهولم • والبرامج التي  
صممها برفقة خبراءه رائعة للغاية • وقد رأيت نظام الرصد الاهتزازى السويدى أثناء العمل ، وكان  
من الواضح أن المعلومات التي يجمعها هي ذات فائدة عظيمة لنا جميعا • واسفحوا لي ، سيدى  
الرئيس ، أن أقول بصورة طيرة أنني ، في اليوم التالي ، أي في ٢٩ آذار / مارس ، رأيت ، أثناء  
زيارة قمت بها الى المرافق النرويجية للرصد الاهتزازى في أوسلو ، اختبارا تجريبيا ، وفي الواقع  
دراميا • وكان النظام النرويجي قد سجل ، في وقت سابق من ذلك اليوم ، انفجارا نوويا تفوق قوته  
مائة كيلو طن جرى في مكان حدد بأنه يقع داخل الاراضي السوفياتية • وكانت لي فرصة التشاور في  
وقت لاحق مع الدكتور داهلمان ، فأكد لي أيضا أن النظام الاهتزازى السويدى قد سجل الانفجار  
ذاته في ٢٩ آذار / مارس •

ولم أر أو أسمع أى خبر عن هذا الحدث في وسائل الاعلام ، لذلك اعتقدت أنكم لن تسرون  
ما يحول دون اشارتي الى ذلك الحدث هنا اليوم • وفي الواقع ، ان حكومتي قلقة للغاية اذ ترى أن  
وسائل الاتصال العامة الرئيسية تبدو أنها قد أصبحت معتادة على ظاهرة التجارب النووية السنوية  
درجة أنها تعتبر أن تلك التجارب لم تعد تشكل أخبارا • وهذا يعني أننا بحاجة واضحة للسي  
معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية •

ان استراليا ستستمر في تقديم الدعم الكامل لعمل الفريق المخصص • وسنشارك في الاختبار التقني المقبل ، وان الحكومة الأسترالية ، كما أشار الى ذلك سفير السويد الكريم هذا الصباح ، تتوى ، شريطة توفر الاعتمادات اللازمة ، انشاء قدرة رصد وطنية ومركز دولي للمعلومات •  
• واننا نناشد مؤتمر نزع السلاح أن يقدم الدعم الكامل لاستمرار عمل فريق الخبراء العلميين •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم • هل يريد أى وفد آخر التكلم ؟ هل هناك أية أسئلة أو طلبات للتوضيح يرغب الأعضاء في توجيهها الى رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ؟ لا أرى أحدا •

ننتقل الآن الى تقريرى الفريق المخصص الواردين في الوثيقتين CD/448 و CD/449 • وفي هذا السياق ، أبلغت أن هناك بعض التأخير في توزيع النص العربي للوثيقة CD/448 • ومع الأسف ، ان هذا التقرير ليس متاحا الآن ، وبالتالي يبدو وني أن من الأفضل أن نأخذ علما بالتقرير في وقت لاحق بعد أن يكون قد تم توزيعه بجميع اللغات •

أطرح الآن أمام المؤتمر ، بخية اعتمادها ، التوصية الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير المرحلي الواردة في الوثيقة CD/449 ، والتي يقترح فيها الفريق المخصص أن تعقد دورته القادمة ، رهنا بموافقة المؤتمر ، في الفترة من ٢٠ تموز / يوليه الى ١٠ آب / أغسطس ١٩٨٤ ، في جنيف ، لانتهاء من اعداد الارشادات المتعلقة بالاختبار التقني ولاستعراض التحقيقات الوطنية الاضافية في مسائل ذات صلة • لا أسمع أى اعتراض •

تقرر ذلك •

انتهينا من النظر في الوثيقة CD/449 • أنوى الآن تعليق الجلسة ، والدعوة الى عقد اجتماع غير رسمي ، بعد خمس دقائق من الآن ، للنظر في بعض المسائل التنظيمية •

علقت الجلسة العامة في الساعة ١٢/٢٥ واستؤنفت في الساعة ١٢/٤٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تستأنف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •

تعقد الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١٢ نيسان / أبريل في الساعة ١٠/٣٠ رفعت الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،  
يوم الخميس، ١٢ نيسان / أبريل ١٩٨٤، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ج. داناهاالا (سرى لائكا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف.ل. اسرافيليان  
السيد ب.ب. بروكوفيف  
السيد ر.م. تيمبايف  
السيد ج.ف. بردينيكوف  
السيد ف.ي. سكوموروخين  
السيد س.ف. كوشيش  
السيد ج.ف. انتسيفيروف  
السيد ت.ف. ديتمريشيف  
السيد ف.أ. اوستيدوف  
السيد ف.ف. برياخين  
السيد ج.ن. فاشادزي  
السيد ف. يوهانس

اثيوبيا  
الأرجنتين

السيد خ. كاراساليس  
السيد ر. غارسيا موريتان  
السيد ر. فيلالامبروزا

استراليا

السيد ر. بتلر  
السيد ر. رور  
السيدة ج. كورتني  
السيد ه. فيغينر

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد و.أ. فون دم هافن  
السيد ف. ايليه  
السيد م. غردتس

أندونيسيا

السيدة ب. رمضان  
السيد هاريو ماتارام

ايران (جمهورية - الاسلامية)

السيد ن. كامياب  
السيد ج. زاهيرنيا

ايطاليا

السيد م. بافيزي  
السيد ب. كابراس

باكستان

السيد م. أحمد  
السيد ك. نياز

البرازيل

السيد س.أ. دي سوزا أي سيلفا  
السيد س. دي كيروز دوارته

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،  
يوم الخميس، ١٢ نيسان / أبريل ١٩٨٤، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ج. داناهاالا (سرى لانكا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد فول • اسرافيليان  
السيد ب • ب • بروكوفيف  
السيد ر • م • تيمريانوف  
السيد ج • ف • بردينيكوف  
السيد ف • ي • سكوموروخين  
السيد س • ف • كوبيش  
السيد ج • ف • التسفيروف  
السيد ت • ف • ديتمريشيف  
السيد ف • أ • اوستيدوف  
السيد ف • ف • برياخين  
السيد ج • ن • فاشادزي  
السيد ف • يوهانس

اثيوبيا

الأرجنتين

السيد خ • كاراساليس  
السيد ر • غارسيا موريتان  
السيد ر • فيلالامبروزا

استراليا

السيد ر • بتلر  
السيد ر • رور  
السيدة ج • كورتني  
السيد ه • فيغينر

ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )

السيد و • أ • فون دم هافن  
السيد ف • ايليه  
السيد م • غردتس

أندونيسيا

السيدة ب • رمضان  
السيد هاريو ماتارام

ايران ( جمهورية - الاسلامية )

السيد ن • كامياب  
السيد ج • زاهيرنيا

ايطاليا

السيد م • بافيزي  
السيد ب • كابران

باكستان

السيد م • أحمد  
السيد ك • نياز

البرازيل

السيد س • أ • دي سوزا أي سيلفا  
السيد س • دي كيروز دوارته

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م • دوهاس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج • نوارفاليس	
السيد ك • تيلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب • بوشيف	
السيد ك • براموف	
السيد ن • ميخايلوف	
السيد أو • مونخ مونخ جي	<u>بورما</u>
السيد أو • بي تاين تين	
السيد أو • تان تون	
السيد س • توربانسكي	<u>بولندا</u>
السيد ج • تشيبيدسكي	
السيد ي • سيالوفيتش	
السيد ت • ستروجواس	
السيد س • كاستيلوراميريز	<u>برونو</u>
السيد م • فيفودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • سيما	
السيد خ • ماتوسيك	
السيد أ • طفار	<u>الجزائر</u>
السيد أ • بوازين	
السيد ه • روز	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ج • ديمسكي	
السيد ه • تيليكه	
السيد أ • داتكو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ماليسكانو	
السيد ب • باليو	
السيد أ • كريتو	
السيد أ • بوييسكو	
السيدة ايزاكي • ايكانغا - كاهيا	<u>زائير</u>
السيد ج • دنابالا	<u>سرى لانكا</u>
السيد ه • م • ج • س • باليهانارا	
السيد ب • كارياواسام	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ر. أكيوس	<u>السويد</u>
السيدة أ. بونير	
السيد ه. برغلوند	
السيد ج. لودين	
السيد ر. انغستروم	
السيد كشيان جيا دونغ	<u>الصين</u>
السيدة وانغ زى يون	
السيد ليانغ ديفنغ	
السيد يانغ منغليانغ	
السيد سوو كايمينغ	
السيد ف. دولا غورس	<u>فرنسا</u>
السيد ه. ريني	
السيد ج. مونتاسيه	
السيد أ. غارسيا غارسيا	<u>فنزويلا</u>
السيد ج. ر. سكينر	<u>كندا</u>
السيد ر. ج. روشون	
السيد ف. ر. كليمنسن	
السيد ب. نوليز موسكويرا	<u>كوبا</u>
	<u>كندا</u>
السيد س. الفرارجي	<u>مصر</u>
الآنسة و. بسيم	
السيد أ. حسن	
السيد أ. ماهر عباس	
السيد ع. الصقلي	<u>المغرب</u>
السيد أ. هلال	
السيد م. الشرايبي	
السيد أ. غارسيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيد ب. ماسيدو ريبا	
السيدة ز. غونزاليس أي رينجرو	
السيد ر. أ. ت. كرومارتسي	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ل. ج. ميدلتون	
السيد ج. ف. غوردن	



الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ج . و . ب . ريتشاردز	<u>المملكة المتحدة (تابع)</u>
السيد د . أ . سلين	
السيد د . أرد هيلغ	<u>منغوليا</u>
السيد س . أو . بولد	
السيد ج . أو . أويسو	<u>نيجييريا</u>
السيد ل . أو . اكينديلي	
السيد ك . ب . اوديديبا	
السيد أ . ف . أوكو	
السيد دوبي	<u>الهند</u>
السيد من . كانت . شارما	
السيد د . ميستر	<u>منغوليا</u>
السيد ف . غايدا	
السيد ه . توث	
السيد ي . راماكرا	<u>هولندا</u>
السيد ر . ج . اكيرمان	
السيد أ . ج . اومز	
السيد ل . ج . فيلدز	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد ن . كلاين	
السيد ن . كاريرا	
السيدة ك . ك . كريستوبورغر	
السيد ر . هون	
السيد ر . نورمان	
السيد ب . كوردن	
السيد ه . كالهون	
السيد س . بجرسي	
السيد ج . بلانكت	
السيد م . ايماي	<u>اليابان</u>
السيد م . كونيشي	
السيد ت . كاواكيتا	
السيد ك . فيداس	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد م . ميخايلوفيتش	
السيد ر . ج . جايبال	<u>الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي</u>
السيد ف . بيراساتيغي	<u>للأمين العام :</u>
	<u>نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح</u>

**الرئيس:** أعلن افتتاح جلسة مؤتمر نزع السلاح.

يوصل المؤتمر اليوم النظر في البند ٨ من جدول أعماله، المعنون " البرنامج الشامل لنزع السلاح " . ومع ذلك، ووفقا للعادة ٢٠ من النظام الداخلي، في وسع أى عضو يرغب في اثارة أى موضوع يتصل بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك .

وتذكرون أن جدولنا الزمني لهذا الأسبوع يتضمن عقد اجتماع غير رسمي، عند الاقتضاء، للنظر في المسائل التنظيمية . لذلك، في نيتي وقف الجلسة العامة بعد أن نكون قد استمعنا الى المتكلمين المدرجة اسمائهم في القائمة لتناول الكلام في المؤتمر اليوم، والدعوة الى عقد اجتماع غير رسمي للنظر في المسائل التالية: (أ) برنامج عملنا للأسبوع الذى يبدأ في ١٦ نيسان / ابريل؛ (ب) مسألة كيفية التصرف فيما يتعلق بالمقترحات المقدمة تحت البنود ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٧ من جدول الأعمال؛ و (ج) موعد افتتاح الجزء الثاني من دورة ١٩٨٤ .

ولدى في قائمة المتكلمين هذا اليوم ممثلو تشيكوسلوفاكيا واسبانيا والبرازيل وبنغلاديش والولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والسدغال .

وأعطي الآن الكلمة لممثل تشيكوسلوفاكيا، السفير فيفودا .

**السيد فيفودا ( تشيكوسلوفاكيا ) ( الكلمة بالانكليزية ):** سيدى الرئيس، اسمحوا لي،

بادىء ذي بدء، أن أرحب بكم لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في شهر نيسان / ابريل . وفي وسعي أن أؤكد لكم أنكم ستنالون دعم وفد بلادى الكامل في جهودكم من أجل أن يعالج مؤتمر نزع السلاح بفعالية جميع بنود جدول أعماله . وأود بهذه المناسبة أن أشكر سعادة السفير داتكو، سفير رومانيا، على جهوده الدفوية المبدولة في الاتجاه ذاته خلال الشهر العاضى .

وفي نيتي أن أتناول اليوم بندا قديما جدا - ألا وهو حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية . في العام القادم، ستمر الذكرى السبعون " للأحد الأسود " المشؤوم، ذكرى يوم ٢٢ نيسان / ابريل ١٩١٥، عندما أستخدمت الأسلحة الكيميائية لأول مرة مسببة اختناق آلاف الجنود الفرنسيين تحت سحب خضراء - بنية فتاكة من الكلور اطلقت من الخنادق الألمانية قرب ايبير Ypres . وفي الأعوام التالية، استخدمت ١١٢ ٠٠٠ طن متري من المواد السامة أدت الى اصابة ٢٩٧ ٠٠٠ شخص وكانت اصابة ٩١ ٢٠٠ شخص منهم مميتة .

ويمكن القول جدا أن الخوف من امكانية استخدام المواد الكيميائية السامة في الأغراض العدوانية قد سبق الى حد بعيد استخدامها الفعلي . وهكذا، يمكننا أن نجد أول إشارة صريحة الى الأسلحة السامة في الاعلان بشأن قوانين وسبل الحرب، الموقع في بروكسل قبل ١١٠ سنوات . وثمة عدد من المعاهدات الأخرى تناولت هذه المشكلة على نحو مكثف الى حد ما، مثل اتفاقية لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ على التوالي، ومعاهدات السلم لفرساي، وسان جيرمان، ونوبسبي وتريانون وسيفر وبرلين، الموقعة بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢١، وكذلك معاهدة واشنطن لعام ١٩٢٢ . وقد انعكست أهمية هذه المعاهدات فيما بعد في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، الذى، يظل، حتى وقتنا الحالي، أهم وثيقة دولية تهدف الى مناهضة الحرب الكيميائية . ويظل هذا البروتوكول سارى المفعول تماما بالرغم من حقيقة أن عملية التصديق عليه قد استغرقت في بعض البلدان نصف قرن .

سيدى الرئيس، ان وفد بلادى مقتنع بأنه اليوم بعد مرور ستين عاما عليها على ابرام بروتوكول جنيف، باتت مشكلة حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية ناضجة كل النضج لحلها حلا فعالا ونهائيا

وليس ذلك لأنها مسألة قديمة ، عتيقة تقريبا ، ولكن ، قبل كل شيء ، لأنها على وشك أن تكتسب بعدا جديدا خطرا . وليس ما أقوله بالشيء الجديد عندما أذكر العدوين الموقرين بأنه ، في ٢٧ حزيران / يونيو ١٩٨٠ ، وافق مجلس نواب الولايات المتحدة على الأموال المطلوبة لإنشاء مرفق إنتاج جديد للأسلحة الكيميائية الثنائية في ترسانة Pine-Bluff بولاية أركنساس . وفي ٨ شباط / فبراير ١٩٨٢ ، تمت الموافقة على إنتاج الأسلحة الثنائية برسالة الرئيس الموجهة الى الكونغرس في هذا الشأن . وهكذا ، أطلق برنامج الولايات المتحدة لاعادة التسلح بالأسلحة الكيميائية . وأن كون مجلس شيوخ الولايات المتحدة قد وافق على قرارات بشأن تجميد الأموال المخصصة لإنتاج الأسلحة الكيميائية لا ينبغي أن يحجب الأنشطة المكثفة التي يضطلع بها في الولايات المتحدة بغية تنفيذ برنامجها للأسلحة الثنائية . فطبقا للمصادر الأمريكية ، بلغت تكاليف تطوير الأسلحة الثنائية ما بين ٣ و ٤ مليارات دولار في السبعينات . وأول نوع من هذه الأسلحة سيجرى إنتاجه هو قذيفة المدفعية الثنائية ذات ال 155 mm XM 687 والمحشوة بـ GB-2 . وستتبعها قريبا قذيفة المدفعية الثنائية ذات ال 8-inch XM 736 والقنبلة ذات التوجيه الهوائي الثنائية ذات ال 500 lb Big-Eye والمحشوة بـ VX-2 .

ان هذه الجولة الجديدة من سباق التسلح الكيميائي وخطط تحديث الترسانة الكيميائية للولايات المتحدة ، المدعومة بأموال يبلغ مقدارها المتصور ما بين ٦ و ٧ مليارات دولار خلال السنوات الخمس القادمة ، انما تفتح آفاقا خطيرة لنا جميعا . وهناك عامل جديد مثير للأعصاب مهلك وفائق السمية ومتوسط القابلية للتطاير ، وهو IVA ، وهو يجمع بين سمية ال VX العالية التي تدخل تحت الجلد وقابلية أعلى للتطاير وقدرة أعلى بكثير على اختراق حاجز الملابس ، وهذا العامل هو نتيجة أعمال البحث والتطوير المكثفة في المجال العسكري الكيميائي في الولايات المتحدة . ومن المقرر أن يحل هذا العامل في المستقبل محل العوامل الحالية المعتبرة للأعصاب .

وهناك أيضا خطط لاستخدام هذا العامل على نطاق واسع في الأسلحة الثنائية التي ستوضع في قذائف بمرشخ الثابتة والقذائف الانسيابية ، وكذلك في المركبات التي توجه عن بعد ، والمعدات الحربية تحت الماء الثنائية الموجهة نحو الهدف ، والألغام الأرضية التي توزع عن طريق الهواء ، ومعدات المدفعية البعيدة المدى ، وما الى ذلك .

وإذا ما واصلت الولايات المتحدة خططها لاعادة التسلح بالأسلحة الكيميائية ، فستقوض على نحو خطير الجهود الدولية الرامية الى حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية . وسيدعو ذلك للأسف الشديد حيث أنه في سياق السنوات الماضية ، قد أجريت مفاوضات فعالة ، وتنتج ، الآن ، لمؤتمرا وللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، بموجب الولاية الجديدة ، فرصة فريدة للاستجابة للدعوة الملحة الى حظر هذه الأسلحة الفتاكة وغير الانسانية .

ولكن ، لا حراز النجاح في ذلك ، من الضروري أن نتناول جميعا الولاية المعتمدة لكل مركب . فان محاولات التأكيد بصورة منفصلة على جوانبها المختلفة لا يمكن أن تخدم غرضنا . وقد قيل لنا في مناسبات عديدة في الفرق العاملة بالأبناش الصياغة النهائية للاتفاقية . حسنا ، اننا لم نصرر أبدا على وضع صياغة نهائية إذ أن الجزء الأهم في الولاية ، الذي يدعونا الى " بدء العملية الكاملة والتامة للتفاوض وصياغة ووضع الاتفاقية " ، ينعكس في عملنا اليومي . وكما يتبين الآن بوضوح في الفريق العامل جيم ، والى حد ما في الفريق العامل ألف ، فان العمل القائم على أساس نصوص وصياغات محددة أقدر على حل المشاكل وعلى التعبير عن الأفكار على نحو أوضح .

ان التقدم المتحقق في الفريق العامل جيم ، الذي يتناول تدابير التنفيذ الوطنية ، يظهر بوضوح ان الطريقة التي اختارها رئيسه جيدة • وعلى وجه الخصوص ، لقد حقق العمل بشأن عنصر " التشاور والتعاون " مزيدا من التقدم ، وتم التوصل الى فهم بشأن جوانب مختلفة " لتقصي الحقائق " • وتجرى الآن مناقشة بناءة بشأن " اجراء التحدي " ، وقد تم الاتفاق مؤقتا على هيكل الجزء ذى العلاقة •

كذلك يمكن اعتبار المعالجة الممنوحة لمشكلة " المخزونات القديمة " التي توجد بعد الاعلانات الأولية بمثابة اشارة ايجابية • وقد أعطيت هذه المخزونات أخيرا الوضع الذي يتفق مع أهميتها المحدودة جدا بالمقارنة بمخزونات الأسلحة الكيميائية قيد التشغيل • وقد تم التوصل الى تفاهم لحل هذه المشكلة باعتبارها حالة خاصة في مرفق له نظام مختلف للتدمير والتحقق عنه في حالة مخزونات الأسلحة الكيميائية قيد التشغيل •

سيدي الرئيس ، ان وفد بلادي يتطلع بشغف الى كل الاشارات الايجابية في تناول مؤتمر نزع السلاح لمشكلة الأسلحة الكيميائية ، وهو على استعداد دائم للمساعدة على تطهيرها وتدميرها • وفي الوقت ذاته ، اذا نظرنا نظرة واقعية الى ما تم تحقيقه خلال دورة الربيع الحالية ، فمن المؤكد اننا لن نشعر بالرضى •

ان تقاسم بعض الوفود عن المشاركة بدور فعال في عملية المفاوضات ، الألفة الذكر ، يتجلى بوضوح في الفريق العامل باء • ونحن نقدر جهود رئيسه الذي قام بعدد من المشاورات غير الرسمية ، الا أن هذه المشاورات ، كما يبدو ، لم تحقق نتائج ملموسة بالرغم من حقيقة أن مقترحات مهمة وبناءة وقائمة على حلول وسط قد تم تقديمها مؤخرا بشأن المسائل التي تقع في حدود الفريق العامل باء • وهذه ظاهرة خطيرة تدعو للقلق • فهذه القاعة ليست المكان المناسب لتجاهل الأعمال التي تتسم بحسن النية أو لعرقلتها • ان ثمن النتائج الممكنة لهذا الموقف سندفعه نحن جميعا •

ونستنتج من ذلك ، سيدي الرئيس ، أنه أصبح الآن غير كاف وغير ذي معنى أن توجه الدعوة ببساطة وبعبارة عامة ، الى تكثيف صياغة اتفاقية الأسلحة الكيميائية • فقد حان الوقت لكي نقول بأعلى صوتنا من معنا من أن نفعل ذلك وما ينعنا منه • وأنا نعهد كل التأييد ما قاله سعادة السفير اسرائيليان في بيانه في ٢٩ آذار / مارس ، وخاصة فيما يتعلق بالدور السلمي الذي يقوم به المقترح الأمريكي الجديد الذي جرى الاعلان عنه منذ بعض الوقت • وفي هذا الصدد أود الاشارة الى ما قاله الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس هيئة مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ك • أ • تشرنيكوف في ردوده على أسئلة جريدة " برافدا " في ٨ نيسان / أبريل ، التي ستجدونها على مواعيدكم اليوم • " فمذ عدة شهور دأبت القيادات الأمريكية على اعلان وعودها بتقديم بعض المقترحات في جنيف في هذا الشأن • لكن الوعود وعود ، وليس من المعروف بالمرّة كيفية تحقيقها ، بينما في الوقت نفسه ، كما يتضح من ملاحظات الرئيس ، يجرى التعجيل في الولايات المتحدة بتنفيذ برنامج لتطهير وتجديد الأسلحة الكيميائية التي توزع في الأراضي الأمريكية وفيما ورائها على حد سواء " •

أما فيما يتعلق بمشكلة التحقق ، فان وفد بلادي كان دائما يعتبر ، ولا يزال يعتبر أن أحكام التحقق ينبغي أن تحدد عن طريق النطاق والطابع المحدد لتدمير نزع السلاح المعني • وهذا المبدأ ، عند تطبيقه على عملية تدمير الأسلحة الكيميائية ، يعني أن التحقق من تدمير المخزونات

ينبغي أن يكون متميزا حسب نوع الأسلحة الكيميائية التي يجرى تدميرها وحجم المخزونات ونتاج مرفق التدمير . ومن ثم ، يعتبر أن أحكام التحقق الأضيق ينبغي تطبيقها على الأسلحة الكيميائية الأخطر ، أي المواد الكيميائية الفائقة السمية المهلكة ، سواء المعبأة أو السائبة ، وكذلك سلائفها والذخيرة والنبائط الثابتة ( المتعددة العناصر ) . وينبغي أخذ هذا العبدأ وكذلك الاحتياجات العملية بعين الاعتبار دائما عند وضع أحكام التحقق ذات العلاقة .

وفي هذا الصدد ، نتفق تمام الاتفاق مع سعادة سفير فرنسا الذي قال في بيانه في ٥ نيسان / أبريل ١٩٨٤ أن " . . . الوجود الانساني المتواصل والفعال ليس ضروريا في كل مكان وفي كل الحالات " . . . وفيما يتعلق بالتحقق ، أود أن أكرر الاعراب عن رأينا بأن الجمع بين أشكال الرقابة الوطنية والدولية ضروري . وينبغي أن تستفيد عمليات التفتيش الدولية من الأنظمة الوطنية للإدارة والرقابة ومن وثائقها وكذلك من وسائلها للرصد التقني .

واسمحوا لي أيضا أن أقول ان وفدا يعتبر أن من الضروري ، عند تحديد مدى الخطر ، التزام جانب الدقة بقدر الامكان ، وذلك لضمان ألا يفوته أي شيء مهم ، سواء اليوم أو في المستقبل . ولهذا السبب ، نفضل أيضا الذكر الصريح لنظم مثل الأسلحة الثابتة والأسلحة الأخرى المتعددة العناصر . وفي الوقت ذاته ، يصعب علينا أن نوافق على الجهود العبدولة ليشمل الخطر تشكيلية مفرطة الاتساع من المواد الكيميائية ، كما انعكس ذلك مثلا في قوائم السلائف الرئيسية المقدمة من قبل عدد من الوفود حيث نجد ، في جملة المواد ، ثالث كلوريد الفوسفور وأكسيد كلوريد الفوسفور ، اللذين يعتبران غير ذوي صلة بنطاق الاتفاقية . وفيما يتعلق بتعريف السلائف الرئيسية ، نرى بعض المزايا في النهج المقترح من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الذي يواصل دراسته بعناية .

ومؤخرا ، عند اجراء تمرين نظري - تكتيكي ، محسوب من أجل اقليم بافاريا ، لقد افترض أن فرقة المشاة الواحدة والعشرين للولايات المتحدة تتلقى ١٤ ألف طلقة من ذخيرة GB . وبناء على ذلك ، استخلص أنه حتى القوات المدربة والمحمية بصورة جيدة ستمنى بخسائر كبيرة نتيجة لاستخدام الأسلحة الكيميائية المحتمل . أما السكان المدنيين الذين سيقفون في منطقة القتال ، فسيحاطون من معدل وفيات أعلى بمقدار عشرين مرة تقريبا . وإذا ما وضعت النظرية جانبا ، تظل الحقيقة المرة باقية وهي ، أنه توجد على أراضي جمهورية ألمانيا الاتحادية ، جارتنا في الغرب ، مخزونات هائلة من الأسلحة الكيميائية للولايات المتحدة . وطبقا لتقديرات ج . ب . روهمن ، تمثل هذه المخزونات ٢-٤ في المائة من مجموع مخزونات الأسلحة الكيميائية للولايات المتحدة : فلا عجب أن لا يرغب شعبنا ، بتجربته التاريخية ، ولا شعب جمهورية ألمانيا الاتحادية ، في قبول هذا الوجود العسكري الكيميائي للولايات المتحدة ، كما تشهد على ذلك الاحتجاجات الساخطة في هسبن وفيرتبرغ - بادن ووستفالز وبفاريا ، أي في المقاطعات الفدرالية حيث تم وزع مخزونات الأسلحة الكيميائية للولايات المتحدة . ان بلدى لعلى علم تام بالبيانات الخاصة " بالصرينات التكتيكية " ، التي تقوم بها القوات المسلحة للولايات المتحدة ، والتي يفترض فيها أن نحو ٢٠٠٠ طن أو أكثر يوميا من المواد الحربية السامة سيجرى وزعها في مسرح أوروبا الوسطى . وليس هناك داع لاضافة أي شيء لبيان أن اهتمامنا بحظر وتدمير الأسلحة الكيميائية هو على جانب كبير من الحيوية .

وقبل أن أختتم كلمتي ، سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أن أذكر زملائي الموقرين بأنه قبل يومين احتفلنا بالذكرى الثانية عشرة لافتتاح التوقيع في موسكو وواشنطن ولندن على اتفاقية حظر استحداث ونتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية ( البيولوجية ) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة . وأود أن أشير

في هذا الصدد ، الى أن بلدى ، مع بلدان اشتراكية أخرى قد اقترح في الأصل ، أن تحل مشكلة الأسلحة البيولوجية مع مشكلة الأسلحة الكيميائية في وقت واحد . وقد كان حظر هذه الأسلحة في عام ١٩٧٢ أسهل من حظرها الآن أو في المستقبل . فعلينا ألا ندرج وسعا لكي نحقق الآن ما لم نستطع تحقيقه قبل ١٢ عاما .

**الرئيس :** ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه وعلى الكلمات الودية التي وجهها الى الرئيس .

ووفقا للمقرر الذى اتخذه المؤتمر في جلسته العامة ٢٤٩ ، أعطي الكلمة الآن لممثل اسبانيا ، السفير دى لاسيرنا .

**السيد دى لاسيرنا ( اسبانيا )** ( الكلمة بالاسبانية ) : السيد الرئيس ، أود بادئ ذي بدء الاعراب عن ارتياحي للمشاركة ، باسم اسبانيا ، في أعمال هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وأحرص أيضا على أن أهنئكم على المسؤوليات الرفيعة التي تتولونها بقبولكم الرئاسة ، وهي مهمة صعبة بالتأكيد ولكني متأكد من أنكم ستتمكنون فيها ، بفضل مهارتكم المشهورة وبفضل تعاون الممثلين الموقرين المجتمعين هنا ، من تحقيق النتائج الايجابية التي تنتظرها شعوب العالم بأسره من المؤتمر .

ان الهدف الأساسي لهذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة ، وهو وضع اتفاقات دولية لنزع السلاح عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف ، هدف معقد ، ولكنه بالتأكيد أساسي أيضا لتعزيز الأمن الدولي والسماح بذلك للانسان بأن ينعيم بحياة خالية من التوترات بل وخالية حتى من الخوف من نشوب نزاع نووي عالمي أو حروب ذات طابع اقليمي أو ثنائي .

وان بلوغ هذا الهدف لأكثر صعوبة في هذه الفترة التي تشهد توترا دوليا خطرا ، ولكن ضرورة التوصل الى نتائج ايجابية في هذا المحفل الهام هي ، لهذا السبب بالتحديد ، أكثر الحاحا .

ان النجاح الذى سجلته ٢٥ دولة أثناء اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في مدريد ، باعتبارها وثيقة ختامية أساسية وموزونة على السواء ، بعد ثلاث سنوات من الجهود التي لا يمكن انكارها وفي خضم أزمات خطيرة سممت المناخ السياسي الدولي ، يظهر للجميع - واذن لأعضاء هذا المؤتمر - الموقرين أيضا أنه ، على الرغم من الصعوبات التي تعترضنا ، من الممكن دائما تحقيق النجاح اذا أمكن الاعتماد على الارادة السياسية للحكومات . وينبغي أن يعبر عن هذه الارادة السياسية بذكاء وثقة من أجل أعمالنا ، نظرا للأهمية الكبيرة جدا للمسائل التي يناقشها المؤتمر وللرغبة التي أبدتها المجتمع الدولي مرات عديدة في التوصل الى اتفاقات دولية لنزع السلاح .

وليس ثمة شك في أن مهمتنا يمكن أن تسهل لو أمكن ، في المحافل الأخرى الخاصة بالتفاوض حول تخفيض الأسلحة ونزع السلاح ، توحيد وجهات النظر واعتماد اتفاقات . وقد سبق أن بينت الحكومة الاسبانية أنها تشعر بالقلق ازاء القرار بوقف المفاوضات الثنائية حول القوات النووية المتوسطة المدى والمفاوضات الخاصة بخفض الأسلحة الاستراتيجية ، وتتمنى أن يستأنف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مفاوضاتهما ، في الوقت والشكل اللذين يريانهما موثيين ، بغية التوصل الى اتفاقات مرضية تخفض بالقدر الممكن مستوى التسليح النووي . وانه لمن الضروري بذل جهود جديدة في هذا الاتجاه . فضلا عن ذلك ، فان اسبانيا تراقب والأمل يحدوها مفاوضات فيينا الخاصة بتخفيض القوات المسلحة والتسلح في أوروبا الوسطى ، وتشارك بأمل في المرحلة الأولى من المؤتمر المعني بالتدابير الكفيلة بتعزيز الثقة والأمن ، ونزع السلاح في أوروبا ، المنعقد حاليا في ستوكهولم .

وانه لمن الضروري أن يحل التعاون والانفراج محل التوتر والشك في كل هذه المحافل المعنية بنزع السلاح .

ان كل المسائل المدرجة على جدول أعمال المؤتمر هي مسائل أساسية للمحافظة على الأمن الدولي وتعزيزه ، بل ان بعضها أساسي لبقاء البشرية . وأود الآن أن أتناول بأسلوب ملموس بعض المسائل التي تعلق حكومي أهمية كبرى عليها .

لقد أشار وزير خارجية بلدي ، السيد فرناندو موران ، في الكلمة التي ألقاها خلال المناقشة العامة في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، الى ضرورة إبرام معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية للحيلولة بشكل فعال دون حدوث تطور كمي ونوعي للأسلحة النووية .

وفي الحقيقة ، فان اسبانيا ، مثلها مثل بقية المجتمع الدولي ، تعتبر أن وضع معاهدة للحظر الكامل والدائم للتجارب النووية من قبل مؤتمر نزع السلاح واعتمادها من قبل أكبر عدد ممكن من الدول هو هدف يجب أن يبلغه . وينبغي أن تحظر هذه المعاهدة كل التفجيرات النووية التجريبية .

ان وضع نظام تحقق دولي ملائم - وتضمينه في نص المعاهدة - مسألة ذات أهمية كبرى . بيد أن ذلك ينبغي ألا يحول دول المشروع فوراً وفي آن واحد ، عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف ، في وضع نظام التحقق الدولي هذا وفي التفاوض حول الأحكام الأخرى للمعاهدة .

وترغب الحكومة الاسبانية في أن يستمر استكشاف الفضاء بل وحتى أن يتكاتف بمشاركة عدد متزايد دائما من البلدان كيما يستفيد المجتمع الدولي بأسره من مزايا هذا المشروع الكبير . فنحن اذن نؤيد بقوة حدوث تقدم نوعي وكمي في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لغايات سلمية .

ومع ذلك ، فان حكومتي تشعر بالقلق ازاء احتمال وضع وسائل تدميرية في الفضاء الخارجي ، وهو احتمال يزداد قربا باطراد ويمكن أن يمثل خطوة جديدة في سباق التسلح مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن توقعها وتستحق أن تدرس على نحو متعمق .

ان التواهب الاصطناعية ، التي هي نتاج للبحث التكنولوجي وأدوات لاستكشاف الفضاء ، ينبغي أن تؤدي مهمات سلمية على وجه الحصر ، أي مهمات تسهم في تعميق المعارف العلمية الحالية للبشرية ومهمات تعزز الاستقرار والأمن الدوليين على السواء بتسهيل التحقق من احترام اتفاقات نزع السلاح ، أو أن تشكل كذلك شبكة يعتمد عليها للاتصالات الحكومية الدولية التي هي بمنتهى الضرورة في حالة حدوث أزمة أو حتى في حالة نزاع قائم فعلا .

ان كل الدول التي تكون المجتمع الدولي تتحمل مسؤولية المحافظة على الفضاء الخارجي في حالة سلمية مطلقا كان منذ منشأ الكون ، حتى وان كابت هذه المسؤولية تقع بشكل خاص على عاتق الدول التي لها الشرف بأن تكون أعضاء في هيئة التفاوض هذه ، بل تقع بقدر أكبر على عاتق الدول التي تملك اليوم تكنولوجيا فضائية متطورة .

وستهد اسبانيا أنشطة المؤتمر المقبلة التي تستهدف تطوير الاتفاقيات القائمة بشأن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، ووضع الاتفاقات الجديدة لتحديد الأسلحة ولنزع السلاح التي يقتضيها تطوير تكنولوجيات جديدة .

وثمة مسألة أخرى من مسائل نزع السلاح أولتها اسبانيا ولا تزال توليها أكبر اهتمام هي مسألة حظر استعمال الأسلحة الكيميائية • وكما أقصر للامي على حالة هذا المحفل فقط ، أذكر بأن كل ممثلي اسبانيا الذين سبقوني في الكلام قد أشاروا الى القلق الذي يثيره لدى بلدي استعمل الأسلحة الكيميائية ، والى الضرورة الملحة لوجود معاهدة دولية ، يضعها المؤتمر ، تكمل بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وتحظر نهائيا استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتتص على تدمير الترسانات ومنشآت الإنتاج القائمة فعلا • ويعالج خبراء اسبانيون هذه المسألة ويتابع بعضهم أعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، التي أنشأها المؤتمر وأنشأتها ، في السنوات العاضية ، لجنة نزع السلاح • وقد جرى تقديم وثيقة عمل عن هذه المسألة فيما يتعلق بالسلاسل والسلاف الرئيسية خلال جلسات العمل لعام ١٩٨٢ •

ونأمل أن يسمح التقدم الذي سجله في عام ١٩٨٢ الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، الذي ترأسه بمهارة السفير ماكفيل ، باتخاذ الخطوة الحاسمة التي تفرض نفسها في هذا الميدان ، في هذه السنة بالذات وبهذا الصدد ، فإن الاعلان الذي صدر في شباط / فبراير الماضي ، والذي بين أن الاتحاد السوفياتي على استعداد لأن ينظر على نحو ايجابي في الوجود الدائم لمعظم دولتين مكلفين بالتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية بيد دولنا باعطاء على الأمل • وبالمثل ، فإن مشروع الاتفاق الذي ستقدمه قريبا الولايات المتحدة لا بد أن يكون اسهاما هاما في تحقيق الهدف النهائي لأعمال المؤتمر فيما يتصل بالأسلحة الكيميائية •

وتحرص اسبانيا هنا على اثبات تأييدها لكل المحاولات الهادفة الى ازالة انتاج وحياسة واستعمال الأسلحة الكيميائية ازالة كاملة • وهي تدرس أيضا باهتمام الجهود الأخرى المبذولة في ميدان تحديد أو منع هذه الأسلحة •

وأخيرا ، أود ألا أغفل عن اعادة تأكيد رغبة الحكومة الاسبانية في المشاركة في المهام الهامة لهذه الهيئة ، هذه الرغبة التي لا تستطيع ، نظرا لمركزها الحالي ، أن تحتتها الآن بالمساهمة التي تتعنى أن تقدمها • وهي تأمل أن تتمكن من زيادة اسهامها في المؤتمر زيادة كبيرة ، متى قامت الدول الأعضاء الحالية بالنظر بايجابية في امكانية توسيع العضوية التي أعلن عنها • ويعرف الجميع أن اسبانيا تتعنى أن تتمكن من المشاركة حينئذ كعضو كامل في أعمال هذه الهيئة الحاسمة التابعة للأمم المتحدة والخاصة بمفاوضات نزع السلاح •

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل اسبانيا على بيانه وعلى العبارات الودية التي وجهها الى الرئيس •

وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل ، السفير سوزا أي سيلفا •

السيد دي سوزا أي سيلفا ( البرازيل ) ( الكلمة بالانكليزية ) : انكم ، يا سيادة الرئيس ، ثالث ممثل لسرى لانكا يسعدني العمل معه ، منذ انضمامي الى هذا المحفل الدولي قبل خمس سنوات تقريبا • وأنتم ، مثل سلفيكم ، صديقي العزيزين السفير فونسيكا والسفير جاياكودي ، قد اكتسبتم فعلا احترام زملائكم في هذا المؤتمر ، لكفاءتكم وجدديتكم المتفقتين مع رفعة أصول ديبلوماسية بلدكم • واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للجهود التي بذلها سفير بولندا السيد داتكو عند توليه رئاسة المؤتمر خلال شهر آذار / مارس •



بما أن الجزء الأول من دورة مؤتمرنا السنوية على وشك الانتهاء ، بيد ولوفدى أن الفرصة ملائمة لتحديد الانجازات وأوجه القصور في هذه العملية الطويلة للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ، التي تتواصل دون انقطاع منذ ربع قرن تقريبا . لقد تعرضت أعمال هذا المحفل الدولي والمحافل التي سبقته لحوافز وحواجز . ومع ذلك ، ينبغي الاعتراف بأن هذه الأعمال ظلت مستمرة كل هذا الوقت الطويل . رغم التقلبات السياسية مما يشكل حافزا لا ينبغي اهماله . بل يمكن أن يقال ان مجرد وجود هذا المحفل المتعدد الأطراف يمثل في حد ذاته انجازا هاما .

أما فيما يتعلق بالنتائج الملموسة لجهودنا ، فيجب علينا أيضا الاعتراف بأنه قد تم الاتفاق على بعض تدابير عدم التسلح ، وهذا يعني أن التوصل الى اتفاقات أمر لا يصعب مناله . غير أن المرء قد يتساءل عن سبب عجز هذا المحفل التفاوضي حتى الآن ، عن الاتفاق بشأن تدبير واحد لنزع السلاح ، اذا كان قد ثبت أن اتفاقات عدم التسلح ممكنة ، فبعد عشرين سنة من الجهود العقيمة ، نجد أنفسنا اليوم أبعد من أى وقت مضى عن واجبنا الأول والرئيسي ، ألا وهو التفاوض بشأن اتفاقات تؤدي الى الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وفي ضوء هذه الحقيقة ، لا يسعنا الا الاعتراف بأن أوجه فشلنا تتجاوز بكثير انجازاتها .

أما الدول المسؤولة مباشرة عن هذا الوضع فهي نفس الدول التي تشترك في تحمل المسؤولية الأساسية عن الوضع السائد المتمثل في اختلال الأمن المتزايد والخوف العالمي والرعب الواسع الانتشار . وقد حكمت هذه الدول على بني الانسان بالعيش في توازن دقيق للذعر ، على أمل أن تؤدي مبادئ الردع الخداعة دورها الى الأبد من خلال التهديد بالابادة العامة والكاملة وذلك دون أى رقابة دولية ولا رقابتها هي نفسها .

وفي الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، قبل سنتين فقط ، قيل لنا ان الأسلحة النووية لا يمكن ابطال اختراعها ، وبفضل وجودها لم تتدلح حرب عالمية أخرى طيلة أربعة عقود تقريبا . وقد يكون هذا هو السبب الذي لأجله تقوم الدولتان العظمتان بتوسيع ترسانتهما النوويتين الى حدود لا نهاية لها ، في حين قررت الدول النووية الصغرى محاکاتهما الى أبعد حدود امكانياتها المادية والتكنولوجية .

وهيقتضى مبادئ هذه الدول ، طالما توجد خمس دول نصبت أنفسها مسؤولة ، بل قادرة على التسبب في دمار كامل وعشوائي ، فان بقية العالم قد تكون عرضة نزاعات محلية وخارجية ، غير أن الحروب العالمية لن تحدث أبدا من جديد . ويكاد يبدو أن تدبير هيروشيما وناغاساكي قد قادنا الى عهد جديد في تاريخ الانسانية أكثر تبشيرا بالخير .

ان هذا النوع من التفكير بالذات هو الذى يفسر أسباب فشلنا وهو الذى حال دون وصول أى محفل ، سواء أكان متعدد الأطراف ثلاثيا أو ثنائيا ، الى تحقيق تقدم في مفاوضات نزع السلاح .

أما فيما يتعلق بالمحافل المحدودة ، فان تجربة المحادثات الثنائية بين الدولتين العظميين قد أظهرت أنه لا يمكن توقع أكثر من اتفاقات لادارة سباق التسلح ، للثلاثة بين مصالحيهما الخاصة على مستويات أعلى للقدرة التدميرية والابداع التكنولوجي . فلم يجر أبدا حظر أى منظومة من الأسلحة الموجودة أو ازلتها بموجب أى اتفاق مبرم بينهما أو فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية فسي مجموعها . بل بالعكس ، لقد بذلت هذه الدول كثيرا من النشاط والجهود كي تضمن بقاء القوة التي تحتازها بعيدة الى الأبد عن متناول أى دولة تقع خارج دائرتها الحصرية . ان هذا التحالف

المروّع يزدهر في المجابهة الدائمة ، فكل دولة تحصن نفسها داخل قدرتها التدميرية المتزايدة باطراد ، لكنها جميعا مصممة بالتساوي على حرمان أى دولة أخرى من امكانية الوصول الى قمة المسؤولية التي أغدقتها عليها قدرتها .

وفي هذه الظروف وطالما يعزى الى الأسلحة القادرة على تدمير العالم بأسره الفضل في صيانة السلم ، وطالما تدعي حفنة من الدول حق الافراد بالمسؤولية الكافية لحيازة أدوات هذا الدمار ولمراقبة هذا السلم ، لن يتحقق أى تقدم بشأن مسائل ذات أهمية حيوية لجميع الدول على حد السواء . وليس من الصعب أن نفهم بالتالي لماذا ستجد دائما الدول الحائزة للأسلحة النووية حجة أو أخرى للحيلولة دون اضطلاع المحفل بواجبه بشأن أى قضية تتعلق بالمشاكل النووية .

ان حظرا شاملا للتجارب محكوم عليه فعلا بالفشل ، نظرا لأن احدى الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة ، قد حولت الآن هذا الحظر الى " هدف نهائي " ، وهذا تعبير مريح لتفادى أى قيود ، خلال فترة غير محددة ، على برامج تجربة وتطوير وتحسين ترساناتها النووية . وبالإضافة الى ذلك ، فان دولتين نوويتين أخريين ، ملتزمتين أيضا بنفس المبادئ ، وهما الصين وفرنسا ، قد قررتا تجاهل النداء العالمي لاييقاف التفجيرات النووية للأغراض العسكرية . وبالمناسبة ، تجدر الاشارة الى أن تجارب الأسلحة النووية تمثل الأغلبية الساحقة لجميع التفجيرات التي أجريت منذ بداية العصر النووي . والتجارب الوحيدة التي جرى التخلي عنها هي تلك التي لم تعد ضرورية .

ان مسألة منع نشوب حرب نووية وجميع المسائل ذات الصلة لا يمكن معالجتها بجدية دون أن يؤخذ في الاعتبار واقع أن اعتماد تدابير قانونية ملموسة لمنع نشوب حرب نووية يتناقض مع المبدأ المعلن للردع النووي ، أى القدرة والارادة المعلنة على شن حرب نووية كوسيلة وحيدة لتفادى هذه الحرب . وكما لاحظ بحق أحد المفكرين المعاصرين ، فان مبدأ الردع النووي ، الذى يقوم في النهاية على جعل التهديد قابلا للتصديق ، يردع حتى عن امكانية مناقشته .

ويمكن استخلاص استنتاج مماثل بشأن البند الخاص بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، هذه الرحاب التي كانت من قبل غير مكتشفة والتي قد تصبح عما قريب قاعدة اطلاق جديدة للتهديد والتدمير ، وذلك دائما من أجل دعم الردع وتعزيزه .

وأخيرا وليس آخرا ، دون شك ، فان بند وقف لسباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وهو هدفا الأول والرئيسي ، لا يمكن حتى معالجته خشية أن يعيق مجرد مناقشته الحرية المطلقة لتوسيع ترسانات الأسلحة النووية الموجودة وتحسينها .

وفي هذه المرحلة ، قد يكون من الصالح أن نذكر ببعض الأحداث التاريخية التي يمكن أن تقدم منظورا أفضل للمبدأ قيد النظر : أى للدعاء القائل بأن أسلحة التدمير الشامل الموجودة تحت تصرف قلة من البلدان يمكنها أن تمنع كارثة عالمية من شأنها افناء الجميع — لقد كتب ألفريد نوبل ، الشخصية البارزة ، في سنة ١٨٩٠ ، بعد اختراع الديناميت ، يقول " ربما تضع مصانعي حدا للحرب بوتيرة أسرع من مؤتمراتكم " وأضاف قائلا " كل حرب ستتوقف فوراً " اذا ما اندلعت " حيث أن الحرب ستحمل الموت الى السكان المدنيين في بيوتهم كما تحملها الى الجيوش في جبهة القتال " .

ولا يبدو أن التجربة أثبتت سواء حجة الردع أو آمال ألفريد نوبل الحسنة النية . ففي تاريخ الحروب ، لم يبق أى سلاح دون استخدام بغض النظر عن قدرته التدميرية أو وحشية نتائجه . كما لم تختف الحرب من الوجود . واذا قصرنا ذكرياتنا على القرن الحالي ، يكفيننا مثالان . لقد استخدمت

الدول الكبرى المشاركة في الحرب العالمية الأولى والأسلحة الكيميائية ، طالما اعتبرتها مفيدة عسكريا ، وقد توقف استخدام هذه الأسلحة في الحرب العالمية الثانية لا بسبب آثارها الوحشية أو بناء على اعتبارات أخلاقية ، بل لمجرد طابعها الذاتي الاحباط . وبطريقة معاكسة ، في الحرب العالمية الثانية ، حالما توفرت قبلة نووية واتضح ان في استخدامها مكاسب عسكرية ، لم تقف أى اعتبارات ضد القائها فعلا على مراكز سكنية .

وإذا لم تثبت الآثار التدميرية أو الوحشية للأسلحة أنها رددت كاف عن استخدامها الفعلي ، فما هي العبر التي يمكننا أن نستخلصها من التجربة التاريخية فيما يتعلق بالدول التي توجد اليوم تحت تصرفها أكثر الأسلحة تدميرا ووحشية ، والتي تهدد مبادئ الأمن التي تتوخى استخدامها مرة أخرى إذا تركنا العاصي البعيد جانبا واقتصرنا على القرن العشرين ، فإن التجربة والآفاق تبحث على الذعر .

ان مذهب الردع ، في شكله النووي ، ليس مفهوما جديدا ، بل انه شكل حديث مختلف للسياسة المجسدة في القول الروماني المأثور : إذا أردت السلم فاستعد للحرب . غير أن هناك فرقا جوهريا ينبغي الاعتراف به دون صعوبة . فأثار الأجيال المتعاقبة من الأسلحة التقليدية ، مهما تكن مدمرة ووحشية لا تتجاوز كثيرا حدود البلدان والشعوب المستهدفة .

ولا يمكن قول الشيء ذاته طبعاً بشأن الأجيال الحالية في الأسلحة النووية ، ناهيك عن تلك الأسلحة التي لا تزال في طور الدراسة من طرف المهندسين والعلماء العسكريين في الدول النووية الخمس . ان بلدانا وشعبها بعيدة عن الأهداف المحددة قد تصبح ضحايا عزلاء وبريئة لاستخدام هذه الأسلحة . وفي الحقيقة ، ان العالم بأكمله قد يكون ضحية نزاع نووي ، إذا ما تم تجاوز مستوى معين من الميخاطبات المفجرة ، حسب ما أظهرته دراسة حديثة . ولم يفقد هذه التوقعات أى مناصر من مناصري استخدام الأسلحة النووية كوسيلة للردع عن الحرب . وبالتالي ، اكتسب القول الروماني القديم المأثور بعدا جديدا ومشوفا يرتكز على اعتبارات عسكرية وسياسية وأخلاقية . ويجوز صياغته اليوم صياغة جديدة بالقول " إذا أردت أن تعيش فاستعد للموت " .

وللعودة الى الحقائق التاريخية ، ينبغي ملاحظة أن الدول التي تحوز مثل هذه الأسلحة والتي تهدد مثل هذه المبادئ هي نفس الدول التي شاركت خلال فترة وجيزة دامت احدى وثلاثين سنة في حربين عالميتين ، قتل فيهما أكثر من ستمين مليون شخص أطلق العنان فيهما لدمار لا يعد ولا يحصى . وبين هاتين الحربين ، ارتكبت إبادات جماعية وطنية كأمر من أمور السياسة في غرب أوروبا ووسطها وشرقها ، باسم التفوق العنصرى أو باسم ايدولوجية قسرية ، كما لورجعت الحضارة الى أظلم عصورها . وبالإضافة الى ذلك ، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لم تمر سنة واحدة دون اندلاع أو تواصل نزاع مسلح في مكان آخر ما من العالم ، وذلك دائما ، أو تقريبا دائما ، اما بمشاركة مباشرة من احدى الدول النووية أو أكثر ، أو بتفويض منها . ومن الشرق الأقصى الى آسيا الوسطى ، ومن الشرق الأوسط الى جنوب أفريقيا ، ومن وسط أمريكا الى جنوبها ، شهدنا خلال التسع وثلاثين سنة العاضية عرضا مستمرا للقوة المجردة المدعومة من قبل من نصبوا أنفسهم ضامنين للسلم في عصرنا .

بل وقد يستهزأ اليوم ممن يطلب مجرد الامتثال للقواعد العادية للقانون الدولي كما هي مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ، وهي المساواة القانونية بين الدول ، والسلامة الإقليمية ، وعدم التدخل ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وتسوية النزاعات سلميا . وتبدو هذه

القواعد القانونية وقد خفضت الى مستوى عبارات بلاغية تكون أحيانا مفيدة للاستهلاك المحلي أو للدعاية الدولية • ان مصالح الدولتين العظميين قد تعدت منذ زمن بعيد حدودهما الخاصة أو مناطقيهما الجغرافية ، وياتت تشغل اليوم العالم بأسره الذي يقتصر دوره على أن يكون متفرجا ورهينة لمجاهتتهما • ويشار الى دعم وجود هذه الحالة واستمرارها بأنه " واقعية " • غير أنه لا يمكن أن يوصف بعدم الواقعية من يرفض الهيكل السائد للقوة وأسسه النظرية •

ان التجربة الماضية والحاضرة ، بالإضافة الى المنظور الرهيب لتفاقم توازن الرعب، لا تضمن بأي حال من الأحوال أن عالما أكثر أمانا سيظهر بسبب اكتساب حفنة من الدول تفوقا لا مثيل له في القوة • وكما تخبرنا مثل هذه التجربة التاريخية بوضوح ، فان جميع الدول عرضة لارتكاب أخطاء ، بل ان بعضها ميال الى ذلك حقا • واذ تكررت أخطاء هذه الدول بالمدى ذاته الذي بلغته في الماضي القريب جدا ، فان النتائج ستعرض للخطر ليس وجودها الذاتي فحسب ، وإنما بقاء كل الأمم الأخرى أيضا •

لقد ولت ونسيت على ما يبدا والأيام التي حلم فيها رجل دولة كبير ، قبل أكثر من أربعين سنة ، بعالم لما بعد الحرب يقتسم فيه بنوا الانسان حريات أساسية أربع هي حرية التعبير وحرية الدين والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف • وقد تحققت جزئيا ثلاثة من هذه الأحلام • فهناك حرية تعبير وحرية دين كبيرتان في مناطق واسعة من العالم ، بالرغم من كونهما ، في مناطق أخرى ، مازالتا تداسان وتستهلكان • أما فيما يتعلق بالتحرر من الفاقة ، فان شعوب شرق وغرب نصف الكرة الأرضية الشمالي المصنّع تعيش متحررة نسبيا من الاحتياج المادي ، في حين تغوص شعوب معظم بلدان النصف الجنوبي من العالم ، أعرق فأعرق في الفقر والجوع • الا أن التكنولوجيا ، ولحسن الحظ ، التضامن البشري قد يحققان هذه الحرية الأساسية •

غير أن الخوف في العالم النووي لما بعد الحرب لا يعرف حدودا • فان تلهف القلعة على التفوق في القوة قد حوّل الخوف الى مرض عالمي يعدى الجميع •

ان العلاقات الدولية القائمة على الخوف لا يمكن أن تؤدي الا الى الكارثة • فلنأمل أن يبادر المسؤولون عن هذه الحالة الى أخذ الواقع في الاعتبار في النهاية ، وأن يعيدوا تحديد مطامعهم وفقا للتطلعات الأساسية للبشرية بما فيها شعوبهم ذاتها • ولنأمل أن يستخلص القادة الحاليون لهذه الشعوب العبرة من الماضي وأن يعالجوا بكل جدية ومسؤولية نزع السلاح النووي باعتباره الطريق الوحيدة لتحرير العالم من الخوف من فناءه الذاتي •

الرئيس: ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى الكلمات الودية التي وجهها الى الرئيس •

ووفقا للمقرر الذي اتخذته المؤتمر في جلسته العامة ٢٤٩ ، أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش ، السفير مرشد •

السيد مرشد ( بنغلاديش ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، يود وفــــد بنغلاديش أن يعرب من خلالكم عن شكره الصادق لمؤتمر نزع السلاح للفرصة التي أتاحت له للتحدث أمامه للمرة الأولى •

وانه لما يطلع صدرنا بصفة خاصة أن نعمل ذلك في وقت يتولى الرئاسة فيه ممثل سرى لانكا، الجار القريب لبنغلاديش الذي ترتبط به برباط العنصر والثقافة والتاريخ المشترك والقيم المشتركة • كذلك يود وفدى أن يقر بما تجلبونه لهذه الرئاسة المهمة من مهارات مؤكدة وتفان وعزم رفيع •

واسمحوا لي ، سيدي ، أن أعرب أيضا عن ثنائنا على سلفكم المباشر في المنصب ، السفير أيون داتكو ، سفير رومانيا ، الذي وضعته خبراته الغزيرة وسعة صدره ومعين سحره الذي ينبض في منزلة أعز الزملاء والذي ساعدت براعته الفائقة في تناول مختلف القضايا المطروحة على توجيه مداوات المؤتمر وجهة بناءة وإيجابية • كما أن بلده قد أسهم اسهاما عظيما في المساعدة الاقتصادية والتقنية لبنغلاديش •

• لقد كانت الـ ١٣ سنة الأولى لاستقلالنا مكرسة بالضرورة لمهمة إعادة التعمير والتنمية الوطنيتين • فاتجهت كل طاقاتنا ومواردنا نحو الحد من بالغ وهننا اللزائم لوضعنا الجغرافي ، ومواجهة آثار الزيادة السريعة في عدد السكان ، وتلبية الطلب المتعاظم على الأغذية • ويمثل بلدي ، من نواح كثيرة ، حالة اجتماعية واقتصادية محددة • ففي رقعة مساحتها ٥٥ ٠٠٠ ميل مربع ، يتركز عدد من السكان يبلغ ٩٥ مليون نسمة • وتعتبر هذه ، ببساطة ، أعلى كثافة سكانية ريفية في أي بقعة من بقاع العالم • ومع هذا ، فإن شعب بنغلاديش منذ أيامه الأولى يشارك في التزام حركة عدم الانحياز ، التي ننتمي إليها ، بالمثل الأعلى لتحقيق نزع السلاح الكامل والعالم • وأصبح هذا المجال من مجالات الحوار والتفاوض الدوليين مبلغ همنا على نحو متزايد • وحكومة وشعب بنغلاديش مصممان على البذل بسخاء من مواردنا الحالية من القوى العاملة المدربة ، التقنية منها والدبلوماسية ، في مضمار السعي هذا في هذه الهيئة التفاوضية الفريدة المتعددة الأطراف ، وفي الجمعية العامة ، وفي سائر المحافل بما فيها مؤتمر عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي والكنولث •

ولقد أبدى عدة متكلمين في المناقشة الحالية ملاحظاتهم عن الوضع الراهن للعلاقات الدولية — سباق التسلح المطلق العنان ، والحروب الدائرة في أقاليم شتى من العالم ، ومراتع التوتر الدولي ، والوضع الاقتصادي العالمي السيئ المتميز بضخامة معدلات البطالة والطاقة الصناعية غير المستغلة في البلدان المتقدمة ، وتصاعد الديون والركود واليهوس الذي يزداد عمقا في أشد البلدان فقرا • إن عوامل الوضع الراهن هذه تعكس وتصور التردى الذي أصاب المناخ الدولي والضياغ الصارخ للثقة والأمان وما نشأ عن ذلك من تعطيل المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف والثنائية ، لاسيما في ميدان نزع السلاح ، ووصولها الى طريق مسدودة •

وعد محاولة تحليل الأسباب الكامنة وراء الوضع الراهن ، ثمة صلات معينة تفرض نفسها — وقد كانت في الواقع حافزا على الكثير من الحوار والوثائق • ومن بين هذه الصلات الصلة القائمة بين نزع السلاح والتنمية والتي ترد في ولاية هذا المؤتمر • وكان فخامة رئيس بنغلاديش قد أوضح من قبل أن الصلة بين نزع السلاح والتنمية تقوم على نظرية تكلفة الفرصة البديلة وهي في حد ذاتها نظرية حديثة الأصل لا شك في ذلك • وتدلنا خبرتنا الخاصة على أن ثمة بضع صلات أخرى ، بعضها معروف تماما وبعضها الآخر ربما لم يتطرق اليه شك ويظل بحاجة الى أن يكتبه تطاما ولعل هذا هو سبب عدم الاكتراث لأهميته • وأشير هنا ، على سبيل المثال ، الى الصلة الخبيثة المخيفة بين الحرب والمجاعة وهي قديمة قدم التاريخ البشري على الأقل •

ففي عام ١٩٤٣ لمح شعب بنغلاديش رهبا نهاية العالم ، وكان ذلك العام عام المجاعة البنغالية الكبرى التي قدر ، على نحو موثوق ، أن ضحاياها بلغت ٢ ملايين حالة وفاة • ووفقا لمصدر موثوق ، بلغت نتائج المجاعة وهي في ذروتها ٢٦٠٠٠ وفاة كل أسبوع ، وهذا يجعلها بلا مراء أحد القتل الأكثر فعالية في العصر الحديث •

وثمة أمور كثيرة جديدة بالملاحظة فيما يتصل بهذه المجاعة • فقد أقر الجميع ، على سبيل المثال ، بأن المجاعة كانت تتصل بحالة الحرب ، حتى وإن كانت منطقة حدوثها غير ملاصقة مباشرة لمسرح العمليات • ومن السمات الأخرى أن المجاعة كانت ، بالتعبير الحي للأستاذ أوك • سين ، "مجاعة ازدهار" • فقد حدثت في وسط مخزونات من السلع الغذائية بلغت ارتفاعا تاريخيا •

وظلت "نسبة الوفيات المفرطة" مستمرة حتى ما بعد ذروتها في شهر كانون الأول /ديسمبر ١٩٤٣ ، مما يوحي بتوازيها مع اسقاطات معدلات الوفيات وأنماطها في بعض أسلحة التدمير الشامل الحديثة • وباختصار ، في عام ١٩٤٣ ، وبالنسبة لشعب بنغلاديش ، كانت المجاعة حربا شنت بوسائل أخرى • ومن ثم فنحن نعتقد أن اجراء دراسة للعلاقة بين الحرب والمجاعة قد تسفر أيضا عن بصائر هامة تفيد في برنامج نزع السلاح العام والكامل •

وفي عام ١٩٦٧ ، أصدر العلامة الكبير الأستاذ عبدالسلام ، الحائز لجائزة نوبل في علم الطبيعة ، تحذيرا لا ينسى • فقد حذر من الوقوع فيما أسماه "المصيدة التكنولوجية" • ويعتقد وفدى ، بتواضع ، أن تحذير الأستاذ عبدالسلام ، وإن صدر في حال مختلف تماما يظل ذا صلة وثيقة بالموضوع ، ولا سيما في مفاوضات نزع السلاح الجارية هذه الأيام • وثمة من يميل الى الاعتقاد أن بعض نظم الأسلحة الحديثة تثير الهلع بقدرتها على الإبادة الى درجة أن وجودها ذاته يبطل الحصيلة الحية للخبرة البشرية ، إذ ليس في هذه الخبرة ما يتصل من قريب أو بعيد بنموذج التدمير النهائي • ونحن نرى أن هذا مثال ملائم "للمصيدة التكنولوجية" • فمفاوضات نزع السلاح يجريها أناس تظل الحصيلة المتاحة للخبرة البشرية الحية بالنسبة لهم المصدر الأساسي للاسترشاد والالهام • ولدى البلدان ، صغيرة كانت أم كبيرة ، ذات شأن كبير من الناحية العسكرية أم شأن قليل ما تضيفه الى حصيلة الخبرة البشرية تلك • وبهذا المعنى نفهم ما جاء في الوثيقة الختامية من أن نزع السلاح يحظى باهتمام عالمي ، وما جاء بعد ذلك من أن لكل الدول الحق في المشاركة في مفاوضات نزع السلاح ، ولهذا السبب ، تؤمن بنغلاديش أن خبرتنا التاريخية الخاصة يمكن أن تكون ذات صلة بالموضوع •

وفي عام ١٩٧٩ ، انضمت بنغلاديش الى معاهدة عدم الانتشار • وما فعلنا ذلك الا لاعتقادنا أن هذه المعاهدة خطوة حاسمة الى الأمام في ميدان نزع السلاح وفي سعي المجتمع الدولي لوضع نظام أممي ملائم • وستشارك بنغلاديش بهمة في المؤتمر الاستعراضي الثالث الذي يعقد في عام ١٩٨٥ ، اعتقادا منا أن نظام عدم الانتشار الوارد في المعاهدة يظل قابلا للتطبيق وأنه يتضمن عناصر للنمو والحيوية • وهذا أيضا مجال من المجالات التي استطاعت فيها الدول قليلة الشأن من الناحية العسكرية أن تسهم اسهاما ذا بال • وقد يكون ذا أهمية في الواقع ، أنه ، من بين أكثر من ١٠٠ دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار ، يمكن وصف نصفها تقريبا بأنها قليلة الشأن من الناحية العسكرية ، وبلدى من بينها •

لقد دأبت بنغلاديش، مع غيرها من البلدان النامية المشتركة معها في التفكير، على تأييد ابرام المعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. فنحن نرى أن ذلك يمثل احدى الأولويات القصوى لبرنامج شامل مقبل لنزع السلاح. ونرى أن من شأن ذلك أن يؤدي الى التجميد النهائي لانتاج الأسلحة النووية وبحوثها ووزعها ولأنظمة نقلها. كما نرى أن للمبدئين التوأمين، وهم التحقق وامكانية الوصول، أهمية رئيسية في هذا الميدان. وبطبيعة الحال، فاننا نرحب بأن يقدم فريق خبراء الاهتزازات المخصص تقريره هذا الأسبوع. ونأمل أن يسهم التنفيذ المبكر لتوصيات هذا الفريق المخصص اسهاما ايجابيا في اعداد نظام عالمي للتحقق من الاهتزازات له أهميته القصوى لبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ذاتها.

وبنغلاديش تعتقد دائما أن الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدميرها ينبغي أن يكونا واحدا من أكثر تدابير نزع السلاح الحاسما. ولذلك فاننا نشعر بالارتياح للجهود الايجابية التي بذلت في هذا المؤتمر في سبيل ابرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة الكيميائية. وربما لم يكن الوقت ولا المناخ موثمين في أى وقت من الأوقات بقدر ما هما عليه الآن لانجاز تقدم رئيسي في هذا الميدان بالذات. فقد حدث مؤخرا فقط أن أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن بلده سيقدم الى هذا المؤتمر مشروع معاهدة بشأن الأسلحة الكيميائية. وأعلن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الموقر، السفير اسراييليان من جانبه، في ٢١ شباط / فبراير ١٩٨٤ أمام هذه الهيئة المهيبة عن عزم بلده على السماح بالتواجد الدائم لمراقبين دوليين في مواقع تدمير الأسلحة الكيميائية. ونحن نرحب بهذه التطورات الايجابية ونأمل أن تؤدي الى اتفاق مبكر.

ومن القضايا الأخرى لنزع السلاح، التي تتسم بالاحاح على نحو خاص، قضية منع سباق التسلح في آفاق أكثر جدة، وعلى وجه التحديد، امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي، وتصعيده. ونحن نؤمن أنه ينبغي أن توقف فوراً جميع محاولات استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية، وأنه ينبغي اعلان بقاء الفضاء الخارجي تراثا انسانيا مشتركا لا يستخدم الا في الأغراض السلمية. كذلك فان بنغلاديش قد أيدت بقوة انشاء مناطق سلم ومناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء مختلفة من العالم. وأهدينا اهتماما نشطا بانشاء منطقة سلم في المحيط الهندي، وأملنا أن نتكمن في النهاية من تحقيق هذا الهدف بتعاون كل من يهمهم الأمر، بما في ذلك تعاون جميع الدول الساحلية — الكبيرة منها والصغيرة. ونحن لا نكف في اقليمنا عن بذل الجهود لتعزيز السلم والاستقرار عن طريق خلق مناخ من الثقة والتفاهم والتعاون. ولقد أسهمت بنغلاديش اسهاما محددًا وأساسيا في انشاء المحفل الاقليمي لجنوب آسيا، الذي أحرز تقدما هاما ولموسا خلافًا لكل التوقعات.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أختتم بياني باعادة تأكيد ايماننا بأن لكل الدول وكل الشعوب في العالم نصيبا مشتركا في حفظ السلم وعليها مسؤولية مشتركة في تعزيز قضية السلم عن طريق مساهمتها بايجابية في عملية نزع السلاح. ونحن من جانبنا نلتزم قلبا وقالبا بتحمل نصيبنا من هذه المسؤولية سواء هنا في هذا المحفل أم في أى مكان آخر. ولن نقصر في الاستمرار، كدأبنا في الماضي، في تقديم كل مساعدتنا في هذا الصدد، مما يفيد الجهد الجماعي الذي يبذله المجتمع الدولي لتحقيق السلم عن طريق التعاون المتبادل والتفاوض وعن طريق اعداد وتنفيذ تدابير فعالة لنزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل بنغلاديش على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس .

وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير فيلدرز .

السيد فيلدرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : شكرا سيدي الرئيس . انه لمن دواعي سروري الكبير أن آخذ الكلمة أثناء رئاستكم لمؤتمرا . وأهنيكم باسم وفدى وأقدم اليكم خالص التمنيات وانسجاما مع العلاقات الحارة والودية القائمة بين بلدينا ، يتطلع وفد الولايات المتحدة الى مواصلة عملنا تحت ادارتكم لتحقيق تقدم بناء في تصريف المهمات الهامة للمؤتمر .

وأود أن أحيي ، من خلالكم ، سلفكم الموقر ، السفير ايون داتكو ، سفير رومانيا ، وأن أثنى على ادائه الجيد .

سيدي الرئيس ، أود أن أتناول ، في بياني اليوم ، موضوع البند ٥ من جدول أعمالنا ، " منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي " .

ان وفدى يدرك ادراكا كاملا الاستعمالات الهامة للفضاء الخارجي . فثمة استعمالات سلمية كثيرة تثرى الانسانية . وهي تتضمن : استكشاف الكواكب المجاورة في نظامنا الشمسي ، وانشاء اتصالات جديدة بالثقة واقتصادية على نطاق العالم بأسره ، والتعبؤ بالطقس ، ووضع الخرائط الدقيقة لسطح الأرض ، واكتشاف المفاتيح الكفيلة بجلاء اسرار ماضي الكرة الأرضية والمساعدة على التنبؤ بمستقبلها . ولم أذكر الا عددا قليلا من الفوائد التي تعود بها علينا جهود الانسانية في الفضاء . وانه لمن دواعي اعتزازي أن أقول أن بلدي أسهم كثيرا في هذه المحاولات وغيرها من المحاولات السلمية الجارية في الفضاء الخارجي . وطلاوة على ذلك ، فاننا نعترف بأن بلدانا أخرى ، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي ، قدمت أيضا مساهمات ذات شأن في هذه العيادين .

واننا لنعترف كذلك بأن ثمة جانبا آخر لا استخدام الانسان للفضاء الخارجي من الواضح أنه جانب يكتفه الغموض . فالتوابع الاصطناعية ذاتها التي تقدم معلومات استخبارات عسكرية تقدم أيضا وسيلة هامة لضمان التزام الأطراف بأحكام اتفاقات تحديد الأسلحة . وتوابع الانذار المبكر تسهم في الاستقرار الدولي من حيث أنها تجعل شن هجوم مفاجئ ، نووي أو تقليدي ، عملية أكثر صعوبة ومحفوفة بالمخاطر ، ويمكن للتوابع الخاصة بالملاحة أن تساعد السفن المدنية والعسكرية على السواء . وأخيرا فان توابع الاتصالات المستخدمة لقيادة القوات العسكرية للقتال ولمراقبتها هي نفسها ذات أهمية مساوية ، بل ذات أهمية أعظم ، في السيطرة على الأزمات لمنع نشوب الحرب . وهذه الازدواجية هي التي غالبا ما تؤدي الى ارباك جهودنا الرامية الى فهم هذا الموضوع المعقد للغاية .

ان الولايات المتحدة طرف في معاهدة الفضاء الخارجي التي تحظر أسلحة التدمير الشامل في الفضاء الخارجي وتحصر استعمال الاجرام السماوية بالأغراض السلمية دون غيرها . ونحن أيضا طرف في معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وفي الحقيقة ، نحن ، خلافا للاتحاد السوفياتي ، اخترنا عدم مواصلة ممارسة الحكم الذي تتضمنه هذه المعاهدة والذي يسمح بوزع محدود لشبكة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ان الجهود التي لا تعرف الكلل التي بذلتها الولايات المتحدة منذ وقت طويل للتفاوض حول هذين الاتفاقين لهي دليل تاريخي على التزام بلدي بعمدأ استخدام الفضاء الخارجي بطرائق تعزز السلم والاستقرار الدولي . ونحن نقدر ونفهم المساهمات في الأمن التي يمثلها هذان الاتفاقان .



السيد الرئيس، لقد بين وفدى قبل سنة استعدادنا للنظر في المجموعة الواسعة من القضايا التي تعالج " مع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي " • وهو قد شارك، لهذه الغاية، في تقديم الوثيقة CD/413 التي طالبت بأن يجرى، من خلال دراسة موضوعية، تعيين القضايا المتعلقة بمنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي • والولاية المقترحة تنص، على أن الهيئة الفرعية المخصصة ينبغي أن تأخذ في حسابها كل الاتفاقات والمقترحات القائمة والمبادرات المقبلة •

لذا، فإننا نرفض التأكيد القائل بأننا عرقلنا عملاً هاماً في هذا المؤتمر حول مسألة منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي • فلم يعرقل عمل المؤتمر إلا أولئك الذين يسعون جاهدين باصرار إلى فرض شروط مسبقة على مناقشاتنا • وهم يعتقدون أن العربة ينبغي أن توضع أمام الحصان • ويكاد لا يمكننا أن نتحدث عن المفاوضات قبل أن تكون لدينا فكرة واضحة عن القضايا التي ينطوي عليها ذلك • لقد كان وفدى، قبل عام واحد، ولا يزال على استعداد للنظر في هذه القضايا بالتفصيل وفي لجنة مخصصة • وفي حين أنني أتفق مع أولئك الذين يسعون إلى دراسة صحيحة لهذه القضايا، إلا أن وفدى لا يهدف الدعايات الداعية إلى القيام بعمل فوري، والتي تستند إلى الفكرة القائلة أن التكنولوجيا سوف تخلفنا وراءها عما قريب • ونحن ببساطة لا نرى السبب المنطقي في إنشاء لجنة مخصصة لا تبدأ عملها من البداية لكي تحدد المجالات الممكنة للمفاوضات تحديداً واضحاً •

وفي ٢٢ آذار / مارس، خاطب زميلي الموقر من الاتحاد السوفياتي، السفير الإسرائيليان، هذا المؤتمر حول موضوع انتشار سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي • أن التناقض الذي بني عليه بيانه واضح وليست هناك ضرورة لتناوله بأسهاب، بيد أنني قلق من أن تظل هناك تصورات خاطئة، قائمة على المبالغات والتشويهات الواردة في ذلك البيان • ولهذا السبب، أشعر أن من الضروري وضع الأمور في نصابها •

فاسمحوا لي، أولاً، أن أناقش الاعلان السوفياتي عن وقف اختياري من طرف واحد لا طلاق أسلحة مضادة للتوابع • وأظن أن من المفيد ملاحظة أنه لا السفير الإسرائيليان ولا أي مسؤول سوفياتي آخر قد اعترف حتى الآن بوجود الشبكة السوفياتية المدارية العاملة المعترضة المضادة للتوابع • فمن المعلومات الشائعة، ان الاتحاد السوفياتي جرب شبكة الأسلحة هذه على مدى اثنتي عشرة سنة • وهي، منذ ما يزيد على عقد كامل، شبكة الأسلحة العاملة الوحيدة المضادة للتوابع فسي العالم • فضلاً عن ذلك، فقد جرت تجربة هذه الشبكة عيها في حزيران / يونيو من عام ١٩٨٢ بالاشتراك مع تعين رئيسي للقوات النووية السوفياتية، وهذه تجربة منسقة يرى الخبراء العسكريون أنها تنطوي على مضاعفات استراتيجية هامة • والآن، وبعد أن حقق الاتحاد السوفياتي هذه الميزة العسكرية في الفضاء، فإن اقتراحه لوقف اختياري لتجربة مثل هذه الشبكات هو في نظر وفدى سخريّة عظيمة • وقد صدر الاعلان عملياً عشية اجراء بلدى أول تجربة لشبكة مصممة لكي توازن في نهاية الأمر هذه الميزة التي يتمتع بها الاتحاد السوفياتي منذ وقت طويل • ويقترح الاتحاد السوفياتي أيضاً إزالة الشبكات القائمة من الأسلحة المضادة للتوابع • غير أن نص مشروع المعاهدة يعالج بصفة عامة مشاكل التحقق الضخمة التي ينطوي عليها مثل هذا الاتفاق، وينص مشروع المعاهدة على مجموعة غير محددة من تدابير التحقق الوطنية والدولية وكذلك على بعض " التدابير الإضافية " غير المعرفة المقرر استخدامها لحل هذه المشاكل • ان الهدف السوفياتي هنا واضح وليس هو من غير سوابق • فهدفه هو المحافظة على مقدرة سوفياتية استراتيجية من طرف واحد لا منازع لها في الفضاء الخارجي •

وأود أن ألفت انتباهكم الى حالة أخرى تثير التساؤل حول الدوايا السوفياتية في الفضاء الخارجي • وأشير هنا الى التوابع السوفياتية لمراقبة المحيطات المصممة لتقديم بيانات تسديد نحو الهدف لمهاجمة السفن الحربية والى البواخر التجارية • ووجود هذه التوابع معروف تماما نظرا الى أن اثنين من هذه التوابع العاملة بالطاقة النووية سببا حالة انذار على نطاق العالم بأسره خلال خروجهما عن مداريهما وعودتهما الى الأرض في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٣ • وفي احدى هاتين المناسبتين ، انتشرت فضلات نووية ذات شأن على أراضي دولة ممثلة اليوم في هذه الهيئة •

وهذان معلان اثنان على الأفعال السوفياتية المعروفة على نطاق واسع والتي تناقض قطعاً ادعاءات الاتحاد السوفياتي المبالغ فيها بالالتزام بحفظ الفضاء الخارجي للأغراض السلمية •

السيد الرئيس ، قبل أن أختتم كلمتي ، اسمحوا لي أن ألاحظ أن السفير اسراييليان يستخدم على نطاق واسع الصحافة الحرة للولايات المتحدة كمصدر لتوجيه النقد الى حكومتي • فمن الواضح انه يضع ثقة كبيرة في دقة الآراء المعرب عنها في هذه الوسيلة الاعلامية • فكما نعرف جميعا ، تقدم الصحافة الحرة في الحقيقة آراء كثيرة ، وغالبا متضاربة ، حتى يمكن للقارئ أن يجمع الحقائق ويقيم الحجج ويتخذ قراره بنفسه • وبهذه الروح ، أريد أن أقدم مادة اضافية مقتطعة من منشور من منشورات الولايات المتحدة للنظر فيه من قبل الممثلين هنا • والفقرات التالية مأخوذة من مقال نشر في مجلة نيويورك تايمز في عام ١٩٨٢ بمناسبة الذكرى السنوية الـ ٢٥ لاطلاق الاتحاد السوفياتي التابع الاصطناعي سبوتنيك الأول الذي مثل بداية اطلاق توابع الاتحاد السوفياتي في الفضاء الخارجي :

" في السنة الماضية فقط ، وعلى الرغم من مواجهته مشاكل حادة في الصناعة والزراعة المحليتين ، كرس الاتحاد السوفياتي ما يقدر بـ ١٨ بليون دولار لبرنامج الفضاء • وهذا المبلغ ، بالنسبة الى حجم الاقتصاد السوفياتي ، هو خمسة أضعاف الميزانية الحالية للوكالة الوطنية للفضاء (الناسا) • وبالقيمة المطلقة ، تعادل الميزانية السوفياتية ثلاثة أضعاف ميزانية الناسا وتزيد بحوالي ٣٠ في المائة على مجموع ميزانيتي الناسا ووزارة الدفاع " •

" وقد أطلقت الولايات المتحدة في السنة الماضية ما مجموعه ١٨ تابعا اصطناعيا في حين أطلق الاتحاد السوفياتي عددا مذهلا من التوابع يبلغ ١٢٥ الى مدارات حول الأرض • فما الذي يفعله الروس بكل هذه التوابع ؟ ان تسعة وستين في المائة منها مصممة للأغراض العسكرية • وفي السنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة ، أطلقت موسكو من التوابع العسكرية ١٠ أضعاف ما أطلقتها واشنطن منها " •

" ان موسكو ، باضطلاعها ببرنامج عسكري فضائي ضخم مصمم لاحتراز السيطرة على الفضاء ، إنما تحاول أن ترحب ميزان القوة بشكل أساسي لصالحها " •

" فأى قدر من الأهمية ينبغي تعليقه على محطات الفضاء الروسية ؟ ان الاستعمالات العسكرية لهذه المحطات هي قطاعا جزء من التخطيط السوفياتي • فاثنتان من توابع ساليوت السبعة التي جرى حتى الآن اطلاقها قد وصفهما الروس أنفسهم بأنهما عسكريان ، ويعتقد مراقبو البرنامج السوفياتي أن توابع أخرى قد تكون كذلك أيضا " •

هذه هي سيدي الرئيس الآراء المعرب عنها في مجلة نيويورك تايمز في عام ١٩٨٢ •

وثمة عدد كبير من المقالات الأخرى المشابهة • وهي تقدم معا صورة عن الدوايا السوفياتية في الفضاء تختلف اختلافا كبيرا عما يريدها البعض أن نصدقه • ونحن نتوق الى اليوم الذي نستطيع أن نرى فيه مقالا في صحيفة ازفستيا بقلم أحد المواطنين السوفيات البارزين ينتقد النهج الرسمي في برامج الفضاء السوفياتية • ونتوق الى اليوم الذي يتمتع فيه كل فرد في الاتحاد السوفياتي بالقدرة والحق والمسؤولية للحكم على الحكومة السوفياتية من خلال أعمالها وكذلك من خلال نواياها التي تهدد ونهيلة لاحتلال السلام •

ان قصدي اليوم هو تقديم منظور يختلف عن ذلك الذي صوره زميلي السوفياتي الموقر في ٢٢ آذار / مارس • وأترك لزملائنا في هذه القاعة أمر تقرير ما اذا كان انتقاده لتصرفات بلدي صحيحا ، ومن ناحية أخرى ، ما اذا كان بلده قد سعى الى أهداف سلمية وانسانية فقط في الفضاء الخارجي •

وبما أن مهمتي اليوم هي " وضع الأمور في نصابها " فلا يسعني أن أدع هذه الفرصة تمر دون أن أبرز ، من خاللكم ، لممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر ان الولايات المتحدة لم ولا تنتج أسلحة كيميائية ، شظوية أو غيرها ، فضلا عن ذلك ، نأمل ألا نرغم على انتاج هذه الأسلحة • والقضية هي الى درجة كبيرة في أيدينا هنا في مؤتمر نزع السلاح •

وعندما اقترح الرئيس ريغان على الكونغرس برنامج التحديث الكيميائي ، أبلغ الكونغرس أنه لم يتخذ هذا الاجراء ، الا لتصحيح خلل خطير في ميزان الأسلحة الكيميائية حدث في السنوات الأخيرة منذ عام ١٩٦٩ — عندما أمر الرئيس نكسون بانهاء انتاج الولايات المتحدة للأسلحة الكيميائية • وللأسف ، لم يرد الاتحاد السوفياتي بالمثل على هذه المبادرة الوحيدة الطرف ، واننا نواجه اليوم الحاجة الى تصحيح اختلال التوازن الجسيم في هذا النوع من الأسلحة • وقد اتخذ الرئيس هذا الاجراء أيضا ، على حد تعبيره ، " لتوفير حافز للاتحاد السوفياتي للتفاوض بنية حسنة حول حظر كامل لهذه الأسلحة يمكن التحقق منه " •

وهكذا ، اذا نجحنا هنا في الوقت المناسب في التوصل الى حظر لهذه الأسلحة البغيضة يمكن التحقق منه ، فلن تكون هناك أسلحة شظوية في المستقبل •

الرئيس : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي ألقاه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

وأعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير اسرائيليان •

السيد اسرائيليان ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) :  
سيدى الرئيس ، يأخذ الوفد السوفياتي الكلمة اليوم ليعرض وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح ، CD/497 ، وزعت بناء على طلبنا ، وتحتوى على أجوبة على أمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، كونستانتين تشيرنينكو ، على أسئلة صحيفة " براندا " ، التي صدرت في الصحافة السوفياتية بتاريخ ٩ نيسان / أبريل ١٩٨٤ •

وتتعلق هذه الأجوبة بمجموع سلسلة المشاكل الأكثر حدة للعلاقات الدولية الحالية • وتعرض بوضوح موقف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بخصوص المشاكل الأساسية للحد من سباق التسلح ونزع السلاح ، بما في ذلك المشاكل المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح •

وقد ذكر السيد ك. أ. تشيرينيكو خصوصا بأن هذه السنة ليست أول سنة بحث فيها الاتحاد السوفياتي على التوصل الى اتفاق يهدف الى منع انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يثير هذه المسألة باستمرار ، أمام قيادة الولايات المتحدة . ويقوم الاتحاد السوفياتي بذلك لانه يدرك بوضوح الآثار الهائلة التي قد تنتج عن اضافة طابع عسكري على الفضاء الخارجي .

ولاحظ الرفيق ك. أ. تشيرينيكو أنه " أثناء ذلك ، قام الرئيس الأمريكي باعلام كونغرس الولايات المتحدة رسميا قبل بضعة أيام بأن الحكومة بدأت تنفيذ برنامجا واسع النطاق لسباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وبأنها لا تنوي التوصل الى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي بخصوص منع اضافة طابع عسكري على الفضاء ، وذلك بحجة صعوبات التحقق " .

ان عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية هذا في التوصل الى اتفاق بخصوص منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي أمر يعرفه تماما أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، حيث تعوق الولايات المتحدة الأمريكية المفاوضات حول هذا البند . وكما أشار الرفيق ك. أ. تشيرينيكو ، فان الولايات المتحدة " تعرب عن استعدادها للتحدث بهدف وحيد هو الموافقة على أن الاتفاق على هذه القضية مستحيل " . وترمي مناورات مختلفة هنا في جنيف ، كما يشهد على ذلك بالتحديد البيان الذي ألقاه اليوم ممثل الولايات المتحدة ، الى فرض ولاية على هيئة المؤتمر الفرعية الخاصة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي تقتصر على دراسة عقيمة لقواعد القانون الدولي الموجودة فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي .

ولنأخذ قضية أخرى في غاية الأهمية هي حظر الأسلحة الكيميائية منذ سنة ١٩٧٢ ، اقترح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان اشتراكية أخرى ، على لجنة نزع السلاح ، إبرام اتفاقية بخصوص حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها . وفي تلك السنة أيضا عرضت مشروعا لاتفاقية كهذه .

وفيما بعد ، عاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى هذه المسألة أكثر من مرة ، محددا مقترحاته . غير أن الولايات المتحدة عاقت ، خلال كل هذه السنوات ، إبرام اتفاقية بخصوص الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية ، وعلقت في سنة ١٩٨٠ المفاوضات الثنائية السوفياتية الأمريكية التي أسفرت ، كما يعرف أعضاء المؤتمر حق المعرفة ، عن نتائج ايجابية كثيرة .

وتولي أجوبة الرفيق ك. أ. تشيرينيكو مكانا هاما للمسائل المتعلقة بوضع العلاقات الثنائية السوفياتية الأمريكية .

وفي هذا الصدد ، لاحظ الزعيم السوفياتي أنه بالرغم من البلاغة المحبة للسلام التي تسمع أحيانا من واشنطن ، يستحيل على المرء ، مهما حاول جاهدا ، أن يستشف وراء هذه البلاغة أي علامات على الاستعداد لدعم هذه الأقوال بالأفعال . وبعبارة أخرى ، ان استعمال كلمات جديدة لا يعني توخي سياسة جديدة .

وأكد الرفيق ك. أ. تشيرينيكو أن تصرفات الولايات المتحدة الأمريكية " لا تتفق إطلاقا ومهمة انهاء سباق التسلح . وليس من قبيل المصادفة أن قامت الولايات المتحدة عمدا باحباط عملية تحديد الأسلحة النووية ذاتها وخفضها ، وان نسفت المحادثات الخاصة بالأسلحة الاستراتيجية والأسلحة النووية في أوروبا على السواء " .

وأشار الرفيق ك. أ. تشيرينينكو، في معرض حديثه عما هو ضروري كي تضع الشعوب حدا للعبث في حالة خوف مستمر على العالم، أنه من الضروري قبل كل شيء أن توجه سياسة الدول، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، نحو إزالة خطر الحرب وتعزيز السلم.

والى جانب حل المشاكل الرئيسية الأخرى، المذكورة أعلاه، فإننا على يقين من أن تحولا حاسما نحو الأفضل في العالم قد يسهله تعهد من جميع الدول النووية بالألا تكون الهادئة باستخدام الأسلحة النووية وكذلك تعهد بتجميد الترسانات النووية من حيث الكمية والنوعية.

وبصورة عامة، من الهام جدا، أن تدرج في العلاقات القائمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، قواعد معينة موجهة نحو أهداف سلمية. ويرد، موقف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان اشتراكية أخرى حول هذه القضايا بالتفصيل، في الوثيقتين CD/444 و CD/484.

ان مهمة انشاء مناخ ثقة في العلاقات الدولية مهمة ملحة. وهذا يتطلب سياسة مسؤولة ومتوازنة من جانب جميع الدول وكذلك اعتماد تدابير عملية ذات صلة تصير في هذا الاتجاه.

وأكد الرفيق ك. أ. تشيرينينكو أن "الاتحاد السوفياتي مستعد للتعاون مع جميع الدول لبلوغ هذه الأهداف". وينبغي بذل الجهود قبل كل شيء في اتجاه إيقاف سباق التسلح وعكس اتجاهه. وقد حان الوقت للانتقال من العموميات بشأن جدوى المحادثات الى ازالة الحواجز الجديدة التي أقيمت على طريق تحديد الأسلحة وخفضها وتنمية الثقة والتعاون النافع للجميع.

ويعرب الوفد السوفياتي عن أمله في أن تدرس الوفود الممثلة في المؤتمر أجوبة الرفيق ك. أ. تشيرينينكو بعناية.

وفيما يتعلق بالملاحظات الواردة في البيان الذي ألقاه ممثل الولايات المتحدة في جلسة اليوم، نود الإشارة الى أنها تشكل محاولة جديدة لحجب عدم استعداد الولايات المتحدة للتفاوض بشأن مسألة حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، نود التعليق على بعض النقاط الواردة في هذا البيان.

فقد حاول ممثل الولايات المتحدة اثبات رأى يتفوق الاتحاد السوفياتي في الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية مما جعله، وأن هذا هو السبب من الزاوية الافتراضية، في أنه يقترح تطبيق وقف اختياري على هذه الأسلحة. ويلاحظ أن الوسيلة واحدة كتلك التي استخدمتها الولايات المتحدة عندما رفضت، على سبيل المثال تجميد الأسلحة النووية أو وقف تجارب الأسلحة النووية، ويعني بها ادعاء وجود ما يسمى "التفوق السوفياتي".

ومع ذلك، يجدر التساؤل عما اذا كان للاتحاد السوفياتي في الواقع ما يسمى بالتفوق في الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية؟ والجواب هو قطعاً بالنفي. فمنذ الستينات، بدأت الولايات المتحدة بالفعل في تجارب نظم هذه الأسلحة. وبدأت هذه الفكرة تطبق في الواقع منذ ٢٠ عاماً بإنشاء سفينة فضائية قادرة على المناورة تستخدم أسلوب اعتراض التوابع الاصطناعية. وفي الستينات، أنشئت شبكتان مضادتان للتوابع الاصطناعية: أحدهما في عام ١٩٦٣ على جزيرة كواجالين، وفي إحدى الجزر الميكرونيزية، تستخدم قذائف مضادة لقذائف من طراز "نيكي-زيوس" والأخرى على جزيرة جونستون، وفي عام ١٩٦٤، باستخدام مختلف التعديلات اللازمة للقذيفة "ثور". ويستكمل الآن إنشاء شبكة مضادة للتوابع الاصطناعية الجوية "آزات" على طائرات مقاتلة من طراز ف-١٥. وثمة مخطط لإنشاء سربين من الطائرات من طراز ف-١٥، مزودين بقذائف اعتراضية ذات رؤوس حربية ذاتية التوجيه.

كما أن ثمة حقيقة قريبة العهد هي أن الولايات المتحدة قد استخدمت فعلياً سفينة فضائية لازالة تابع أرضي من مداره • وهذه هي حقيقة واقعة • وقد قيل لنا في هذه المناسبة أن ذلك قد تم لأغراض سلمية • ولكن من ذا الذي يضمن أن الولايات المتحدة لن تكرر ذلك لأغراض عسكرية عندما يحين الوقت ؟ ومن المعروف أن الاتحاد السوفياتي لم يقم قط بمثل هذا العمل • فمن ذا الذي يمكن القول بأنه يتمتع بالتفوق في انشاء نظم مضادة للتوابع الاصطناعية ؟ لقد حاول السفير فيلدز أن يخلق الانطباع بأن الاتحاد السوفياتي يحبذ سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، واقتبس مقالة من مجلة " نيويورك تايمز " بشأن الذكرى الخامسة والعشرين لاطلاق أول تابع من طراز " سبوتنيك " الى الفضاء • وردا على ذلك ، اذا جاز القول ، سوف اقتبس من الصحافة السوفياتية مثله مقالة خصصت أيضاً للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاطلاق أول تابع سوفياتي الى الفضاء ، وتجييب على السؤال المتعلق بأغراض الاتحاد السوفياتي في الفضاء : " ان الاتحاد السوفياتي ، الذي فتح منذ خمسة وعشرين عاماً عهد الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ، مازال ملتزماً اليوم بموقفه • ويشهد على ذلك النشاط الايجابي للقسم السوفياتي من النظام الدولي COSMOS-SARSAT للكشف عن السفن أو الطائرات التي تعرضت لحوادث • ويفضل " تابع الايقاد " ، كما تسميه مصادر عديدة في الولايات المتحدة " COSMOS 1383 " التابع للاتحاد السوفياتي ، تم الكشف فعلاً عن عدد من الطائرات التي تعرضت لحوادث • وتعتبر رحلتا السفينتين الفضائيتين الا وتوماتيكتين السوفياتيتين " الزهرة - ١٣ " و " الزهرة - ١٤ " منذ أكثر من عام الى الكوكب البعيد الغامض على درجة كبيرة من الأهمية للمعرفة العلمية للأرض • وباستخدام الأدوات السوفياتية والفرنسية والمساوية التي تم وضعها على هاتين السفينتين ، تتواصل دراسة محيط كوكب الزهرة وسطحه وتجرى التجارب لدراسة الفضاء بين الكواكب " • وتستخدم التجارب السوفياتية في الفضاء الخارجي ، الى حد كبير ، لأغراض سلمية وتعزز لصالح البشرية • وكدليل واضح على ذلك الرحلات العديدة المشتركة التي تمت بين رواد الفضاء السوفياتيين ورواد الفضاء من بلدان أخرى • وليسعدني أن أعبر اليوم عن ارتياحنا بمناسبة انتهاء رحلة مشتركة أسس قام بها رواد فضاء سوفياتيين ورواد فضاء هندي • وغني عن البيان أن هذه الرحلة قد تمت كسابقاتها لأغراض سلمية بحتة •

وهناك سؤال آخر يجدر طرحه • ما هو موقف الولايات المتحدة بشأن الفضاء الخارجي ؟ هل تحاول الولايات المتحدة ، اذا جاز القول ، تحقيق المساواة حقاً في هذا المجال أم لا ؟ ولا بد لنا أن نجيب على هذا السؤال بالنفي القاطع لأن ذلك ليس هو الهدف الذي تسعى الولايات المتحدة تحقيقه • انها تحاول مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي للتفوق على الاتحاد السوفياتي في هذا المجال أيضاً • ولئن كان زميلي ، السفير فيلدز لا يحبذ بالتأكيد أن اقتبس من الصحف الأمريكية ، فانه لا يسعني الا أن اقتبس مقالة غاية الأهمية صدر اليوم في صحيفة " انترناشيونال هيرالد تريبيون " ، وأوصي كل شخص بقراءته بعناية • وكاتب هذا المقال هو السيد بيتر كلاونز • واسمحوا لي قراءة بعض المقتطفات باللغة الأصلية :

قرأ السيد اسرافيليان النص بالانكليزية :

"تذرعاً بحجج مشكوك فيها بشأن التحقيق ، ترفض ادارة الرئيس ريغان التفاوض مع الاتحاد السوفياتي للحد من الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية • ففي شهر كانون الثاني / يناير ، شرعت القوات الجوية للولايات المتحدة في اختبار سلاح مضاد للتوابع الاصطناعية يمكن أن يقطع الآمال في مراقبة هذه الأسلحة • وفي الوقت ذاته ، تقوم الولايات المتحدة

بتكثيف جهودها بشأن برنامج الرئيس المعنون " حرب الكواكب " ، وهذا مسعى غير مقنع  
لأسلحة بغرض حماية الشعب الأمريكي من هجوم نووي وذلك باعتراض القذائف السوفياتية  
في الجو • وتبشر هذه التدابير الطائشة بسباق جديد للتسلح في الفضاء يعرض للخطر  
أمن الولايات المتحدة " •

واقتبس أيضا مقطعا آخر من نفس المقال حيث تسأل كاتب هذا المقال عن السبب الذي يجعل  
الإدارة الأمريكية تخطط لاجراء مفاوضات ؟ " ويجيب كاتب المقال بأنها تسعى لسببين : أولهما  
بسيط وان كان قصير النظر وهو أن الحكومة تود أن يكون لها الخيار في الهجوم على التوابع  
السوفياتية حتى وان كان ذلك على حساب الحد من الأسلحة السوفياتية المضادة للتوابع الاصطناعية •  
ويرتبط السبب الثاني " بحرب الكواكب " • ذلك أن تطوير واختبار السلاح يشكلان مراحل تكنولوجية  
نحو استخدام شبكات الدفاع بالقذائف المضادة في الفضاء " • وأخيرا ، يستخلص الكاتب النتيجة  
التالية :

" من أجل تفادي سباق تسلح جديد في الفضاء ، ينبغي للولايات المتحدة أن  
تغير الاجراءات التي تستخدمها • فعليها أن توقف تجارب الأسلحة المضادة للتوابع  
الاصطناعية وأن تبدأ المفاوضات للحيلولة دون زيادة تطويرها ، وأن تتخلى عن السعي  
العالي الكلفة والعديم الجدوى والخطير لوسائل الدفاع بالقذائف المضادة من نوع " حرب  
الكواكب " •

واصل المتحدث كلمته بالروسية اني أشاطر كاتب هذا المقال في الرأي وأشدد على  
أن السفير فيلدرز قد اجرّ اليوم ، سواء شاء ذلك أم لم يشأ ، الى التحدث عن مشروع المعاهدة  
السوفياتية بشأن عدم استخدام القوة في الفضاء الخارجي ، ومنه ضد الأرض • وبدل ذلك ببساطة  
على أن المشروع السوفياتي والمشكلة في حد ذاتها يقتضيان اهتماما فوريا ، وعلى أن المشروع يمكن أن  
يمثل أساسا للمفاوضات •

واني حريص على الاشارة هنا الى أن وفودا عديدة أخرى قد قامت علنا ، في جلسات المؤتمر،  
وأثناء المناقشات التي دارت معنا ، بتقديم ملاحظاتها ، وآرائها ، بل وحتى بتقديم تعديلات بشأن  
المشروع السوفياتي • ولا شك أن كل ذلك يشير الى أن الوقت قد حان لاجراء المفاوضات اذ ربما  
يكون الأوان قد فات غدا •

وأخيرا ، لا يسعني أن أهمل مسألة ترددت على سمعي أكثر من مرة وأعني بها " الصحافة  
الحرّة " كما يطلق عليها • وأقرأ هذه " الصحافة الحرّة " التي تلوث كل يوم سمعة بلدي ووطني  
وشعبي ، هذه " الصحافة الحرّة " التي قلما وجدت فيها كلمة طيبة عن الاتحاد السوفياتي • وليس  
لأحد أن ينتظر اليوم الذي ستصدر فيه صحيفة " ازفستيا " مقالات تنتقد فيها موقف الحكومة  
السوفياتية بشأن ضرورة الحفاظ على الطابع السلمي للفضاء الخارجي • فذلك لن يحدث • ويهود  
الشعب السوفياتي أن يكون الفضاء الخارجي سلميا ولا تصدر في صحيفة " ازفستيا " سوى مقالات  
بهذا المعنى • ولكن لتكون فكرة صحيحة عن الصحافة السوفياتية ، فاني أحثكم ، وكذلك زميلي من  
الولايات المتحدة ، على قراءة الصحافة بعناية أكبر • ولو فعلتم ذلك ، لوجدتم أنها تتضمن عددا  
كثيرا من المواد النقدية التي تتعلق بشتى جوانب حياة الشعب السوفياتي ونشاطاته • فالشعب  
السوفياتي شعب يمارس النقد الذاتي وكذلك صحافتنا • ولكن اصدار مقالات وتقرير تخالف روح

الشعب الذي عانى من الحرب وبيغضها ، واصدار مقالات لا تتماشى مع شعور شعوب أخرى ، وتدعو أيضا الى الاحتفاظ بالطابع السلمي للفضاء الخارجي ، وتطالب بالتجميد ، والوقف الاختياري - وهي طلبات يشاطر فيها الشعب الأمريكي وشعوب أخرى من المعمورة - فهذا شيء لن تفعله الصحافة السوفياتية .

وأود سيدى الرئيس ، أن أعتذر عن اضطرارى لتناول هذه المسألة التي كثيرا ما تطرح في هذا المؤتمر . فكما تعلمون ، يجتهد الوفد السوفياتي في عدم ادخال مسائل في أعمال المؤتمر لا تتعلق بنزع السلاح . لكنني أعتقد أن زملائي سيبدون تفهمهم لي . فقد وجهت من وقت لآخر في هذا المؤتمر اتهامات لا مبرر ولا داعي لها الى الشعب السوفياتي وصحافته . ورأيت أنه من واجبي الاجابة عليها .

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على كلمته .

تشير الساعة الآن الى الواحدة بعد الظهر تقريبا ، ولم نختم قائمة المتحدثين . وقد أحطت علما بأن كلمة المتحدث المقبل ستستغرق حوالي نصف ساعة . ونظرا لأن في نيتنا عقد اجتماع غير رسمي لبحث المسائل التنظيمية ، فاني اقترح رفع الجلسة العامة الآن واستئنافها في الساعة الثالثة بالضبط بعد ظهر اليوم . وسيكون المتحدث الأول ممثل السنغال ، السيد سي .

وإذا لم أسمع أى اعتراض ، أعلن رفع الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ ، واستؤنفت الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : تستأنف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

ووفقا للمقرر الذي اتخذه المؤتمر في جلسته العامة ٢٤٩ ، أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال ، السيد سي .

السيد سي (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي بادىء ذي بدء أن أقدم اليكم أحترتاهي بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال شهر نيسان / ابريل . ويسعد وفدى أن يشاهدكم تتراأسون المؤتمر ، إذ أن بلدكم من رواد حركة بلدان عدم الانحياز ، وهو يقدم بصفته هذه اسهاما هاما في قضية سلم جميع الدول واستقلالها والمساواة فيما بينها . كما أظهرتم نفسك ، ياسيادة الرئيس ، الحكمة والمهارة والفعالية عند تصريف أعمال المؤتمر .

واسمحوا لي أيضا ياسيادة الرئيس أن أشكر السفير داتكو ، من رومانيا ، على البراعة والكفاءة اللتى وجه بهما أعمال المؤتمر خلال شهر آذار / مارس .

سيدى الرئيس ، أود أيضا أن أعرب عن امتناني للوفود التي تكثرت باجازه مشاركة وفدى في أعمال دورة ١٩٨٤ لمؤتمر نزع السلاح .

وعندما فرر وفدى مخاطبة المحفل الوحيد للتفاوض متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح ، فانه رغب أساسا في الاعراب عن قلقه ازاء الوضع الخطر الذي ينزلق اليه العالم بصورة متعاطفة .

ومنذ د حولنا العصر النووي ، منذ أربعين سنة ، لم يرغب حتى الآن شبح تد مير السذات والابادة الكاملة . وأخذ العصر النووي شكل الرعب النووي . وكما توقع الكاتب البريطاني أروويل ،



تصنع باسم السلم أكثر الأسلحة فتكا ، وباسم الأمن ، ترتعن حياة المليارات من البشر • وأخيرا ، وباسم صيانة الحق في العيش ، ينفق زهاء ٨٠٠ مليار دولار في إقامة مخزونات الأسلحة ، في حين يفنني الفقر وسوء التغذية والمجاعة ، ببطء ، مليارات من الأشخاص •

وفي حين يؤكد لنا أن الأسلحة النووية قد ساهمت في الحفاظ على السلم ، لا نلاحظ أن شعوب الجنوب قد عاشت منذ سنة ١٩٤٥ مئات من النزاعات المسلحة ، بما في ذلك الحروب الاستعمارية والحروب بالوكالة والاحتلال الأجنبي •

أما بالنسبة لشعوب الشمال التي تنتمي بصورة عامة الى البلدان المتقدمة ، فإن الجزع من وقوع كارثة مفاجئة يفسد تمتعها بخيرات ازدهارها الاقتصادي •

ان هذا الوضع الدولي الذي يسوده عدم التيقن والنفيم بالتهديدات الى حد كبير قد تفاقم فجأة الآن •

فلا نفراج بين القوتين العظميين ، الذي ظهر مليئا بالوعود ، يفسح المجال الآن للمجابهة • ان سباق التسلح ، الذي كانت وتيرته تتباطأ نوعا ما فيما بيد وبفضل الاتفاقات الخاصة بالأسلحة الاستراتيجية ، بدأ يتصاعد أكثر من ذي قبل ويمتد الى الفضاء الخارجي •

أما المبادئ الاستراتيجية ، فهي تتطور في اتجاه قبول استعمال السلاح النووي • وكادت مفاوضات نزع السلاح أن تتوقف تماما •

وأخيرا ، فان استخدام القوة في العلاقات الدولية لا يتزايد فحسب ، بل انه أصبح يمارس علنا وبدون مواربة • وفي بعض مناطق من العالم ، مثل الجزء الجنوبي من افريقيا ، هناك نظم عصرية واستعمارية في سبيلها الى احتياز الأسلحة النووية ، مهددة بذلك أمن جميع الدول الافريقية •

ان تجمع هذه الأوضاع والعوامل يقود الانسانية على منحدر خطر لا ندلاع نزاع عام •

ولهذا السبب ، أصبح من الهام اليوم أن تتخذ بسرعة تدابير لا يقاف سباق التسلح النووي وذلك لتدارك خطر الحرب النووية ولتعزيز السلم والأمن الدوليين •

واذا وجد اليوم هدف يجب السعي الى تحقيقه بلا هوادة ويجب أن يحظى بعنايةتتـــا وجهودنا الكاملة ، فهو هدف ايقاف سباق التسلح النووي • ذلك أن هذه الظاهرة تزيد من خطورة التوترات الدولية وتلتهم موارد مادية وبشرية هائلة وتثير بلا انقطاع الارتياح في مبادئ الردع النووي وتدابيره • وكثيرا ما تم تبرير مثل هذه المبادئ والسياسات التي تستند اليها زيادة الأسلحة النووية بالآثار الايجابية التي قد تحدثها على السلم والأمن الدوليين •

ومن هنا ، يتأكد القول المأثور أن على من يريد السلم أن يستعد للحرب •

غير أنه بسماع الشكاوي العديدة من القوتين الكبريين بشأن اختلال التكافؤ والتفوق الاستراتيجي للخصم في احدى فئات الأسلحة ، لا يسعنا الا أن نرى أن من شأن سباق التسلح أن يثير الاختلال في توازن القوى وان الردع النووي غير ثابت أساسا •

فكيف يمكننا بالتالي أن نكون على يقين من أن تراكم أسلحة غير ثابت كهذا سيكون دائما قادرا على صيانة توازن القوى وعلى ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية ؟

وكيف يمكننا أن نعزز التفكير بأن الردع النووي ، بخلاف الردع التقليدي يقتضي ثمننا باهظا بلا موجب للاستقرار الذي يدعي تقديمه إلينا . ان كل شيء يظهر في الواقع أن الردع النووي يؤدي إلى احتجاز حياة مليارات من الأشخاص رهينة لصيانة أمن بضعة دول . وهذا رأى لا يمكن قبوله من الناحية الاخلاقية وخطر من الناحية السياسية ، نظرا لأن أدنى نزاع مسلح يمكن أن يؤدي إلى حرب نووية وإلى القضاء على كل مظهر من مظاهر الحياة على الكرة الأرضية .

لنا نرى أنه لا يمكن للمجتمع الدولي الاعتماد على الردع النووي فقط لضمان أمن الجميع لاننا نعتقد أن الاستقرار لن يتوفر طالما تواصل سباق التسلح النووي .

وفي هذا الصدد ، فان تعزيز جهاز الأمن الجماعي الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة يكتسي أهمية بالغة . ومن أسباب تدهور العلاقات الدولية الحالي . اننا نشهد زيادة في استخدام القوة وخاصة ضد البلدان النامية ، كما يرجح هذا التدهور أيضا إلى أن الانفراج قد انحصر في منطقة جغرافية واحدة ولم ينتشر في بقية الكرة الأرضية .

ومن ثم ، اتضح ضعف وعدم ملاءمة عملية تخفيف حدة التوتر الدولي ، التي توقعتها القوتان الكبريان والتي كان من المفروض أن تصطحب الحد من الأسلحة وأن تحث عليه . وأظهرت العملية حدود الثنائية وذكرت بأن الأمن هو من شؤون الجميع ويقتضي المساهمة الايجابية من الجميع .

ان وفدى ، اذ يأخذ في اعتباره هذه العناصر ، يؤيد موقف مجموعة الـ ٢١ بأنه لا غنى عن الاضطلاع بصورة عاجلة بمفاوضات متعددة الأطراف بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي من خلال اعتماد تدابير ملموسة . وفي هذا الصدد ، فان على الدول الحائزة لأكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة وينبغي لها تسهيل انشاء فريق عامل مخصص في هذا المجال .

أما فيما يتعلق بمنع حرب نووية ، فان وفدى يعتبر أن هذا يمثل قضية عاجلة ، وان كان يسلم بانها مسألة بالغة التعقيد .

وتتوقف هذه المسألة إلى حد كبير على اتفاق بشأن تعريف الأسباب المحتملة لنشوب نزاع نووي . وفي هذا الصدد ، ينصب الاهتمام بالخصوص على التوتر المتزايد فيما بين القوتين العظميين ، وهو توتر يبعث على قلق كبير .

ان ما يحمله هذا التوتر في طياته من أخطار الانزلاق إلى نزاع نووي ، تمثل أخطارا ثبت أنها كبيرة لدرجة أن عدة مقترحات قد قدمت لتشجيع تجميد الترسانات النووية وعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية .

ويؤيد وفدى في هذه المقترحات ويعتبرها نقطة بداية مفيدة لاجراء مفاوضات بهدف تخفيض خطر نشوب حرب نووية .

غير أن خطر نشوب حرب نووية ، لا يمكن أن يقتصر على تدهور العلاقات فيما بين القوتين الكبريين ، بل بالعكس ، فان وفدى يرى أنه يجب أيضا مراعاة حالة بلدان ، مثل جنوب افريقيا ، تكتسب القدرة على صنع أسلحة نووية وترفض العدوان بوضوح وبطريقة يمكن التحقق منها عن احتياز الأسلحة النووية .

ان خطر استخدام الأسلحة النووية في الجنوب الافريقي أكثر احتمالا نظرا لأن نظام برينوريا يمارس سياسة استعباد من هم غير بيض لا يمكن إلا أن تواجه بالمقاومة وأن تشعل نيران

العنف ، فسياسة الفصل العنصرى سياسة عنف ولا يمكن أن يتولد عنها الا العنف . وطالما تقوم أقلية من الأشخاص من أصل أوروبى بحرمان الأغلبية الافريقية من حقوقها الانسانية الأساسية ، فمن العيب أن نأمل استقرار الوضع ، مهما كانت الجهود التي يبذلها نظام الفصل العنصرى لتغطية وجهه البشع .

اننا نعتقد أنه ينبغي دراسة هذه المسألة في حالة انشاء فريق عامل لمنع الحرب النووية ، وذلك لأن الوضع في جنوب افريقيا لا يزال دائما متأزما ولأن أحد الأطراف يسعى الى احتياز أسلحة نووية . واننا نرى أنه ينبغي القيام الى جانب تدابير أخرى بهذل جميع الجهود لحمل جنوب افريقيا على اخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ويود وفدى أن يضم صوته الى أصوات الوفود التي أعربت عن قلقها ازاء النزوع الى تمديد سباق التسلح الى الفضاء الخارجى .

وكان الفضاء حتى الماضى القريب في مأمن نسبيا من سباق التسلح . وكان يوجد مجال للتفاوض بشأن هذه المنطقة نظرا لأن مجموعة من الاتفاقات والمعاهدات ، سواء متعددة الأطراف أو الثنائية ، قد أتحت تقييد اضافة الطابع العسكرى عليها أو ادخال أسلحة التدمير الشامل فيها . ومن ثم ، فان المعاهدة الخاصة بالفضاء الخارجى ومعاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية والمعاهدة المتعلقة بالقر لعام ١٩٧٩ من أبرز الأمثلة في هذا الصدد . كما لعبت دورا ايجابيا وباعثا على الاستقرار في هذا الصدد الاتفاقات المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى في اطار الحد من الأسلحة الاستراتيجية ومنع الحرب النووية .

وكانت هذه الاتفاقات تبشر بامكانية الاضطلاع بأنشطة فضائية لخير جميع البلدان وصالحها ، أيما كانت مرحلة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

ومن المؤسف ، أن بعض التقدم المحرز في التكنولوجيا الفضائية العسكرية وخاصة استحداث ووزع أسلحة مضادة للتوابع الاصطناعية وأسلحة " حزم الجسيمات " يهدد اليوم هذه التطورات الايجابية .

ومن ثم ، أصبح الفضاء الخارجى يوما بعد يوم ، مجال استعدادات عسكرية . وتكـرس مخططات وبرامج وموارد هامة لاستحداث ووزع نظم أسلحة الفضاء وانطلاقا من الفضاء ضد الأرض . ان الأثر المباشر للأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية وغيرها من أسلحة " حزم الجسيمات " يتمثل في اعادة تصعيد سباق التسلح وزيادة التوتر الدولى وتهديد أمن جميع بلدان العالم . وكما لو كانت الأرض والبحار غير مكتظة بما فيه الكفاية بالأسلحة الخطرة ، يجب اليوم تعليق الخطر فوق رؤوس شعوب الأرض .

وليس بمقدور هذه الشعوب الا أن تشاهد بعجز وقلق ، العملية الحتمية لنشر الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية والمضادة للقذائف ، التي عاجلا ما ستتلوها أسلحة أخرى مضادة للتوابع الاصطناعية المضادة وللقذائف المضادة ، الى أن يقلت هذا التصاعد الخطر من سيطرة المتسببين فيه ليؤدى الى الكارثة المفزعة .

ذلك أن أسلحة الفضاء الجديدة تضعف سياسة الردع للقوتين الكبريين ، بالنظر لأنها بتوفير امكانية تدمير شبكاتهما للانذار المبكر ، تجعل من الممكن بالتالى تسديد الضربة الأولى . ومن يعلم ما هي المطامع التي قد تظهر الى الوجود في مثل هذه الحالة .

غير أن الأسلحة الجديدة لا تكفي باضعاف نظام الردع المتبادل الذى وضعته القوتان الكهربيان بمشقة بالغة . فهذه الأسلحة تحتال على اتفاقات معينة لمراقبة التسلح وخاصة معاهدة القذائف المضادة لسنة ١٩٧٢ .

ومرة أخرى ، كانت لدينامية سباق التسلح الكمي والتقدم التقني الغلبة على سياسات الحد من الأسلحة . وقد أعربت وفود عديدة ، في مؤتمر نزع السلاح وفي الجمعية العامة ، عن قلقها العميق ودعت الى اتخاذ تدابير للقضاء على هذا الخطر ، لأن هذه التطورات لا تبشر بالخير . وفي هذا الصدد ، يجب ملاحظة أن الجمعية العامة اعتمدت بأغلبية كبيرة قرارا أعلنت فيه عن اقتناعها بضرورة اتخاذ تدابير جديدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ولهذا السبب ، طلبت الجمعية العامة الى مؤتمر نزع السلاح انشاء فريق عامل مخصص بشأن هذه المسألة في بداية دورته لسنة ١٩٨٤ ، بهدف الشروع في مفاوضات ترمي الى عقد اتفاق أو اتفاقات — حسب الاقتضاء — لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه . ان هذه التوصية التي يؤيدها وفدى تأييدا تاما ، ينبغي أن ينفذها مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن .

ومن المؤسف ، أنه بالرغم من المقترحات المعروضة بهدف الشروع في مفاوضات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، لم يتوصل المؤتمر بعد الى حل مناسب . ورغم ذلك ومراعاة للطابع الملح لهذه المسألة ، فانه من الضروري التصرف بسرعة .

ذلك أن منع ادخال أسلحة جديدة أسهل من ازالة الأسلحة التي توجد فعلا ، كما أثبت ذلك تاريخ المحادثات بشأن الحد من الأسلحة النووية . ان الوقت يمر بسرعة ، وبأمل وفدى ألا يترك المؤتمر هذه الفرصة تفته ، وهي فرصة قد لا تتاح ثانية .

واذ انتقل الآن الى مسألة حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية واستخدام تلك الأسلحة ، يود وفدى التذكير بأن الجمعية العامة قد أعلنت سنة ١٩٧٨ ، خلال الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، ان الأمر يتعلق باحدى المهام الأكثر إلحاحا في المفاوضات متعددة الأطراف .

ولهذا الموقف ما يبرره خاصة وأنه توجد في جميع أنحاء العالم مخزونات هائلة من الأسلحة الكيميائية . ومع ذلك ، لم ينس أحد أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت خلال الحرب العالمية الأولى وأسفرا استخدامها عن حوالي ١٣٠٠٠٠٠ ضحية . وفي الوقت الحالي ، وبالتقدم العلمي والتقني ، فان المواد الكيميائية قد اكتسبت درجة سمية عالية بحيث قد يسفرا استخدامها عن عدد أكبر بكثير من الضحايا .

وتفاديا للدمار المروع لاستخدام الأسلحة الكيميائية ، اعتمدت الأمم سنة ١٩٢٥ بروتوكول جنيف الذى يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتيريولوجية . غير أن هذا البروتوكول لا يمثل حاجزا كافيا لا يقف سباق التسلح في هذا المجال ، نظرا لأنه لم يتناول مسألة استحداث هذه الأسلحة وصنعها وتخزينها .

فالأسلحة الكيميائية لها خاصية معينة ، وهي أنها بخلاف الأسلحة النووية ، رخيصة نسبيًا وأنها أقل تعقيدا من الزاوية التكنولوجية . ويترتب على ذلك أن أى بلد يمكنه احتياز مثل هذه الأسلحة ، مما يزيد بشكل كبير من امكانيات استخدامها .

ان التقارير الأخيرة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في بعض مناطق من العالم تسلط الأضواء على هذا الخطر ، ويبدو لها أن تحت هذا المؤتمر على أن ينهي بدون تأخير مفاوضاته المتعلقة بوضع اتفاقية لحظر جميع الأسلحة الكيميائية وإزالتها .

وفي هذا الصدد ، أعربت الجمعية العامة ، خلال دورتها الثامنة والثلاثين ، عن أسفها لعدم وضع اتفاق حتى الآن بشأن الحظر الكامل والفعال لاستحداث وإنتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ، وحثت مؤتمر نزع السلاح على أن يقوم ، على سبيل الأولوية العالية ، خلال دورته لسنة ١٩٨٤ ، بتكثيف المفاوضات المتعلقة بهذه الاتفاقية .

وفي هذا الصدد ، لاحظ وفدي مع الارتياح قرار المؤتمر بإنشاء الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية .

كما رحب وفدي مع الارتياح بما أعلن عن أن الولايات المتحدة ستقدم مشروع معاهدة بشأن الأسلحة الكيميائية خلال دورة المؤتمر لسنة ١٩٨٤ . كما لاحظ وفدي مع الارتياح ما أعلنه في ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ رئيس الوفد السوفياتي عن أن بلده على استعداد الآن لإجازة عمليات التفنين الموقعي للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية في أراضيه .

ان هذه المقترحات ، بالإضافة الى الاقتراحات التي قدمتها المملكة المتحدة وفنلندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وهولندا والسويد والصين وفرنسا تمثل مساهمات هامة في وضع الاتفاقية . ووفق ذلك ، تم ، حسبما أكد السيد ايكوس ، رئيس اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية تحقيق بعض التقدم وخاصة فيما يتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية والتحقق منه .

ولا تزال توجد صعوبات بالطبع ، غير أن وفدي يرى أنه يمكن تجاوزها بقدر كاف من الإرادة السياسية .

ان اعتماد اتفاقية لحظر استحداث جميع الأسلحة الكيميائية وصنعها وتخزينها وتدمير هذه الأسلحة يمثل اجراء هاماً لنزع السلاح ، وسيكون أول اجراء منذ اتفاقية ١٩٧٢ الخاصة بالأسلحة البكتريولوجية . ولا يمكن لأثارها الا أن تكون ايجابية على المناخ الدولي الحالي المتسم بالتوتر وبالمجابهة وتوقف المفاوضات الخاصة بنزع السلاح .

ومن شأن هذا الاجراء أن يساعد أيضا على تأمين حياة الكثيرين وخاصة في العالم الثالث . ذلك أنه يجدر التذكير بأن العالم الثالث يبدو منذ سنة ١٩٤٥ وكأنه ساحة مفضلة لاستخدام الأسلحة الكيميائية .

ان المفاوضات التي جرت في اطار هذا المحفل بخصوص حظر الأسلحة الكيميائية قد أثارَت آمالا كثيرة . ومن شأن نجاح هذه المفاوضات أن تساهم مساهمة كبيرة في تعجيل عملية نزع السلاح وفي زيادة مصداقية مؤتمر نزع السلاح . ويبدو أن نأمل أن تؤدي هذه المفاوضات الى النتائج التي نترقبها جميع شعوب العالم المحبة للسلام .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل السنغال على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئيس .

وقد اختتمت قائمة المتكلمين لهذا اليوم . فهل يرغب وفد آخر في أخذ الكلمة ؟ أعطي الكلمة الى ممثل المكسيك ، السفير غارسيا روليس .

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): أشكركم سيدي الرئيس ،  
وبسر وفدى أن يشاهدكم توجهون مداولاتنا . وكما ذكرت خلال الشهر الماضي في مجموعة الـ ٢١  
التي كنتم آنذاك مقررها ، فانكم أظهرتم براعة استثنائية فعلا واتزاناً وموضوعية مثاليين .  
كما أقدم تهاني الى سلفكم في رئاسة المؤتمر ، السفير داتكوالذي بذل قصارى جهده  
لتحقيق تقدم في أعمالنا خلال شهر آذار/مارس .

ولم أكن أبوى أخذ الكلمة اليوم . غير أن الكلمات التي ألقىت هذا الصباح وخاصة اثنان  
منها ، قد أظهرت أن هذه الجلسة التي أثبتت فيها مسائل عديدة حقا ستدخل تاريخ المؤتمر  
كجلسة مكرسة أساسا لمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ويتعلق الأمر هنا بمسألة  
يوليها وفدى أهمية خاصة . ومن جهة أخرى ، يمر الوقت حتما ، وأعتقد من جهتي أنه سيكون على  
المؤتمر عن قريب أن يبت في مسألة انشاء لجنة مخصصة وفي ولايتها . وفي ذلك الوقت ، وكما كان  
الحال عندما اقترح انشاء لجنة مخصصة بشأن حظر جميع تجارب الأسلحة النووية ، سيكون من  
المستحسن اذا ما تبين عدم التمكن ، هذا العام ، من انشاء لجنة مخصصة واعطائها ولاية ملائمة  
أن تسجل في محاضر جلسات المؤتمر اشارة واضحة الى من يتحمل المسؤولية . ونظرا لأي لم أذكر  
حتى الآن هذه المسألة سوى مرة واحدة ، في الجلسة الافتتاحية لهذه السنة ، في ٧ شباط/  
فبراير وفي جزء صغير من بياني بالنظر الى تناولي لمواضيع مختلفة ، فقد رأيت أنه ينبغي البدء  
بتدارك هذا القصور في المعلومات ذات الصلة أو اللازمة في الجلسات العامة الرسمية . واذ أقول  
ذلك ، فان السبب يرجع بالطبع الى أن وفدى قد أتاحت له فرصة عرض موقفه بصورة أكمل ، خلال  
الجلسات غير الرسمية التي تضم أربعة أو خمسة مشاركين أو أكثر . غير أنني أعتقد ، حسبما قلت مرارا ،  
ان الكلمات تطير وتبقى الكتابة ، حسب القول اللاتيني المأثور . ولهذا السبب ، أود في هذه  
الجلسة أن ألفت الانتباه الى ما قلته بصورة عابرة في الجلسة الافتتاحية ، أي أننا لن نعالج هذه  
المسألة كما لو لم يحصل شيء خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة . فقد حدث خلال هذه الدورة  
أمر على جانب كبير من الأهمية وهو أن أحد القرارات حصل على أكبر عدد من الأصوات بالنسبة  
للقرارات العكسة لنزع السلاح ، أي ١٤٧ صوتا مهيما مقابل صوت واحد فقط . ولم يكن هذا القرار  
وليد الارتجال ، وقد قلت ذلك خلال الجلسة الافتتاحية وأكد ذلك الآن . أن هذا القرار كان  
نتيجة مفاوضات تمت بمثابرة وبأناة ، لعب فيها وفدان دور الصدارة وهما وفدكم ياسيادة الرئيس  
وفد مصر . وكان يوجد آنذاك ثلاثة مشاريع ، الأول قدمته منغوليا والثاني قدمته مجموعة دول أوروبا  
الغربية والثالث قدمته مجموعة الـ ٢١ . وبفضل هذه المفاوضات المثابرة ، لم يصّر مقدّم مشروع  
القرارين الأولين وسحبوهما . وبالتالي ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٨/٧٠ بهذا الاقتراع  
الاستثنائي حقا .

وبوسع من تهمة المسألة أن يطلع على النص الكامل لهذا القرار في الوثيقة التي يرسلها  
اليها الأمين العام كل سنة ، مرفقة ، برسالة موجهة الى المؤتمر ، بجميع نصوص القرارات التي اعتمدها  
الجمعية العامة بشأن مسائل نزع السلاح . وتحمل هذه الوثيقة رمز CD/428 . الا اني سأقرأ نص  
القرار حتى يتمكن من لا يرغب في تحمل مشقة الرجوع الى هذه الوثيقة من ايجاد فقرات القرار  
الرئيسية في محضر جلسة اليوم .

وفي الفقرة الثانية من الديباجة ، تعترف الجمعية العامة بالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء  
في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية .

وفي الفقرة الرابعة من الديباجة ، تعيد الجمعية العامة تأكيد رغبة جميع الدول في " أن يكون استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى ، مقصورين على الأراض السلمية " .

وفي الفقرة السادسة من الديباجة ، تعيد الجمعية العامة التأكيد بوجه خاص على المادة الرابعة من معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى ، التي تنص على " أن تتعهد الدول الأطراف في المعاهدة بعدم وضع أية أجسام ، تحمل أية أسلحة نووية أو أى نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل ، في أى مدار حول الأرض ، أو وضع مثل هذه الأسلحة على أية أجرام سماوية أو في الفضاء الخارجي بأية طريقة أخرى " .

ثم في الفقرة السابعة من الديباجة ، تعيد الجمعية العامة أيضا تأكيد الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، التي وردت كما تتذكرون بالصيغة التالية :  
" للحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير واجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقا لروح معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى " .

وبعد ذلك بقليل ، في الفقرة الفرعية الثانية عشرة من الديباجة — وهذا مترتب على الفقرة الفرعية السابعة من الديباجة — تعرب الجمعية العامة عن اقتناعها " بالحاجة الى مزيد من التدابير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

وكذلك ، في الفقرة الفرعية السادسة عشرة من الديباجة ، تعلن الجمعية العامة عن ادراكها للمقترحات المختلفة التي قدمتها الدول الاعضاء الى لجنة نزع السلاح ، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء فريق عامل معني بالفضاء الخارجي ومشروع ولايته الذي نظر فيه فريق للاتصال باستفاضة " .

وتوجد هنا حاشية في آخر الصفحة تشير الى أن الأفرقة العاملة ستحمل أسماء أخرى اعتبارا من بداية هذه الدورة . واننا نعلم أننا قد قررنا أن تسمى هذه الأفرقة العاملة لجانا مخصصة .

وأخيرا وفي الفقرة الفرعية الثامنة عشرة من الديباجة ، وهي آخر فقراتها ، تعرب الجمعية العامة عن بالغ قلقها وخيبة أملها لأنه " بالرغم من عدم وجود أى اعتراض من حيث المبدأ على إنشاء هذا الفريق العامل دون تأخير ، لم يتح للجنة نزع السلاح حتى الآن التوصل الى اتفاق على ولاية مقبولة للفريق العامل أثناء دورتها لعام ١٩٨٢ " . ثم تتلو الديباجة فقرات المنطوق العشر . ولكل فقرة أهميتها الواضحة ، ولكني سأقتصر على ذكر أربع فقرات منها :

الفقرة ٢ ، التي تؤكد فيها الجمعية العامة أنه " ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

والفقرة ٣ ، التي تطلب فيها الجمعية العامة الى جميع الدول ، وخاصة الحائزة لقدرات رئيسية في ميدان الفضاء ، " أن تسهم بنشاط في تحقيق هدف الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، وأن تتخذ التدابير الفورية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

والفقرة ٥ ، التي ترجو فيها الجمعية العامة " من مؤتمر نزع السلاح أن ينظر على سبيل الأولوية في مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

وأخيرا الفقرة ٧ ، ولعلها الأكثر اتصالا بما يهمنا ، التي ترجو فيها الجمعية العامة " من مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ فريقا عملا مخصصا معنيا بالموضوع في بداية دورته في سنة ١٩٨٤ ، بغرض الاضطلاع بمفاوضات لبرام اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، لمنع سباق التسلح بجميع جوانبه في الفضاء الخارجي " .

وإذا درسنا ما كنت بصدد التذكير به وإذا قارناه بمشروع الولاية التي قدمته مجموعة الـ ٢١ بتاريخ ٢٩ شباط / فبراير ١٩٨٤ ، والوارد في الوثيقة CD/329/Rev.1 ، نرى أن المشروع يعكس بأمانة هذا القرار الذي يجب ألا ننسى أنه قد اعتمده ١٤٧ وفدا بتاريخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ وليس منذ عشر سنوات .

وختاما للكلمتي هذه وتسهيلا لهذه المقارنة التي أشرت اليها ، أود أن تسمحوا لي بأن أقرأ عليكم النص الكامل لهذا المشروع . وهذا النص وجيز وهو بالصيغة التالية :

" إذ يؤكد مؤتمر نزع السلاح من جديد العبداء القائل بأن الفضاء الخارجي — وهو التراث المشترك للبشرية — ينبغي المحافظة عليه للأغراض السلمية وحدها ، وبغية منع امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي وحظر استخدامه في الأغراض العدائية ، فإن المؤتمر يقرر إنشاء [ هيئة فرعية مخصصة ] " — ذكر في المشروع هيئة فرعية في حين نعرف الآن أنه يتعين أن تكون لجنة خاصة — للاضطلاع بمفاوضات ترمي الى عقد اتفاق أو اتفاقات مختلفة — حسب الاقتضاء — لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه . وستأخذ اللجنة المخصصة في اعتبارها جميع المقترحات الراهنة والمبادرات المقبلة وتقدم تقريرا بشأن التقدم المحرز في أعمالها الى مؤتمر نزع السلاح " .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . هل هناك وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة؟ لا يبدو ذلك .  
أنوى الآن ، كما أعلمكم أيضا ، رفع الجلسة العامة وعقد اجتماع غير رسمي للنظر في المسائل التنظيمية . وستستأنف الجلسة العامة للمؤتمر بعد هذا الاجتماع فورا .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥ ، واستأنفت الساعة ١٦/٢٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تستأنف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

وزعت الأمانة اليوم وثيقة غير رسمية تتضمن الجدول الزمني للجلسات والاجتماعات التي سيعقد ها مؤتمر نزع السلاح خلال الأسبوع المقبل . وكما جرت به العادة ، فإن هذا الجدول الزمني مجرد جدول ارشادي ويجوز تغييره عند الضرورة . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

أعتقد أنه يوجد اتفاق عام على أنه ينبغي بدء الجزء الثاني من دورة المؤتمر لعام ١٩٨٤ في ١٢ حزيران / يونيو . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر يوافق على هذا التاريخ .

وقد تقرر ذلك .

تم اعلامي بأن التقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الوارد في الوثيقة CD/448 ، متوفر الآن بجميع اللغات . وبالتالي ، فاني أطلب من المؤتمر أن يحيط به علما خلال جلستنا العامة المقبلة .



- ولأسباب إدارية ، يجب أن أسجل في محضر الجلسة البيان التالي :
- نظرا لأن لجنة نزع السلاح أصبحت تسمى مؤتمر نزع السلاح بداية من ٧ شباط / فبراير ١٩٨٤ ، فإن ما يترتب على ذلك من تغييرات في التسميات التالي ذكرها أصبحت نافذة المفعول بنفس ذلك التاريخ :
- (أ) لا يطبق على النص العربي ؛
- (ب) أصبحت تسمية الأمين الجديدة الأمين العام ؛
- (ج) أصبحت تسمية الأمين المساعد الجديدة الأمين العام المساعد .
- ولا يتعلق الأمر إلا بتغييرات في التسميات ولا يترتب عليها آثار مالية أو هيكلية . وقد أعيد إصدار النظام الداخلي في الوثيقة CD/8/Rev.2 متضمنة التغييرات في التسميات المشار إليها أعلاه .
- ونظرا لعدم وجود مسائل أخرى ، فاني أنوي الآن رفع الجلسة العامة .
- وستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ١٧ نيسان / أبريل الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠



المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والخمسين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف  
يوم الثلاثاء ، ١٧ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ج . دانابالا (سرى لانكا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف • ل • اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب • ب • بروكوفيف	
السيد ج • ف • بردينيكوف	
السيد ب • ي • سكوموروخين	
السيد ب • ي • كويش	
السيد ت • ف • دميتريشيف	
السيد ف • ا • اوستينوف	
السيد ف • ف • برياخين	
السيد ف • ف • يوهانس	<u>اثيوبيا</u>
السيد خ • كاراساليس	<u>الارجنتين</u>
السيد غارثيا موريتان	
السيد فيلامبروسا	
السيد ر • بتلر	<u>استراليا</u>
السيد ر • روي	
السيدة ج • كورتني	
السيد ه • فيغينر	<u>ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )</u>
السيد ف • ا • فون دم هاغن	
السيد ف • ف • ايلبه	
السيد س • سوتوواردويو	<u>اندونيسيا</u>
السيدة ب • رمضان	
السيد اندراجاتي	
السيد ن • كمياب	<u>ايران ( جمهورية - الاسلامية )</u>
السيد ج • زاهرها	
السيد م • أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد م • بافيرزي	
السيد ب • كابران	
السيد ك • نياز	<u>باكستان</u>
السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س • دي كيريز دوارته	
السيد م • دوباس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج • م • نوارفالميس	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ك • تيلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب • بويتشيف	
السيد ك • برا موف	
السيد ن • ميخا يلفوف	
السيد يو مونخ مونخ غي	<u>يورما</u>
السيد يوبي ثين تن	
السيد س • توربانسكي	<u>بولندا</u>
السيد ج • تشيمبينسكي	
السيد ج • تشيالوفيتش	
السيد ت • سترويفاس	
السيد ب • كاتوك	<u>يسرو</u>
السيد أ • ترونبيري	
السيد م • فيفودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • تسيمبا	
السيد خ • ماتوشيك	
السيد أ • طفار	<u>الجزائر</u>
السيد أ • بوازين	
السيد ه • روز	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ج • دمبسكي	
السيد ي • داتكو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ميليسكانو	
السيد ب • بالويو	
السيد أ • كريتو	
السيد أ • بوبيسكو	
السيدة أيساكي ايكانغا كابينا	<u>زائير</u>
السيد ج • دانا بالا	<u>سرى لانكا</u>
السيد ه • م • غ • س • باليهانكارا	
السيد ب • كارياناسام	
السيد ر • ايكوس	<u>السويد</u>
السيدة أ • بونير	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السويد (تابع)

السيد هـ • برقلوند  
السيد ج • لوند بين  
السيد س • اليمير

الصين

السيد كيان جيا دونغ  
السيدة وانغ زهون  
السيد ليانغ ديفنغ  
السيد لين تشنغ  
السيد زوانغ فايدانغ  
السيد سو كايمنغ

فرنسا

السيد هـ • روني  
السيد مونتاسي  
الكولونيل جيسبير

فنزويلا

السيد ج • ر • سكينر  
السيد ب • نوبيز موسكيرا

كندا

كوبا

كيتيا

مصر

السيد ا • حسن  
الآنسة و • بسيم  
السيد أ • ماهر عباس

المغرب

السيد أ • هقلي  
السيد أ • هلال  
السيد م • الشرايبي

المكسيك

السيد أ • غارسيا روبليس  
السيد ب • ماسيد ورييا  
السيدة ز • غونزاليس آي رينيرو

المملكة المتحدة

السيد ر • أ • ب • كرومارتي  
السيد د • أ • سلين

منغوليا

السيد د • ارد مبلنغ  
السيد س • بولد

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ج • أو • أو • أو  
السيد ل • أو • أكينديلي  
السيد ك • ف • أو • أوديديبيا

نيجيريا

السيد م • دوبي  
السيد س • كانت شارما

الهند

السيد د • ميستر  
السيد ف • غاجدا  
السيد ب • توث

بنغال

السيد ج • راماكرا  
السيد ر • ج • أكرمان  
السيد أ • ج • اومس

هولندا

السيد ل • ج • فيلدز  
السيد ن • كلاين  
السيدة م • ا • هوبنكس  
السيد ن • كاريرا  
السيد ر • هورني  
السيد ر • نورمان  
السيد ب • كوردن  
السيد ه • كلهون  
السيد س • بيرسي  
السيد ج • بلانكيت  
السيدة ب • موري

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ر • ايماي  
السيد م • كونيشي  
السيد ت • كواكيتا  
السيد ك • تاناكا  
السيد ت • ايشيغوري

اليابان

السيد ك • فيداس  
السيد م • ميهايلودوف  
السيد ر • جايبال

يوغوسلافيا

السيد ف • بيراساتيخي

أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل  
الشخصي للأمين العام

نائب أمين عام مؤتمر نزع السلاح

**الرئيس:** (الكلمة بالانكليزية) : تفتتح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

يشرع المؤتمر من جديد اليوم في النظر في المسائل المتعلقة حسبما يرد في برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر عند بدء الدورة . ووفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، لاى عضو يرغب في اثاره أى موضوع له صلة بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك .

ووفقا لما أعلن في جلستنا العامة السابقة ، أعترزم اليوم أن أرجو من المؤتمر أن يحيط علما بالتقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وهو التقرير الوارد في الوثيقة CD/448 .

ويشمل أيضا جدول هذا الأسبوع عقد جلسة غير رسمية للنظر في المسائل التنظيمية . وحسبما جرت العادة ، أعترزم تعليق الجلسة العامة بعد استنفاد قائمة المتكلمين وعقد جلسة غير رسمية لاحاطتكم علما بما تم التوصل اليه بشأن المسائل التالية : (أ) انشاء لجنة مخصصة معنية بالأسلحة الاشعاعية ؛ (ب) المشاورات الجارية بشأن الاقتراحات المتعلقة بالهيئات الفرعية المشار اليها في البنود (٢٥ و٣٥ و٥٥) من جدول الأعمال .

ولدى على قائمة المتكلمين اليوم ممثلو بيرو وبلغاريا واليابان .  
وأعطي الكلمة الآن لممثل بيرو ، السفير كانوك .

**السيد كانوك (بيرو)** (الكلمة بالأسبانية) : سيدى الرئيس ، انه لما يسعد وفدى بصفة خاصة أن يعرب عن ارتياحه البالغ لرؤيتكم تتولون رئاسة أعمالنا خلال هذا الشهر الأخير من الجزء الأول من دورة ١٩٨٤ للمؤتمر ، ذلك أن ما أبدىتموه من كفاءة عند اضطلاعكم بمهمة المنسق لمجموعة الـ ٢١ يبشر بالخير فيما يتعلق بنتائج أعمال هذه الهيئة .

ولا يرجع الأمر الى ادراك ما تتميزون به من صفات شخصية فحسب ، ولكن يرجع أيضا الى أنكم تشكلون بلدا تكن له بيرو أكبر قدر من الاحترام والمودة ، بلدا يتذكره المجتمع الدولي دائما كرائد من رواد حركة عدم الانحياز .

وبرغب وفدى أيضا في أن يسجل امتنانه وتقديره لما أبداه السفير داتكو من مقدرة وتفان لا يني في ادارة المؤتمر ، وأن يسجل اعجابه أيضا بالطريقة التي رأس بها السفير توربانسكي أعمال المؤتمر .

وكان وفدى قد أشار في بيان سابق أمام الجلسة العامة الى بعض بنود جدول أعمال مؤتمرنا . وبهذه المناسبة ، سيدى الرئيس ، وبعد انقضاء ما يزيد على شهرين من الجزء الأول الذى يشرف على الانتهاء من دورة ١٩٨٤ ، أرغب في الادلاء ببيان موجز أعرب فيه عن رأيي بشأن الطريقة التي تؤدى بها عملنا .

يعلم الجميع أننا وافقنا بارتياح في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على انشاء محفل تفاوضي وحيد متعدد الأطراف لنزع السلاح نظرا لقلق المجتمع الدولسي البالغ ازاء تكثيف سباق التسلح والحاجة الملحة الى ايجاد حل لهذه المشكلة المعقدة .

وقد واجهنا خلال السنوات الأخيرة حقيقتين مخيفتين حقا : تصاعد التوتر الدولي مسن ناحية ، والزيادة الضخمة في الموارد التي تنفق على التسلح يوميا ، ولاسيما على الأسلحة النووية التي تعرض وجود البشرية ذاته للخطر ، من ناحية أخرى .



وينبغي ألا يخيب عن أذهاننا أن مجموع الاتفاقات العسكرية قد بلغ ٦٥٠ مليار دولار، وأن هذا الرقم يزيد على مجموع دخل ١٠٥ مليار نسمة يعيشون حاليا في أقل بلدان العالم نمو البالغ عددها ٥٠ بلداً • ولست أعتقد ، سيدي الرئيس ، أن هناك حاجة لتقديم مزيد من الاضاح لتأكيد الأوضاع البغيضة التي تواجهها البشرية نتيجة لاستمرار سباق التسلح •

وعلى الرغم من ذلك ، فإننا لا نستخدم هذه الهيئة في الغرض الذي أنشئت من أجله ، وكلنا يعلم أن المهمة المنوطة بهذا المؤتمر ليست بسيطة : على العكس ، إذ يمكن القول بأنه نظرا لطبيعة أهداف المؤتمر ، فإننا نواجه واحدة من أشد المهام تعقيدا في المجال الدولي ، وهي حالة ينبغي أن تمثل حافزا وتحديا للاضطلاع بمهمة تستدعي الامتثال التام من قبل المجتمع الدولي • وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد أشار في رسالته الى مؤتمر نزع السلاح في ٧ شباط / فبراير الماضي الى أنه " ليس في الدورات الأخيرة للجنة نزع السلاح أو في مجرى الأحداث الراهنة في العالم ما يؤكد أننا نسير في الاتجاه الصحيح " • ويؤيد وفدي هذا البيان تأييدا تاما • والواقع أننا نأسف لأن هذا المؤتمر لا يمثل محفلا حقيقيا للتفاوض ، حسبما ترغب الأغلبية العظمى من المشتركين فيه • وكثيرا ما ننغمس في مناقشات مطولة - ومملة أيضا ، والحق يقال - حول المسائل الاجرائية ، مما يضع العراقيل في سبيل أي محاولة جادة للتفاوض • ويمكن القول عن حق بأننا نخوض تجربة في " دبلوماسية الركود " .

ونعتقد أنه من الممكن تلاقي المشاكل الاجرائية اذا كررنا أنفسنا لدراسة مختلف المقترحات الغيدة المقدمة من وفود متعددة ، وأوليناها اهتماما صادقا • وفي هذا الصدد ، يرغب وفدي في الاعراب عن تأييده لنشاط ما يعرف باسم فريق الحكماء الذي ازداد مؤخرا عدد أعضائه المؤهلين ، بصفتهم الشخصية ، لتقديم مبادئ توجيهية محددة وعملية لهذه الهيئة لمساعدتها على الاضطلاع بأعمال أكثر فعالية •

ولم يكن من الأمور المشجعة لوفدي أن يلاحظ خلال السنوات الأخيرة الوقت الطويل الذي يضيع سدى في المناقشات حول جدول أعمالنا ، فهناك بلدان - ولحسن الحظ أنها قليلة - تضع العراقيل في سبيل انشاء هيئات فرعية ، وفي سبيل تحديد ولاية هذه الهيئات خوفا من كلمة " مفاوضات " • ويوحى كل ذلك بالافتقار الى الارادة السياسية الصادقة للتفاوض ، ولا يمكن أن يعزى ذلك بحال الى البلدان غير النووية التي اتخذت دائما موقفا المصالحة وأبدت العروبة مرارا • ونظرا لما تقدم ، ينبغي أن ندرك أنه لكي تعقد أية مفاوضات ، سيكون على المؤتمر أن يلتزم بما ووفق عليه في الوثيقة الختامية في ١٩٧٨ •

وسنجد ، اذا ما حاولنا تقديم أنشطتنا ، أنه بعد انقضاء قرابة شهرين من بدء أعمالنا لعام ١٩٨٤ ، لم يحرز المؤتمر تقدما الا في بند واحد من البندين المعروضين عليه والذيين يحضيان بالأولوية ، وأغني البند الذي يشير الى الأسلحة الكيميائية •

وفضلا عن ذلك ، نلاحظ مع الأسف أن عددا من البلدان مازال يرفض الموافقة على ولاية تنص على عقد مفاوضات ، في اطار هيئة فرعية ، بشأن حظر التجارب النووية • وهذا أمر خطير لأن حظر التجارب النووية سيشكل خطوة ايجابية للغاية نحو نزع السلاح الذي نرغب جميعا في تحقيقه ، خاصة عندما نلاحظ - حسبما أشار اليه وفد السويد في الوثيقة CD/430 - التزايد الكبير في عدد التجارب النووية التي أجريت خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٨٣ •

ولا شك في أننا نأسف جميعاً لأنه أحبطت للمرة الثانية في يوم الثلاثاء ٣ نيسان / أبريل  
رغبة الأغلبية العظمى من البلدان في التفاوض بشأن هذه القضية •

وفيما يتعلق بمنع نشوب حرب نووية حسبما أشير إليه في قرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ زاي  
يعتقد وفدي أن هذا أمر يحظى بالأولوية القصوى ويتسم بأهمية حيوية ، وأكرر عبارة أهمية حيوية ،  
بالنسبة لجميع شعوب العالم •

وبشكل تناول هذه المسألة بصورة منفصلة للمرة الأولى في جدول أعمال المؤتمر خطوة السى  
الأمام في أعمالنا لما ينطوي عليه من اعتراف بالطابع الهام والملح للغاية لهذه المهمة في الوقت  
الراهن • ولهذا السبب ، يرحب وفدي بالخطوات الضرورية الجارية اتخاذها لإنشاء هيئة فرعية  
مخصصة ، يمكن ، على نحو ما ، أن تبدأ العمل بناءً على طلب مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/341  
وبناءً على التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة المشار إليه أعلاه والذي ينص على اجراء  
مفاوضات تهدف الى التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المناسبة والعملية لمنع نشوب حرب نووية •

ونأسف فضلاً عن ذلك لأنه على الرغم من الجهود الضخمة التي بذلها العديد من الوفود  
في هذا المؤتمر ، تعذر حتى الآن التوصل الى توافق الآراء اللازم لإنشاء لجنة مخصصة معيصة  
بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وبمنشأ هذا الوضع على الرغم من قرار الجمعية العامة  
٢٨/٧٠ الذي اعتمده الأغلبية الساحقة للبلدان ، باستثناء بلد واحد حال الصوت الذي أدلى  
به دون تحقيق توافق الآراء •

وبعلاق وفدي أهمية خاصة على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وينظر إليه على أنه  
مسألة تتعلق باستعمال منطقة أخرى للأغراض العسكرية كان ينبغي أن تخصص لخدمة الأغراض السلمية  
وفضلاً عن ذلك ، سيكون منع سباق التسلح أيسر وأفضل من المشاركة ، في وقت لاحق ، في مهمة  
تتسم بقدر أكبر من الصعوبة ، هي محاولة نزع السلاح من الفضاء الخارجي الذي تستمر فيه حالياً  
مبالغ طائلة للأغراض العسكرية •

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أقدم تهنئتي الخالصة لوفدي السويد والأرجنتين للبيانين  
الذين أدليا بهما في ٢٢ و٢٧ آذار / مارس الماضي على التوالي ، ووجهاً فيهما العناية السلي  
العناصر المهمة المتعلقة بهذا الميدان والتي ستفيد بلا شك أعمالنا المقبلة في مجموعة الـ ٢١ وفي  
المؤتمر نفسه •

وأود أيضاً الاعراب عن تقدير وفدي لتقرير الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء العلميين  
المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وهو التقرير الذي  
قدم الى المؤتمر مؤخراً •

وبعلاق وفدي أهمية خاصة على أعمال هذا الفريق المخصص التي ستيسر الى حد بعيد عملية  
التحقق من حظر التجارب النووية • ولهذا السبب ، ودون الاخلال بواجب احالة التقرير السلي  
المسؤولين في بلدي ، فاني استطيع الاعراب عن ارتياح وفدي ازاء قرار المؤتمر بالموافقة على أن  
تستمر أعمال فريق الخبراء •

وأخيراً ، وأخذاً في الاعتبار بأن مؤتمر نزع السلاح سوف يؤثر ولا شك على المؤتمر الاستعراضي  
الثالث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في ١٩٨٥ والذي اختتمت لجنته التحضيرية

دورتها الأولى للتو ، أرغب في ملاحظة أنه على الرغم من إعادة انشاء الهيئة الفرعية المعنية بضمانات الأمن السلبية ، وأن عملها سيبدأ ، لأسباب واضحة ، في تاريخ لاحق ، يعرب وفد بلدى عن أسفه لأنه فيما يتعلق بهذه المسألة ، مازالت الدول الحائزة للأسلحة النووية على موقفها من البلدان التي لا تمتلك مثل هذه الأسلحة ، وهو موقف أشارت له مجموعة الـ ٢١١ في الوثيقة CD/407 المؤرخة فسي ٤ آب / أغسطس ١٩٨٣ ويشاركها وفدى الرأى مشاركة تامة •

وسوف ينبغي للمؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ١٩٨٥ الذى سيجرى تشغيل بيروفيه بوصفها من الدول الأطراف في المعاهدة ، أن يقوم بتقييم صادق للتعهد الذى قطعتة الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض بنوايا حسنة بشأن نزع السلاح •

ولا يمكن تجاهل أن الفشل الذى بامت به الدول الحائزة للأسلحة النووية في مفاوضاتها بشأن نزع السلاح النووى وفقاً لما نصت عليه المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، يؤثر على موقف العديد من البلدان التي ينبغي أن تتمكن من الانضمام الى هذا الصك الدولي • ونعتقد أيضا انه اذا لم يتوقف الانتشار الرأسى - وبجيب أن تعزى مسؤوليته أيضا الى الدولتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية - فان صحة معاهدة عدم الانتشار وقوتها ستعرضان للخطر •

ونظرا لما تقدم ، مازال هناك متسع من الوقت كي تعيد الدول الحائزة للأسلحة النووية النظر في موقفها ونفي بالتزاماتها •

والمسألة هي الخيار بين البقاء والبقاء •

وشكرا •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل بيرو على بيانه وعلى العبارات الرقيقة

التي خص بها الرئيس •

وأعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا ، السفير تيلالوف •

السيد تيلالوف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لى بادئ

ذى بدء أن أحبيكم سعادة السفير دهانابالا ، الممثل الموقر لجمهورية سرى لانكا الديمقراطية الاشتراكية الشقيقة ، بمناسبة تقلدكم مسؤولية منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح • وأود أن أعرب عن اقتناعنا بأن المؤتمر سيتمكن تحت ادارتكم من احراز تقدم بشأن جوهر القضايا قيد النظر •

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم ، السفير داتكو للجهود الدائبة التي بذلها من أجل الوصول بالمسائل التنظيمية للمؤتمر الى ختام ناجح •

وأود في بياني اليوم أن أتطرق الى بعض البنود المدرجة في جدول أعمالنا وأن أعرب عن بعض الآراء المتعلقة بالعمل الذى أنجز في المؤتمر حتى الآن •

وأود التأكيد على أن رئيسي المؤتمر في شباط / فبراير وآذار / مارس ، السفير توربانسكي والسفير داتكو ، قد نجحا ، كما اعترف بذلك الجميع ، في خلق ظروف مواتية للقيام بعمل جدى في المؤتمر فيما يتعلق بجوهر القضايا المعروضة علينا • وكان للموقف الذى اتخذته البلدان الاشتراكية دور ملموس في ذلك ، اذ أعلنت في بداية الدورة عن استعدادها للدخول في مفاوضات حول كسل المسائل المدرجة في جدول الأعمال ، واقترحت مشاريع ولايات للهيئات الفرعية اللازمة (CD/434) •

وتم ، بناءً على مبادرة البلدان الاشتراكية ، ادخال تغيير على ولاية اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية • غير أنه على الرغم مما تدعيه وفود البلدان الغربية من أنها تعلق أهمية كبيرة على هذه القضية ، فلم تبدأ بعد المفاوضات الحقيقية ، من حيث الجوهر ، بشأنها ، ولا يمكن النظر الى ذلك سوى أنه اخلال بالولاية المتفق عليها بعقد مفاوضات •

ولنا اليوم الحق ، كل الحق ، في التساؤل عما اذا كنا سنستطيع ، في نهاية شهرين ونصف من عمل المؤتمر في الفترة الصيفية تعويض كل ما اخفقنا في تحقيقه خلال الفترة الربيعية من الدورة •

ويبدو لنا أن ثمة نهجين لتقييم نتائج المؤتمر ، يتصل أحدهما في الحكم عليها من خلال التقرير المتوسط والتقرير الختامي اللذين يتسما بالموضوعية في ظاهرها وللذين تحاول فيهما مجموعات البلدان ، أو حتى دول فردية ، التعبير بدقة عن وجهات نظرها ، ويتصل الثاني فسي بدء عمل حقيقي والتوصل الى حلول لبعض القضايا • وقد فضل الوفد البلغاري دائما النهج الثاني ويحاول بثبات ودأب ، جنباً الى جنب البلدان الاشتراكية الأخرى ، أن يعمل بصورة تتسم بالجديّة والواقعية ، وبانطلاقاً من هذا الموقف ، يود وفدنا اليوم ، مثلما فعل مرات كثيرة في الماضي ، أن يستبصر الانتباه الى الافتقار الى موقف مسؤول ازاء مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف من جانب دول معينة • ويتجلى للوفود المشاركة في هذا المحفل المسؤول بوضوح أكبر وبصورة مباشرة الى حد أبعد مما يتاح لزملائنا في المحافل الدولية الأخرى أن المواقف المتخذة بشأن أمور بسيطة مثل ولاية الهيئة الفرعية ، أو بند جديد في جدول الأعمال ، أو مناقشة مسائل اجرائية أو تنظيمية ، تعكس ، من الناحية العملية ، السياسات المتبعة فيما يتعلق بمشاكل أكثر تعقيداً وعمقا • وهذه المواقف هي ، في الحقيقة ، تعبير عن الرغبة في رفض اتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق سياسة الانفراج ، ونحو استعادة الثقة في العلاقات الدولية ، ونحو حل القضايا الملحة في ميدان نزع السلاح • وتعمد الارادة السياسية للدول فيما يتعلق باتخاذ خطوات عملية في ميدان نزع السلاح المعيار الوحيد الذي يمكن الاسترشاد به في تقييم الحالة التي بلغتها الأمور في مؤتمر نزع السلاح • ولن يسعدنا اذا واجهنا الحقيقة صراحة ، سوى الاعتراف بأن النتائج الملموسة التي نتوقعها الشعوب منا والتي سيكون لها ، اذا تحققت ، تأثير ايجابي هام على النطاق الكامل للعلاقات الدولية ، ما زالت بعيدة المنال •

وفي رأينا أن الركود هذا العام ، شأنه في ذلك شأن الأعوام الماضية ، يرجع الى أنه لم يطرأ أي تحسن على سلوك البلدان الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي طغى الفبدأ العدواني على سياستها بصورة متزايدة في السنوات القليلة الأخيرة • وأسوة بالماضي ، ليس فسي سياسة الولايات المتحدة ما يدل على تحبب عملية نزع السلاح • بل على العكس من ذلك ، فإن الحقائق التي ذكرت في مناقشاتنا تكشف عن تنفيذ برامج جديدة دوما لاستحداث ووزع الأسلحة النووية •

ويتأكد هذا الاستنتاج تأكيداً مباشراً من تقييم نتائج عملنا فيما يتعلق بالبنود ١ و٢ و٣ التي تتصل بالمشاكل التي لها أهمية حيوية والخاصة بوقف سباق التسلح النووي وبازالة التهديد النووي • وليس سرا أن ما يحرقل البدء في المفاوضات للتوصل الى اتفاق حول البنود الثلاثة الأولى من جدول أعمالنا هو في المقام الأول الأسلوب الذي تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية من أجل

تعزير الترسانات النووية • ومن الحقائق المميزة الأخرى أن البلدان الغربية لا ترفض ، فيما يخص مسائل نزع السلاح النووي ، امكانية انشاء هيئة فرعية فحسب ولكنها تتجاهل أيضا هذه المشاكل في بياناتها •

ويجب في هذا الخصوص ذكر مشكلة حظر تجارب الأسلحة النووية • فقد دأبت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، على انتهاج سياسة تغويقية في هذا الصدد عن طريق سد السبل أمام توسيع ولاية الهيئة الفرعية المعنية • وحسبما لاحظ عن حق وفدا الأرجنتين وجمهورية ألمانيا الديمقراطية فان عرقلة المفاوضات الرامية الي تحقيق اتفاق حول حظر شامل وكامل للتجارب النووية يعني ، في جملة أمور ، أن تذهب هباء الأ نشطة العذولة على مدى أعوام طويلة من قبل فريق خبراء الظواهر الاهتزازية المخصص •

وحسبما أوضحنا بالتفصيل في آذار / مارس الماضي ، فان الوفد البلغاري يعلق أهمية خاصة على مشكلة منع نشوب حرب نووية ومازلنا نسعى لانشاء لجنة مخصصة تقوم بمناقشة تدابير محددة ذات طابع سياسي أو قانوني دولي ، أو طابع آخر وتقدمها الي المؤتمر • ونحن على استعداد لمناقشة كل الأفكار أو المقترحات البناءة التي تعرض على المؤتمر • فضلا عن ذلك ، فانه من دواعي ارتياحنا ملاحظة أن النهج والمقترحات التي عرضتها بعض الوفود من مجموعة الـ ٢١ ، بما في ذلك المكسيك والهند وغيرها ، تشابه نهج البلدان الاشتراكية أو تطابقها •

وأود أن أوجه الانتباه الى الأفكار والمقترحات الهامة للغاية التي تتضمنها كلمة السيد كونستانتين تشيرينكو ( الوثيقة CD/444 ) بشأن الحاجة الى قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بوضع واعتماد معايير محددة لتنظيم العلاقات فيما بينها •

ولن يكون بأى حال من الأحوال ، الأثر المترتب على تطبيق معايير محددة تستهدف اشاعة السلم في العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، هو فصل هذه الدول عن المجتمع العالمي ولن تمنحها هذه المعايير حقوقا أو فرصا خاصة من أى نوع كان • وفي رأينا أن حياة الأسلحة النووية لا تمنح الدول الحائزة لها أية امتيازات اضافية في مجال الشؤون الدولية ولكنه يفرض عليها فقط مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على السلم أمام أجيال الحاضر والمستقبل •

وسيكون من الأمور الباعثة على الارتياح قيام الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية هي أيضا باتخاذ موقف مسؤول نحو المشاكل التي تمس بمصالح العالم بأسره •

ولاشك في صحة القول بأن أهم قضية عملية مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لهذه الدورة هي اعداد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية • وقد اتخذت البلدان الاشتراكية ، التي تنظر دائما الى نزع السلاح الكيميائي على أنه مهمة بالغة الأهمية ، موقفا جديا ومسؤولا ازاء الاهتمام الذي أعربت عنه مجموعات الدول الأخرى بتحقيق تقدم في هذا المجال • ومن المعروف ، أن البلدان الاشتراكية انتدبت لفترة طويلة هذا العام الخبراء من عواصمها وقدمت الوثيقة CD/435 المرخصة في ٢٠ شباط / فبراير ١٩٨٤ • بعنوان " تحسين فاعلية مؤتمر نزع السلاح في ميدان حظر الأسلحة الكيميائية " • ورحبت وفود كثيرة بالمقترح بعيد الأثر الذي قدمه الوفد السوفياتي في ٢١ شباط / فبراير حول مسائل تتصل بالتحقق من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية • وقد مت بلدان اشتراكية فردية ، من بينها بلغاريا ، مشروعات محددة في اجتماعات الأفرقة العاملة ، المعنية بأهم جوانب الاتفاقية المقبلة • وقد نظرنا أيضا بصورة جديّة في المقترحات التي قدمتها وفود هولندا وجمهورية ألمانيا

الاتحادية والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وغيرها من الوفود • وقد أبدى رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة مهارة وتفهما للمهام الموكلة اليهم • ومما يدعو للأسف أن كل هذه الجهود قد اخفقت حتى الآن في تحقيق الأهداف المتوخاة في الولاية الجديدة للجنة المختصة للأسلحة الكيميائية وهي : " بدء عملية المفاوضات التامة والكاملة ، لوضع وتحضير الاتفاقية باستثناء صياغتها النهائية " ( الوثيقة CD/440 المؤرخة في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٨٤ ) والكل يعلم تماما من الذى كان له تأثير تقيد على هذه المفاوضات • وكما نعرف جميعا فانه من المقرر أن يقدم وفد الولايات المتحدة غدا مشروع اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية • وسيكون مضمون الوثيقة غني عن البيان • بمد أن هناك أمرا محققا سلفا هو : اذا كان المقترح يتسم بالتحيز فلن يخدم قضية نزع السلاح الكيميائي ، خاصة اذا كان ينطوى ، حسبما يتوقع بعد سماع بيانات بعض الممثلين الغربيين الرسميين ، على مقدمة لتعزيز الامكانات الكيميائية العسكرية للولايات المتحدة •

ان مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي تحتل مكانا هاما في أعمالنا • والانتباه المتزايد المكرس لهذه القضية أمر يمكن فهمه فهما كاملا نظرا الى أن النقطة قيد البحث هي القضاء في المهد على جولة جديدة وخطيرة على نحو خاص في سباق التسلح ، أى امتداد السباق الى الفضاء الخارجي الذى يمثل تطويره واستغلال انجازا من أهم الانجازات البشرية في هذا القرن •

ان الاتفاقات الدولية السارية المفعول لا تحد من استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية الا الى درجة معينة ، فهي لا تستبعد امكانية وزع أنواع من الأسلحة لا يشملها تعريف " وسائل التدمير الشامل في الفضاء الخارجي " • وهناك حاجة الى آلية في اطار القانون الدولي يمكن التعويل عليها بالقدر الكافي لاحباط مخططات أنصار سباق التسلح في هذا المجال •

اننا نشاطر وفودا أخرى القلق الذى يساورها ازاء البرامج التي يجرى وضعها في الولايات المتحدة من أجل استحداث أسلحة فضائية لتدمير أجسام في الفضاء الخارجي وفي الجو وعلى سطح الأرض ، ولوزع شبكات قذائف مضادة للقذائف التسيارية في الفضاء الخارجي تقوم على استخدام أحدث الانجازات العلمية في ميدان تكنولوجيا الليزر وحزم الجزيئات • ومن شأن تنفيذ هذه البرامج أن يمثل انتهاكا جسيما لمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية الموقعة في عام ١٩٧٢ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة •

وفي بداية هذه السنة ، همت في الولايات المتحدة الأمريكية تجربة الشبكة الجديدة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية ASAT التي تطلق من العقاتلات من طراز اف - ١٥ • ويشكل استحداث سلاح من هذا النوع تهديدا مباشرا لاستخدام توابع الانذار المبكر ويؤدي الى زيادة خطر نشوب حرب نووية •

وتعد معارضة الولايات المتحدة العلنية للاشتراك في مفاوضات حول المسائل المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ذات دلالة أيضا •

ومثل هذه الأعمال من قبل حكومة الولايات المتحدة تؤثر الآن على أعمال مؤتمرنا • وقد استمر ظهور مشاكل الفضاء الخارجي في جدول أعمالنا منذ ثلاث سنوات تقريبا • ومع ذلك ، ونتيجة لتصرفات الولايات المتحدة الأمريكية ، لم يؤد النظر في هذه المسألة والتشاور حولها حتى الآن الى انشاء هيئة فرعية يمكن أن تركز نفسها ، بطريقة جديدة ومسؤولة ، لوضع اتفاق أو اتفاقات دولية شاملة بشأن

حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وأشاطر ممثل المكسيك الموقر ، السفير الفونسو غارسيا روليس ، الرأي الذي أعرب عنه ومؤداه أنه لا يمكننا معالجة القضية وكأن شيئاً لم يكن • ويؤكد التصويت على القرار ٢٨/٧٠ في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بما لا يدع مجالاً للشك ، تزايد قلق المجتمع الدولي المستمر إزاء خطر تحول الفضاء الخارجي الى ميدان لسباق التسلح • وقد طرحت في مؤتمر نزع السلاح أفكار ومقترحات كافية حول هذه القضية الملحة - وكل ما يحتاجه الأمر هو خلق الشروط الأساسية الضرورية للمشروع في مفاوضات محددة في إطار لجنة مخصصة مناسبة ، تتوافر لها ولاية ذات فعالية كاملة •

وربما يبدو موقناً ساذجا لبعض المندوبين ، فهم يظنون أننا نقول أن البلدان الاشتراكية تؤيد نزع السلاح والسلام وأن البلدان الغربية ، على العكس من ذلك ، تؤيد حشد الأسلحة والحرب • وهذه تأكيدات لا أساس لها من الصحة • فقد جاء في البيان الذي أدلى به السيد تودور زيفكوف الرئيس البلغاري في ٢٢ آذار / مارس ١٩٨٤ ، وكان لي شرف حضوره ، ما يلي :

" سيكون خطأ سياسيا جسيما الاعتقاد بأن أسلوب المغامرة الذي تنتهجه الرجعية الامبريالية العدوانية يخظى بالتأييد الكامل وغير المشروط من قبل جميع الشخصيات الحزبية أو الحكومية أو العامة ومن قبل كل دوائر الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي "

وكما قال زعمائنا مرارا وتكرارا ، مازالت البلدان الاشتراكية مقتنعة بأن التعقل سيسود ، وهي مستعدة لذلك للتعاون مع كل الدول بهدف صيانة السلم والأمن الدولي وتحقيق نزع السلاح • وسوف تستمر جهودنا وتزايد في هذا الصدد •

وأود أن أؤكد بأن الوقت قد حان كي تشرع الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها في ازالة العراقيل الخطيرة التي وضعتها في سبيل تحديد وخفض التسلح •

واننا لمقتنعون اقتناعا عميقا بأنه اذا تعهدت كل الدول الحائزة للأسلحة النووية بالألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية ، واذا وافقت على تجميد ترساناتها النووية من الناحية الكمية والنوعية على السواء ، فانها ستسهم بذلك اسهاما حاسما في تحسين المناخ السياسي الدولي •

ان حل هذه القضايا الخطيرة لا يحتاج الى مفاوضات معقدة •

وهناك أيضا مقترحات هامة أخرى ، في مقدمتها مبادرة البلدان الاشتراكية الداعية الى ابرام معاهدة بشأن عدم استخدام القوة والحفاظ على العلاقات السلمية بين الدول الأعضاء في حلف وارسو والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي •

وكثيرا ما يقال في هذه القاعة أن السبب الرئيسي في ركود محادثات نزع السلاح هو انعدام الارادة السياسية لدى دول معينة • وسواء اعترفت هذه الدول بذلك أو حاولت التعميه بالاعلانات والوعود العامة المبهمة ، فسيظل حقيقة واقعة • ان الارادة السياسية اذا توافرت ، سيتسنى حل حتي أصعب المسائل • وتاريخ العلاقات الدولية مليء بأمثلة تثبت ذلك •

ان المهام التي تواجه مؤتمر نزع السلاح كثيرة ومعقدة ولكنها لا تستعصي على الحل • وعلينا أن نجد الحلول العملية لها بروح المسؤولية العميقة وبأسرع ما يمكن •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل بلغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس .

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان ، السفير ايماي .

السيد ايماي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم التهنئة بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . ويود وفدي أن يعزب عن اغتباطه الصادق ان يرى الممثل الموقر لبلد آسيوي صديق في منصب الرئاسة . وانني لعلى ثقة من أن مؤتمر نزع السلاح سيتمكن في ظل توجيهكم المحنك والبارع من اختتام الفترة الربيعية من دورته بانجازات من شأنها توطيد الآمال المعقودة على الفترة التالية من الدورة . وأود كذلك أن أعرب عن تقديري لسلفكم ، السيد داتكوسفير رومانيا ، لتوليته رئاسة المؤتمر خلال شهر آذاز / مارس ، ولما بذله من جهد في سبيل تقرب وجهات النظر داخل المؤتمر .

وخلال الأسبوع الأول من هذه الدورة في شهر شباط / فبراير ، أتحت لي الفرصة لعرض النهج والمواقف الأساسية لبلدي ازاء مشاكل نزع السلاح . وقد أكدت ساعتها أن نزع السلاح والأمن الوطني وجهان لعملة واحدة بالنسبة لجميع بلدان العالم ، وأنه لا يمكن ، لهذا السبب ، التوصل الى نتائج ذات مغزى الا من خلال توالي الخطوات الفعالة والقابلة للتحقق . والواقع ، أننا لا نستطيع أن ننكر عجز مؤتمر نزع السلاح ، أولجنة نزع السلاح من قبله ، عن تحقيق النتائج التي كانت متوقعة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وقد نشأ بلا ريب عن عجز هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ، شعور شديد بالاحباط في أوساط مختلفة . وفضلا عن ذلك ومن وجهة نظر العمل على نزع السلاح النووي . وفي سياق الوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تنص عليها المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار أيضاً ، فإننا لا نستطيع تجاهل أن المفاوضات الثنائية الهامة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد علقت لحوالي نصف عام على الرغم من النداءات العاجلة لاستئنافها التي صدرت عن أحد الطرفين وأيدتها بلدان العالم .

وإذا ألقينا نظرة الى الوراء على المداولات التي استمرت لأكثر من شهرين في مؤتمر نزع السلاح ، فإننا لا نملك الا الاعراب عن قلقنا العميق لانقضاء جزء كبير من عملنا في مسائل اجرائية، وعلى الرغم من أن هذه المناقشات الاجرائية قد تم عن دوافع سياسية مختلفة ، فإنها لم تصل بنا الى تقدم جوهري في سبيل اتخاذ تدابير لنزع السلاح .

ولقد طلبت الكلمة اليوم رغبة في التعبير عن بعض المبادئ الأساسية والفلسفات المتصلة بالمشاكل التي تواجه مؤتمر نزع السلاح .

فنحن جميعا ندرك ، من تاريخ المفاوضات الدولية الطويل ، أن الخطوات الهامة الفورية والواضحة المعالم نحو تحسين السلم والأمن الدوليين لا تكون متيسرة في كل حين . ولا يشذ نزع السلاح عن هذه القاعدة ، مما يعني أن الحاجة تدعو دائماً الى اتخاذ خطوات صغيرة لكنها فعالة ، بقدر كبير من الأناة . وسمعوا لي أن أعيد الى الأذهان أنني في احدى الدورات القصيرة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم الانتشار التي عقدت مؤخراً واستمرت لمدة أسبوع ، اضطررت أن أناشد جميع الوفود مراراً ، من موقع الرئاسة ، أن يتحلوا بالصبر حتى يمكن التوصل الى توافق آراء ذي بال . وعلى الرغم من أننا نتوقع بالتأكيد أن يتم التوصل الى حل للمسائل



الاجرائية التي يعكف مؤتمر نزع السلاح عليها الآن بفضل حكمتكم وتوجيهكم ، سيادة الرئيس ، وبفضل أسلافكم في المنصب كذلك ، الا أنني أود ، في الوقت نفسه ، التأكيد على أنه ينبغي توجيه جهودنا الدائبة صوب الحلول التي تمكن هذا المحفل من احراز التقدم في المهمة التي أنشئ من أجلها .

ومن الناحية العملية ، فان ما سبق شرحه يعني أننا لا بد أن نجد حلا وسطا ملائما بين أمرين ، أحدهما النهج الشامل القائم على مصطلح العزل العليا في نزع السلاح وثانيهما هو مختلف غصائل التدابير الفعلية ، بما فيها مؤسسات وتكنولوجيات التحقق . وبعبارة أخرى ، اذا كان من شأن اتفاق نظرى على تدابير شاملة واعلانية أن يصل بنا الى هدف نزع سلاح فعال حقيقة فان ذلك وضع يلقى ، في الحقيقة ، كل ترحيب . وكون هذا ليس الحال دائما ، أمر قد يتضح لو أخذنا بروتوكول جنيف لعام ١٩٦٥ كمثال . فالاعتقاد بأن المثالية والارادة السياسية يكفيان يعتبر تفاؤلا في عالم اليوم لسوء الحظ ، ولقد أوضحت هذه النقطة في البيان الذى ألقته في شهر شباط / فبراير . فمن الضروري ، لكي تكون تدابير نزع السلاح فعالة ومقنعة كترتيب قائم بين الأمم ، أن تتوافر للدول الأعضاء الثقة بأن الآخرين يراعون نصوص هذه الاتفاقيات بأمانة . وهذا وضع يمكن فهمه حين ينطوى الأمر على الأمن الوطني وحين يصل العسلم والتكنولوجيا في نظم الأسلحة الحديثة الى درجة عالية من التقدم والتعقيد كما هو الحال اليوم .

واذ أؤكد أهمية التحقق ، فاني أود أن أسارع للقول أيضا بأن ثمة خطرا آخر هو التطرف في هذا الصدد كذلك . فلو شرع المرء في افتراض حدوث كل الانتهاكات الممكنة نظريا ، وغسيير المرجحة عليها ، وأصر على أنه لا معنى لاي اتفاق مالم يكن شاملا لكل هذه الحالات ، فاننا نكون حينئذ قد شططنا في تقدير مزية التحقق .

وأود أن أشير هنا الى بعض تجاربي الشخصية فيما يتصل بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تتعلق ، كما تعلمون جميعا ، بتدابير التحقق من الانتشار النووي . وقد استغرف التمييز بين ما هو نافع وضروري وما هو عملي بدرجة أقل زما طويلا جدا . فقد أصرت مجموعة من الناس على أنه يكفي مجرد وضع ترتيبات اسمية لتجنب تحويل المواد النووية من الاستخدامات السلمية الى الاستخدامات العسكرية . ولم تقل معظم البلدان هذا الوضع وترتب على ذلك أن جرت مفاوضات مطولة بشأن الترتيبات المؤسسية والتقنية اللازمة للضمانات الفعالة . ومن ناحية أخرى ، وضعت نتيجة للرغبة المفرطة في بعض الأحيان سيناريوهات يرى الثقات في الصناعة النووية أنه لا يمكن النظر اليها حتى باعتبارها احتمالات عملية . وما يتوفر اليوم على أنه ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو نتاج التوفيق بين هذه المواقف المتطرفة . ولم أقصد بضرب هذا العزل أن يكون بأى حال من الأحوال تقييمًا لمناقشاتنا الجارية حول التحقق من حظر التجارب النووية أو حظر استخدام الأسلحة الكيميائية وانما أردت فقط أن أشير الى أن هذه ، من وجهة نظرنا ، نقطة عامة جديدة بالأ تغيب عن الأذهان .

وأود ، في هذا السياق ، أن أذكر ما يلي . فمن ناحية ، لا بد من وجود اتفاق سياسي أساسي يشكل القاعدة التي تقوم عليها أية ترتيبات لنزع السلاح . ومن ناحية أخرى ، ينبغي أن يكون هناك نهج عملي وتقني لجعل هذه الترتيبات حقيقة واقعة . ويجب أن يدشأ تفاهم تام بين هذين العنصرين . إذ من الممكن في غيبة هذا التفاهم أن تتحدث الدوائر السياسية والدوائر التقنية

بلغتين مختلفتين ، وهذا سبيل مؤكد لربنا كالموقف • واني لأذكر فيما يتعلق بضمانات الوكالات الدولية للطاقة الذرية ، أنه حدثت حالات قدم فيها العلماء ، في غيبة التفهم الكامل للمتطلبات السياسية الأساسية ، ردودا مثل " ان المطلوب ممكن تقنيا من حيث المبدأ ، اذا توافرت شروط معينة " • ولكن الجانب السياسي أغفل الشروط ولم يقبل الا " أنه ممكن من حيث المبدأ " • والحقيقة أنه كان من بين هذه الشروط بنود مثل " اذا أمكن التواجد المستمر لفتشين " ، أو " اذا كان يمكن قبول قرار التحول عن الغرض بمستوى ثقة نسبته ٨٠ في المائة " ، أو " اذا أمكن ترك كمية معينة من المواد سنويا لا يطلب تدميرها باعتبارها تراكمات لأخطاء القياس " • ولعلكم ترون أن هذه الشروط التي تتصل بالهدف السياسي للترتيبات تتطلب بالتأكيد دراسة جادة •

لقد ألقى عدد من البيانات في هذا المحفل وفي غيره من المحافل مؤداهما ، على سبيل المثال ، أنه لم تعد هناك مشاكل تقنية أخرى تتعلق بالتحقق من حظر التجارب النووية • بل أن البعض ذهب الى أنه من الممكن الكشف عن جميع التفجيرات النووية الجوفية وتحديد مداها • ولقد أتاحت لي فرصة التحدث الى بعض الكتاب الذين تم الاستشهاد على نحو مكثف بكتاباتهم في هذا الصدد في هذا المحفل أيضا • وذكر لي هؤلاء الكتاب أنفسهم أن نظام الكشف عن الاهتزازات الذي بنوا عليه حججهم ليس هو الموجود والمتاح في العالم في الوقت الحاضر • فلا بد من تطوير هذه النظم للتحول الى شبكة أفضل تضم المستحدثات في علم الاهتزازات ، بما في ذلك عدد كبير مما يسمى بالصناديق السوداء في البلدان المعنية • هذا فضلا عن أن حاجتهم تقوم على افتراض أن الظروف الجيولوجية المحيطة بمواقع التجارب وكذلك انتشار الاشارات الاهتزازية خلال التكوينات الجيولوجية بين موقع التفجير ومحطات رصد الاهتزازات أصبحت أمورا معروفة بالتفصيل • ولست ، بطبيعة الحال ، خبيرا في هذا الموضوع • ويرد في تقارير فريق الخبراء العلميين المخصص وصف لبعض هذه المشاكل غير أنني أعتقد أن ما سيتم اجراؤه من تجارب تبادل البيانات الاهتزازية من شأنه أن يساعد في جلاء بعض هذه النقاط • وما تعرضت لهذه النقطة الا للتأكيد من جديد على أهمية قيام حوار مرض بين الجهات السياسية والجهات العلمية •

ويبدو لي أن نموذج ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشير نقطة أخرى بالغة الأهمية • لقد كان من الأمور المطعنة للغاية ، ومن حسن الصدق في الواقع ، بالنسبة لمعاهدة عدم الانتشار ، وجود منظمة دولية قائمة بالفعل ينص قانونها الأساسي على ضمانات تجعل من منع التحول عن الأغراض السلمية الى الأغراض العسكرية المهمة الرئيسية لها • وكانت الترتيبات المؤسسية لجمع وتطبيق النظم التكنولوجية اللازمة على الصعيد الدولي تتخذ من قبل ، وان لم يكن ذلك وفق مقاييس هذه الأيام • وكما تعلم الوفود الموقرة ، أتاح ذلك الاكتفاء بمجرد الاشارة في المادة ٣ من معاهدة عدم الانتشار الى تطبيق هذه الترتيبات • ورغم ذلك ، فقد كان على أطراف المعاهدة قضاء أكثر من عام في مؤتمر لاعادة تشكيل النظام وتحديد المتطلبات التكنولوجية وتقدير حقوق وواجبات المفتشين والاتفاق على منهجية لتحديد احتمالات التحول عن الغرض والاتفاق على اقتسام الأعباء المالية •

ومن هذا الدرس يتبين لي ضرورة ادراك أنه حين نصل الى المراحل الفعلية لتحديد التحقق من حظر التجارب النووية أو الأسلحة الكيميائية ، حسب الحالة ، سيكون علينا أن نشرع ، كخطوة أولى ضرورية ، في مهمة انشاء هذه الأجهزة الدولية للتحقق • واذ أقول ذلك ، فانسني لا أعني بطبيعة الحال ، الاصرار على أن الترتيبات الواردة في معاهدة عدم الانتشار هي أفضل

الصيغ أو أنها مستصوبة أكثر من غيرها في حالة الاتفاقات الأخرى لنزع السلاح • غير أنه من المهم توجيه كل الاهتمام الواجب ، في نطاق عملية المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح ، الى طبيعة متطلبات التحقق وكذلك الى هيكل ترتيبات التحقق التي تناسب على أتم وجه أغراض كل اتفاق • وأخشى ، اذا لم يول الأمر هذا الاهتمام ، أن تعجز اتفاقات نزع السلاح ، عن أداء وظيفتها بطريقة تمنح أطرافها الثقة في فعاليتها •

لقد استخدمت أعلاه تعبير " التطرف " ، وعييت به أن الإفراط في التركيز على الإرادة السياسية وحدها ، أو التفاصيل العلمية وحدها لن يصل بنا الى ترتيبات مجددة لنزع السلاح • وينبغي ، حين نتناول المشاكل ، ألا تغيب عن بالنا عبارة " ميزة اتخاذ موقف وسط " والتي لا تعني أن تكون نقطة الوسط بين موقفين متطرفين هي أفضل الحلول بالضرورة ، وإنما أن الحاجة تدعو دائما الى تقبل وجهات النظر المختلفة بأذان صاغية وعقول مفتوحة • وفيما يتعلق باعتبارات حظر التجارب النووية هذه الأيام ، على سبيل المثال ، تبدو الجهود المبذولة لفهم امكانيات وحدود تدابير التحقق المتاحة المتعددة الأطراف ، وكأنها تمثل ميزة " اتخاذ موقف وسط " • وسيمكننا ذلك من تناول مسائل أخرى ذات صلة تشكل عناصر اتفاق مقبل لحظر التجارب النووية ، بما في ذلك مشاكل كيفية التصدي للضجيرات النووية في النطاق غير المقابل للتحقق • ولست بحاجة الى تكرار أن اليابان تنظر الى حظر التجارب النووية على أنه البند الذي يحظى بالأولوية العليا في عملية نزع السلاح • ولقد حددنا موقفنا عدة مرات في هذا المحفل وفي غيره من المحافل • ونعتقد أن هذا هو السياق الذي يعد فيه ، انشاء قدرات متعددة الأطراف للتحقق عن طريق الاستعانة بالتكنولوجيا القائمة بالفعل ، ثم اتخاذ خطوات نحو تحسينها التدريجي ، أمرا يستطيع مؤتمر نزع السلاح اليوم أن يتجزه بصورة جدية طالما ننظر الى حظر التجارب النووية باعتباره تدبيرا متعدد الأطراف • وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، فإننا ندرك جميعا أن جميع الأمم في العالم تتخذ موقفا ايجابيا للغاية ازاء حظر هذه الأسلحة وتدميرها ، وازاء أعمال التحقق المتصلة بذلك • ومع سير المفاوضات النشطة ، فإن وفدى سباق الى السعي نحو هدف الابرام المبكر لاتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية ، ومن دواعي فخرا أنه سبق لنا الاسهام بصور مختلفة في هذا المجال • وأود الإشارة هنا أيضا الى أنه ينبغي لأي اتفاق عملي خاص بالأسلحة الكيميائية أن يحرص على تجنب فزائق التطرف المحتملة • فإذا أدت حصيلة مفاوضاتنا الى ثغرة بالغة الاتساع في مجال التحقق أو أدت الى مطالبة ، من ناحية أخرى ، بمراقبة دولية حقيقية على كافة الصناعات الكيميائية والصيدلانية في العالم فإن ذلك لن يثير مشاكل قانونية فحسب بل انه سيفضي أيضا اما الى معاهدة هشة جدا واما الى وضع غير عملي الى حد بعيد ولسوف أمتنع عن أية إشارة أخرى الى نموذج ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولكنني سألاحظ فقط أن رغبة مؤتمر نزع السلاح في أخذ هذه التجربة بعين الاعتبار عند تحديد نطاق متطلبات التحقق سواء بالنسبة للأسلحة الكيميائية أو ما سبقها ، أمر بالغ الأهمية • وأرجو أن تتاح لي فرص أخرى في المستقبل لعرض موقفنا تفصيلا ، في الوقت المناسب ، على مؤتمر نزع السلاح • وأود أن أضيف هنا باختصار شديد أن ثمة مشكلة مشابهة تتعلق بالفضاء الخارجي • فمن الأمور الواضحة أن المحافظة على السلم في الفضاء الخارجي بند مهم جدا توليه اليابان أولوية عالية • بيد أنه فيينا يتعلق بنا ، فانه كما استثناء معلومات وخبرات محدودة تتصل باستكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ، لا بد لنا أن نعترف بأن فهمنا ومعرفتنا فيما يتعلق بأنشطة الفضاء ذات الصلة ليست قائمة بحال على خبرتنا الخاصة • ومن ثم ، فمن العسير علينا أن ندخل في مناقشات مفصلة عن مراقبة

أسلحة الفضاء استنادا الى معلومات منشورة ومعرفة غالبا للجميع • وبعثتد أن من الملائم والفييد للغاية أن تجرى دراسة مشكلة الفضاء الخارجي ، انطلاقا من نهج استكشافي في البداية ، مع من هم في وضع يحسنون فيه تقديم المعلومات •

وقد يعتبر ما قدمته اليوم أسلوبا للتفكير أكثر مما هو مقترحات مفصلة • ففي الوقت الذي تبيد ومفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف عاجزة عن احراز تقدم واضح ، وفي الوقت الذي يعرب العالم عن قلق عميق بسبب هذا الوضع ، نرى أن من المفيد أن نتوقف لدراسة أسباب ذلك • وستكون ازالة هذه الأسباب ، سببا بعد آخر ، بمثابة تقدم نحو الحل النهائي • ولا يتوهم وفدى أن نزع السلاح يمكن أن يتم غدا ، بقدر ما هو أمر مرغوب • لكننا لا نرى ، في الوقت ذاته ، أن الحلول مستحيلة • وحين نتحدث عن النهج التدريجي ، فإن ذلك لا يخيب عن بالنا ، وبالنسبة لموقفنا الوطني فإننا سنواصل بالتأكد اسهامنا الايجابي في عملية توالي الخطوات الهادفة للسيير في اتجاه النجاح النهائي •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة

الموجهة الى الرئيس •

وبذلك نأتي الى نهاية قائمة المتكلمين لهذا اليوم • هل يرغب أى وفد آخر في أخذ الكلمة ؟ لا أرى زاغبا •

انني أعترم الآن تعليق الجلسة العامة وعقد جلسة غير رسمية للنظر في بعض المسائل التنظيمية • وسنستأنف الجلسة العامة للمؤتمر فيما بعد • تعلق الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٤ •

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) تستأنف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •

ومعروض على المؤتمر اليوم ورقة العمل رقم ١٢٦ (١) التي تحتوى على مشروع مقرر بشأن انشاء لجنة مخصصة معنية بالأسلحة الاشعاعية • هل هناك اعتراض على مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل رقم ١٢٦ ؟ لا أرى اعتراضا •

وقد تقرر ذلك .

أود أن أقدم التهئة للسفير فيفودا بمناسبة تعيينه • وستكون خبرته ومهارته الدبلوماسية عوناً كبيراً للجنة المختصة •

وكما أعلن في بداية هذه الجلسة العامة ، أقترح الآن أن يحيط المؤتمر طما بالتقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية الوارد في الوثيقة CD/448 .

وقد تقرر ذلك •

- نظرا لعدم وجود أعمال أخرى فإني أعتزم الآن رفع الجلسة العامة • وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح غدا ، الأربعاء ١٨ / نيسان / أبريل ١٩٨٤ الساعة ١٠/٣٠ •  
• ترفع الجلسة العامة

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥



المحضر النهائي للجلسة العامة الستين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف  
يوم الأربعاء ١٨ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ج . دهانابالا ( سرى لانكا )

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف.ل. اسراييليان  
السيد ب.ب. بروكوفيف  
السيد ج.ف. بيرد بينيكوف  
السيد ف.ي. سكوموروخين  
السيد س.ف. كويش  
السيد ت.ف. ديتمريشيف  
السيد ف.أ.أ. وستينوف  
السيد ف.ف. برياخين  
السيد ل.أ. نوموف  
السيد ج.ف. انتسيفيروف

اثيوبيا

السيدة ك. سنخيورغس  
السيد ف. يوهانس

الأرجنتين

السيد خ. كاراساليس  
السيد غارسيا موريتان  
السيد ر. فيلامبروسا

استراليا

السيد ر. بتلر  
السيد ر. ريو  
السيد ج. كورتني

ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )

السيد ه. فيغينر  
السيد ف.البي  
السيد و.أ. فون دن هاغن

اندونيسيا

السيد س. سوتووارديو  
السيد ن. ويسنومويرتي  
السيدة ب. رمضان  
السيد اندراجاتي

ايران ( جمهورية - الاسلامية )

السيد ن. كامياب  
السيد زهيرنيا  
السيد شافي

ايطاليا

السيد م. أليسي  
السيد ب. كابران  
السيد ج. أدورني براشيسي  
السيد ل. فيراري برافو  
السيد م. بافنزى



الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ك • نياز	
السيد س • أ • دي سوزا أي سيلفا	
السيد س • دي كيروز داورته	<u>البرازيل</u>
السيد دوهاس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج • نوارفالميس	
السيد ك • تيلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب • بويتشيف	
السيد ك • براموف	
السيد ن • ميخايلوف	
السيد أو مونخ مونخ جي	<u>بورما</u>
السيد أو بي شين تين	
السيد أو ثان تون	
السيد س • توربانسكي	<u>بولندا</u>
السيد ج • زيمبينسكي	
السيد ي • سيالوفيتش	
السيد ت • سترويهواس	
السيد ب • كانوك	<u>بيرو</u>
السيد أ • ثورنبري	
السيد م • فيفودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • سيما	
السيد ج • ماتوشيك	
السيد م • ولد رويس	<u>الجزائر</u>
السيد أ • طفار	
السيد أ • بوبازين	
السيد ه • روزه	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيليكه	
السيد ف • ساياتر	
السيد ي • دومبسكي	
السيد ماريتزكي	
السيد أ • داتكو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ماليسكانو	
السيد ب • بالوي	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ . كريتو	<u>رومانيا (تابع)</u>
السيد أ . بوهسكو	
السيدة أ . ايساي كايبييا	<u>زائير</u>
السيد ج . دهانا بالالا	<u>سرى لانكا</u>
السيد ه . م . ج . س . باليههارا	
السيد ب . كاريا واسام	
السيد ر . أكيوس	<u>السويد</u>
السيدة أ . بولمر	
السيد ه . برغلوند	
السيد ج . لوندن	
السيد س . أليمير	
السيد ل . أ . فنغن	
السيدة أ . م . لو	
السيد كيان جيا دونغ	<u>الصين</u>
السيدة وانغ زهينون	
السيد ليانغ دفنغ	
السيد لي ويمنغ	
السيد زهانغ وايدونغ	
السيد سوو كايمنغ	
السيد لو مينغشونغ	
السيد ف . دي لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ه . ريني	
السيد ج . مونتاسييه	
العقيد جسيبر	
السيد ت . لابرادور روبيو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ . و . غارسيا غارسيا	
السيد ج . ر . سكينر	<u>كندا</u>
السيد س . لوشوغا هيفيا	<u>كوبا</u>
السيد ب . نونز موسكويرا	<u>كندا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد س. الفرارجي	<u>مصر</u>
السيد أ. حسن	
الانسة و. بسيم	
السيد أ. ماهر عباس	
السيد ع. الصقلي	<u>المغرب</u>
السيد م. شرايبي	
السيد أ. هلال	
السيد أ. غارسيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة غونزاليس أي رينرو	
السيد ب. ماسيدو ريبا	
السيد ر. أ. ت. كرومارتي	<u>الملكة المتحدة</u>
السيد ل. ج. ميدلتون	
السيد ج. ف. غوردن	
السيد ج. و. ب. ريتشاردز	
السيد د. أ. سلين	
السيد د. اردمبيلغ	<u>منغوليا</u>
السيد س. أو. بولد	
السيد و. و. جورج	<u>نيجريا</u>
السيد ج. و. أوبوه	
السيد ل. أ. اكينديلي	
السيد س. ف. أوديبيريا	
السيد ف. أوكوه	
السيد ف. أديشيدا	
السيد م. دوبي	<u>الهند</u>
السيد س. كانت شارما	
السيد د. ميزتر	<u>هنغاريا</u>
السيد ف. غايدا	
السيد ت. توث	
السيد ي. راماكسر	<u>هولندا</u>
السيد ر. ج. الكيرمان	
السيد أ. ج. ج. أومز	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ج • بوش  
السيد ل • ج • فيلدز  
السيد ن • كلاين  
السيد م • أ • هيونكس  
السيد ن • كاريرا  
السيد ر • هون  
السيد ر • نورمان  
السيد ب • كورن  
السيد ه • كالهون  
السيد ك • بيرسي  
السيد ج • باكيت  
السيدة ب • موراي  
السيدة ك • كريستوفر  
السيد ر • ميكولاك  
السيد س • ويلز  
السيد س • باي

اليابان

السيد م • ايماي  
السيد م • كونيشي  
السيد ت • كاواكيتا  
السيد ك • تاناكا  
السيد ت • ايشيخوري

يوغوسلافيا

السيد ك • فيلاس  
السيد م • ميخايلوفيتش  
السيد أ • سوي

المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف

الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

والممثل الشخصي للأمين العام

وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

السيد ر • جايبال  
السيد ف • بيراساتيخي

**الرئيس:** أعلن افتتاح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

أود بادئ ذي بدء أن أرحب اليوم بوجود سعادة نائب رئيس الولايات المتحدة الموقر ، الأونرابل جورج بوش الذي سيدلي ببيان إلى المؤتمر كأول متكلم . وقد أدلى السيد بوش ببيان فسيح لجنة نزع السلاح في العام الماضي في ٤ شباط / فبراير ولذا فلا يحتاج إلى تقديم ، ليس للمنصب العالي الذي يحتله فحسب، بل أيضا نتيجة لعدد الوظائف الدبلوماسية المهمة التي احتلها من قبل ، بما في ذلك مركز الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة . وهو معروف لعدد كبير من أعضاء المؤتمر واني على يقين من أن كل الأعضاء ينضمون إلي في الترحيب به مرة ثانية للدلالة ببيان في هذا المؤتمر .

يوصل المؤتمر اليوم نظره في المسائل المتعلقة كما ورد في برنامج العمل المعتمد في بداية الدورة . وبمقتضى المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لأي عضو أن يثير أي موضوع يتعلق بأعمال المؤتمر .

وفي قائمة المتكلمين اليوم ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومنغوليا وأستراليا والمكسيك والجمهورية الديمقراطية الألمانية وفرنسا .  
والكلمة الآن لأول متكلم في القائمة ، نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، الأونرابل جورج بوش .

**السيد بوش (الولايات المتحدة الأمريكية) :** اسمحوا لي أولا أن أتوجه بالشكر وتقدير أسمى آيات الاحترام للمدير العام وسواه من العاملين في الأمم المتحدة للترتيبات ولطريقتهم الرائعة لاستقبال ضيوفهم الذين يضعون ضغوطا غير معتادة على سير الأعمال العادية لهذا المؤتمر المهم ، ولكم ياسيادة الرئيس . وأفهم أنه كان هناك بعض التعديل في الجدول لتيسير حضورى إلى هنا وأنا أشعر بامتنان كبير لذلك . وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام للمؤتمر . واسمحوا لي أن أعتذر لأن جدول عملي بهذا الشكل ، إذ بالرغم من أنني حضرت إلى هنا الليلة الماضية ، فإن علي أن أتوجه بعدئذ لحضور مؤتمر صحفي وأن أعود فورا إلى الولايات المتحدة . وينبغي ألا يفسر ذلك على أى نحو بأنه قلة الكثرات لأعمال هذا المؤتمر المهم ، ولكنه بالأحرى هو ما يعطيه جدول عملي . وسيكون سفيرنا القدير ، سعادة السفير فيلدز ، وسواه حاضرين لمتابعة ومناقشة بعض المسائل التي أثيرها بما يناسب المؤتمر . لقد ذكرت ، سيدى الرئيس ، بكل تقدير أنني حضرت هنا في شباط / فبراير منذ عام مضى ، وأنه لي شرفني أن أحضر مرة ثانية أمام هذا المؤتمر اليوم نيابة عن رئيسنا لأعيد تأكيد التزامنا القوي بتحديد الأسلحة .

لقد حضرت كذلك لأعيد تأكيد العزم الذى ساد الموقف الأمريكى في جميع مناقشات تحديد الأسلحة خلال العام الماضي : العزم بأنه يجب ألا يقتصر الأمر على كبح جماح هذا التزايد في عدد أسلحة الحرب الرهيبة للحرب الحديثة بل ويجب في الواقع عكس اتجاهه وفي المسألة المعروضة علينا ألا وهي مسألة الأسلحة الكيميائية ينبغي حظر هذه الأسلحة بالكامل .

لقد أحضرت معي اليوم آخر تعبير لنية الولايات المتحدة الأكيدة - مشروع معاهدة للحظر الكامل لامتلاك الأسلحة الكيميائية أو إنتاجها أو احتيازها والاحتفاظ بها أو نقلها .

ويتضمن مشروع المعاهدة هذا مفهوما جديدا تماما للتغلب على أكبر عائق حال في الماضي دون احراز تقدم نحو الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية ، أى عقبة التحقق . وهذا المفهوم الجديد

هو جزء من مجموعة من الاجراءات السلمية والمعقولة للتحقق من الامتثال لجميع شروط مشروع المعاهدة • وبدون اجراء تفتيش دقيق ، تبدوا الأسلحة الكيميائية ، هذه الأسلحة الكيميائية الخبيثة ، متماثلة في المظهر مع الأسلحة العادية ، والمصانع التي تنتج الأسلحة الكيميائية من الصعب التمييز بينها وبين المصانع التي تنتج مواد كيميائية للصناعة ، وفي الواقع فان بعض المواد الكيميائية ذات الاستخدام السلي تتماثل في بيئتها بعض المواد الكيميائية التي تستخدم في الحرب • ولذا ، فالتحقق مسألة صعبة للغاية فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية •

وعليه ، فمفهومنا الجديد هو اجراء تحقق لتحديد الأسلحة نسميه " الدعوة المفتوحة " • ولكن قبل أن أوجز هذا الاجراء الذي لم يسبق له مثيل ، اسمحوا لي أن استعرض بعض القلق الذي أدى بالولايات المتحدة لاقتراح هذه الخطوة •

عندما تحدثت أمامك في شباط / فبراير من العام الماضي • استشهدت بتعليق فرنكسكين روزفلت بأن استخدام الأسلحة الكيميائية " قد حرره الرأي العام للبشرية المتحضرة " • ولسوء الحظ ، وبالرغم من الرعب الذي تثيره هذه الأسلحة في نفوس كل الرجال والنساء ، وبالرغم من عمليات الحظر المحددة مثل بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام ١٩٧٢ ، كانت هناك حالات متكررة للاستخدام خلال العقود الستة الماضية ، ضد المحاربين والمدنيين الأبرياء على السواء - وكانت دائما ، فيما بيدي ، ضد الأقل قدرة على الدفاع عن أنفسهم وضد الأقل مقدرة لردع هذه الهجمة •

وفي السنوات الثلاث الأخيرة وحدها ، سمع العالم عن انتهاكات متكررة لهذه الاتفاقات من أماكن مثل جنوب شرق آسيا وافغانستان والشرق الأوسط ، وأحد الأسباب المهمة لمواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية هو أنه لا بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ولا اتفاقية ١٩٧٢ تشملان أي شكل من أشكال التحقق أو الالتزام الفعال •

فالأطراف وقعت ورقة وضعت عليها بعض الأختام الخاصة بها • ولكن ظلت الترسات جاهزة للاستخدام ضد كل من يفتقر الى قوة الردع •

ولقد دعت الولايات المتحدة الى إعادة انفاذ الاتفاقات الحالية • وقد أيدنا ، مع بلدان أخرى ، مقترحات لتوصية الأمين العام للأمم المتحدة للبدء في اجراء تحريات عن الانتهاكات التي تم الاخطار عنها •

ونأسف لأن بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد عارضت الحاجة الى اجراء مثل هذه التحريات ومنعت أو أعاقت ، حتى اليوم ، اجراء التحريات • ونعتقد أن التحريات الدولية من هذا النوع يمكن أن تعتبر خطوة نحو نوع من الانفتاح المطلوب لمعاهدة شاملة للأسلحة النووية يمكن أن تكون فعالة •

ومن المؤكد أن ما يترتب على الافتقار الى تحقق فعال ، كما يتبين من التقارير عن مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية ، لا يمكن الا أن يؤدي اليوم الى اثاره قلق عميق بيننا جميعا :

أولا ، ان هناك رعبا لا يمكن تصوره يصيب ضحايا هذه الأسلحة ، والكثير منهم أبرياء لا جريرة لهم الا أنهم وقعوا في طريق الحرب •

ثانيا ، ينتهك استخدام الأسلحة الكيميائية الاتفاقات الدولية الحالية وبالتالي يقوض عملية تحديد الأسلحة .

وأخيرا ، وأكثر ما يدعو للقلق ، أن هناك الفرصة ، بينما تتواصل تقارير الاستخدام ، لأن يصبح العالم أكثر قسوة وقد يستجيب بصلابة الى هذه الأنباء . وقد يقبل العالم هذه الأسلحة دون احساس ويتخلى عن الجهود المبذولة لتخليص الأجيال المقبلة من هذا الخطر .

ونحن مدينون لأنفسنا ولأطفالنا بالألا يحدث هذا .

ومنذ أكثر من عقد ، مارست الولايات المتحدة كبح النفس في ميدان الأسلحة الكيميائية وسنواصل ذلك . ولهذا ، نرغب في تحديد الأسلحة وإيجاد حل لخطر الأسلحة الكيميائية . الا أن كبح ذاتا لم يحمل كل الدول الأخرى على ممارسة كبح مماثل ولهذا السبب نتخذ خطوات للاعداد لا مكانية أن تنتج الأسلحة الكيميائية الحديثة في حالة غياب حظر شامل . ومع ذلك ، علينا ، بسبل سنعمل كل ما في وسعنا للتوصل الى معاهدة تقضي على أى ضرورة انتاج جديد .

لقد طلب مني الرئيس أن أحضر هنا مرة ثانية هذا العام لأؤكد على الحاج هذه القضية . ويحتقد أن من الواجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا للقضاء على المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية وعلى مراقب انتاجها . ويرغب في ضمان ألا يجرى تطوير مثل هذه الأسلحة أو استخدامها مرة ثانية .

اذن فمن أجل هذه الغاية ، طلب مني الرئيس أن أقدم لهذا المؤتمر اليوم نص مشروع الولايات المتحدة لمعاهدة شاملة لحظر الأسلحة الكيميائية وأرجو أن يعمم هذا المشروع كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح .

وتتبع أحكام مشروع الاتفاقية عن كسب الآراء التفصيلية التي قدمتها حكومتي لهذا المؤتمر في العام الماضي وتتضمن هذه الأحكام أيضا آراء وفود كثيرة أخرى أتاحت لنا الاستفادة من أفكارها . وستحظر هذه الاتفاقية استحداث الأسلحة الكيميائية أو انتاجها أو تخزينها أو احتيازها أو الاحتفاظ بها أو نقلها وسيكون المعيار الرئيسي للتمييز بين الأنشطة المباحة والمحظورة الغرض الذي تجرى من أجله ممارسة النشاط المعني .

وتسليما بالحاجة الى الثقة في مثل هذا الاتفاق ، يحتوى أيضا المشروع على اجراءات سليمة ومعقولة — من بينها " الدعوة المفتوحة " — للتحقق من الامتثال بكل أحكامه .

ولكي يصبح حظر الأسلحة الكيميائية فعالا ، ينبغي أن يثنى كل طرف بأن الأطراف الأخرى تلتزم به . وهذا المبدأ الأساسي والمعقول هو جوهر ما نعبه بالتحقق . فلا تدخل حكومة مسؤولة طرفا في عقود دولية ، تعرف بالمعاهدات ، ما لم تكن متأكدة — أو متحقة — من أنها تال ما تعاقدت من أجله .

لقد كان الافتقار الى آليات تحقق وامتنال فعالة هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق حظر حقيقي وفعال لهذه الأسلحة .

وكما ذكرت في بداية كلمتي ، فان التماثل التقني بين مراقب انتاج الأسلحة الكيميائية ومراقب الانتاج التجارية ، والتماثل بين عوامل الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية المستخدمة في

الأغراض السلمية ، والتعاطل بين الذخيرة الكيميائية والذخيرة التقليدية يجعل من المستحيل التمييز بينها دون مراقبة دقيقة جدا .

وربما تكون أهم نقطة هي الحاجة الى تحقق دقيق لحماية الذين لا يمتلكون أسلحة كيميائية ، أو الذين على استعداد للتخلي عنها ، من الذين يمتلكونها خفية .

والهدف من مقترحنا هو وضع معاهدة تطلب من الدول الاعلان عن أحجام وأماكن مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها ، وتدمير المخزونات والمرافق ، والتعهد سلفا بالكف عن استحداث أسلحة كيميائية جديدة .

وإذا كان على الدول أن توقع على عقد كهذا ، فينبغي أن يكون لديها الثقة بأن في استطاعتها أن تعرف بصورة خاصة :

أولا ، أن كل المخزونات قد تم تدميرها ؛

ثانيا ، أن كل مرافق الانتاج المعلنة قد تم تدميرها ؛

ثالثا ، أن المخزونات المعلنة تشكل فعلا كل المخزونات ؛

رابعا ، أن المرافق المعلنة هي كل المرافق .

ودون تأكيد قوي كهذا ليس باستطاعتنا - وأظن أن كل فرد هنا يعرف ذلك - أن ندعي بأننا قد حظرتنا الأسلحة الكيميائية . وفي هذا الخصوص ، لاحظت حكومة الولايات المتحدة استعداد الاتحاد السوفياتي المعلن للنظر في قبول فرق تفتيش دولية موجودة بصفة مستمرة في الأماكن التي توجد بها المخزونات المعلن عنها والتي سيجرى تدميرها ، ونحن نرحب بذلك .

وبشجعنا التسليم بالتفتيش الموضوعي الضروري ، وهي مسألة قد عرضت في هذه القائمة ، وأظن أن سعادة السفير اسراييليان هو الذي عرضها . فاعلان الاتحاد السوفياتي قد تقدم بالمفاوضات نحو بناء الثقة في أول متطلب من المتطلبات الأربعة الحاسمة ألا وهو تدمير كل المخزونات المعلنة .

ولنتناول المعيار الثاني من المعايير الأربعة - ألا وهو تدمير كل مرافق الانتاج المعلنة - نقترح رصدنا موضعيا متواصلا وتفتيشا دوريا معاطلين .

وتظل صعوبات التحقق الأساسية الكامنة في مشكلة المواقع غير المعلنة - أي تحديد عدم وجود مخزونات مخبأة ولا مرافق انتاج سرية - أكبر تحد لنا . وهذا التحدي كبير لأن مشكلة المواقع غير المعلنة لا يمكن حلها الا اذا التزمت الدول التزاما جديدا ولكنه ذو ضرورة مطلقة ، ألا وهو الالتزام بالدرجة اللازمة من الانفتاح .

دعونا نواجه الحقيقة . فليس من الصعب اخفاء الأسلحة الكيميائية وليس من الصعب انتاجها بطريقة سرية . فكثير من الدول لديها القدرة على أن تفعل ذلك . وليس باستطاعتنا تخليص العالم من هذه الأسلحة الا اذا جعلنا من السعوية بمكان لأي فرد ولأنفسنا أن نفعل هذه الأمور دون أن ينكشف ذلك .



ان فرصة عدم اكتشاف الانتهاكات هي ابطال لتحديد الأسلحة . واذا استمرت هذه الفرصة قائمة فسيصبح أى حظر للأسلحة الكيميائية يمكن التوصل اليه وهما ويرجع في الحقيقة بقضية السلم الى الوراثة .

وعليه ، ولهذا السبب ، تتقدم حكومة الولايات المتحدة بالاقتراح الذى لا سابق له " بالدعوة المفتوحة " للتحقق الذى أشرت اليه فيما سبق . وكجزء من حظر الأسلحة الكيميائية ، فالولايات المتحدة على استعداد لتتضمن الى الأطراف الأخرى في اطار التزام متبادل لتفتح كل المرافق العسكرية والمرافق الحكومية أو التي تحت سيطرة الحكومة لتفتيش دولي بناء على اخطار قصير الأجل . وهذا الالتزام بالدعوة المفتوحة لا جراه عمليات التفتيش لم يتم دون ترو . فقد تقدمنا به لأنه ضرورى لحظر فعال للأسلحة الكيميائية . وجوهر التحقق هو ردع الانتهاكات من خلال التعريض لخطر كشفها . وستزيد اجراءات " الدعوة المفتوحة " من فرص اكتشاف الانتهاكات ومن امكانية جمع الشواهد اللازمة ، في حالة وقوع انتهاكات ، للقيام باستجابة دولية ملائمة . وهذا هو السبب لردع الانتهاكات .

واذا اعترف المجتمع الدولي بأن مثل هذا الحكم لا يمكن دونه قبول حظر فعال للأسلحة الكيميائية وانضم اليها في الموافقة عليه ، فنكون قد حققنا الرغبة النبيلة المتمثلة في وضع معاهدة تحظر فعلا الأسلحة الكيميائية ، بل نكون قد فسرنا تماما الطريقة التي تقوم بها الحكومات بإدارة أعمالها على نحو مفيد .

وبذلك نكون قد أعطينا مثلا جريئا للتغلب على الحواجز التي تعوق تحديد الأسلحة بفعالية في مجالات أخرى . وبذلك نولد نوعا من الانفتاح بين الأمم يبدد الشكوك التي لا أساس لها ويسمح بنمو السلم وازدهاره .

ونحن نسلم بأن كل الحكومات لديها أسرار . ويتكلم البعض كما لو كان الانفتاح والتحقق الفعال موجهين ضد مصالحها فقط . ولكن الانفتاح يشتمل على أعباء لكل دولة ، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية . والانفتاح من النوع الذى نقترحه لحظر الأسلحة الكيميائية سيكون له ثمن .

الا أن الحظر الفعال للأسلحة الكيميائية يتطلب هذا النوع من عمليات تفتيش " الدعوة المفتوحة " التي نقترحها . ونحن ، ورئيسنا ، وحكومة الولايات المتحدة ، على استعداد لدفع ثمن هذا الانفتاح . والقيمة العظيمة للحظر الفعال تبرر قيامنا بذلك .

وأعلم أن وفد الولايات المتحدة في هذه الهيئة شغوف ببدء استكشاف عملية التفاوض بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . ونأمل ونثق بأن جدية هذا العمل والحاحه ، وربما أهم من كل ذلك ، التطلعات الانسانية للشعوب الممتلئة هنا ، ستحث كل من في هذا المؤتمر على التوصل الى اتفاق مبكر وناجح .

ونحن لا نقلل من أهمية الصعوبات التي تمثلها هذه المهمة . فقد ذكرت أن مفتاح اتفاقية فعالة - اتفاقية يمكن أن تقضي على إمكانية الحرب الكيميائية الى الأبد - هو انفاذ ، الامتثال من خلال تحقق فعال .

وتأكيدنا على هذه النقطة (واقترحنا " بالدعوة المفتوحة " للتحقق ) تنبع من الرغبة في أن يكون الحظر دائما وفعالا لتوفير الأمن الذي نسعى اليه جميعا .

ويشجع الولايات المتحدة أن المفاوضات لحظر الأسلحة الكيميائية قد حققت تأييدا دوليا واسعا . ومن المهم كذلك أن العمل بشأن هذه الاتفاقية ، كما هو مسلم به على نطاق واسع ، يتيح فرصة تبشر بالخير لتعزيز تعاون الشرق والغرب بل والتعاون فيما بين جميع الأمم .

ويتطلع وفدنا الى المشاورات الجادة مع الوفد السوفياتي والى المناقشات التفصيلية مع كل المشاركين الآخرين ، بشأن وضع هذه الأحكام والجوانب الضرورية الأخرى في اتفاق فعال . وهدفنا في هذه المفاوضات سيكون عليا : أن نعمل بجهد وبحسن نية لبناء الثقة المتبادلة - التي نفتقر إليها الآن بكل صراحة - وأن نحقق نتائج فعلية .

لقد طلب مني الرئيس ، وقد رأيتته قبيل سفري الى جنيف ، أن أؤكد لكم مرة ثانية أن الالتزام الأمريكي بالعمل على تحديد الأسلحة تحديدا فعلا سيتمد الى كل أعمال هذا المؤتمر ولا يؤكد لكم مرة ثانية أن هذا الالتزام سيتمد الى أعمال خارج هذا المؤتمر أيضا . وبسرنا تحقيق تقدم فسي المفاوضات المتعددة الأطراف في استوكهولم بشأن تدابير بناء الثقة في أوروبا وبسرنا أيضا استئناف محادثات الشرق والغرب في فيينا بشأن تخفيض القوات التقليدية في أوروبا .

والتزامنا بتحقيق نتائج قوية كذلك في قضية بالغة الأهمية هي قضية تحديد الأسلحة النووية ، حيث تعتقد الولايات المتحدة أن من الضروري الاسراع بالتوصل الى اتفاقات فعالة يمكن التحقق منها ، كما أعتقد أن الجميع هنا يعرفون أننا نسعى أيضا الى تحقيق تخفيضات أكبر في الترسانات النووية العالمية والى ما يندرج من ذلك من استقرار دولي أكبر .

واليوم ، وفي هذا المحفل ، أدم مرة ثانية الاتحاد السوفياتي الى العودة الى المفاوضات بشأن الأسلحة النووية التي توقفت منذ خمسة شهور والى أن يستأنف معنا تلك المهمة الحاسمة ، مهمة تخفيض الأسلحة النووية . وتظل الولايات المتحدة مستعدة لاستكشاف كل الأفكار ، دون أى شروط مسبقة ، في أى وقت يختاره الاتحاد السوفياتي لتجديد الحوار .

واني لأشعر بدافع قوى ، في هذا المؤتمر الذى يكرس على عمله اليومي بطريقة متعددة الأطراف لتخفيض الأسلحة ، أشعر أن علي أن أضع الأمور في نصابها فدحن على استعداد هنا للاضطلاع بهذه المهمة سواء على شكل ثنائي أو أى شكل آخر .

وكما ذكر الرئيس في خطابه في ١٦ كانون الثاني / يناير بشأن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، " يبدأ التعاون بالاتصالات " وهذا المفهوم هو جزء من نهجنا الكامل للعلاقات بين الشرق والغرب ولكل القضايا في جدول أعمال الشرق والغرب - سواء أكان تحديد الأسلحة ، أم المشاكل الاقليمية ، أم حقوق الانسان ، أم زيادة التفاهم المتبادل . ونحن على استعداد - كما أوضح ذلك الرئيس في كلماته وأفعاله - لمعالجة عملية التعاون الحقيقي الصعبة . فلقد خفضت الولايات المتحدة فعلا الحجم الشامل لترساناتها النووية خلال العقدين الماضيين ، ولكن نحن على استعداد للعمل لايجاد حلول ونتائج - في جنيف وفي فيينا وفي استوكهولم أو في أى مكان نجد فيه رجالا ونساء من ذوى النوايا الحسنة على استعداد للجلوس والتفاوض بشكل جدى .

ومنذ زيارتي هنا في العام الماضي ، عملت الولايات المتحدة طويلا وفكرت بعناية كبيرة بشأن محتويات هذه المعاهدة . وبأمل فعلا أن تدرس البلدان الأخرى الاتفاقية بعناية وتتضمن إليها لعقد مفاوضات جادة .

وبحزني وبصيني بخيبة أمل أن البعض - دون حتى رؤية مشروع المعاهدة - اختاروا إصدار بيانات تتهم بأن تقديم نص هذه المعاهدة هنا اليوم هو نتيجة بعض البواعث السياسية . وآمل أن يكون في استطاعتنا اقناع من لديهم تحفظات ، والذين أدلوا بهذه البيانات ، باننا مخلصون وأنهم سيدركون ، من خلال المفاوضات ، إخلاصنا . ألم يحن الوقت للتركيز على الرغبة الحقيقية والمفتوحة والعالمية لكل الشعوب لتخفيض الأسلحة وأخطار الحرب ؟

لقد بينت الولايات المتحدة مرات عديدة خلال السنوات العديدة الماضية تصميمها ليس على إبطاء معدل نمو الترسانات العالمية فحسب ، بل وعلى تخفيض هذه الترسانات .

لقد ذكرت أننا خفضنا الحجم الشامل لترساناتنا النووية خلال العقد بين الماضيين ولا أظن أن هناك عددا كبيرا من الناس حتى في داخل بلدي يفهم ذلك ، فقد كان عدد الأسلحة النووية في المخزون الأمريكي أعلى بمقدار الثلث في عام ١٩٦٧ منه في عام ١٩٨٢ ، بينما ، انخفض المخزون النووي للولايات المتحدة بالنيها طن من عام ١٩٦٠ حتى العام الماضي بنسبة ٧٥ في المائة .

وفي العام الماضي ، سمعنا كلاما كثيرا عن برنامج تحديث منظمة حلف شمال الأطلسي . وفي ١٩٧٩ ، قررت بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي السعي نحو إجراء مفاوضات لتحديد الأسلحة ، ولكنها قررت ، نظرا لعدم وجود اتفاق لتحديد الأسلحة ، وزع ٥٧٢ قذيفة بيرشينغ الثانية وقذائف انسيابية تنطلق من الأرض .

ولكن بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي قررت في نفس الوقت ، رغم عدم وجود اتفاق ، إزالة ١٠٠٠ سلاح نووي من أوروبا ، وقد تم فعلا ترحيل الـ ١٠٠٠ سلاح هذا الآن . وفي العام الماضي ، في مونتيلو ، قرر الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي تخفيض ترساناتهم بمقدار ٤٠٠ سلاح نووي آخر . وعندما توضع قذيفة بيرشينغ الثانية أو قذيفة انسيابية تنطلق من الأرض في موضعها ، سيخرج من الخدمة سلاح قائم حاليا .

ونتيجة لكل هذا ، أن منظمة حلف شمال الأطلسي ، ستقوم في حالة عدم وجود معاهدة ، بوزع ٥٧٢ قذيفة جديدة وتكون منظمة حلف شمال الأطلسي ، على أي حال ، قد أزلت خمسة أسلحة نووية مقابل كل سلاح أضيف .

وخلال محادثات تحديد الأسلحة النووية خلال السنوات العديدة الماضية ، سعت الولايات المتحدة إلى التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف تجعل من الممكن إجراء تخفيضات أكبر .

وخلال محادثات القوى النووية المتوسطة المدى منذ عامين ونصف ، اقترحنا " خيار الصفر " وسيقضي " خيار الصفر " على نوع كامل من القذائف النووية المتوسطة المدى ذات القواعد البرية ، وبينما بعد ذلك استعدادنا للاتفاق على خطوة مؤقتة تشمل تخفيضات محددة أكثر .

وفي محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي تعرفونها جميعا ، اقترحنا ، منذ سنتين تقريبا ، تخفيض ثلث عدد الرؤوس الحربية للقذائف التسيارية الـ سوفياتية والأمريكية . واقترحنا بعد ذلك طرقا بديلة " للتخفيض " و " التحلوس " وذلك من أجل التحرك بالمفاوضات إلى الأمام .

ونأسف أسفا عميقا لأن الاتحاد السوفياتي قد اختار المغادرة والتخلي عن مفاوضات محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية والقوى النووية المتوسطة المدى ، بينما يواصل وزع نظمـــه الاستراتيجية والقوى النووية المتوسطة المدى التي لم يسبق لها مثيل . ونعرف أن آخرين ينضمون اليها هنا في مؤتمر نزع السلاح لحث القادة السوفياتيين على استئناف هذه المفاوضات الهامة التي يعقد العالم آماله عليها .

وفي نفس الوقت ، نتطلع الى احراز تقدم حقيقي في المفاوضات الخاصة بالتخفيضات المتبادلة والمتوازنة للقوات في فيينا ، وفي ستوكهولم في المحادثات المهمة لمؤتمر تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا .

ونحن نقوم بالسعي نحو اجراء تخفيضات فعالة ومنصفة في القوى العالمية النووية والتقليدية والكيميائية . ونرغب في منع استخدامها وهذا هو هدفنا وتصميمنا الذي سنواصل تكريس أنفسنا له . ونحن مصممون على ألا نتظر الأجيال المستقبلية الى هذه المفاوضات والى مفاوضات تحديد الأسلحة الأخرى في وقتنا الحالي ، كما ننظر نحن الى مفاوضات الأجيال الماضية ، ونقول بلا مبالاة : " بالطبع ، ان ما قاموا به كان مجرد ابطاء سباق التسلح خلال تلك الفترة . ولكنهم لم يوقفوه ، أو يعكسوه — ربما لأنهم لم يستطيعوا ذلك " . اننا نريد أن نفعل شيئا أفضل من ذلك .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أقول شيئا حول الأسلحة الكيميائية . هناك حاجة ، كما قلت في هذه التعليقات ، لخفض التوتر . واذ كان هناك شيء في تاريخ البشرية يتفق عليه شعب كل بلد وليس نحن ، الرسميين الحكوميين أو أصحاب السعادة أو كل ذلك ، لكن دعونا نعرب عن رأينا على أساس الشعوب . وفي رأيي ، كأب وكجد يتقدم في السن ( لقد عملت مع كثيرين منكم حول هذه المائدة عندما كنت أبا ولم أكن بعد جدا ) ففي رأيي أن ليس هناك فرقا بين أسرة تسير في شوارع فلاديفوستوك أو ليننغراد أو بروسيا أو ايلينوز أو باريس أو لندن أو كاراكاس أو بلغراد أو في أي مكان آخر — فكل أسرة وكل طفل ، اذا عرفوا شيئا عن الأسلحة الكيميائية سيصيهم الرعب والهلع . لقد حضرنا هنا اليوم باقتراح واسع جدا ، وهو يصل بنا الى مخرج يذهب بعيدا عما يمكن أن أتصور أن يقوم به بلدي ( وأنا لنفخر بانفتاحه ) أو يمكن أن يصل اليه بلدي منذ سنوات قليلة مضت . ان الكثير من هذا كان استجابة لمشاعر الشعوب . لقد سافرت الى افريقيا ، وبذكر ذلك الجميع هناك ، وفي كل هذه القارات المختلفة ، هناك شعور بالقلق بشأن كافة الأشياء ، العلاقات بين الشرق والغرب والأسلحة النووية وكل ذلك ، لكن هناك اتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية في كل مكان . ولهذا السبب أعرب لكم عن هذه المشاعر . وقد أتيت الى هذا المؤتمر اليوم ، باعتباري أتقلد المركز الرسمي الثاني في الأهمية في الولايات المتحدة الأمريكية . ونحن لا نتصور ألا يوجد نقد لما اقترعناه . ونحن لا نقول بأننا بلغنا الكمال . وأنه ينبغي أن يتم كل شيء بالطريقة أو على أساس أسلوب السذى صيغت به المعاهدة . ولكني لا أود أن أترك هذا المكان دون أن أقول لبعض الزملاء السابقين وبعض الأصدقاء الجدد ، ومنهم من قد يختلف معهم بلدي في الرأي ، بأننا حضرنا هنا بنية حسنة وأنا حضرنا هنا لنحاول مواجهة ما قد يكون أهم مسألة في ميدان الأسلحة الموجودة في العالم اليوم ، ألا وهي كيف يمكننا ، كشعوب متحضرة رشيدة ، أن نزيل ونحظر كليا بطريقة يمكن التحقق بها ، كل الأسلحة الكيميائية من على وجه الأرض ؟

السيد اسراييليان ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) :

سيدي الرئيس ، يرحب الوفد السوفياتي بوجود نائب رئيس الولايات المتحدة السيد جورج بوش في

جلسة اليوم للمؤتمر • لقد استمعنا الى تقديمه لوجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية بشأن بعض قضايا تحديد الأسلحة • وكما أعلن الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي السيد ك. أ. تشيرنينكو : " واليوم أيضا نحن نهدف إقامة علاقات عادية ومستقرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، علاقات تقوم على المساواة والأمن المتساوي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر " •

وهود الوفد السوفياتي في بيانه أن يتناول مسألة على غاية من الأهمية لأي مفاوضات تجري بين الدول ، بما في ذلك المفاوضات بشأن قضية تحديد الأسلحة • وبمعنى مشكلة الثقة بين الدول • فمن المعروف جيدا أن الثقة الدولية قد تقوضت مؤخرا كثيرا نتيجة لمحاولات الولايات المتحدة الحصول على مزايا عسكرية من جانب واحد مما يضر بالجانب الآخر ، الاتحاد السوفياتي ، ونشر أنواع مختلفة من المبادئ والمفاهيم التي تدعم إمكانية الانتصار في الحرب النووية والبدء في استخدام الأسلحة النووية لهذا الغرض • ومن الأهمية بمكان الآن اتخاذ خطوات عملية لاستعادة جو الثقة الدولي •

فالبلاغة التي تدعو الى محبة السلم والتأكيدات على الرغبة في تحسين العلاقات ليست كافية في حد ذاتها ، فما نحتاج اليه هو استعداد لتدعيم الكلمات بالأفعال والمقترحات البناءة التي تأخذ في الاعتبار أيضا وضع الجانب الآخر وكل المشاركين في المفاوضات ولا تصدر عن مجرد مصالح أنانية خاصة • ونحن نهدف الحوار ولكن الحوار الصادق والعلمي الذي يهدف الى صياغة اتفاقات تتماشى مع مبادئ المساواة والأمن المتساوي • وفي نفس الوقت ، نعارض التكلم عن الحوار لأغراض الدعاية والسياسة الداخلية • ان هناك إمكانيات للبدء في تناول عشرات من المشاكل العالمية المعقدة ، وهناك كثير من هذه الإمكانيات • فما نحتاج اليه هو الإرادة السياسية والتصميم على بذل الجهد بطريقة بناءة وليس بالكلمات وذلك لاضفاء الطابع السوي على الحالة الدولية •

ان أحد تدابير دعم الثقة المتبادلة بالامتثال لاتفاقات نزع السلاح وبالتالي بناء الثقة الدولية هو التحقق ، كما هو معروف ، ونود أن نتناوله اليوم بصورة خاصة • ويقوم المفهوم السوفياتي للتحقق على الأساس التالي : ان الوظيفة الأساسية لنظام يكفل الامتثال لاتفاقات نزع السلاح ، ويكون التحقق كجزء لا يتجزأ منه ، تقوم على ضمان الثقة في تنفيذه من قبل كل الأطراف في الاتفاقات ومن خلال بعض أشكال التعاون التي تيسر تسوية الخلافات ، وبالتالي توفر الشروط اللازمة لتنفيذ كل الدول الأطراف التزاماتها تنفيذا أميناً وبناء الثقة فيما بينها • وترتبط أشكال وشروط التحقق أو الرقابة المتصورة في أي اتفاق محدد بأغراض ونطاق وطبيعة الاتفاق وتحدد بها •

ونحن نتناول مسائل التحقق على أساس ملموس وليس على أساس اعلانات عامة أو آراء مجردة • ونهجننا منصوب عليه في اتفاقات تحديد الأسلحة الاستراتيجية وكذلك في اتفاقات أخرى قائمة في ميدان نزع السلاح • فسياستنا بشأن مسائل التحقق بعيدة الأثر •

وكما أكد الرفيق ك. أ. تشيرنينكو مؤخرا على أنه ، " فيما يتعلق بسياسة وممارسة الولايات المتحدة ، نحن مهتمون ربما أكثر من الولايات المتحدة بتحقيق يمكن الاعتماد عليه وتدابير عملية مناسبة للحد من الأسلحة ونزع السلاح " •

ولقد قدم الاتحاد السوفياتي مؤخرا اقتراحات كثيرة بعيدة الأثر بشأن مشاكل التحقق تتعلق بالامتثال لمختلف اتفاقات تحديد الأسلحة • وكمثال ، دعونا نأخذ مفاوضات حظر الأسلحة الكيميائية • فخلال هذه المفاوضات اقترحنا اتفاقا بشأن مجموعة كاملة لمختلف طرق التحقق • وشملت هذه المجموعة

المراقبة الوطنية ، والمراقبة باستخدام مختلف الوسائل التقنية الوطنية القائمة على أساس الانجازات العلمية الأخيرة ، والتحقق الموقعي الدولي الالزامي المنتظم أو الدائم ، وأخيرا عمليات التفتيش " بالتحدي " . وبالطبع ، فاختيار أى وسيلة تحقق معينة تحددها تماما أهداف حظر الأسلحة الكيميائية المقصود دعمها . فليس هناك نظام مراقبة جامع : فكل وسيلة تحقق ينبغي أن ترتبط بنشاط محدد محظور أو مباح بمقتضى الاتفاقية . وليس لدينا اتجاه لا يمكن تبريره في صالح أى وسيلة تحقق معينة ، ولسنا نلهو بالتحقق لوقف المفاوضات . فالنهج المركب لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لمسائل التحقق من حظر الأسلحة الكيميائية يضمن تماما ، كما نعتقد اعتقادا راسخا ، التنفيذ الفعال لأى اتفاقية في المستقبل .

وتؤكد الخبرة المكتسبة من المفاوضات الدولية أن أساس حل مشاكل التحقق يكمن دائما فيما اذا كان لدى الأطراف المختلفة التي تشترك في المفاوضات الارادة السياسية لابرام اتفاق ملائم . وبالرغم من الصعوبات الكبيرة المتصلة بحل مشاكل التحقق المعقدة ، بما في ذلك المشاكل التقنية ، فقد اتضح أن من الممكن مثلا ابرام معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وكذلك الاتفاقات بشأن الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، والتفجيرات الجوفية النووية للأغراض السلمية ، والمجموعة الكاملة من الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف التي تحتوى على أحكام التحقق ذات الصلة .

لقد أعلن أ . أ . غروميكو في مؤتمره الصحفي في ٢ نيسان / أبريل ١٩٨٣ قائلا : " أود أن أؤكد بكل ثبات أن التحقق لم يكن مطلقا بالنسبة للاتحاد السوفياتي حجر عثرة في سبيل تنفيذ الاتفاقات أو اجراء المفاوضات الرامية الى ابرام اتفاقات ، بالرغم من أننا سمعنا الكثير من الدعاية الجوفاء من الجانب الآخر في هذا الشأن ولا سيما بعيدا عن مائدة المفاوضات " .

ومع ذلك ، فالتحقق مستحيل دون اتفاقات ملائمة بشأن الحد من سباق التسلح ونزع السلاح . وكما أن نزع السلاح لا يمكن تحقيقه دون مراقبة ، فلا يمكن وجود مراقبة دون نزع سلاح . فلا يمكن اعتبار أن من الممكن عمليا ، عرقلة وضع اتفاقات ملائمة في ميدان نزع السلاح ، ومعارضة المفاوضات وعرقلة وضع الولايات الملائمة للهيئات الفرعية من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، تحقيق اتفاقات بشأن تدابير التحقق .

فالمسار الذي سارت فيه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن مسائل حظر اجراء تجارب الأسلحة النووية يعتبر مثلا للنهج المشوه لمشكلة التحقق . فهذان البلدان يواصلان عرقلة المفاوضات الهادفة الى تحقيق اتفاق بشأن حظر التجارب النووية ، بينما يصران ، في نفس الوقت ، على مواصلة مناقشة مسألة التحقق .

ويخبرونا أن الوقت لم يحن بعد لاجراء مفاوضات ، لأنه لم يتضح كل شيء في ميدان التحقق . ولا نتفق مطلقا مع هذه الطريقة لتناول المسألة ، فنحن على اقتناع ، وقد أكدت ذلك تقارير كثيرة من مختلف المصادر ، بما فيها تقارير من الولايات المتحدة ، بأن خلف ذلك خططا للتوسع في اجراء تجارب الأسلحة النووية بخية تطوير أنواع جديدة منها . وفي رأينا أن كل مشاكل التحقق دون استثناء يمكن حلها خلال مفاوضات ملائمة اذا أظهرت كل الاطراف ارادة سياسية للتوصل الى اتفاق . ولبيان نيتنا الحسنة مرة ثانية ، يود الوفد السوفياتي اليوم أن يقرر مايلي :

في حالة تنقيح ولاية الهيئة الفرعية للمؤتمر بشأن حظر التجارب النووية والبدء في وضع مشروع معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، سيكون الاتحاد السوفياتي على استعداد للنظر كما اقترحت ذلك السويد في امكانية تنظيم تبادل البيانات بشأن النشاط الاشعاعي للكامل الهوائية وذلك بإنشاء مراكز بيانات دولية ملائمة على نفس الأساس المتصور فيما يتعلق بتبادل البيانات الاهترانية • وستكلم بشأن ذلك بالتفصيل في نطاق الهيئة الفرعية •

وليس من قبيل الصدفة أن نشير اليوم الى مشكلة حظر التجارب النووية • فحلها سيعوق بصورة خطيرة السباق النوعي للأسلحة النووية ولا سيما ظهور أكثر أنواعها اخلايا بالاستقرار وهي تلك المعصمة لتوجيه الضربة الأولى • وباستطاعة المرء أن يقول بناء على ذلك أن وقف التجارب دون تأخير يعكس أيضا المقاصد العسكرية والسياسية للدول ، وهو نوع من الامراب العادي عن الاستعداد للتخلي عن الاعداد لهجوم نووي • وأخيرا ، فالتخلي عن اجراء التجارب هو بمرتبة التحقق من الالتزام بنظام عدم الانتشار ، لأن اجراء تفجيرات نووية يمثل الحلقة الضرورية لتطوير الأسلحة النووية • وفي ظل الأوضاع الحالية ، تتسم مسألة حظر اجراء التجارب النووية بوجه خاص بالأهمية والالاحاح •

وتقوم السياسة السوفياتية في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وكذلك في جميع الميادين الأخرى ، على أساس مهدي ولا تخضع لتقلبات الظروف •

انها السياسة اللينينية للسلم والصدقة مع كل الدول والشعوب • وأحد سماتها المتميزة الطابع الفعال الذي يتخذ زمام المبادرة • وقد تم التأكيد عليها مرة ثانية من خلال آراء الاتحاد السوفياتي بشأن مسائل النشاط البحري والحد من الأسلحة البحرية ، الواردة في رسالة النائب الأول لرئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، أ • أ • غروميكو ، الى الأمين العام للأمم المتحدة • وتقدم هذه الرسالة عددا من المقترحات العملية الهادفة الى تخفيض المواجهة العسكرية في بحار ومحيطات كوكبنا • وبناء على طلب وفد الاتحاد السوفياتي ، جرى تعميم الرسالة كوثيقة رسمية للمؤتمر ( CD/498 ) •

اننا على اقتناع بأن هناك امكانيات كثيرة ، بما في ذلك الامكانيات في اطار المؤتمر ، لخفض التهديد بنشوب حرب نووية من خلال أفعال ملموسة تتخذ اليوم ، ولتعزيز تحسين الحالة الدولية • وكما أكد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الرفيق ك • أ • تشيرنينكو ، " سيعمل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بكل فوته مع كل الدول التي على استعداد ، عن طريق الأفعال العملية ، للمساعدة في تخفيض التوتر الدولي ، وخلق مناخ للثقة في العالم • أي مع من سيكافحون فعلا ليس من أجل الاعداد للحرب ولكن لتدعيم أسس السلم " •

لقد كرّس نائب رئيس الولايات المتحدة السيد بون بيهان في المقام الأول للتعليق على مشروع الولايات المتحدة الذي سدرسه ، بطبيعة الحال ، كما ندرس كل الوثائق المقدمة الى المؤتمر للنظر فيها • وفي نفس الوقت ، تناول بايجاز قضايا تتعلق بمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ومحادثات القوي النووية المتوسطة المدى •

وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى بيان الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الرفيق ك • ي • تشيرنينكو :

" بالطبع ، ان كبح جماح سباق التسلح النووي ذو أهمية رئيسية للسلم ولأمن الشعوب • وموقف الاتحاد السوفياتي بشأن تلك القضية واضح • فنحن ضد التنافس في تعزيز ترسانات الأسلحة النووية • وقد كنا ومازلنا مؤيدين لحظر وازالة كل أنواع هذه الأسلحة • واقتراحاتنا في هذا المجال قدمت منذ فترة طويلة الى الأمم المتحدة والتي لحنة نزع السلاح في جنيف ، ولكن المناقشة بشأنها توصلت بابها الولايات المتحدة وحلفاؤها " أما بالنسبة لأوروبا ، فنحن مازلنا نقف من أجل خلوها من الأسلحة النووية ، سواء منها المتوسطة المدى أم التعهوية •

ونحن مع كلا الجانبين للقيام بأول خطوة رئيسية في هذا الاتجاه دون ضياع الوقت • ولتحقيق ذلك ، ليس لدى الاتحاد السوفياتي أية نية لتدعيم أمنه على حساب الآخرين بل هو يريد الأمن المتساوي للجميع :

" ومما يدعو للأسف ، أن الولايات المتحدة حولت مشاركتها في المحادثات بشأن هذا الموضوع ( الحد من الأسلحة النووية في أوروبا وحد وخفض الأسلحة الاستراتيجية ) الى أداة للدعاية لتغطية سباق التسلح وسياسة الحرب الباردة • ولن نشارك في هذه اللعبة • فقد خلق الأمريكيون عقبات أمام المحادثات بشأن الأسلحة النووية " الأوروبية " والاستراتيجية عن طريق وزع قذائفها في أوروبا • ان ازالة هذه العقبات ( التي ستزيل أيضا الحاجة الى التدابير المتخذة من جانبنا ردا على ذلك ) هي التي تفسح الطريق أمام وضع اتفاق مقبول للطرفين " •

وبناءً على ذلك ، ليس في استطاعة الاتحاد السوفياتي أن يعتبر النداءات الموجهة اليه بتجديد المحادثات ، بينما يستمر ، في نفس الوقت ، وزع قذائف بيرشنج الثانية والقذائف التسيارية في أوروبا الغربية ومادامت هذه الأسلحة هناك ، الا مناورة لصرف الانتباه عن أنشطة الولايات المتحدة • فالعبارات الرنانة عن حب السلم في سياق المفاوضات والحوار ليست كافية ، فالمطلوب اتخاذ خطوات وأعمال حقيقية ، تبين نية الولايات المتحدة في التفاوض عمليا مع الاتحاد السوفياتي على أساس مبدأ المساواة والأمن المتساوي •

السيد أزد ميبليغ ( منغوليا ) ( الكلمة بالروسية ) : اسمحو لي بادئ ذي بدء أن

أرحب بكم كممثل لسرى لانكا الصديقة في منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / ابريل وأن أتمنى لكم النجاح في النهوض بهذه المسؤولية •

وبعرب الوفد المنغولي عن شكره للرفيق أ • داتكو ، سفير رومانيا ، للجهود العظيمة التي بذلها خلال عمله كرئيس للمؤتمر في شهر آذار / مارس •

ويود الوفد المنغولي أن يبدأ بيانه اليوم بالاشارة الى مسائل تتعلق بالبند الأول من جدول أعمالنا •

ان مشكلة الحظر التام والعام لتجارب الأسلحة النووية ينبغي أن تعتبر ، في رأينا احدى القضايا ذات الأولوية العليا في ميدان نزع السلاح النووي • وسيشكل التوصل الى اتفاق مبكر بشأن هذه المشكلة تدبيرا مهما ذا طابع عملي •



سيؤدي الحل الشامل لمشكلة حظر التجارب النووية الى سد كل القنوت لمزيد من انتشار الأسلحة النووية بأى شكل وسيؤدي في النهاية الى اقامة سد يعتمد عليه أمام تصعيد سباق التسلح النووي . والفشل في تحقيق هذا الحل ، ومواصلة تطوير وانتاج نظم وأنواع جديدة وأكثر تدميراً للأسلحة النووية على نطاق كبير في المستقبل سيؤدي الى زيادة خطر اندلاع حرب نووية .

وكما هو معروف ، قدمت مؤخرا مجموعة من الدول الاشتراكية ، منها منغوليا ورقة عمل CD/484 لمؤتمر نزع السلاح ، أعلنت فيها مرة ثانية موقفها الثابت والحاسم بشأن مسألة منع نشوب حرب نووية . وتشمل الوثيقة المجالات الرئيسية التي يركز فيها الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى جهودها الدؤوبة المحبة للسلم .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشير بصورة محددة الى البيان الهام الذي تمت الموافقة عليه في الدورة الأخيرة لمجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ، أقرته الحكومة السوفياتية ، بشأن الأنشطة المستقبلية في ميدان السياسة الخارجية . وتعلن الوثيقة بصورة خاصة أن الاتفاق بين الدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن الاعتماد المشترك لمجموعة معينة من قواعد تحكم العلاقات فيما بينها ، ستلعب دورا مهما بصورة خاصة لتخليص الانسانية من خطر نشوب حرب نووية . وكما هو معروف ، تقدم بهذه الفكرة ، التي تتماشى مع مصالح وآمال كل الشعوب ، رئيس الدولة السوفياتية ك. أ. تشيرنينكو ، في بيانه الى الناخبين في موسكو في ٢ آذار / مارس ١٩٨٤ .

وما أعادت الحكومة السوفياتية تأكيده في بيانها ، استعدادها وتصميمها على السعي نحو وسائل لتففيذ فكرة تجميد الأسلحة النووية وتكثيف جهودها واستخدام كل الامكانيات المتاحة لضمان وقف خطر انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي .

وفي رأينا ، أنه ينبغي ، لدى صياغة تدابير بشأن تجميد الأسلحة النووية في ظل تحقق ملاتم أن تنص الأحكام ، من بين جملة أمور ، على تدابير بشأن اقرار وقف لجميع تجارب الأسلحة النووية ولتجارب أى أنواع جديدة لنظم اطلاقها .

ومن ناحية أخرى ، تعتبر البلدان الاشتراكية أن الاعلان من قبل كل الدول الحائزة على أسلحة نووية عن وقف كل التفجيرات النووية حتى يتم ابرام معاهدة للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية سيساعد على وضع هذه المعاهدة في فترة مبكرة .

واعتماد مثل هذه التدابير ستخدم بدون شك قضية ايقاف التحسين النووي للأسلحة النووية وتطوير أنواع جديدة لهذه الأسلحة وسيساعد قضية الحد من سباق التسلح وتخفيض خطر اندلاع حرب نووية .

وينبغي أن يضاف أيضا أن هناك حاجة ملحة الى اعتماد تدابير حاسمة لتدعيم النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية بأى شكل ، وهذا يعني عدم تسليم مثل هذه الأسلحة الى أى بلد ولا الاشراف عليها لحساب أى بلد وكذلك عدم وزعها في أراضي بلدان لا توجد فيها ، وعدم توسيع سباق التسلح النووي ليشمل مجالات جديدة .

ولقد نظر مؤتمر نزع السلاح في جلسات عامة سابقة وأحيط علما بالتقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . ونسرى ان فريق الخبراء العلميين قد قام ، منذ عام ١٩٧٦ ، بعمل مفيد بصورة عامة .

وتقرير الفريق تعتبر وثائق مهمة سيكون استخدامها ضروريا لدى اجراء المفاوضات المتصلة باعداد معاهدة للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية .

والقضايا التقنية التي يشملها وضع أحكام ملائمة لاتفاقية بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، ولا سيما الأحكام المتعلقة باستحداث نظام دولي لتبادل البيانات الاهتزازية وانشاء مراكز بيانات دولية وارسال البيانات الاهتزازية عن طريق قنوات الاتصال للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، هي في رأينا مسائل قد تم تناولها بمزيد من التفصيل . وهذا بالتأكيد عنصر ايجابي . ومن ناحية أخرى ، فان ما يدعونا الى الاحتراس أن هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف يفتقر الى مفاوضات جديدة ، أيما كان نوعها ، بشأن صياغة المعاهدة نفسها . وهذه الحالة نشأت ، أولا وأخيرا ، نتيجة لعدم استعداد بعض الدول للتقدم نحو عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية . ولا خفاء عدم استعدادها ، يقوم ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة عن عمد بالتأكيد بصورة مبالغ على مسألة نظام التحقق ، الذي تعترف بأهميته كل الأطراف التي تؤيد النظر في جوهر المسألة . وباختصار ، تجرى محاولات مستمرة لفرض ولاية محددة ومقيدة على الهيئة الفرعية لمؤتمر نزع السلاح التي طلب منها القيام بمفاوضات بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية .

ووفقا لتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تواصل مجموعة من البلدان الاشتراكية ومجموعة ال ٢١ تأييد اعتماد ولاية تجعل من الممكن البدء دون تأخير في مفاوضات تهدف لصياغة معاهدة دولية ملائمة . وقد تم تقديم مشروع ولايتين ، أحدهما من قبل مجموعة من الدول الاشتراكية ( CD/434 ) والآخر من قبل مجموعة ال ٢١ ( CD/492 ) . وبالرغم من هذه الجهود البناءة من قبل وفود تنتمي الى هاتين المجموعتين من البلدان ، فقد ثبت أنه من غير الممكن ، نتيجة للموقف المعرقل للولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، التوصل الى توافق في الآراء بشأن صياغة ولاية بشأن مسألة انشاء لجنة مخصصة معنية بحظر التجارب النووية لها ولاية مناسبة .

ومما يدعونا الى القلق أن الصين وفرنسا تواصلان الابتعاد عن المشاركة في النظر في جوهر هذه المسألة المهمة .

وأود أن أؤكد أن وفود الدول الاشتراكية ، اذ تعيد تأكيد موقفها المبدئي بشأن مسائل التقدم الفعلي نحو نزع السلاح القائم على الحاجة الى التوصل الى اتفاق بشأن تدابير أساسية للحد من الأسلحة وتخفيضها بناء على الأساس العادل لبدء المساواة والأمن المتساوي ، قد أظهرت دائما المرونة اللازمة ، مع أخذ المصالح المتبادلة بعين الاعتبار ، وعملت بكل فاعلية لايجاد حل مقبول لجميع الأطراف .

وفي هذا الصدد ، نلاحظ بارتياح أن ممثل الاتحاد السوفياتي في بيانه في اجتماع اليوم قد أعرب عن الاستعداد ، في حالة تقيح ولاية الهيئة الفرعية للمؤتمر بشأن حظر التجارب النووية والبدء في صياغة مشروع معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، للنظر في امكانية تنظيم تبادل بيانات بشأن النشاط الاشعاعي للكثل الهوائية مع انشاء مراكز بيانات دولية ملائمة .

واعتقد أن بيان الاتحاد السوفياتي يشهد مرة ثمانية على استعدادده للتوصل الى اتفاق بشأن احدي القضايا ذات الأولوية في جدول أعمال المؤتمر .

وأود أن أنتهز الفرصة الممنوحة لي اليوم للتكلم في الجلسة العامة لكي أتناول باختصار مسألة حظر الأسلحة الكيميائية .

لقد أعاد مؤتمر نزع السلاح انشاء هيئة فرعية ، في دورته الحالية ، بعد مشاورات مطولة ومعقدة ، تعمل الآن تحت اسم اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وقد تم الاتفاق على ولايسة جديدة لهذه الهيئة ، تحتوي على حكم " بأن تشرع في العملية الكاملة والتامة للمفاوضات ، عاملة على تطوير الاتفاقية ووضعها ، فيما عدا صياغتها النهائية ، أخذة في الاعتبار جميع المقترحات والمشروعات الموجودة وكذلك المبادرات المستقبلية بغية اعطاء المؤتمر مكانية التوصل الى اتفاق فسي أسرع وقت ممكن " . ونعتقد أن هذه الولاية تقدم امكانية لبدء مرحلة مهمة جديدة في المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية .

ومنذ بداية دورة هذا المؤتمر ، أعربت البلدان الاشتراكية عن استعدادها للمساهمة في هذه المرحلة الجديدة من المفاوضات بطريقة عملية وبناءة .

وبعكس النهج المبدئي للدول الاشتراكية وآرائها بشأن تحسين فعالية عمل المؤتمر في ميدان حظر الأسلحة الكيميائية في عبارات محددة متضمنة في ورقة العمل CD/435 .

وينبغي أن يذكر أيضا ما للاقتراح المقدم من قبل البلدان الأعضاء في معاهدة وارسو الى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن مسألة اخلاء أوروبا من الأسلحة الكيميائية من اتصال بقضايا الساعة . ونعتقد منغوليا اعتقادا راسخا أن هذه المبادرة تقدم تأكيدا حيا آخر على صدق رغبة البلدان الاشتراكية في ازالة خطر الحرب الكيميائية عن دول وشعوب أوروبا والعالم أجمع والتعجيل بعقد اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية .

وما يشهد على الموقف البناء والعمى وعلى الاهتمام الحقيقي بتحقيق تقدم في المفاوضات والبحث عن حلول مقبولة بصورة متبادلة استعداد الاتحاد السوفياتي للنظر بطريقة ايجابية فسي المقترح المتعلق بالوجود الدائم لمعطين للمراقبة الدولية في مرافق خاصة لتدمير المخزونات .

وأكد الوفد المنغولي مرات عديدة في بياناته على الحاجة الى نهج لتعريف تدابير التحقق التي تتماشى مع متطلبات معاهدة في المستقبل . وقد تم التأكيد مرات كثيرة بأن البلدان الاشتراكية تعلق أهمية ليست أقل من الأهمية التي تعلقها الدول الغربية لممارسة مراقبة فعالة على الامتثال لتنفيذ معاهدة في المستقبل بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . فقد اقترحت تشكيلة واسعة جدا من تدابير التحقق . وشملت هذه التدابير ، مثلا ، المراقبة الوطنية ، والتفتيش الدولي بطريقة التحدى ، والتفتيش الدولي المنتظم ، وفي بعض الحالات ، عمليات تفتيش موضعية دائمة . والمقترحات والمبادرات العديدة للاتحاد السوفياتي بشأن التحقق ، التي تتمتع بتأييد واسع في هيئة التفاوض المعنية ، ذات أهمية وشأن كبيرين في هذا الصدد .

ونعتقد أن المطلوب هو نهج معقول لتجديد أكثر نظم التحقق فعالية وان في غير موضعه الايحاء بأن بعض الدول مهتمة بالتحقق ومستعدة له ومنفتحة ازامه من كل وجهة ، بينما دول أخرى لا تفكر في شيء غير الابقاء على ثغرات وانتهاك الاتفاقية المستقبلية . فالمشاركين في المفاوضات على وعي بالطلبات غير الواقعية للولايات المتحدة الامريكية في مسائل المراقبة ، وهي طلبات لا تصلها صلة بمتطلبات اتفاقية مستقبلية . واليوم ، استمعنا في مؤتمر نزع السلاح الى بيان نائب رئيس الولايات

المتحدة السيد جورج بوش • وقد مت الولايات المتحدة رأيها بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية • والوفد المنغولي على استعداد لدراسة هذه الوثيقة لكي يحدد موقفه منها •

ويتكون لدينا انطباع بأن بعض البلدان الغربية ، تحت غطاء الحرص الشديد على المصالح التجارية تحاول في الحقيقة أن تزيل من نطاق المراقبة شكلاً قد يكون خطيراً من أشكال النشاط ، ألا وهو إنتاج أحدث وأخطر أنواع الأسلحة الكيميائية في الشركات التجارية • وتدعي حل الشركات أن مئات من أطنان المواد الكيميائية المهلثة والفائقة السمية التي يدعى أنها لأغراض الاستخدام السلمية ، يمكن الاتجار فيها بحرية في السوق •

ولهذا تقترح البلدان الاشتراكية وجوب تحديد إنتاج المواد الكيميائية المهلثة والفائقة السمية لأي غرض مباح مهما كان ، ولأي دولة طرف ، بطن متري واحد في السنة ، وينبغي أن يتركز هذا الإنتاج في مرفق متخصص • ومثل هذه الأنشطة ينبغي وضعها تحت رقابة دولية صارمة • فماذا تقترح البلدان الغربية ؟ انها في صالح اباحة إنتاج طن واحد من المواد الكيميائية المهلثة والفائقة السمية لأغراض الوقاية من المواد الكيميائية وعدم فرض حد لإنتاج مثل هذه المواد الكيميائية في كل الحالات الأخرى •

والبلدان الاشتراكية ، إذ تحذوها الرغبة في إيجاد مخرج من الحالة الصعبة الفعلية التي يتحكم فيها من جانب ظهور الأسلحة الشطرية وامكانية إنتاج عناصرها في أي مصنع كيميائي ، ومن ناحية أخرى عدم قبول التدخل في الشؤون الاقتصادية للدول قد تقدمت بمقترحات ملائمة • وتتمثل هذه المقترحات في الاستبعاد التام من الإنتاج الكيميائي السلمي لفئة محددة من المركبات الكيميائية ، هي تلك التي تحتوي على مركبات الميثيل الفوسفوري • ان هذه الفئة هي الداعة لأكثر الأسلحة الكيميائية المهلثة والفائقة السمية خطورة بما في ذلك الأسلحة الشطرية ، وهذا النوع لا يستخدم عملياً في الأغراض السلمية •

وفي الختام ، أود أن استعري الانتباه الى حقيقة على غاية كبيرة من الأهمية • فقد أصبح من المعروف أن البنتاباغون يسعى الى الحصول على مخصصات من الكونغرس لإنتاج الأسلحة الشطرية • ومن المخطط له زيادة مخزونات الذخيرة الكيميائية من ثلاثة ملايين الى خمسة ملايين وحدة وانشاء قواعد للتخزين خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية • وسيجرى اتفاق حوالي عشرة مليارات دولار على تنفيذ هذا البرنامج • ونشك فيما اذا كان هناك أي فرد ينكر أن مثل هذه الأفعال لا تتماشى مع بناء الثقة الضرورية لاجراء مفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية •

وعند اعلان الوفد المنغولي عن بعض آرائه بشأن مسألة حظر الأسلحة الكيميائية فانه يسترشد مثل وفود أخرى ، بالرغبة الصادقة لمساعدة تقدم جهود المؤتمر فيما يتصل بوضع اتفاقية فسي المستقبل بشأن الحظر التام لهذا النوع الخطير من أسلحة الدمار الشامل •

الرئيس : أشكر ممثل منغوليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

والآن أعطي الكلمة للسفير بتلر ممثل استراليا •

السيد بتلر ( استراليا ) : لقد أدرج اسم وفدي في قائمة المتكلمين اليوم لمعالجة

موضوع الأسلحة الكيميائية الذي طرقة نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية •

فمنذ أكثر من نصف قرن انضمت استراليا الى بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخائفة أو السامة أو ما شابهها . وقد عبر هذا الاجراء ، على صعيد القانون الدولي ، عما يشعر به الشعب الاسترالي من بغض لهذه الطائفة المروعة وغير التمييزية من الأسلحة .

ولقد كان أول اشتراك للأمة الاسترالية الموحدة الجديدة وقتئذ في العلاقات الدولية على نطاق واسع عندما توجهت قوات استرالية الى أوروبا ما بين ١٩١٤ و ١٩١٨ ، تضم أفرادا جميعهم متطوعين للمساعدة في الدفاع عن أوروبا . وقد تعرض كثير من هذا الشباب الاسترالي للغازات ، وكانوا من بين أول ضحايا استخدام الأسلحة الكيميائية . ولا تزال ذكرى هذه التجربة الرهيبة باقية لا تمحى من الضمير ومن التاريخ الوطني الاسترالي . فقد كانت تجربة عميقة التأثير ولا تزال تشكل اليوم مصدرا قويا للالتزام استراليا العميق بمناهضة الأسلحة الكيميائية . فهذه الأسلحة بغیضة ، ويجب تحريمها وإزالتها .

ان بروتوكول جنيف ضروري ، وتواصل استراليا تأييده ، بيد أنه ينبغي التسليم بأنه صك غير كامل . فمن قصوره مثلا ، انه لا يحرم استحداث أو انتاج أو تخزين الأسلحة الكيميائية . فلا تزال تلك الأسلحة موجودة ، فيما يقال بكميات وأنواع أكبر من ذي قبل . والأدهى من ذلك أن استخدام تلك الأسلحة مستمر .

فمنذ أربعة أسابيع أوفد الأمين العام للأمم المتحدة الى ايران فريقا من الخبراء لاستقصاء حقيقة الزعم لاستخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب الدائرة في الخليج . وكان أحد العلماء الاستراليين عضوا في ذلك الفريق . وكان تقرير الخبراء واضحا واجماعيا ومثيرا للقلق العميق . فقد استخدم غاز الخردل في حرب الخليج وللمرة الأولى في التاريخ الموثق استخدم عامل يؤثر على الأعصاب .

ان الأمر يستلزم وضع اتفاقية دولية جديدة على وجه الاستعجال تمنع استخدام الأسلحة الكيميائية وتكفل استحالة استخدامها عن طريق تدمير جميع الأسلحة الكيميائية . ان وضع هذه الاتفاقية مهمة بالغة الضخامة ، ولكنها تحدّيجب أن نقبله .

ان قيام حكومة الولايات المتحدة بتقديم مشروع اتفاقية شامل الى المؤتمر بشأن الأسلحة الكيميائية هو عمل فيه تصد لهذا التحدي بشجاعة وتصميم . كما أن وجود نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هنا اليوم يثبت جدية نوايا الولايات المتحدة في الوقت الحالي . وينطبق طول الوثيقة التي تم توزيعها توا وتفصيلها وعرضها للأمر بالجهد الذي بذل في اعدادها .

يقال أحيانا أن " السياسة هي من الممكن " . والأهم من ذلك أن يقال في رأينا ، في مجال السياسة والتاريخ ، أن ضياع فرصة ما أو عدم ادراكها في حينها ربما كان ضياعا لها الى الأبد .

وفي الحالة الراهنة للأسلحة الكيميائية ، تعتقد حكومتي ان هذا المؤتمر يواجه الآن فرصة لا مثيل لها . فهي فرصة ومكنة ، لا ينبغي أن نتركها تغلت من بين أصابعنا ، فشعوبنا وعاقب الأجيال سيعيبونها فهم سبب عدم انتهازنا لها .

ان لدينا أساسا صلبا لوضع نص نهائي لاتفاقية للأسلحة الكيميائية تلبية لطلبات جميع أعضاء هذا المؤتمر .

لقد أجرى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مناقشات ثنائية مستفيضة ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ لتحريم الأسلحة الكيميائية أسفرت هذه المناقشات عن اتفاق على كثير من القضايا الأساسية بغرض حظر شامل جامع على الأسلحة الكيميائية . وأبلغ هذا الاتفاق في ورقة مشتركة وقتئذ الى لجنة نزع السلاح . وقد عمل المؤتمر وهيئاته السابقة سنوات عديدة أيضا توصلا الى هذه الاتفاقية .

وواصلت هذه المسيرة تقدمها خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة . إذ تم الاضطلاع داخل لجنة نزع السلاح بقدر كبير من العمل البناء من أجل وضع اتفاقية، أسهم فيه كثير من الدول الأعضاء اسهاما ذا شأن . وتلقى هذا المؤتمر وناقش ما يزيد على ١٠٠ وثيقة عمل غطت جوانب مختلفة عديدة لمسائل جوهرية تتعلق بالاتفاقية .

وقد أدت هذه المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف الى قدر يستطفت النظر من توافق الآراء بشأن مسائل مثل التعاريف ، وأوجه الحظر اللازمة ، وضرورة تدوير المخزون من الأسلحة وتعطيل مرافق الانتاج ، وتحديد الأنشطة التي تتطلب تنظيمها من الاتفاقية .

ويمكن رؤية الشوط الذي قطعناه نحو تقارب الآراء من اشاعة دائرة الاتفاق بين الأحكام الأساسية لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية التي قدمها الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٢ التي دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح — والمشروع المقدم اليوم من الولايات المتحدة . والوثيقتان كلتاهما تعتمدان بالطبع على عمل هذا المؤتمر وانجازاته . ولقد أضفت مبادرة الولايات المتحدة الآن على ما تقوم به من عمل من أجل ازالة الأسلحة الكيميائية مزيدا من القسوة والأهمية .

ومن الأهمية بمكان أن يعقد جميع المعنيين العزم الآن على التفاوض بحسن نية . فهذا التفاوض سيثير بالضرورة كثيرا من القضايا الخلافية ذات الأهمية حقا . ولكن نظرا للمحاذير المرتبطة بالموضوع ، وفضاعة الأسلحة المعنية ولمساس المسألة بأمن جميع الشعوب ، فانه يجب ألا يثبط حجم العمل من همتنا .

ان التفاوض بشأن هذه الاتفاقية عمل لا يقل طموحا عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما ارتبطت بها من ترتيبات مؤسسية . فقد تم التفاوض بنجاح حول تلك المعاهدة وآلياتها بالرغم من صعوبة المسعى . وكان هناك عدد كبير من المتشككين الذين قالوا أن ذلك العمل لا يمكن أن يتم ولكنه تم بالفعل . فالمعاهدة نافذة في ١٢٤ دولة وبرى معظمنا أنها تسير سيرا حسنا . وبالمثل فان اتفاقية الأسلحة الكيميائية يمكن أن تبرم بل يجب ابرامها .

وتعتقد استراليا أنه لكي تكون اتفاقية الأسلحة الكيميائية فعالة فانه يجب التأكيد بوجه خاص على ثلاثة عناصر أساسية : أولا ، فرض حظر صارم على استخدام الأسلحة الكيميائية ، ثانيا ، النسر على تدوير مخزونات الأسلحة الكيميائية وحظر استحداث وانتاج هذه الأسلحة في المستقبل ، وثالثا ، ايجاد نظام للتحقق يكفل احترام هذه الالتزامات التعاهدية .

ويجب وضع معايير دقيقة جدا ، لا سيما في مجال التحقق . إذ لا يمكن أن يثبتق الأمن من مثل هذه الاتفاقية الا اذا كانت سبل التحقق من الامتثال للاتفاقية فعالة وينظر اليها على أنها فعالة . ويجب أن نحيط مفاوضاتنا بشأن أحكام التحقق بعناية كبيرة .

ونحن ندرك أن هناك آراءً مختلفة فيما يتعلق بالترتيبات التي تقتضيها عملية التحقق لتأمين الثقة في مراعاة الالتزامات التي ترتبها الاتفاقية . ويعد مشروع الولايات المتحدة قيماً بوجه خاص من حيث إشارته إلى معيار التحقق اللازم لهذا الغرض .

ونحن نقدر البيان الذي أدلى به السفير السوفياتي أمام المؤتمر في ٢١ شباط / فبراير بشأن التحقق من تدمير المخزونات . فقد تصدى هذا البيان لأحدى الصعاب التي تقابل في مجال التحقق ، ويتبين منه فيما يبدو واستعداد لايجاد حلول يتفق عليها تفاوضياً لمشاكل التحقق ، وقد استمع وفدى مرة أخرى وباهتمام كبير اليوم لإيضاحات إضافية بشأن هذه النقطة من قبل السفير السوفياتي .

ومن الأهمية بمكان أن نعني قدما نحو تمديد تلك المفاوضات ، لا سيما فيما يتعلق بعملية التحقق .

وتعتقد حكومتي أنه ليس بكثير على حنكة أعضاء المؤتمر أن يجدوا الحلول اللازمة لتلك المشاكل دون أن تتعرض المصالح الوطنية لكل منا للخطر .

وان استراليا لتقدر تقديراً عميقاً للالتزام السياسي الذي أعرب عنه اليوم نائب رئيس الولايات المتحدة بتقديم هذا المشروع ، والاستعداد الصريح الذي أبدته الولايات المتحدة للدخول في مفاوضات يحدوها الالتزام الكامل والاخلال .

كما أننا نقدر تقديراً عميقاً تقديم مشروع هذه الاتفاقية هنا في مؤتمر نزع السلاح . فهذا الاجراء يؤكد الدور المقدر والمعترف به لهذا المؤتمر . كما يثبت صحة المبدأ الذي يتمسك به أعضاء هذا المؤتمر تمسكاً شديداً ، بإمكان بل ووجوب اجراء مفاوضات متعددة الأطراف لوضع اتفاقين للحد من الأسلحة ولنزع السلاح لأن الأمر يتعلق بمصالحنا جميعاً .

واستراليا تقبل التحدي الحالي . ولن تتوانى عن اغتنام هذه الفرصة السانحة . وستشترك بكل ما يمكن من نشاط مع زملائها أعضاء هذا المؤتمر لاخراج اتفاقية الى حيز الوجود في أقرب فرصة ممكنة ، تكفل عدم استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى ، وتزيل تلك الأسلحة الى الأبد .

السيد غارسيا روبليز ( المكسيك ) ( الكلمة بالاسبانية ) : لقد استمعنا بأقصى درجة من الاهتمام الى البيان الذي أدلى به اليوم ممثل الولايات المتحدة الموقر وكان في هذه المناسبة الأونورابل جورج بون نائب رئيس الولايات المتحدة بشأن مشروع اتفاقية طالما كثر الحديث عنها لازالة الأسلحة الكيميائية ، ونحن نقترح النظر في تلك الاتفاقية الهامة بالعناية التي تستحقها ، وسوف نقدم في حينه ما قد يستصوب من ملاحظات في هذا الصدد .

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأسلحة النووية التي أشار إليها السيد بوش أيضاً ، فإن موقف وفدى منها قد تم تحديده في مناسبات شتى ، فلن أكرره . وسوف أذكر فقط الجلسة الافتتاحية المعقودة في ٧ شباط / فبراير ، والجلسة ٢٥٥ المعقودة يوم الثلاثاء ٣ نيسان / أبريل التي لم يتمكن فيها مؤتمر نزع السلاح كما تذكر من اعتماد المشروع المقدم من مجموعة ال ٢١ بسبب الموقف السلبي الذي اتخذته وفدان ، والبند المتعلق بوقف أي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، الذي تكلمت عنه بالتفصيل بعد ملاحظاتي الأولية التي أديتها في الجلسة الافتتاحية ، وفي الجلسة ٢٥٨ المعقودة يوم الخميس ١٢ نيسان / أبريل . ولا تشير البيانات ذات الصبغة العامة التي أدلى بها

نائب الرئيس السيد بوش الى أننا قد نشاهد قريباً موقفاً أكثر ايجابية من جانب الولايات المتحدة بشأن قضايا محددة .

وفي غضون ذلك ، وبما أن البند الثالث من جدول أعمالنا لا يشمل فقط منع نشوب حرب نووية بالمعنى الدقيق بل أيضاً " جميع المسائل ذات الصلة " ، فسوف أعتنم الفرصة وأصف بصفة عامة ، استناداً الى الصلاحية التي تخولها المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، بعض الأحداث التي نراها أوثق ما تكون صلة بالموضوع والتي حدثت خلال الرحلة الأخيرة التي قام بها رئيس جمهورية المكسيك ميغيل ديلا مديدا الى أمريكا اللاتينية .

فقد كانت تلك الرحلة ، التي امتدت ما بين ٢٦ آذار / مارس و ٧ نيسان / ابريل وشملت خمسة بلدان في شبه قارة أمريكا اللاتينية — هي حسب ترتيب زيارتها كولومبيا ، والبرازيل ، والأرجنتين ، وفنزويلا وبما ، أى بعبارة أخرى البلدان الثلاثة الأخرى التي تشكل مع المكسيك ما يسمى " بمجموعة الكونتادورا " بالاضافة الى الأرجنتين والبرازيل — مناسبة للدلالة بعدد من البيانات و ابرام اتفاقات على أعلى المستويات ، الأمر الذي سيحمل دون شك على تعزيز المبادئ الأساسية للتعايش الدولي ، مثل المبادئ الواردة في الفقرة ١٢ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . وهذه المبادئ هي " احترام السيادة ، والامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وعدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية للدول " ، وهي المبادئ التي تعتبر مراعاتها باخلاس شرطاً أساسياً كذلك لتحقيق أحد الأغراض الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ولذلك فأنني سأستعرض بايجاز شديد البيانات والاتفاقات التي أشرت اليها فيما سبق .

ففي حفل العشاء الذي أقامه رئيس جمهورية كولومبيا ، صاحب السعادة بيلياريو بيتانكور لرئيس الحكومة المكسيكية تكريماً له يوم وصوله الى بوغوتا في ٢٦ آذار / مارس ، قال رئيس الحكومة المكسيكية فيما قال :

" يجب علينا لكي نمارس سيادتنا ممارسة كاملة أن نترك وراءنا عهد الخلافات والخضوع لمراكز الهيمنة والأساليب التي تتكرر لصالحة تراثنا التاريخي والثقافي . فقد كانت أمريكا اللاتينية تمثل دائماً أملاً كبيراً يخطط للتحرير : وقد حان الوقت لتنفيذ هذا المخطط . . . . وفي أمريكا الوسطى يجري اذكاء لهب التدخل ، ولكن المنازعات الدائرة في المنطقة ، ليست من حيث أصولها وآثارها طويلة الأجل نتيجة للنزاع بين الشرق والغرب . ونحن نطالب بعدم التعمية عن الحقائق . . . .

ولقد اقترحنا نحن البلدان الأربع المشتركة في مجموعة الكونتادورا التوصل من خلال التفاوض والحوار ، الى اتفاقات معمرة ، تستهدف التوصل الى السلم . فنحن نرغب في القضاء على التوتر الذي لا يمت بصلة الى جذور المشكلة . ونحن نعرف المنطقة جيداً ، وندرك أنه اذا امتنع التدخل ، وتوفرت ارادة حقيقية تبغي التفاهم فان هذه التدابير لن تؤدي الى تلافي نشوب الحرب فحسب بل ستكفل أيضاً استقرار أمريكا الوسطى ورفاهها في المستقبل . فالكونتادورا جهد أمريكي لاتيني لحل نزاع أمريكي لاتيني " .



وفي اليوم التالي الموافق ٢٧ آذار / مارس وقع الرئيسان إعلانا مشتركا يشدد على " الحاجة العاجلة الى تعزيز مناخ من التفاهم يعمل على خفض التوتر الدولي " ويؤكد على " ضرورة اسراع الدول الكبرى ما أمكن بإبرام اتفاقات للحد من الأسلحة الاستراتيجية والمتوسطة المدى ، والتعهد بفعالية تنفيذ نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية " .

ثم يمضي الاعلان المشترك فيبرز :

" ان الرئيسين درسا باهتمام خاص الحالة في أمريكا الوسطى وقاما باستعراض واسع لجهود السلم التي اضطلعت بها مجموعة الكونتادورا ، المؤلفة من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك . وأكد الرئيسان عزمهما الذي لا يتزعزع على مواصلة بذل جهودهما من أجل التوصل الى حلول بالتفاوض ، ومن أجل كمال احترام مبادئ عدم التدخل ، وتقرير الشعوب لمصيرها ، وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، والتعاون من أجل التنمية . واتفق الرئيسان على أن الكونتادورا هي رد أمريكا اللاتينية على خيارات القوة التي تهدد بجعل أمريكا الوسطى مسرحا لنضال عام وميدانا للمواجهة بين القوتين العظميين .

وذكر الرئيسان أنه بالرغم من أن الكونتادورا قد ساعدت دون شك على تلافي نشوب حرب في أمريكا الوسطى وعلى خلق عناصر أدت الى اجراء مفاوضات مشرفة وعادلة ، فما برحا يشعران بقلق عميق ازاء تزايد الوجود العسكري الأجنبي ، وسباق التسلح ، وأنشطة اشاعة القلقة ومظاهر استعراض القوة وانتهاك حقوق الانسان . . . .

ولذلك فهما يناشدان الدول التي تمارس النفوذ السياسي وتقدم المساعدات العسكرية في المنطقة أن تمتنع عن القيام بأفعال من شأنها أن تزيد من حدة الخصومات ، وأن تقوم بتقديم المعاونة الفعالة لعملية بناء السلم " .

وفي المرحلة التالية من رحلته التي أشير اليها وصل الرئيس ديلا مدريد الى البرازيل فقال في خطابه الذي ألقاه في عاصمتها برازيليا يوم ٣٠ آذار / مارس أمام الكونغرس البرازيلي :

" في مواجهة المنازعات التي تجتاح أمريكا الوسطى ، يحض بلدانا بوضوح وحسم على اختيار الحوار والتفاوض ، بدلا من أعمال المواجهة واشاعة القلقة والتدخل ، كما يعارضان عملية النزج اصطناعيا في المواجهة بين القوتين العظميين بنزاع تمتد جذوره الى التخلف الاقتصادي وعدم التكافؤ الاجتماعي " .

وفي العاصمة البرازيلية وقع في اليوم نفسه رئيس الدولة المكسيكي ورئيس البرازيل ، سعادة خواو بابتيسا فيخيريدوا إعلانا مشتركا تضمن ما يلي :

" لقد لاحظ رئيسا الدولتين مع القلق تد هو الوضع السياسي العالمي ، . . . . وبسبب ما لا حظناه مع الأسف من زيادة تعرض السلم للمخاطر ، وانقطاع المفاوضات السياسية فعلا بين الدول الكبرى . . . . فان سباق التسلح يستوعب قدرا متزايدا من الموارد ومن ثم يستبعد استخدامها في أغراض التنمية . كما أن أنشطة التدخل واشاعة القلقة ، التي تسبب الى حد كبير الى جو العلاقات الدولية ، في ازدياد . . . .

ولذلك يؤكد الرئيسان على الحاجة الملحة لعودة الحوار بين القوتين العظميين على كافة المستويات ، وبوجه خاص على ضرورة استئناف مفاوضات نزع السلاح بما يفضي إلى كبح سباق التسلح ، وتيسير نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . ويبدو أن يشترك المجتمع الدولي بأكمله في هذه المفاوضات من خلال الهيئات التي أنشئت لذلك الغرض ، لا سيما مؤتمر نزع السلاح " .

وفيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى واحتمالاتها ، أجرى الرئيسان حوارا مفصلا مستفيضا كان من نتيجته أن :

" لاحظ الرئيسان في الشهور الأخيرة تعرض السلم لتهديد بالغ الخطورة وازدياد خطر نشوب نزاع اقليمي . وإذا وقع النزاع ، فإن السلم والاستقرار الدوليين سيتعرضان للخطر ، وستلحق العلاقات في هذا النصف من الكرة الأرضية ضررا لا يمكن اصلاحه . وبناء على ذلك اتفق الرئيسان على التأكيد على أهمية تعزيز جهود مجموعة الكونتادورا من أجل السلم ، وتهدئة أسباب التوتر ، ومن أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان أمريكا الوسطى . وأكد رئيس البرازيل من جديد تضامن حكومته وتأييدها الثابتين لهذه الجهود ...

ولاحظ الرئيسان أنه بالنظر لما تتطوى عليه أنشطة مجموعة الكونتادورا من احتمالات للسلم والتفاهم ، فمن الضرورة بمكان أن تمتنع جميع البلدان التي لها مصالح في المنطقة ، وكذلك بلدان أمريكا الوسطى نفسها عن القيام بأعمال يمكن أن تعرض تلك المصالح للخطر ، أو تؤدي إلى زيادة تدهور الحالة . . .

وفي بوينس آيريس ، التي وصل إليها في ٢ نيسان / أبريل ، أكد رئيس جمهورية المكسيك في حفل العشاء الذي أقامه رئيس جمهورية الأرجنتين سعادة راؤول ريكاردو ألفونسين في ٣ نيسان / أبريل على :

" ان المكسيك لا تعترف بأي نوع من الوصاية التي تعرض للخطر قدرة الشعوب على تقرير مصيرها . وهي تؤيد ، من ناحية أخرى ، الخضوع للقانون واستخدام الأساليب السلمية لتسوية المنازعات .

ونحن إذ نطالب بتجديد عملية الانفراج والحوار والتفاوض ، إنما نؤكد حقنا في العيش في وئام وانسجام . ونحن لا نقبل أن نكون رهائن في المواجهة القائمة بين القوتين العظميين . كما نرفض أن نكون مجرد متفرجين على ما يجري في عصرنا هذا ، ذلك الوضع الذي يسعى تضارب مصالح القوى العظمى إلى فرضها علينا ...

ان اشاعة السلام في أمريكا الوسطى لا يمكن أن تفصل عن النهج الذي تتبناه بلدان أمريكا الوسطى لتشجيع الحوار ، ومن ثم تتأكد أهمية ودلالة مساندة حكومة الأرجنتين لنهج وأعمال التوفيق والتفاوض الدبلوماسي التي تتبناها مجموعة الكونتادورا .

وفي مواجهة تهديدات التدخل المتزايدة وغير المقبولة ، والمظاهر المتكررة لعبثية قوة السلاح في أمريكا الوسطى ، تؤكد الأرجنتين والمكسيك مجددا ايمانهما الذي لا يتزعزع بانتصار التضامن ، والقانون والعدل في النهاية انتصارا حاسما " .

وفي اليوم التالي أصدر رئيسا الدولتين اعلانا مشتركا أكد فيه بعد الاشارة الى " تبادل الآراء الواسع الذي تم بينهما بشأن الحالة المعقدة والخطيرة السائدة في العالم " ، " الطبيعة المستقلة للسياسة الخارجية لبلديهما " ، ولاحظا " أن سياسة المواجهة بين الكتلتين تشكل تهديدا للبشرية وتعتبر منافية لتطلعات الشعوب الى تقرير المصير والديمقراطية " ، وأدانا سباق التسلح " لاسيما حيازة وتكديس أسلحة التدمير الشامل " و " أكدنا " تنافر استراتيجية الردع التي تنتهجها القوتان العظمتان ، وعدم منطقية تخصيص موارد هائلة للتدمير ، في حين توجد في مناطق كبيرة من العالم مشاكل ملحة متعلقة بالتنمية ، وفي حالات كثيرة مشاكل متعلقة بالبقاء " . وفي سياق استعراض الحالة الدولية الراهنة أكدنا " اعتقادهما الراسخ بأن العلاقات بين الدول ينبغي أن تقوم على أساس المراعاة الدقيقة لمبادئ القانون الدولي والتعايش " وانفقنا على " أن وقف سباق التسلح ومنع الحرب النووية يشكلان مهمة ذات أولوية في الوقت الحاضر " . وأعربا عن قلقهما العميق ازاء الخطر الذي ينطوي عليه استمرار تحسين نوعية وزيادة كمية الترسانات النووية وانتشارها في أنحاء العالم " ، وأعلنا " التزامهما بتشجيع اتخاذ تدابير فعالة لتحقيق الهدف النهائي ألا وهو نزع السلاح النووي العام الكامل على أساس غير تمييزي " .

وأجرى الرئيسان تحليلا وافيا للحالة في أمريكا الوسطى و " أشارا الى أن الأزمة في أمريكا الوسطى تعتبر أكثر المشاكل اثارة للقلق فيما نرى من الأفق " ولذلك " فإن الحاجة لا تنحلي ليجاد حلول وقنوات للتفاهم تفضي الى ازالة خطر نشوب نزاع مسلح ، فستكون له ، اذا حدث ، ردود فعل فيما يتصل باستقرار وتنمية جميع بلدان المنطقة وسيلحق ضررا بالعلاقات القائمة في هذا النصف من الكرة الأرضية لا يمكن اصلاحه " . ومن ثم أكدنا على " الدور الأساسي الذي تقوم به مجموعة الكونتادورا التي تمثل رد أمريكا اللاتينية على ما يعتبر بوضوح مشكلة اقليمية " . وسلم الرئيسان بأن " قبول بلدان أمريكا الوسطى لوثيقة الأهداف ، في ايلول /سبتمبر ١٩٨٣ ، كان بمثابة التزام سياسي فتح مجالا لاحتمالات تفاوض حقيقية " ، وأعربا عن " قلقهما ازاء استمرار ممارسات التهديد وتدبير زعزعة الاستقرار الجارية يوميا ، التي تستهدف فرض خيار عسكري زائف ، وتعوق أعمال مجموعة الكونتادورا التي ترمي الى ايجاد حل دبلوماسي عادل ومشرف لجميع الأطراف " ، وكبرا " مناشدتهما لجميع البلدان التي لديها مصالح أو روابط في أمريكا الوسطى كيما تعمل على إيقاف أية اجراءات من شأنها أن تؤدي بلاشك الى تفاقم الحالة السائدة في المنطقة " .

وشكلت كاراكاس المرحلة الرابعة في رحلة الرئيس المكسيكي . وفي حفل العشاء الذي أقامه في ٥ نيسان /ابريل زميله الفنزويلي سعادة خايمم لوسينشي تكريما له ، قال :

" لا يمكن تصور وجود مناخ دولي سلمي ، خال من التوتر والمواجهة اذا ما استمر تحويل منطقتنا تحويلا زائفا الى ساحة قتال للمنازعات الأجنبية كما هو الحال الآن في أمريكا الوسطى . . .

" ففي أمريكا الوسطى ، نقوم ببذل جهود مستمرة لا تكل ، من خلال مجموعة الكونتادورا ، التي يشترك فيها بلدانا بالاضافة الى كولومبيا وبما ، لصالح السلم ، ولتخفيف حدة التوتر ، ومن أجل التنمية . ونحن لا نود أن نرى هذه المنطقة القريبة منا ومن قلوبنا ، وقد نشب فيها نزاع مستورد من الخارج ، ولكننا نرغب في أن نشاهد بالأحرى سعيا مشتركا ليجاد حلول عن طريق التضامن وتعدد الآراء والتفاهم . ولذلك ينبغي

العمل على وجه الاستعجال من أجل وقف الأنشطة التي تؤدي الى استفحال المواجهة ،  
وتعريض الاستقرار للخطر ، واماقة عملية التنمية " .

وكما حدث في المراحل الثلاث السابقة ، انتهت زيارة فنزويلا بتوقيع بيان مشترك لاحظ فيه  
الرئيسان " أن التوتر بين الشرق والغرب وركود التعاون بين الشمال والجنوب هما جانبا لقضية  
واحدة حرجة وذات تأثير سلبي على التنمية السياسية والاقتصادية في البلدان النامية " . وأشار  
الى أن " اطراد سباق التسلح النووي والتقليدي يشكل تحديا يهدد أسباب البقاء ، ويمتص موارد  
مالية وتكنولوجية لازمة لعملية التنمية " ، في حين " أن قطع الاتصال السياسي فعلا بين القوتين  
الكبريين انما يسئ في الواقع الى المناخ الدولي ويؤدي الى تطبيق مجال التعاون " . وازاء هذه  
الحالة ، أكد الرئيسان " ضرورة أن تراعي جميع الدول ، لاسيما أقواها ، باخلاص مبادئ عدم  
التدخل ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وحظر التهديد باستعمال القوة واستعمالها ،  
وتسوية المنازعات سلميا " ، فضلا عن ضرورة " احياها مفاوضات نزع السلاح وهذ جهود جديدة من  
أجل تخفيف حدة التوترات القائمة " .

وقد درس الرئيسان الحالة في أمريكا اللاتينية ، ولاحظا أنها تنطوي على مخاطر شديدة  
جدا ، نظرا لوقوع " حوادث تميل الى زيادة حدة التوترات بدلا من العمل على تخفيفها ، وزيادة  
خطر نشوب نزاع عام ، قد يؤثر على المنطقة بأكملها ، وينال العلاقات القائمة في هذا النصف من  
الكرة الأرضية بضرر لا يمكن اصلاحه " . وقد أكد رئيسا الدولتين من جديد " عزمهما الراسخ  
على مواصلة البحث داخل مجموعة الكونتادورا عن حلول سلمية ، قائمة على التفاوض للنزاع الدائر في  
أمريكا الوسطى " ، وأكدوا على أنه " من الضروري لتحقيق هذا الغرض التخلي عن سياسة اتخاذ  
تدابير من شأنها أن تعمل على زعزعة الاستقرار ، وعن حوادث الحدود والمشاريع ذات الصبغة  
العسكرية التي تعرقل أهداف الحوار والتوافق الاقليميين . كما اتفقا على الحاجة الملحة لقيام  
البلدان التي لديها روابط ومصالح في المنطقة بتقديم التأييد الفعال لعملية الكونتادورا ، وعلى  
ضرورة التزام بلدان أمريكا الوسطى نفسها بالتعهدات التي قطعتها على نفسها حينما اعتمدت وثيقة  
الأهداف ، وذلك بغية تعزيز أوجه التفاهم والتوصل الى اتفاقات قانونية تعمل في نهاية الأمر على  
تهيئة مناخ للسلم والتعاون " .

وقد شكلت بنما ، التي أستعير اسم جزيرة كونتادورا التابعة لها اسما لمجموعة البلدان  
الأربع في أمريكا اللاتينية التي تألفت فيها في ٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، المرحلة الأخيرة من  
رحلة رئيس جمهورية المكسيك لأمريكا اللاتينية . وعند وصوله الى مطار " أومار توريوخوس " في  
٧ نيسان /ابريل ، قال مخاطبا ضيفه ، رئيس جمهورية بنما ، سعادة خورخي الويكا :

" تواجه أمريكا اللاتينية في الوقت الحاضر مشاكلًا ولديها فرص ، أما المشكلة  
الرئيسية فهي تهديد السلم في أمريكا الوسطى . . .

" لا يمكن بناء أي شيء دائم أو سليم على أساس القوة والعنف . ولا يمكن التذرع  
بالعنف لبناء الديمقراطية والحرية . فان بناء الديمقراطية والحرية يحتاج الى السلم . . .

" ان حل مشكلة أمريكا الوسطى يعتمد أساسا على الارادة السياسية لشعوب  
وحكومات أمريكا الوسطى . وهذا هو الحق الذي تدافع عنه المكسيك ، كما أنه الحق  
الذي تؤكده مجموعة الكونتادورا " .

ونتيجة لتبادل الآراء الواسع الذي تم بين الرئيسين ، قاما في اليوم نفسه بتوقيع بيان مشترك ، أعربا فيه عن أسفهما لتدهور الحالة السياسية العالمية وأكداً " ضرورة عودة الحوار السياسي بين القوتين العظميين ، وإيجاد قنوات للتفاوض تفضي الى التوفيق بين آرائهما وإبرام اتفاقات فعالة ، لاسيما فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح " .

وفيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى اتفق الرئيسان على " أن جذور المنازعات والاضطرابات في بلدان أمريكا الوسطى تمتد الى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في كل منها ، وأنه ليس من المقبول أن توضع في اطار المواجهة بين الشرق والغرب " . وأعرب الرئيسان عن قلقهما ازاء " زيادة تصعيد حدة التوتر والنزاع في أمريكا الوسطى ، وممارسات اشاعة القتل واستمرار التدخل والعدوان الأجنبيين اللذين يعرضان السلم والأمن الدوليين للخطر " . كما أكدوا على أهمية " الدعم المقدم من المجتمع الدولي الى مجموعة الكونتادورا بهدف تهدئة الحالة في المنطقة " ، ووجدوا أنه من المناسب الاشارة في هذا الصدد الى " تأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة على حق جميع بلدان أمريكا الوسطى في أن تعيش في سلام وفي أن تقرر مستقبلها ، بعيدا عن كافة أنواع التدخل الأجنبي " . وناشد كلاهما حكومات أمريكا الوسطى و " البلدان التي تربطها صلات ومصالح بالمنطقة بأن تظهر بالأفعال استعدادها لدعم جهود مجموعة الكونتادورا " .

ان وجهات النظر التي أعرب عنها رئيس جمهورية المكسيك ورؤساء جمهوريات أمريكا اللاتينية الخمس التي زارها خلال رحلته الأخيرة من التشابه بحيث يمكن دون صعوبة لهيئة مثل مؤتمر نزع السلاح أن تعتمد الاعلانات المشتركة المختلفة التي اقتبستتوا الفقرات ذات الأهمية القصوى منها .

ان نصوص تلك الفقرات تمثل بوضوح ما يطلق عليه عادة وصف الاستخفاء عن البيان . ومع ذلك ، فاني أجرؤ على التأكيد بأنها تعكس بوضوح الرأي العام لجميع رؤساء الدول المعنيين ، بشأن الحاجة الملحة الى عودة الحوار بين القوتين العظميين ، ولاسيما استئناف مفاوضات نزع السلاح .

كما أنني أرى من اللازم التأكيد ، فيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، على وجود توافق في الآراء للتصريح بأن جذور المنازعات والاضطرابات في المنطقة ترجع الى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في البلدان المعنية ، ولا صلة لها بتاتا بالواجهة بين الشرق والغرب ، كما يدعى باطلا في بعض الأحيان . ولذلك فمن الضرورة بمكان امسك الكلام عما تطلق عليه البيانات المشتركة بصور شتى وصف " تدابير زعزعة الاستقرار " ، أو " ممارسات التهديد " أو " مقاصد ذات صبغة عسكرية " ، وقيام حكومات الدول التي تربطها روابط ومصالح بالمنطقة " أو التي " تمارس نفوذا سياسيا وتقدم مساعدات عسكرية " الى المنطقة أن تظهر بالأفعال ، ما أعلنته من تأييد لمجموعة الكونتادورا ، وأن تمتنع عن أي تدخل صريح أو مقنع في شؤون المنطقة .

وكما ذكرت المكسيك في الأمم المتحدة ، أثناء المناقشات التي جرت مؤخرا في مجلس الأمن وانتهت بممارسة أحد أعضائه الدائمين لحق الفيتو ضد قرار حصل على ١٣ صوتا مؤيدا ، فانها ترى أن الدعوى التي راجت في أمريكا الوسطى بتحقيق " السلام يجيء عن طريق الحرب " هي دعوى سخيفة . ولذلك فقد اجتمع في بنما وزراء خارجية كولومبيا ، والمكسيك ، وبنما وفنزويلا بصفتها

أعضاء في مجموعة الكونتادورا ، وذلك في اليوم التالي لانتهاء رحلة رئيس جمهورية المكسيك في ٨ نيسان / أبريل ، وأصدروا بلاغا يتضمن الفقرات الثلاث التالية :

" لقد لاحظ الوزراء أنه قد ظهرت طلي الصعيد الاقليمي خلال الأسابيع الأخيرة علامات تدل على تدهور خطير . فقد تصاعدت أنشطة القوات غير النظامية التي تدعمها امدادات ومراكز اتصال قائمة في أراضي البلدان المجاورة ، سعيا الى زعزعة حكومات المنطقة . كما استخدمت أسلحة متطورة وأساليب عسكرية حديثة وأشكال خطيرة من الهجوم واتخذت اجراءات منها وضع الغمام في الموانئ من شأنها أن تضر بالاقتصاد وتعطل التجارة وتعرض حرية الملاحة للخطر .

كما لاحظوا مع القلق وجودا مكشوفاً ومتزايداً لقوات أجنبية ومستشارين أجانب ومضاهفة تكديس الأسلحة وانتشار التدابير والمناورات العسكرية ، التي تسهم جميعا في زيادة حدة التوتر وتعميق عدم الثقة .

ولذلك فهم يرون من الضروري أن تظهر البلدان التي تربطها صلات ومصالح بالمنطقة بأفعال ملموسة ما أعربت عنه من تأييد لمجموعة الكونتادورا ، مع التأكيد مرة أخرى على أن لاتساع نطاق الصراع ردود فعل عميقة على جميع بلدان المنطقة قد تؤثر على المنطقة برمتها " .

وهذه الملاحظات سليمة اذا ما أخذ في الاعتبار أن قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) لا يزال ساري المفعول تماما من الناحية القانونية . فقد اتخذ أعضاء المجلس ، الـ ١٥ الدائمين ، وغير الدائمين ، القرار بالاجماع في ١٩ أيار / مايو من العام الماضي . ويساند القرار نداء مجموعة الكونتادورا من حيث " ضرورة أفضاء مداولات المجلس الى تعزيز مبادئ تقرير الصير وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ، والالتزام بعدم السماح باستخدام أراضي دولة ما لارتكاب أعمال عدوانية ضد دولة أخرى ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها لحل المنازعات " وأكد من جديد " حق نيكاراغوا وجميع بلدان المنطقة في أن تعيش في سلام وأمن بعيدا عن التدخل الخارجي " .

وهذا هو السبب بلاشك الذي دعا الأمين العام للأمم المتحدة ، خافيير بيريز دي كوبيلار ، أثناء زيارته الأخيرة للمكسيك أن يدلي بعد الاشارة بالتحديد الى القرار ٥٣٠ الذي ذكرته توا ، بالبيان التالي :

" ان اقتناع مجموعة الكونتادورا بضرورة التماس الحلول عن طريق التفاوض ، والبحث فيها عن الجذور الأساسية ، الاجتماعية والاقتصادية للمشاكل ، قد وضعها على الطريق السليم ، وسيقودها الى حلول عادلة . ومما يستحق الثناء أيضا رفضها أي محاولة تزج بحوامل المواجهة الحالية بين الشرق والغرب في المنطقة بجميع ما تنطوي عليه من ردود فعل سلبية أكيدة . ووصفتي أمينا عاما ، فانه الى جانب دوام استعدادي للعمل ، فلان دوري ، وفقا لهذا القرار ، هو تأييد مجموعة الكونتادورا وابلاغ مجلس الامن بذلك " .

ويوصفي عضوا في هذه المجموعة التي تركز أنشطتها لتحقيق السلم في أمريكا الوسطى على " مراعاة مبادئ القانون الدولي الناظمة لأفعال الدول " التي انطوى عليها ما يسمى بوثيقة الأهداف المعتمدة في أيلول / سبتمبر الماضي ، فان المكسيك مقتنعة بأن يؤخذ هذا الحق مأخذ

الجد البالغ ، وألا تبذل أية محاولة عن طريق المغالطة والخداع ، من أجل تبرير أعمال الارهاب الحكومية التي تعتبر أكثر خطورة من أعمال الارهاب الفردية .

ولهذا السبب يراودنا الأمل في أن يحين قريباً وقت تنفيذ التدابير التي وضعتها مجموعة الكونتادورا والتي أشار إليها الرئيس ميغيل ديلا مدريد في الخطاب الذي وجهه الى شعبه في ٩ نيسان / أبريل بمناسبة عودته الى المكسيك من : " وقف الأعمال العدائية وأعمال الحرب أو الاعداد للحرب ، ووضع حد لتكديس الأسلحة ، والتزام جميع بلدان المنطقة بعدم دعم عمليات تخريب البلدان المجاورة وزعزعة استقرارها وسحب القوات العسكرية الأجنبية " .

وينبغي ألا يخيب عن البال أن الاعلانات والتدابير التي اطلت بها في هذا الصدد ، البيانات المشتركة المتعلقة برحلة أمريكا اللاتينية التي أشرت إليها قد صدرت عن متحدثين على أعلى المستويات في البلدان الست - كولومبيا ، والبرازيل ، والأرجنتين ، وفنزويلا ، وبما والمكسيك - التي تمثل ٧٨ في المائة من مساحة أمريكا اللاتينية و ٧٥ في المائة من سكانها ، في حين تستأثر اقتصاداتها بنسبة ٧٧ في المائة من المجموع الاقليمي . وعلى من يعتقدون أن للاحصائيات أهمية حاسمة أو كبيرة على الأقل ، أن يجدوا فيما تقدم من أرقام تشجيعاً لهم على عدم النظر باستحفاف الى تلك البيانات والتحذيرات .

الرئيس : يوجد اسمان آخران في قائمة المتكلمين ، وحيث أن الوقت متأخر اقترح تعليق الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح واستئنافها في الساعة ١٥/٣٠ . هل هناك أي اعتراض ؟ لم أسمع اعتراضاً .

قبل أن أعلق الجلسة اسمحوا لي بأن أعلن أن جلسة فريق الاتصال لدراسة البند ٥ من جدول الأعمال لن تعقد في الساعة ١٥/٣٠ في الحجرة C.108 كما كان مقرراً في الأصل ، ولكنها ستعقد بعد الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

علقت الجلسة الساعة ١٢/٥٥ ودعيت الى الانعقاد

من جديد الساعة ١٥/٣٠

الرئيس: تستأنف الجلسة العامة لنزع السلاح .

لا تزال الجمهورية الديمقراطية الألمانية وفرنسا مدرجتين في قائمة المتكلمين لهذا اليوم .

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السفير روز .

السيد روز (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، سيادة الرئيس ، يرغب اليوم وفدى

في تناول البند ٥ من جدول الأعمال وهو " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

في مسار الجهود التي تبذل من أجل تحقيق الأمن الدولي ونزع السلاح ، نفذ الى أذهان الشعوب باطراد ما استجد من تطورات في الفضاء الخارجي خلال السنوات القليلة الماضية وتلمب هذه التطورات دورا متزايد الأهمية في سياسات الدول . ولقد حان الوقت الآن لرسم مسار يخدم السلم ، فاما أن نتمكن من صيانة الحرية وتعزيزها من أجل استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه سلميا ، بما يعود بالفائدة على جميع الدول ، واما أن يدخل الفضاء الخارجي في عالم سباق التسلح ، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة .

ان قيام الاتحاد السوفياتي منذ ٢٠ سنة تقريبا باطلاق أول تابع اصطناعي أرضي كان فاتحة لعصر استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه عمليا . وتحققت أفكار حاملة لأجيال سابقة . والتزمت الدول في المعاهدات الدولية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية . وتابعت الشعوب في جميع أنحاء العالم بتعاطف كبير النجاح الرائع الذي أحرزه العلماء ورواد الفضاء وظهرت بوضوح أبعاد جديدة للتعاون فيما بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة . واعتبرت رحلة الفضاء المشتركة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بمثابة علامة واعدة في هذا الصدد .

بيد أن الولايات المتحدة بدأت الآن تقلب ظهر المجن : فهي تعمل على تقويض توافق الآراء العالمي بشأن حرية الفضاء الخارجي وسلمه وبإدخال الفضاء في سياستها المغامرة . ولقد أبرزت من قبل وقائع ذات صلة ، ولا داعي لتكرارها . ونحن نشارك الرأي القائل أنه لا يمكن فصل تلك الأنشطة عن وزع قذائف برشنج - ٢ والقذائف الانسيابية بوصفها من أسلحة الضربة الأولى النووية في أوروبا وتعتبر قارتنا ساحة قتال نووي محتمل ، في حين أن المفروض أن ثمة شبكة واسعة النطاق من القذائف المضادة للقذائف التسيارية الموجودة في الفضاء تحمي الولايات المتحدة من أي ضربة انتقامية . ويغلب على تلك الخطط والاجراءات ، مثلما سبق ، مذهب الحرب النووية المحدودة النطاق بافتراض مكان شنها وكسبها .

ان امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي لا يمكن أن تبرره حجة أيها كانت . ففي

الخميس الماضي ، عاد وفد الولايات المتحدة لذرائع عدم ابرام الاتفاقات الدولية التي لا تزال دائمة على تقديمها منذ سنين .

ويتعين علينا ابداء الملاحظات التالية بشأن ذلك البيان . أولا ، من الملفت للنظر أن يقتصر بيان ممثل الولايات المتحدة على مسألة الشبكات المضادة للتوابع أي أن يشير الى جانب واحد فقط من الأنشطة العسكرية التي يقوم بها بلده فيما يتعلق بالفضاء الخارجي . وجرت مرة أخرى محاولة تزعم تمتع الاتحاد السوفياتي بمركز موات في هذا الميدان . وذلك أمر لا يصدق ساذج ، وعلى سبيل المثال ، لا صلة هناك لمشروع المكوك بالأنشطة العسكرية بما فيها الاجراءات المتخذة



ضد التوابع المنتمية الى دول أخرى • وبشير أيضا الى أنه في عام ١٩٧٩ ، قطعت الولايات المتحدة مفاوضاتها مع الاتحاد السوفياتي بشأن الأسلحة المضادة للتوابع • وهذا دليل آخر على محاولة ادخال الفضاء الخارجي في مسيرة التسليح والاستعداد للحرب • بل ان رفض جميع الالتزامات التي يحتمل أن تعرقل هذا المسار أصبح جزءاً أساسيا من تلك السياسة • ومما يدل دلالة قوية على ما نذهب اليه رفض الانضمام الى المعثروتوريم الذي أعلنه الاتحاد السوفياتي •

ثانيا ، تغادى وفد الولايات المتحدة أية اشارة الى الخطط الشاملة التي شاع التعبير عنها بمفهوم " حروب الكواكب " وهي الخطط التي أعلنت في آذار / مارس في العام الماضي على أعلى مستوى ، وصاحبها حملة دعائية كبيرة ، وأصبحت مؤخرا فقط ، بواسطة التوجيه ١١٩ ، مبدءا توجيهيا ملزما لسياسة ذلك البلد • ويلىق منطقا أن تستحق هذه الخطط الخطيرة اهتماما خاصا من جانبنا عند النظر في تدابير مكافحة سباق التسليح في الفضاء الخارجي •

ولا سبيل الى دحض الحقائق التالية • ان خلق شبكة قذائف مضادة للقذائف التسيارية سيفسد العلاقة القائمة بين الحد من الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية والأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، مما سيزيد حتما من خطر نشوب حرب نووية • وقد أصبح هذا الاهتمام موضوع اتفاقات دولية • فدياجة المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والمؤرخة في ٢٦ أيار / مايو ١٩٧٢ تؤكد على أن اتخاذ تدابير فعالة للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية سيؤدي الى تقليل خطر نشوب حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية • وهذا يعني ، اذا أعلننا المنطق ، ان شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ستجعل نشوب حرب نووية أمرا أكثر احتمالا • فهي جزء ثابت من استراتيجية تسديد الضربة النووية الأولى • وهذا يتنافى مع القانون الدولي • فالفقرة ١ من المادة الخامسة من المعاهدة المذكورة أعلاه تنص على التزام أساس فحواه " ان يتعهد كل طرف بعدم استحداث أو اختبار أو وزع شبكات قذائف مضادة للقذائف التسيارية أو أية عناصر ذات قاعدة بحرية أو جوية أو فضائية — وأكرر فضائية — أو برية متحركة " • ومدى فهمنا أن الأمر يتعلق بمعيار أساسي فسي المعاهدة يتعين أن يكون أيضا مبدءا توجيهيا لكافة الأحكام الأخرى المحددة •

ولا يمكن الاعتراض بأن معاهدة الفضاء الخارجي المؤرخة في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٦٧ تنص على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية • وعلاوة على ذلك ، فهي تؤكد حقا واضحا لكل دولة في الاشتراك في هذه الأنشطة دونما تمييز • ولا مندوحة من أن يؤدي اضمحاض الطابع العسكري على الفضاء الخارجي على نحو ما تحاول الولايات المتحدة الى تقييد هذا الحق بل والغائه • ولذلك فنحن ننضم الى جميع الوفود التي تعتبر الأنشطة المتوخاة متنافية مع معاهدة الفضاء الخارجي •

والمفروض أن بتيسر منع سباق التسليح في الفضاء الخارجي بما أن جميع الدول تقريبا قد حذرت بتأييدها قرار الجمعية العامة ٢٨ / ٧٠ في دورتها الأخيرة اجراء مفاوضات بشأن المسألة • ونحن نأمل في أن يسود الفهم بين الولايات المتحدة أيضا بأن اضمحاض الطابع العسكري على الفضاء الخارجي لن يقضي الى اكتساب المزايا العسكرية والسياسية المرجوة • فالوسيلة الوحيدة المجدية لتقوية الأمن الوطني والدولي هي وقف سباق التسليح ونزع السلاح التدريجي عن طريق الاتفاقات الدولية •

لقد ظهر بوضوح في هذا المؤتمر وجود نهج مختلفة تجاه المسألة • فالغالبية العظمى من الوفود تطالب بإنشاء لجنة ذات ولاية تفاوضية ، كما نص على ذلك بالفعل القرار ٣٨/٧٠ والذي أيده بلدى أيضا • ولا يوجد ثمة زيف في سياستنا • ولذلك فنحن نوصي بمواصلة تنفيذ القرار، وينطبق ذلك على الفقرة ٧ من المنطوق قبل غيرها •

ولنا أن نسأل ما هي العناصر التي لا يزال يتعين تحديدها أو درستها في مناقشات خارج اللجان فيما يتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي حسبما أشار وفد الولايات المتحدة • اذا كان يوجد لدينا نص مشروع معاهدة بشأن حظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض قدمه الاتحاد السوفياتي • أن هذه المعاهدة لا تعين جميع المشاكل ذات الصلة فحسب بل أنها تقدم حلا ملموسة أيضا • فهي تتسق تماما مع الموضوع بما فيه من تعقيد • فالمشروع ينص بوضوح وعلى نحو لا غموض فيه على عدم وضع أى سلاح من أى نوع في الفضاء الخارجي • ولا تكمن المسألة الرئيسية في وضع اتفاق واحد أو عدة اتفاقات • فان ما نحتاج اليه هو حل شامل • ومشروع المعاهدة المقدم ، الذى يراعي الاعتبارات البناءة التي أبدتها دول أخرى ، يقدم الى المؤتمر أساسا جيدا للتفاوض ، ومن حق أى شخص أن يقترح أثناء التفاوض اجراء تعديلات أو اضافات • وبصراحة فان وفدى لا يرغب بتاتا في أن ينتهي الى حالة مشابهة للحالة التي خلقها معارضو الخطر الشامل للتجارب •

من المجدى كل الجدوى توضيح مجريات الأمور • فالبيانات الرسمية الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة تبين ما تبذله من جهود كبيرة وما تستثمره من موارد مادية هائلة لاستحداث واختبار ونتاج أنواع مختلفة من أسلحة الفضاء • أما الاعتبارات المعلنة عن منع مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي وابرام اتفاقات دولية فهي على العكس من ذلك ، أمور يقصد منها الحفاظ على المظاهر فقط فيما يبدو • فتلك الاتفاقات والمعافوات مرفوضة من حيث الجوهر • وبناء على ذلك ، ينبغي أن يدعو هذا المؤتمر الولايات المتحدة الى اعادة النظر في موقفها ومراعاة ما تطلبه الغالبية العظمى من الدول لما فيه مصلحة الأمن الدولي ونزع السلاح •

ان وفدى سيتصدى في سياق المرحلة المقبلة من دورتنا لمسألة حظر الأسلحة الكيميائية • وأود اليوم أن أبدي فقط بعض الملاحظات بشأن هذه المسألة •

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، مثلها مثل البلدان الاشتراكية الأخرى ، تحاول جاهدة التوصل الى حل عاجل وجذرى في هذا الميدان • واسمحوا لي بأن أشير الى قرار الدورة الأخيرة للجمعية العامة ١٨٧/٣٨ ألف ، الذى قدم بمبادرة من بلدى • ويرمي الاقتراح الرامى الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الى تحقيق هذا الهدف أيضا •

ولكي يتم التوصل الى حظر شامل للأسلحة الكيميائية ، لا بد من أن تكثف المفاوضات الجارية في اطار هذا المؤتمر • وقد أدى تقديم عدد من الاقتراحات الى تحسين الظروف في هذا الصدد • وينطبق هذا بوجه خاص على المبادرة السوفياتية البعيدة المدى المؤرخة في ٢١ شباط / فبراير ١٩٨٤ بشأن ازالة مخزونات الأسلحة الكيميائية • وتتضمن ورقة العمل المقدمة من الصين بشأن عناصر اتفاقية في المستقبل وورقة العمل المقدمة من يوغوسلافيا بشأن تدابير التحقق الوطني أفكارا قيمة • وآلية التحقق التي اقترحتها كل من المملكة المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وهولندا وفرنسا في وثائق مختلفة لمؤتمر نزع السلاح هي موضع دراسة دقيقة من جانبنا • وسيكون هذا هو

أيضا نهجنا تجاه مشروع الاتفاقية المقدم اليوم • وعلى أي حال ، فالعقاييس هو مدى ما تسهم به  
كافة الوثائق في وضع اتفاقية على نحو عاجل لحظر الأسلحة الكيميائية •

بيد أنه يبدو من الغريب لنا أن يرتبط أحد مشاريع المعاهدات باقتراح مقدم الى الكونغرس  
لمنع مبالغ طائلة الى برنامج لانتاج أسلحة كيميائية ذات نوعية جديدة • ومن المعروف جيدا أنه  
يتعذر حظر انتاج أسلحة شرع فعلا في تصنيعها • فالتفاوض بصدق واخلاص يعني الامتناع عن  
اتخاذ تدابير مضادة للقصد من تلك المفاوضات •

السيد دي لاغوريس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : يرغب الوفد الفرنسي فسي  
الاعراب عن ارتياحه العميق ازاء مشروع الاتفاقية الذي قدمته الولايات المتحدة اليوم بشأن الأسلحة  
الكيميائية والذي كان السيد جورج شولتز قد أشار اليه في استوكهولم • ونحن نقدر بوجه خاص  
قيام نائب رئيس الولايات المتحدة السيد جورج بوش ، بتقديمه •

ان هذا الحدث يسجل ولا شك مرحلة هامة جدا في المفاوضات الجارية هنا بشأن نزع  
السلح • ونحن على يقين من أن هذا المشروع سيشكل اسهاما بناء في المفاوضات •

وستعمل فرنسا كل ما في وسعها من أجل المساهمة في انجاح المفاوضات • ان نذكر  
التهديد بالاسلحة الكيميائية تخيم على العالم • وذلك جانب هام من جوانب الاهتمام بأمن أوروبا •  
لقد كشفت الأحداث الأخيرة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في أجزاء أخرى من العالم ،  
ونحن نعلم أن القدرة على انتاجها منتشرة على نطاق واسع •

ولذلك فان نزع الأسلحة الكيميائية لا يستلزم حولا اقليمية ولكنه يتطلب حلا عاما أي معاهدة  
متعددة الأطراف وعالمية النطاق •

لقد دأبت الحكومة الفرنسية منذ فترة طويلة على تحبيز ابرام مثل هذه المعاهدة التي يتعين  
أن تتضمن على وجه الخصوص جدولا زمنيا لتدمير المخزونات وازالة مرافق الانتاج • وقد قدم الوفد  
الفرنسي منذ بضعة أيام ورقة عمل بشأن هذا الموضوع • وغني عن القول بأنه ينبغي لمعاهدة نزع  
السلح الكيميائي أن تتضمن تدابير أساسية للتحقق بغية توفير درجة معينة لازمة من الثقة بين الدول  
الأطراف لاحترام أحكامها •

الرئيس : بهذا تنتهي قائمة المتكلمين اليوم • هل يود أي وفد آخر في أخذ  
الكلمة ؟ لا أرى أحدا •

أود أن أكرر ما سبق أن أعلنته من أن جلسة فريق الاتصال المعنية بالبند ٥ من جدول  
الأعمال ستعقد في الغرفة C.1٥8 فور رفع هذه الجلسة العامة • ونظرا لعدم وجود أعمال أخرى  
اليوم ، فاعتزم رفع الجلسة العامة • وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ،  
٢٤ نيسان / أبريل في الساعة ١٠/٣٠ •

رفعت الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •



المحضر النهائي للجلسة الحادية والستين بعد المائتين لمؤتمر نزع السلاح

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف

يوم الثلاثاء ٢٤ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد م . ج . د هانا بابالا ( سرى لانكا )

الحاضرون في الجلسة

السيد ف • ل • اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب • ب • بروكوفيف	
السيد غ • ف • بيدينكوف	
السيد ب • ي • سكوموروخين	
السيد س • ف • كوبيتش	
السيد ت • ف • دميتريتشيف	
السيد ف • ي • اوستينوف	
السيد ف • ف • برياخين	
السيد ل • أ • نوموف	
السيد ج • أ • انتسيفيروف	
السيد ف • يوهانس	<u>اثيوبيا</u>
السيد ر • غارسيا موريتان	<u>الارجنتين</u>
السيد ر • فيامبروسا	
السيد ر • باتلر	<u>استراليا</u>
السيد ر • روو	
السيدة ج • كورتني	
السيد ه • فيخينر	<u>المانيا ( جمهورية - الاتحادية )</u>
السيد م • غردتس	
السيد س • سوتوارد وپو	<u>أندونيسيا</u>
السيد ن • ويسنومويرتي	
السيدة ب • رمضان	
السيد اندراجاتي	
الآنسة ر • تنزيل	
السيد ن • كامياب	<u>جمهورية ايران الاسلامية</u>
السيد ج • زاهرنيا	
السيد ف • شاهابي	
السيد م • أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب • كابرأس	
السيد م • بافيزي	
السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ق • نياز	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد س. أ. دي سوزا اي سيلفا السيد س. دي كيروز دوارته	<u>البرازيل</u>
السيد م. دوباس	<u>بلجيكا</u>
السيد ق. تيلالوف السيد ب. بويتشيف السيد ك. براموف	<u>بلغاريا</u>
السيد يو مونخ مونخ غي السيد يوبي شين تن السيد يوثان تون	<u>بورما</u>
السيد س. توربانسكي السيد ع. تشيمبينسكي السيد ي. سيالوفيتش السيد ت. سترويفاس	<u>بولندا</u>
السيد ك. كاستيليو راميريز السيد م. فيفودا السيد أ. تسيما السيد ي. ماتوشيك	<u>بيرو</u> <u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد عبد القادر طفار السيد ه. روزه السيد ه. ثيليكه السيد ف. ساياتز السيد ا. داتكو السيد ت. ماليسكانو السيد ب. بالوي السيد أ. كريتو السيد أ. بوبسكو	<u>الجزائر</u> <u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيدة ايساكي ايكانغا كابييا السيد ج. دانابالا السيد ه. م. ع. س. باليهكارا السيد ب. كاريا واسام السيدة م. ب. ثيورين	<u>رومانيا</u> <u>زائير</u> <u>سرى لانكا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ر • ايكيموس الآنسة أ • بوليهيه السيد ه • برغلوند السيد ل • أ • فنغرين السيدة أ • م • لاو	<u>السويد</u>
السيد تشيان جيا دونغ السيدة وانغ شوويين السيد ليانغ ديفنغ السيد لن تشنغ السيد زانغ فيدونغ السيد سو كايمنغ	<u>الصين</u>
السيد ف • دي لافورس السيد ه • ريني	<u>فرنسا</u>
السيد أ • غارسيا غارسيا	<u>فنزويلا</u>
السيد ج • ا • بيسلي السيد ج • ر • سكينر السيد ر • ج • روشون	<u>كندا</u>
السيد ك • لبتشوغا هيفيا السيد ب • نوليمس موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد ابراهيم حسن الآنسة وفاء بسيم السيد أحمد ماهر عباس	<u>مصر</u>
السيد محمد الشرايبي السيد عمر هلالي	<u>المملكة المغربية</u>
السيد أ • غارسيا روبليس السيدة ز • غونزاليس اي رينيرو	<u>المكسيك</u>
السيد ل • ج • ميدلتون السيد د • أ • سلين	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د • ارد ميلغ السيد س • أ • بولد	<u>منغوليا</u>
السيد أ • أوبوه السيد ل • أ • اكينديلي السيد س • ف • اوديديبا	<u>نيجيريا</u>



الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م • دوبي	<u>الهند</u>
السيد ش • كانت شارما	
السيد د • مايستر	<u>بنغاليا</u>
السيد ف • غاجدا	
السيد ج • راماكر	<u>هولندا</u>
السيد ر • ج • أكرمان	
السيد ن • كلين	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد ن • كاريرا	
السيد ر • هورن	
السيد ر • نورمان	
السيد ب • كوردين	
السيد ه • كالهون	
السيد بيرسي	
السيد ج • باكيت	
السيدة ك • كريتنبرغر	
السيد م • ايعاي	<u>اليابان</u>
السيد م • كونيوشي	
السيد ت • كاواكيتا	
السيد ت • ايشيغوري	
السيد م • ميخايلوفيتس	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد ا • سوى	<u>المدير العام لمكتب الأمم المتحدة</u>
	<u>في جنيف</u>
السيد ر • جايبال	<u>الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح</u>
	<u>والممثل الشخصي للأمين العام</u>
السيد ف • بيراساتيغوي	<u>الأمين العام المساعد</u>
	<u>لمؤتمر نزع السلاح</u>

### الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم النظر في المسائل المتعلقة ، كما يتجلى في برنامج العمل الذى اعتمد في بداية دورته لعام ١٩٨٤ . ووفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلى ، يمكن لمن يرغب من الأعضاء ، أن يشير أى موضوع له صلة بعمل المؤتمر .

وكما تعلمون ، ستعقد جلستنا العامة الأخيرة يوم الخميس . وأنوى في تلك المناسبة ، الدعوة لعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر لنظر بعض المسائل التنظيمية المتعلقة . فإن لم يكن ثمة من اعتراض ، فسنمضي وفق ذلك .

### وقد تقرر ذلك .

وسنبحث في تلك الجلسة غير الرسمية نتائج المشاورات التي جرت في أفرقة الاتصال المنشأة للنظر في المقترحات المقدمة بموجب البنود ١ و٢ و٣ و٤ من جدول الأعمال ، وهي الأفرقة التي واصلت اجتماعاتها حتى الآن ، وستواصلها اليوم وغدا . وينبغي لنا أيضا أن ننظر فني الرسالة التي وجهها الي رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وقد عممت تلك الرسالة بوضعها في صناديق بريد الوفود في ١٧ نيسان / ابريل ، وتعمم أيضا الآن لمعلومية الأعضاء .

ولدى قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو كوبا ، والسويد ، وبورما ، ورومانيسا ، وباكستان ، والسنغال والصين .

### وأعطي الآن الكلمة لممثل كوبا ، السفير لتشوغا .

السيد لتشوغا هيفيا ( كوبا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : السيد السفير دانا بالا ،

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالاعراب عن تقديرنا لما تبذلون من جهود للسير قدما بأعمال المؤتمر . وكما فعل سلفكم في الرئاسة ، السفير داتكو ، فقد سلكتم سبيل الاقتناع وعلمتم على مساعدتنا في التقدم بحملنا .

على أنه من الجلي أننا أبعد ما نكون عن عملية التفاوض الجديدة . فنحن أبعد ما نكون عن الاستعاضة عن العبارات الرنانة الغوغائية ، وأساليب الدعاية بمنجزات محددة تساعدنا على تحقيق ما تصبو اليه البشرية ، أى نزع السلاح ، وتبديد جو الحرب الذى يخيم اليوم على العالم وتوطيد أسس متينة للتعاون بين جميع الأمم .

ان الحالة الجديدة والخطيرة التي نجد فيها أنفسنا لا ترجع يقينا الى بنية المؤتمر . أنها ترجع الى الموقف المولع بالحرب الذى تقفه دولة كبرى ، وهي الولايات المتحدة ، والدعم الحماسي المشابه من بعض حلفائها . ولسنا بحاجة الي كبير عناء للتوصل الى هذا الاستنتاج فالوقائع بارزة للعيان . وأما فيما يتعلق بحظر تجارب الأسلحة النووية ، فثمة مقدار مهيب من الوثائق ، وخبرة واسعة تجمعت في مدى عشرين عاما كانت المسألة فيها قيد المناقشة ، ومع ذلك لا تزال الولايات المتحدة تعتبر أننا بالكاد اتخذنا الخطوات الأولى بغية الوصول يوما ما الى مرحلة التفاوض . والحالة لا تختلف بالنسبة لوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى . وقد تعذر في هذا المجال حتى مجرد انشاء هيئة فرعية ذات ولاية محددة . وتواجه مسألة منع سباق التسلح في الفضاء نفس العقبات . ونقول ببساطة انه لا توجد رغبة في التفاوض .

ويمكننا أن نضيف الكثير الى القائمة ، مما نشعر به ويشعر به الرأى العام العالمي من أمور  
مثبطة للعزيمة •

ففي نهاية هذا الجزء الأول من الدورة السنوية للمؤتمر ، المسماة دورة الربيع ، لا يبدو  
المنظر أمامنا نضرا ، وممرعا كالذى يناسب هذا الفصل من العام ، بل يبدو منظرا قطبيا مقسرا ،  
وسرابا وأوهاما • وندر أن رأينا من قبل في مجال العلاقات الدولية ، مثل هذه الحملة المستمرة  
الخادعة من التلاعب بالرأى العام وتشويه الحقائق كالذى نشهده اليوم •

وتتسم الفترة الراهنة برفض التفاوض ، والمقصود طبعا التفاوض بحسن نية • فلا يوجد  
ولو محفل واحد يستدل على تحقق منجزات ايجابية فيه ، سياسيا ، أو اقتصاديا ، أو عسكريا •  
وعليه فان الحالة الشبيهة بالشلل للمؤتمر انما تتبع من خارج اطاره • فهناك سياسة كامليسة  
تقوم على تجنب الالتزامات ، الثنائية والمتعددة الاطراف سواء • فالتفاهم مرفوض في مجال نزع  
السلح ، لأن الهدف هو احراز تفوق عسكرى ثم التفاوض من مراكز القوة • وفي الوقت الذى يجرى  
الحدث فيه عن السلام توضع أسلحة ذات قوة تدبيرية كبيرة • ولقد أعلن وزير دفاع الولايات  
المتحدة في اجتماع لمنظمة حلف شمال الأطلسي عقد في تركيا أنه لن يتفاوض في أية معاهدة  
تحظر الأسلحة المضادة للقذائف • وتطلب ادارة الطاقة في الولايات المتحدة موازدا اضافيصة  
لاعداد موقع جديد في صحراء نيفادا للتجارب الجوفية للأسلحة النووية في اطار خطة طوبليسة  
الأجل ستكلف مليارات من الدولارات لمضاغة الأسلحة النووية التي تطلق من البر والجو والبحر •

وبينما يجدد المؤتمر منذ سنتين لاستهلال مفاوضات بشأن حظر الأسلحة النووية تحضرس  
حكومة الولايات المتحدة موقع تجارب في *Abute Mesa* في ولاية نيفادا بغية اجراء حوالي • ٣ تجربة  
نووية في ١٩٨٥ ، لأن المكان لم يعد يتسع لهذه التجارب في موقع *Yuca Flats* • ويزعم البعض  
هنا أن العائق هو التحقق ، في حين أنه معلوم للجميع أن مشاكل التحقق قد حلت من حيث  
الجوهر كما أكد ذلك للتوفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية  
لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وكما بين الأمين العام للأمم المتحدة منذ ٢٢ سنة خلنت •  
فالتحقق ليس هو الذى يحول دون التفاوض ، فالذى يحول دونه هو برنامج التجارب النووية  
المرسوم للسنوات القادمة والذى لا يرغب في التخلي عنه •

ولا يراد التفاوض في المؤتمر حول المسائل المتعلقة بوقف سباق التسلح النووى ونسزع  
السلح النووى ، بحجة أن هذه المسائل تعود للمفاوضات الثنائية ، وهكذا ينسون ما قيل في  
وثيقة سنة ١٩٧٨ وأكد من جديد في سنة ١٩٨٢ : " بما أن عملية نزع السلاح تؤثر على المصالح  
الحيوية الأمنية لجميع الدول ، فيجب على هذه الدول أن تعنى وتسهم بشكل نشط بتدابير نزع  
السلح والحد من الأسلحة " • وينسى أيضا السبب الحقيقي لوجود هذه الهيئة ، بالرغم مما  
يلهج به في مناسبات أخرى من مديح يخدم مصالح ذاتية ، كالذى حدث في الأسبوع الماضى ،  
حين قدمت الولايات المتحدة مشروع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية • ومن الجلي أنه حفظا  
للمظاهر ، يتظاهر بتقدير الاحترام للمؤتمر ، علما بأن هذا الاحترام لا وجود له في الواقع •

وتجدر الملاحظة بصورة عابرة أنه قد شنت حملة ضخمة من الدعاية حول حظر الأسلحة  
الكيميائية ، الذى لا يشك أحد في أهميته ، ولكنها لا يمكن أن تكون ستارا من الدخان يخفي  
انعدام الحوار البناء حول المسائل الجوهرية الأخرى ، وهو الهدف في الواقع • ان استخدام

الأسلحة الكيميائية لهو أمر من الخطورة بحيث أن شعب فييت نام لا يزال يعاني من آثار الأسلحة التي استخدمتها في أراضي القوات المسلحة للولايات المتحدة ، منذ سنوات عديدة • ولنسباً جميعاً مصلحة في حظر الأسلحة الكيميائية ، ولا حاجة لتلقي دروس في استحسان عقد معاهدة لهذا الغرض ، والذي يهم في الواقع أن نرى هل أن هذا المشروع هو وثيقة جديدة أم أنه نص حشي بالفخاخ المعدة بالضبط للحيلولة دون اعتماده •

• وان التوقعات المرتقبة للدورة القادمة للمؤتمر لا تملك إلا أن تكون أقل بعثاً على التفاؤل • فقد أعلن من قبل أن بنود الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة النووية لن تراعى في السنة القادمة • وأعلن رئيس الولايات المتحدة " أن أي اتفاق يمكن إبرامه خارج الاتفاقات التي تنظم من قبل الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي لا تعتبر ذات فائدة شاملة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها • وترفض الولايات المتحدة التعهد بأن لا تكون البادئ في استخدام الأسلحة النووية • فليس ثمة من بصيص أمل بالنسبة للمفاوضات " •

ان مناخ المجابهة القائم في العلاقات الدولية والذي يحدد سير المؤتمر يسوء يوماً بعد يوم • فقد حل التهديد ، والعداوة ، والعدوان محل الحوار • فسياسة احزاب الحرب تتجلى بوضوح في الحالة في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي ، وتسهم في تفاقم التوترات القائمة فسي العالم أجمع • وتقابل الجهود المشكورة التي بذلتها بلدان المجموعة المسماة كونتا دورا لحمل الخلافات عن طريق الحوار وبطريقة سلمية ، تقابل هذه الجهود ببث الألغام في موانئ نيكاراغوا ، واستخدام حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الذي أدان ذلك التصرف ، والاعلان بأن أي قرار بهذا الشأن لن يعبأ به ، ومن جهة أخرى ، يتسارع الاحتلال العسكري الفعلي لهندوراس ، ويلجأ الى الارهاب ، ويكثف العدوان مع ازدياد الرأي العام واحتقار الالتزامات الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة •

ونحن جميعاً على علم بأن نتائج الحالة الدولية سلبية ، غير أن البلدان المهمة بانها ركود الراهن في المفاوضات ، والتي تشكل الأغلبية الساحقة في المجتمع الدولي ، كما يتبين كل سنة من القرارات التي تتخذها الجمعية العامة والتي تدعو للحوار على قدم المساواة بغية التقدم نحو هدف نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، ستواصل هذه البلدان الضغط بقوة وعزيمة كي تفضي أعمال المؤتمر الى نتيجة ، رغم العقبات القائمة • وستمنى في النهاية بالفشل تلك المناورات التي يلجأ اليها لاخفاء الحقيقة عن الرأي العام ، كما يتبين من بعض الدلائل على ذلك •

والمهم أن يبين المؤتمر بأمانة هذا العقم في المفاوضات ، في تقريره الى الجمعية العامة ، فلا يشارك ، بصمته ، في الأكاذيب التي تستهدف الرأي العام ، والمهم أن يعزز سلطته ويؤدي مهامه بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة ، وأن يعلن موقفه من الأحداث الواقعية ويعلن أنه لو وجدت الارادة السياسية لدى المجموعة الصغيرة من الدول التي تعرقل المفاوضات لأمكن التوصل الى اتفاقات ايجابية • تلك هي الرسالة التي يجب أن نبلغها للرأي العام الدولي كلما اقتضى الأمر ذلك •

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل كوبا على بيانه وعلى الكلمات

الرييقة التي وجهها للرئاسة •

وأعطي الآن الكلمة الى ممثل السويد ، السفير ثيورين .

السيدة ثيورين ( السويد ) : تقترب الدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح من نهايتها •

ونحن نجتمع في وقت يتواصل فيه دون هوادة سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي • فقد أطلق من عقاله • ووفقاً لمعلومات معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام، فقد أضافت الولايات المتحدة الى ترسانتها قنبلة واحدة تعادل قنبلة هيروشيما ( ١٢٥ كسط ) في كل ٣٠ دقيقة خلال مدة ٣٨ سنة ، ليلا ونهارا ، وسبعة أيام في الاسبوع • وضاعف الاتحاد السوفياتي القوة التفجيرية لمخزوناتة النووية الى نفس المستوى تقريبا • وحتى أنه يجسرى وزع واستحداث أسلحة نووية جديدة أشد زعزة للاستقرار ، وبمعدل متسارع •

ونحن نجتمع في وقت تضاف فيه الى سلم التصعيد درجات جديدة قد تشير أوهامسا

خطيرة ، وهي أن في الأماكن حصر الحرب النووية ضمن حدود أوروبا • غير أن نظريات التصعيد الأفقي تنذر بنشر النزاعات العسكرية من منطقة لأخرى •

والذي يضرى سباق التسلح النووي ، هو ، من جهة ، الأمل الوهمي ببلوغ التفوق

والمناعة ، ومن جهة أخرى الخوف المشترك بين الدولتين النوويتين الكبيرين من سعي الجانب الآخر الى بلوغ القدرة على تسديد الضربة الأولى •

وان تجارب الرؤوس الحربية الجديدة والجهود التي تبذل لاستخدام الفضاء الخارجي

في حرب نووية طعب دورا كبيرا في هذا السياق •

وتوضع " في مختبرات الموت " الأسس لسباق تسلح نووي مكثف في السنوات والعقود

القادمة ، وفي ميادين تجارب الدول الكبرى وفي " أفركة التفكير " لأصحاب النظريات عن استخدام النووي ، التي تتصور نظريات استراتيجية وتعبوية جديدة لشن حرب نووية في السبر والفضاء •

ونحن نجتمع في وقت علمنا فيه للتو بالنتائج المتعلقة بالآثار المدمرة للجنس البشري

ولفظم دعم الحياة ، التي تحدثها في ظروف معينة الحرب النووية المحدودة • وأشير هنا الى التحذيرات من توقعات " الشتاء النووي " الذي يخشى نصف الكرة الشمالي ، و " السحاب النووي " الذي ينتشر أيضا الى نصف الكرة الجنوبي ويهدد الشروط ذاتها التي تقوم عليها الحياة البشرية على الأرض •

ونحن نجتمع في وقت يتزايد فيه تشكيك مواطني هذا الكوكب بحق أي دولة ، مهما تكن ،

باستخدام الأسلحة النووية ، وبخاصة أن تكون البادي باستخدام هذه الأسلحة •

وهذا الرفض ينبثق من مصادر عديدة : من منظمة الأمم المتحدة ، والكنايس ، والنقابات،

ورجال القانون الدوليين والمفكرين المتخصصين بالاستراتيجية •

فهل تجلى كما ينبغي هذا القلق المتزايد لدى الرأي العام في أعمالنا خلال الدورة

الأولى ؟

طبيعي أنه كان موجودا في العديد من البيانات التي أقيمت في المؤتمر ، ومع ذلك ،  
يعد عدم التقدم كليا حين توشك جهودنا أن تدخل في ، أو حتى أن تقترب من ، المفاوضات  
الواقعية حول القضايا النووية • فلقد عجزنا عن الاتفاق على الوقت وكيفية الشروع ، بل وحسبتي  
على ضرورة القيام بذلك • ويبدو في بعض الأحيان أن لا وجود لحسن النية ، حتى من أجل  
الشروع في مفاوضات حول المشاكل الحاسمة المتعلقة بالتدابير ذات الصلة بوقف سباق التسلح  
النووي ونزع السلاح •

وأشير على وجه الخصوص إلى العقوبات التي أثرت أمام جهودنا الرامية إلى تحقيق  
وقف لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية من خلال معاهدة شاملة لحظر التجارب ، لوقف  
سباق التسلح المنبثق في الفضاء الخارجي ، ولبدء العمل لمنع وقوع حرب نووية • وهذا العزوف  
عن التفاوض بشأن مسائل نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح يظهر في وقت لا يجرى فيه  
أي تفاوض ثنائي بين الدولتين النوويتين العظميين •

ومن الحسير أن نتصور كيف تستطيع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية  
الأحكام على هذا الأمر بوصفه انتهاكا للمادة السادسة من المعاهدة • والأمر الوحيد  
المقبول هو التقدم الحاسم في " مفاوضات بحسن نية حول التدابير الفعالة لوقف سباق التسلح  
النووي في وقت مبكر ونزع السلاح النووي في السنوات القادمة " •

ان معظمنا سيشاركون بعد مرور ١٥ شهرا من الآن في المؤتمر الاستعراضي الثالث  
لمعاهدة عدم الانتشار • وسيكون لهذا المؤتمر أهميته بالنسبة لمستقبل نظام المعاهدة فسي  
عالم تنتشر فيه القدرة التقنية على التحول نحو الواقع النووي • وسيعقد مؤتمر قبل سنة ١٩٩٥  
لتقرير هل ينبغي أن تبقى المعاهدة نافذة ؟ وسيتخذ القرار من جانب أغلبية الدول الأطراف  
في المعاهدة • فاذا كنا نريد تمديد المعاهدة - وترى السويد أنها حيوية من أجل السلام  
والأمن الدوليين - يجب ألا نسمح بأن يمتنع المؤتمر الاستعراضي الثالث بفشل آخر •

وان الاتفاق على معاهدة للحظر الشامل للتجارب من شأنه أن ييسر كثيرا نجاح المؤتمر  
الاستعراضي ، وييسر كذلك التمديد المقبل لمعاهدة عدم الانتشار •

واني إذ أشعر بالقلق ، ألفت نظر المؤتمر إلى الإعدام التام للتقدم في هذه الدورة  
للعمل في سبيل وضع معاهدة حظر شامل للتجارب • وتقع المسؤولية بثقلها على كاهل الدول  
النووية التي تعترض التقدم نحو هذا الاتفاق وتعرض بذلك السلم والأمن للخطر •

فمن المصلحة الحيوية أن تبدأ الآن العمل من أجل مسألة الحظر الكامل للتجارب بخية  
التوصل إلى اتفاق على معاهدة في وقت مناسب للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار •  
ويتجلى هذا الهدف في الولاية التي اقترحتها مجموعة الـ ٢١ •

وقد نعلم جميعا أنه لا توجد عقبات تقنية تحول دون إبرام معاهدة للحظر الشامل •  
ومن ثم يبدو بجلاء أن بعض الدول يولي أولوية للاستمرار في استحداث أنواع جديدة من الأسلحة  
بدلا من الوفاء بالتزاماته النابعة من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ومعاهدة عدم الانتشار •  
وهذا الموقف خطير وفيه قصر نظر •

وبرأينا أن كل تجربة نووية تشكل في الحقيقة تدربا على شن حرب نووية تجازف بتقويض الشروط اللازمة للحياة البشرية على هذا الكوكب • وسؤالي هو التالي : من الذى أعطى هذا الحق للدول النووية ؟ ثمة أغلبية ساحقة من مواطني هذا الكوكب يطرحون السؤال التالي : من الذى أعطاكم الحق بالتخطيط لحرب نووية والتدرب على شنها ؟

ان معاهدة الحظر الشامل للتجارب هي أولوية لا فحسب للحكومات ، ولكن بخاصة للنساء والرجال على هذا الكوكب • وتقع على عاتقنا نحن الاستجابة لهذا المطلب •

لقد أسندت الينا الجمعية العامة في دورتها الأخيرة مهمة تتسم بالأولوية ، بأن نطرق موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وتعطي التطورات التقنية السريعة معنى خاصا يتسم بالالاحاح لعملنا بشأن هذه القضية في مؤتمر نزع السلاح • فيجب عدم التلؤؤ في جهودنا الرامية الى وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وسيكون عملنا غدا في غاية الصعوبة اذا لم نبدأ العمل اليوم ، في وقت تستخدم فيه موارد مالية وعلمية هائلة في تغذية سباق تسلح فسي الفضاء منذر بالخطر ، ومزعزع للاستقرار وباهظ التكاليف •

وهذا السباق يؤثر على الجوانب الأساسية للأمن الدولي • وتبدو الدول العظمى العسكرية وقد استحوذت عليها غواية البحث عن الأمن غير المناعة الموهومة ، الناجمة عن التفوق في حرب الفضاء • ولن ينجم عن هذا زيادة في الأمن • بل ان النتيجة ستكون زيادة في الخوف •

ولقد قام الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كلاهما باجراء تجارب للمنظومات المضادة للتوابع ، وتوجد علاقة وثيقة بين استحداث الأسلحة المضادة للتوابع والمنظومات المضادة للقذائف وان انشاء الأسلحة الثنائية القدرة ، والممكن استخدامها ضد التوابع والقذائف التسيارية على السواء أمر ممكن • ومن الممكن أيضا أن يستخدم استحداث وتجريب الأسلحة المضادة للتوابع لاحباط المعاهدة بشأن القذائف المضادة للقذائف التسيارية •

وعلى مؤتمر نزع السلاح أن يستجيب الآن للمهمة التي أوكلتها اليه الجمعية العامة • فعلينا أن نحضر للمفاوضات الملحة بشأن ابرام معاهدة دولية تحظر جميع أسلحة الفضاء ، بما فيها الأسلحة الموجهة ضد أهداف في الفضاء • وينبغي التعجيل بانشاء اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فالوقت ملح •

ان سباق التسلح النووي والريية العميقة بين الدولتين النوويتين الكبيرين لهما عاملان يميزان العالم اليوم بشكل يندر بالخطر • ويتعين ألا يدخر جهد لكسر هذه الحلقة الملحونة لزيادة التوترات وتعجيل سباق التسلح دون كايح له • ويجب علينا أن نشجع قيام الحوار وتوسيع نطاقه بين الدولتين النوويتين العظميين بشأن مفاهيم الأمن • ويتعين على جميع الدول غير المحايزة والمحايدة وكذا جميع الأعضاء في أحلاف المشاركة بنشاط في هذا الحوار ، السدى ينبغي أن تكون غايته استتباط طرق تعطي الأسبقية للإبعاد السياسية للأمن كالا نفراج ، ونزع السلاح ، وكذلك لتحسين الجهود الانمائية لتفريغ " القنبلة الاجتماعية " •

وينبغي بذل مالا يكل من الجهود لتشجيع تعزيز الثقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عن طريق نزع السلاح ، والحد من الأسلحة وبناء الثقة • وستتطلب هذه الجهود مخيلة مبدعة ومهارات تربوية واقناعية • وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح ، ينبغي أن تكون جهة الوصل في هذه الجهود لجنة مخصصة لمنع نشوب حرب نووية •

وقبل خمس سنوات قدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مشروع معاهدة بشأن الأسلحة الاشعاعية معنونة " اقتراح مشترك من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن العناصر الهامة في معاهدة لحظر استحداث ، ونتاج ، وتخزين واستخدام الأسلحة الاشعاعية " .

وتجرى منذ سنة ١٩٧٩ مداولا في مؤتمر نزع السلاح بشأن ابرام معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية .

وجرت في السنة الماضية مناقشات ومفاوضات استقصائية في الفريق العامل المخصص بشأن حظر استحداث ونتاج الأسلحة الاشعاعية وحظر الحرب الاشعاعية بشكل هجمات على مرافق الطاقة النووية على السواء .

وان السويد لعل استعداد للمشاركة بنشاط في مفاوضات بشأن هذين الموضوعين .  
وان الأسلحة من هذا النوع لا وجود لها الآن . وهذه الحقيقة تتيح لنا التفاوض على اتفاقية نموذجية لحظر اماكن استخدام هذه الأسلحة في المستقبل . وينبغي أن تشمل هذه الاتفاقية على أحكام بشأن تدابير واقعية تهدف الى وقف البحث التطويري لمنظومات الأسلحة الجديدة بل وحتى مفاهيم الأسلحة . وينبغي أن يكون هدفنا التوصل الى أحكام أكثر طموحا من تلك التي وضعت في اتفاقية حظر استخدام تقنيات التخيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى .

وهود وفدى ، سعيا الى تيسير العمل بشأن الموضوع ألف ، أن يؤكد اقتراحا قسّم في اطار الفريق العامل المخصص في حزيران / يونيو من العام الماضي لوضع صيغة تعريف ثابت لفهوم الأسلحة الاشعاعية ، يحل بحسب رأينا مشكلة عدم اضافة الشرعية على الأسلحة النووية .

وتعمل السويد بشأن مشكلة تحديد مفهوم الأسلحة الاشعاعية ابتداء من أسلحة حزم الجزئيات التي ليس لها آثار تدبير جماعية والقائمة على مبدأ تسارع النشاط الاشعاعي .

وأما فيما يتعلق بالتحقق من الموضوع ألف ، فنعتقد أن الحفاظ على الرواسب القليلة نسبيا للمواد المشعة ذات الحجم الكافي لجعلها ذات شأن كمصادر ممكنة لنتاج أسلحة اشعاعية، فيما لو جرى انتاج هذه الأسلحة ، سيكون مهمة بسيطة نسبيا . وأما الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بالضمانات الدولية الرامية الى منع تحويل مواد من الاستعمالات السلمية الى صنع الأسلحة فهي كبيرة .

وأن أقوى وسائل شن الحرب الاشعاعية لهي الهجوم على مرافق نووية ، واليكم بعض الأمثلة :  
ان الآثار الاشعاعية لهجوم على مفاعل ذي قوة عادية قد تحدث آثارا مباشرة شبيهة بالمشعة المشعة من التفجير السطحي لسلاح نووي بقوة ٢٠ كط ، في حين أن الآثار الاشعاعية الطويلة الأجل قد تكون من رتب عظم أشد بكثير من تلك المتعلقة بالتفجير النووي . وتجدر الملاحظة بهذا الصدد أن معدل انتاج المواد المشعة في محطة نووية لتوليد الكهرباء بقوة ١٠٠٠ ميغاواط يساوي معدل انتاج قنبلة ذرية واحدة بقوة ٦٠ كط في اليوم . وبعد استغلال المفاعل لمدة معينة ، تصبح نواته جد خطيرة حقا لو وضعت في الخلا .



وبالرغم من أن المفاعل "المحروق" لا تنبعث منه سوى كميات بسيطة من المركبات القصيرة العمر ، فمن شأنه أن تنطلق منه كمية كبيرة من المركبات الطويلة العمر ، التي تلوث مساحة كبيرة لعشرات السنين وتجعلها غير صالحة للسكنى .

ولو وقع هجوم بسلام نووي ، فستكون الآثار مفاجئة . فالتفجير النووي من شأنه أن يولد قوة حافزة لبشر المواد المشعة . وتضاف الأشعة المحتواه في المفاعل الى تلك المنطلقة من القنبلة ذاتها .

ويحتوى المفاعل نسبيا على كميات صغيرة من الأشعة القصيرة العمر ، فلا يسهم إلا بمقدار بسيط في إجمالي معدل الجرعة خلال الاسبوع الأول بعد التفجير . غير أن كميات المركبات الأطول عمرا كبيرة جدا في المفاعل ، فبعد مرور أسبوع فقط ، تطغى الأشعة المنبعثة من المفاعل على الأشعة المنطلقة من القنبلة ذاتها .

فلو فجرت قنبلة بقوة مليون طن ، فستكون المساحة المتأثرة بجرعة اشعاع تربو على ١٠٠ راد نحو ٢٠٠٠ كيلو متر مربع . ولو أصابت القنبلة ذاتها مفاعلا نوويا بقوة ١٠٠٠ مليون طن - حجم عادي - تصبح المساحة المتأثرة بنفس الجرعة الاشعاعية البالغة ١٠٠ راد أكبر بعشرين مرة أو نحو ٣٠ الى ٤٠٠٠٠ كيلو متر مربع . وقد تكون آثار تفجير قنبلة نووية على خزان أفدح تنتج عنها جرعات تفوق ١٠٠ راد في مساحة تربو على ٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع .

اذن من الجلي تماما أن الأضرار التي تمنى بها بلدان فيها العديد من المفاعلات العاملة وعدد أكبر من هذا من المفاعلات قيد البناء أو المزمع انشاؤها ستكون في الحقيقة فادحة . فالهجمات على المرافق النووية ستجعل عمليا هذه البلدان والبلدان المجاورة لها غير صالحة للسكن لسنوات أو عقود .

وتتطوى الهجمات على المرافق النووية على اخطار التدمير الشامل في العديد من البلدان التي توجد فيها هذه المرافق ، وكذا في البلدان المجاورة . وهذه الأخطار قائمة الآن بالذات . ولا يتعين على الآن أن أذكر أحدا هنا أن هذه وسيلة حربية لا تتطلب بالضرورة حيازة أسلحة نووية من الجهة المعتدية .

ان الاتفاق بشأن حظر الهجمات ، بما فيها تلك النووية على المرافق النووية ينبغي أن تكون بسيطة ومستقيمة لا عوج فيها . وينبغي حظر الهجمات على المفاعلات النووية ، ومرافق اعادة التجهيز ، ومخازن الوقود المستهلك ، ورواسب النفايات في البر . وسيقدم وفدى اقتراحا واقعا بهذا الخصوص .

وأما مسألة الصلة بين الموضوعين ألف وباء ، فموقف السويد هو بالأحرى من . وفي الأصل أعتبر الوفد السويدي الاقتراح المتعلق بالموضوع باء شرطا لصياغة مشروع المادة الثالثة فسي اقتراح ١٩٧٩ المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ولكن توجد حلول أخرى ممكنة لضمان الربط . والجوهر أهم من الشكل .

ان الأحداث المربحة في الأشهر الأخيرة قد أكدت أهمية جهودنا لا حراز تقدم حاسم في المفاوضات بشأن معاهدة حظر شامل للأسلحة الكيميائية .

وتدين الحكومة السويدية استخدام الأسلحة الكيميائية الذي أثبتته فريق الخبراء الذي أوفده الأمين العام للأمم المتحدة إلى إيران • ويشكل ذلك انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ولبروتوكول جنيف لسنة ١٩٦٥ الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية • وقد سبب ذلك معاناة انسانية كبيرة ، وهو مخالف للقواعد الأساسية للقانون الانساني •

فمن الأهمية بمكان ايلاء الاحترام التام للاتفاقات الدولية وللمبادئ القانون الدولي واجراء تحقيق في الانتهاكات المزعومة •

وتقع مسؤولية ثقيلة على عاتق كل حكومة ترتكب مثل هذه الانتهاكات لبروتوكول جنيف والقانون الدولي • وينبغي بذل كل الجهود لمنع أى استخدام جديد للأسلحة الكيميائية •

وقد قدم السيد بوش، نائب الرئيس، في الاسبوع الماضي ، مشروع اتفاقية بشأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية ، وكان ذلك مساهمة قيمة في المفاوضات الجارية • وثمة تقدم قيمة أخرى من السفير اسرائيليان في ٢١ شباط / فبراير ، حين فصل موقف الاتحاد السوفياتي من قضية التحقق من تدمير المخزونات •

وقد بعث هذان الاسهامان آمالا جديدة ، نرحب بها كعلامات على التعهد بالدخول في مفاوضات جادة بحسن نية بغية التوصل الى اتفاق مبكر •

ومن المهم أن يتجلى تماما هذا التطور الايجابي في المفاوضات في اطار اللجنة المختصة • ويجب أن لا يسمح لانعدام الثقة بين الدولتين الكبيرتين أن يؤدي الى ضياع هذه الفرصة •

وأود مقابل هذه الخلفية أن أعرب عن قلقنا لانعدام كل قيد بالنسبة لانتاج الأسلحة الكيميائية • وينبئنا التاريخ بجلاء أن نزع السلاح لا يتحقق على الاطلاق عن طريق التسلح • ولا حاجة لانتاج أسلحة كيميائية شطرية أو سواها • وعلى جميع الدول أن تمتنع عن انتاج أسلحة كيميائية أثناء هذه المفاوضات الهامة •

واسمحوا لي الآن بأن أختتم كلمتي بالاعراب عن الأمل بأن تكون لبداية مفاوضات الموضوعية بشأن معاهدة للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية نتيجة مثيرة للهمة • فيتعين بذل جهود من جديد خلال الفترة الفاصلة للتوصل بسرعة الى توافق في الآراء بشأن الولاية التي تحدد عمل اللجان المختصة بشأن القضايا الملحة المتصلة بالجهود الرامية الى وقف سباق التسلح النووي • فعلينا أن نضاعف الجهود آخذين في الاعتبار الأعمال التحضيرية اللازمة لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة منع الانتشار •

ان تجارب جديدة للأسلحة النووية تجرى كل أسبوع فيزيد هذا من قلق وهموم الشعوب • وقد منحنا نحن الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح مهمة خاصة • ولا يمكننا الارتفاع الى مستوى المسؤولية الراسخة في هذه المهمة إلا عن طريق الجهود التفاوضية ، التي تتابع بجدية وحسن نية •

السيد يومايخ ماونغ جي ( بورما ) ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدى الرئيس ، أود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن سرورنا اذ نرى ممثل سرى لانكا الكريم يتبوأ منصب الرئاسة لشهر نيسان / ابريل • لقد شارف الجزء الربيعي من دورة المؤتمر على نهايته ، ويرغب وفد بلادى أن يعرب عن تقديرنا لكم على الطريقة الفعالة التي أدت بها واجبات منصبكم ، وعلى المساهمة التي قدمتموها للتغلب على القضايا الاجرائية المعلقة • واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن تقدير وفد بلادى

لسفير رومانيا ، السيد داتكو ، على التوجيه الكفؤ الذي أعطاه للمؤتمر خلال تبوئه لمنصب الرئاسة .

ان السلم والبقاء هما الشغل الشاغل في أيامنا هذه ، ولم يكن المجتمع العالمي في يوم من الأيام أكثر ادراكا لهذا الشغل ، والتحدى الذي نواجهه اليوم يتمثل في ايجاد التدابير التي من شأنها وقف التهديد بنشوب حرب نووية ، والحد منه ، وازالته في النهاية . وفيما يتعلق بأعمال هذا المؤتمر ، فان موضوع منع نشوب حرب نووية مدرج في جدول الأعمال منذ أكثر من سنة . ومنذ ذلك الحين ، تجمع لدى المؤتمر قدر كبير من الأفكار بشكل أوراق عمل ومقترحات قدمتها الوفود ومجموعات الوفود ، التي ينبغي أن توفر لنا ما يكفي من المواد لاختيار التدابير المحددة والملحة الضرورية في أعمالنا حول منع نشوب حرب نووية . واذا كان على المؤتمر أن يتقدم في عمله بشأن هذا البند ، فان وفد بلادي يعتبر من الضروري أن يكرر ما سبق قوله بأنه ينبغي انشاء هيئة فرعية ذات ولاية مناسبة لا تاحة الفرصة للنظر في جميع المقترحات بهدف اختيار الاجراءات التي تستحق الأولوية القصوى .

لقد سبق لوفد بلادي ، في مناسبات عدة ، أن أعرب عن رأينا فيما نعتبره تدابير أولوية ضرورية لتخفيض مخاطر الحرب النووية ، وليس في نيتي أن أكرر اليوم تلك الآراء . والغاية من بياني هي التشديد على الدور الهام الذي يلعبه حظر استخدام الأسلحة النووية في منع نشوب حرب نووية . ويتسم هذا الحظر بأهمية خاصة عندما تنظر اليه من الزوايا التالية : تعزيز المبادئ القائمة للقانون الدولي ، وممارسة حظر استخدام أنواع معينة من الأسلحة الى أن يتسنى تخفيضها وازالتها من ترسانات الدول ، وقبل كل شيء ضرورة تعزيز الأمن العالمي عبر بسط سلطان القانون .

ويجزم البعض بأن منع نشوب حرب نووية ينبغي النظر فيه في اطار منع جميع الحروب ، إذ من المسلم به أن أسباب الحرب ، سواء كانت تقليدية أو نووية ، هي ذات الأسباب . وهذا المفهوم صالح الى حد ما ، إذ أن الحروب ، اذا ما نظر فيها في اطار أوسع ، تنشأ من العواقب الوخيمة للعلاقات بين الدول ، والتي هي على العموم سياسية في طبيعتها . غير أنه في عصر الأسلحة النووية ، حيث تتركز المصالح الأمنية للدول الكبرى على الاتكال على الأسلحة النووية ، فافستراض أن أسباب جميع الحروب سواء كانت نووية أو تقليدية ، هي متشابهة في طبيعتها ، يعني التفاضل عن حقائق سباق التسليح النووي ذاته ، مع ما يرافقه من مخاطر . أن نظريات الردع وما يتفرع منها بعيدة كل البعد عن توفير الأمن ، لا بل انها موجهة نحو استمرار سباق التسليح النووي . ان هذه النظريات مبنية على اللجوء الى استخدام الأسلحة النووية ، وفي أوقات الأزمات عند ما لا يعود متخذ والقرارات يتحكمون بالأحداث ، فان خطر المجابهة النووية يصبح وشيكا .

ومنذ أقدم العصور ، كانت البشرية ، إذ تشن الحروب ، تفكر أيضا بأسبابها . وأثناء الحرب بين اسبرطة وأثينا ، كان المؤرخ اليوناني توسيديس يفرق بين الأسباب المباشرة للحرب وأسبابها الخفية . وقال ان الأخيرة يمكن أن تقارن بتراكم كتلة من المواد الملتهبة ، بينما الأولى هي بمثابة عود الثقاب الذي يشعل النار في المواد المتراكمة . وما قاله توسيديس منذ بضعة آلاف من السنين يمكن أن ينطبق تماما على الوضع السائد في العصر النووي ، إذ أن التراكم المتزايد للأسلحة النووية يشكل المواد الملتهبة التي يمكن أن تعجل بنشوب حرب نووية في حال

حصول أزمة دولية خطيرة • ولا يمكن ارساء السلم والأمن الدوليين على الاعتماد على الأسلحة النووية ، إذ ان ليس بالامكان ، في نهاية المطاف ، منع الحرب النووية عن طريق الحينسازة والتكديس المستمر للأدوات ذاتها التي ستستخدم لشن مثل هذه الحرب •

ان العديد من المصادر الموثوقة تعتبر استخدام الأسلحة النووية مخالفا لمبادئ القانون الدولي القائم • ان الأسلحة النووية لم تكن موجودة عندما تم تدوين قوانين الحرب • غير أن عدم وجود محظرات صريحة لا يعني شرعية الأسلحة المعنية ، إذ ان أي أسلوب جديد للتدمير يجب أيضا أن يكون منطبقا على المبادئ الأساسية لقوانين الحرب والحياد ، وقبل كل شيء مبدأ الإنسانية • ان الآثار المدمرة العمياء التي لا يمكن التحكم فيها ، للأسلحة النووية تجاوزت بأشواط بعيدة تلك الأسلحة وأساليب الحرب التي كانت موجودة وحظرت عندما وضعت قوانين الحرب ، ولا يمكن أن يكون هناك تفسير غامض لعدم مشروعية استخدامها لأسباب عدة • وقد عالج سفير هنغاريا السيد مايستر ، هذا الموضوع معالجة موضوعية في بيانه الذي ألقاه بتاريخ ١٥ آذار / مارس ١٩٨٤ •

ان استعمال الأسلحة النووية سوف يأتي بالدمار والآلام للبشرية على نطاق أوسع بكثير مما كان يأتي به استعمال تلك الأسلحة المحظرة على وجه التحديد بموجب الاتفاقات والاعلانات الدولية •

غير أن ضرورة تعزيز القوانين القائمة عبر التحضير الصريح لاستعمال الأسلحة النووية تذهب الى أبعد بكثير من ضرورة تدعيم المبادئ الإنسانية لقوانين الحرب ، إذ انها تتعلق ببقاء البشرية بالذات • وتتجلى هذه الضرورة بوضوح اذا ما رجعنا الى الفقرة ٤٧ من الوثيقة الختامية التي تنص على أن " الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة " • وبالإضافة الى ذلك يمكن الإشارة أيضا الى الفقرة ٥٨ من الوثيقة الختامية التي تنص على ما يلي : " ينبغي ، بنوع خاص ، للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتنظر ، في أقرب وقت ممكن ، فسي ما يتصل بذلك من أهداف مختلف المقترحات الهادفة الى ضمان تجنب استخدام الأسلحة النووية ، ومنع نشوب حرب نووية ، على أن يكون ذلك ، حيثما أمكن ، عن طريق اتفاقات دولية ، مما يكفل عدم تعريض بقاء الإنسانية للخطر " • وقد شددت الوثيقة الختامية لا على منع نشوب حرب نووية فحسب ، بل أيضا على منع استخدام الأسلحة النووية ، مما يشمل مفهوما أوسع من المفهوم السابق ، وقد ركزت ، بصورة محددة ، على ضرورة ايجاد تحظيرات قانونية لاستخدام الأسلحة النووية •

وعلى الرغم من أن منع نشوب حرب نووية وعدم استخدام الأسلحة النووية قد كانا موضع تركيز للاهتمام مؤخرا في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي هذا المحفل بالذات ، مما هو نتيجة للقلق المتزايد من جانب المجتمع الدولي بشأن خطر نشوب حرب نووية ، فان هذه الجهود لا يمكن ، بأي شكل ، أن تفسر على أنها تطورات جديدة • فقد جرت على مر السنين مبادرات عديدة على الصعيد الدولي بشأن الحد من الأسلحة النووية وحظرها • وان القرار ١٦٥٣ (د-١٦٦) الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة عشرة ، في عام ١٩٦١ ، قد أعلن عدم جواز وعدم شرعية استعمال الأسلحة النووية ، باعتبارها مخالفة لقوانين الإنسانية وجريمة بموجب القانون الدولي • وقد أعلن القرار ، ضمن أمور أخرى ، ما يلي :

(أ) ان استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية يتنافى مع روح ونص ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها ، ويعتبر بالتالي انتهاكا مباشرا للميثاق ؛

(ب) ان استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية يتجاوز حتى نطاق الحسرب ويسبب للانسانية والحضارة المعاناة والدمار العشوائي ويعتبر بالتالي مخالفا لقواعد القانون الدولي وقوانين الانسانية ؛

(ج) ان استعمال الأسلحة النووية والنووية الحرارية هو حرب موجهة لا ضد العدو أو الأعداء فحسب ، بل أيضا ضد الانسانية جمعاء ، لأن شعوب العالم غير المتورطة في هذه الحرب ستتعرض لجميع المصائب الناجمة عن استعمال تلك الأسلحة ؛

(د) ان أية دولة تستعمل الأسلحة النووية أو النووية الحرارية يجب اعتبارها منتهكة لميثاق الأمم المتحدة ، ومخلة بالقوانين الانسانية ومجرمة بحق الانسانية والمدنية •

ان القرار ١٦٥٣ (د-١٦) قد أعلن صراحة أن استعمال الأسلحة النووية غير شرعي بموجب المبادئ القائمة للقانون الدولي وانتهاك مباشر لميثاق الأمم المتحدة • ان مواصلة الجهود بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية لها صلة عضوية بهذا القرار الذي لا يمكن تقييم أهميته •

ولدى النظر الى نظريات الردع من المنظور الأوسع للأمن الدولي ، والذي يأخذ أيضا في الاعتبار أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وبخاصة دول العالم الثالث ، يمكن أن نرى أنه على الرغم من عدم نشوب حرب بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فان الردع لم يمنع النزاعات التي تورطت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية تجاه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وقد تمت الاشارة الى ذلك في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي وضعه عام ١٩٨٠ عن الأسلحة النووية ، اذ قال :

" وبينما يصعب القول اذا كان قد أسهم ذلك ، ولأى مدى قد أسهم ، في تجنب الحرب بين الدولتين العظميين ، فمن الواضح أنه لم يحم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من التهديد الصادر عن الدول الأخرى ، كما أنه لم يمنع عددا من النزاعات التي تورطت فيها دول حائزة للأسلحة النووية وأخرى غير حائزة لها على حد سواء " •

وانا اذ نضع في اعتبارنا هذا البيان من مصدر موثوق ، يتضح لنا أن نظريات الردع لا تسهم في أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فضلا عن سائر ميزات السلبية • ان مثل هذه النظريات ، والخموض الذي يكتنف التمييز بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية ، والذي تسهم فيه الأسلحة النووية التكتيكية ، لها آثار ضارة على أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ومن هذا المنظور ، فان تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالألا تكون هي البادئة باستعمال الأسلحة النووية ، والتطوير التدريجي لمحظورات استخدام الأسلحة النووية ، يمكن أن يساهم في تعزيز أمن جميع الدول ، النووية وغير النووية على حد سواء •

ويعتقد وفد بلادى أن هناك نهجا موضوعيا يمكن أن تؤيد فيه منع نشوب الحرب النووية بالرجوع الى التطور التاريخي التدريجي لقانون منع الحروب بصورة عامة ، والذي نتج عن الصعوبات العملية التي واجهتها الجهود الرامية الى منع الحروب بواسطة القانون • فمنذ ميثاق عصبة

الأمم لعام ١٩١٩ وحلف كيلوغ - بريان لعام ١٩٢٨ الى ميثاق الأمم المتحدة ، كان هناك تحول في التركيز ، فانتقل من حظر الحرب الى حظر التهديد باستخدام القوة .

ان الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ، التي تحظر التهديد باستعمال القسوة أو استخدامها ، تتجنب الصعوبات التقنية التي تمت مواجهتها في صكوك سابقة والتي نشأت عن تفسير معنى كلمة " الحرب " . واذا كان ينبغي تحقيق التوافق بين أغراض منع الحرب النووية والفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، فان حظر استعمال الأسلحة النووية يصبح ذا أهمية خاصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل بورما على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها للرئاسة .

أعطي الكلمة الآن الى ممثل رومانيا ، السفير داتكو .

السيد داتكو ( رومانيا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : سيدي الرئيس ، في الوقت الذي توشك أن تنتهي فيه أعمال هذا الجزء الأول من الدورة السنوية لمؤتمرنا ، يرغب الوفد الروماني أن يقدم بعض الملاحظات على المواضيع المتعلقة بنزع السلاح النووي والمدرجة في جدول الأعمال . هناك ملاحظة مشتركة في البيانات التي أدلى بها معظم الوفود ، وهي أن الوضع الدولي قد تدهور في الآونة الأخيرة . وقد اتخذ سباق التسلح ، وخاصة التسلح النووي ، نطاقاً جديداً . واحتدمت سياسة القوة والتهديد باستخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وقد دخل سباق التسلح مرحلة جديدة بالغة الخطورة ، لاسيما بعد اقدام الولايات المتحدة الأمريكية على وزع قذائف نووية متوسطة المدى في بعض بلدان أوروبا الغربية ، وتتفيسد الاجراءات المضادة التي أعلن عنها الاتحاد السوفياتي . ان رجال العلم ، الأمريكيين منهم والسوفياتيين ، يحذروننا من أن استعمال جزء بسيط من الترسانات النووية سيؤدي الى محو الحياة من سطح كوكبنا . ولقت رئيس رومانيا ، نيقولاى تشاوشيمكو النظر الى أن المشكلة الأساسية فسي هذه الظروف " هي النجاح في وقف سباق التسلح النووي ، والتوصل الى وقف وزع القذائف النووية الأمريكية في أوروبا وكذلك الاجراءات المضادة التي أعلن عنها الاتحاد السوفياتي ، واستئناف مفاوضات جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ووضع اتفاق لازالة هذه القذائف وجميع الأسلحة النووية من أوروبا ازالة كاملة " . ولدى التعبير عن مشاعر الشعب الروماني فسي النداء الموجه من الجمعية الوطنية الكبرى لرومانيا الى مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفياتي والى كونغرس الولايات المتحدة ، والى برلمانات بلدان أوروبا التي ركبت في أراضيها قذائف متوسطة المدى ، والى برلمانات سائر بلدان أوروبا وكندا ، تم التشديد على أنه ينبغي " تنسيق جهودنا والسعي معا للعمل على تخفيف التوتر الدولي ، ووقف سباق التسلح النووي ، ونحقيق اتفاقات تفتح آفاق ازالة التامة للأسلحة النووية من هذه القارة وازالة خطر نشوب حرب نووية مدمرة " ( الوثيقة CD/493 المؤرخة في ٢ نيسان / ابريل ١٩٨٤ ) .

ان المصالح الأساسية للسلم ولوجود الانسانية بالذات تقتضي رفض أى نظرية تتعلسى بقبول الأسلحة النووية على أنها قضاءً وقدر ، وبالأحرى القبول بإمكانية استعمالها " في حدود معينة " . وينبغي رفض مثل هذه النظريات باعتبارها منافية للأخلاق ، وقد قامت الجمعية العامة

للأمم المتحدة بذلك فعلا عندما أعلنت ، بحق ، أن اللجوء الى الأسلحة النووية يشكل جريمة ضد الإنسانية • وإذا كان التاريخ يعطينا أمثلة عديدة عن الطريقة التي تنتهي بها الحروب التقليدية، فإنه لا توجد سابقة فيما يتعلق بالنزاعات النووية • ويركز المحللون على الفارق الأساسي القائم بين هذين النوعين من الحرب ، وقد استنتج معظمهم أنه ، في حال نشوب حرب نووية ، قد يصعب التنبؤ بشيء آخر غير الفناء • وهذا يثبت أن من المستحيل صياغة نظرية تتسم بالمصداقية حول " حصر " الحرب النووية ، لاسيما وأن أي حرب نووية لا يمكن أن تكون الا عالمية ، مع ما يستتبع ذلك من عواقب فظيعة • ان الحرب النووية لا يمكن أن تكون " محدودة " لا من حيث آثارها ، ولا من حيث شدتها ، أو من حيث الرقعة الجغرافية التي ستدور فيها •

هذه هي الأسباب التي تحملنا على عدم القبول بالنظرية القائلة بأن الأسلحة النووية هي قدر محتوم ينبغي على الإنسانية أن تعتاد العيش معه ، إذ أن ذلك قد يعني أننا نقبل انزلاقا لا مفر منه الى الكارثة النووية •

سيدى الرئيس ، يؤسفنا جدا أن تكون مسائل نزع السلاح النووى هي تلك التي تصاب فيها ، أعمال مؤتمرنا بالجمود ، بل وحتى بالشلل • وهذا ما أشار اليه العديد من الزملاء الذين سبقوني في الكلام ، ومنهم من تكلم اليوم بالذات • وفيما يتعلق بالبند الأول المدرج في جدول الأعمال ، والمتعلق بحظر التجارب النووية ، لم يتمكن المؤتمر من صياغة ولاية مقبولة بالاجماع ، مما حال دون انشاء لجنة مخصصة • وفيما يتعلق بالبند الثاني المعنون " وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى " ، دلت المشاورات غير الرسمية أن ليس هناك عمليا أن حظ لهيئة فرعية بالبدء بأنشطة في هذا العام • وفيما يتعلق بالبند ٣ المعنون " منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " ، وعلى الرغم من بعض أوجه التقدم المسجلة في قبول فكرة انشاء لجنة مخصصة ، لم يكن بالامكان حتى الآن تحقيق توافق الآراء اللازم حول ولاية هذه الهيئة •

وفيما يتعلق بالبند ٦ المعنون " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ، فإن اللجنة الخاصة المنشأة لا تعمل • فما عساه أن تكون النتيجة ؟ النتيجة الجلية بشكل دامغ ، هي أن مؤتمر نزع السلاح ، الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ، قد حيل بينه وبين الاضطلاع بدوره المركزى في المسائل ذات الأولوية والملحة بصورة قصوى ، الا وهي مسائل نزع السلاح النووى •

ويمكننا أن نقيس جسامه هذه النتيجة بالمقارنة مع التراكم والتحديث المضطرد للأسلحة النووية •

سيدى الرئيس ، لا يمكن للوفد الروماني أن يقبل ، بأى شكل ، حتى ولو ضمنا ، الجمود الذى ينتاب مؤتمر نزع السلاح في ميدان نزع السلاح النووى •

ان تدهور الوضع الدولي ، وعدم وجود مفاوضات ثنائية بشأن المواضيع النووية ، وتشابك هذه المشاكل ، ووقوعها على الأمن الدولي ، والخيارات القائمة في الكتل العسكرية ، وكذلك النظريات الاستراتيجية التي ظهرت مؤخرا لا يمكن أن تشكل ، في رأينا ، حججا ضد البدء بالمفاوضات ، بل على العكس ، انها تشكل دعما للقيام بعمل ملح ومسؤول بغية وضع حد للسباق نحو الكارثة •

وليس هناك أى حجة يمكن أو يجب أن تمنعنا من العمل دون مزيد من التأخير في نطاق مؤتمر نزع السلاح في جنيف •

ونود ، في هذه المناسبة ، أن نعيد تأكيد دعمنا للنشاط الدؤوب والكفؤ والمتحمس الذى يقوم به رئيسنا الكريم لشهر نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، السفير دهانابالا من سرى لانكا ، بغية انشاء هيئات فرعية تعنى بالبند (١٦ و٢٣) من جدول الأعمال ، والمتعلقة بنزع السلاح النووى، ومهما يكن من أمر ، أود أن أضفي شعورا بالالاحاح على المناقشات غير الرسمية حصول هذا الموضوع • وغني عن القول انه اذا لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح ، في بداية الجزء الثاني من دورته لهذا العام ، أن يتصدى ، على نحو واقعي وعن طريق المفاوضات ، لمشاكل حظر التجارب النووية ، ومنع الحرب النووية ، والضمانات الأمنية ، فاننا سنجد أنفسنا في وضع خطير لم يسبقه مثيل في التاريخ الطويل لمفاوضات جنيف •

اننا على وشك الدخول في مرحلة يكون فيها الاهتمام الأساسي هو الاهتمام بتحقيق "التوازن" أو "التعادل" • ان التوازن المساعد الذى يرتكز عليه مبدأ "الردع" ونظرياته ليس عديم الفائدة وحسب ، اذ انه يخرى خاصة الاتجاه نحو التفوق ، لأن اهتمام كل طرف سيكون في "اعادة التوازن" ، بل انه يتسم أيضا بطابع يخل بالاستقرار ويوقف الحركة •

وفي الوضع الراهن حيث هياكل القوى الدفاعية للدول هي ، بطبيعتها ، غير متماثلة ، فان العملية التي تتطوى على مقارنتها لتحديد أنواع وأعداد الأسلحة الكفيلة بتأمين التعادل تعني المقارنة بين أشياء غير قابلة للمقارنة •

ان المعادلة تبدو دون حل : التوازن بين من وما ؟ بين دولتين أو عدة دول ؟ بين الكتل العسكرية ؟ بين الأسلحة النووية والتقليدية ؟ بين منظومات الأسلحة أو بين اجمالي المنظومات ، على أساس عالمي أو اقليمي ؟ الخ • الخ •

ان هذه المسيرة لن تقودنا الا الى استنتاج - غير مقبول - هو أن الأسلحة النووية تشكل قدرا محتوما تبقى أمامه عاجزين •

ان ايقاف هذه المسيرة ليس بالأمر المستحيل • وليست الأفكار الواقعية هي التي تنقصنا • فقد تم احصاء ٣٥٥ مبادرة واقعية في جدول المقترحات المتعلقة بنزع السلاح النووى ، والمستتي قدمت منذ انشاء الأمم المتحدة حتى الدعوة الى عقد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ( الوثيقة CD/239 ) •

واننا نعتقد أن هذه الأفكار ، وغيرها أيضا ، جديدة بالتحليل من جانب مؤتمرنا ، لا بل أقول ان هذا هو بالذات سبب وجودنا • لذلك ، فان الوفد الروماني قد اقترح أن يكون مجمل المقترحات الهادفة الى وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى موضع نشاط هيئة تابعة تتشأ لهذا الغرض • ويتبغى أن تكون هذه الهيئة مسؤولة عن ملاحقة تنفيذ الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وتحديد المسائل الأساسية الواجب معالجتها في المفاوضات المتعددة الأطراف ، بما في ذلك تحديد وتخطيط مراحل نزع السلاح النووى المنصوص عليها في الوثيقة الختامية ، وفقا لما اقترحتته مجموعة ال (٢١) •



وقد تسمح أيضا هذه الهيئة الفرعية باجراء مناقشات مبنية على أسس متينة بهدف انشاء لجان مخصصة تعنى بالمواضيع المحسوسة المتعلقة بنزع السلاح النووي . وفي الوقت ذاته يمكننا استخدام الاطار الذي توفره مثل هذه الهيئات لتأمين الترابط اللازم بين مختلف المفاوضات المتعلقة بالمواضيع النووية وغيرها ، والجارية في مؤتمر جنيف أو في غيره من المحافل .

سيدي الرئيس ، سبق أن أشرت في بيان أدليت به في بداية شهر نيسان / ابريل الجارى الى أنه " في حال عدم انشاء الهيئات الفرعية المعنية بالمواضيع ذات الأولوية القصوى ، فان مصداقية مؤتمرنا سوف تكون موضع شك جدى " .

ان الجزء الأول من دورتنا السنوية سينتهي بعد فترة وجيزة . واننا على اقتناع بأن جميع الوفود سوف تستخدم فترة التوقف في أعمالنا لتقوم ، في عواصم بلدانها ، باجراء تحليلات معمق للفرحة التي بلغتها المفاوضات وللإجراءات الواجب اتخاذها . واننا نأمل عظيم الأمل أن تمكن هذه العملية المؤتمر من أن يبادر ، في بداية الجزء الثاني ، الى انشاء الهيئات الفرعية المعنية بالمواضيع ذات الأولوية القصوى المتعلقة بنزع السلاح النووي ، بغية التمكن من الاطلاق في مفاوضات واقعية وبحسن نية بشأن المسائل ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمالنا .

السيد أحمد (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، انه لمصدر سرور كبير لوفد بلادنا أن يراكم ترأسون مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / ابريل . ان الطريقة التي وجهتم بها مناقشاتنا كانت متسقة تماما مع المعايير العالية من الكفاءة الفنية والمهارة الدبلوماسية التي أصبحنا نصف بها دبلوماسي سري لانكا . انكم تغفلون ، سيدي الرئيس ، دولة جارة صديقة لا نقيم معها علاقات ممتازة وحسب ، بل نشاركها أيضا المواقف بشأن القضايا الاقليمية والدولية الهامة .

اسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن تقدير وفد بلادى العميق لممثل رومانيا الكريم ، السفير داتكو ، على الصبر والعزم الشديدين اللذين أدار بهما أعمال هذا المحفل خلال شهر آذار / مارس .

اني أزمع حصر بياني اليوم في البند ٦ من جدول أعمالنا ، أى " اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لا عطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ، والمعروفة باسم " ضمانات الأمن السلبية " ، وقد كان هذا الموضوع قيد التفاوض في هذا المحفل منذ عام ١٩٧٩ . لكن الأمل الأساسي تلاشى ، مع الأسف ، بعد فترة وجيزة من تناول لجنة نزع السلاح لهذا الموضوع . واليوم ، فإن امكانية احراز أى تقدم قد انخفضت الى درجة أن هذا البند من جدول أعمالنا قد ترك يذبل عمليا .

ولقد تطلع الوفد الباكستاني الى بداية المفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية وهو مقتنع بأن الاختتام الناجح لأعمالنا حول هذا البند سوف يسهم مساهمة هامة في تخفيف حدة التوتر الدولي والتقليل من الخضر المتزايد لاستعمال الأسلحة النووية .

ولم يترك الوفد الباكستاني أى فرصة تمر في جهودنا الرامية الي تطوير صيغة موحدة لضمانات الأمن التي يمكن أن تدمج في صك دولي ملزم قانونا . وقد استقصينا دون كلل مختلف المسائل التي أثيرت بشأن طبيعة ضمانات الأمن السلبية ومداهها . ونظرنا في امكانية وضوح

الترتيبات المؤقتة ، كاتخاذ قرار من جانب مجلس الأمن • ودرسنا شكل هذه الضمانات وجوهرها على حد سواء ، ولكن كل ذلك ذهب سدى •

ومع اعترافها بأن أفضل ضمانة ضد التهديد النووي تكمن في حظر استعمال الأسلحة النووية وفي نزع السلاح النووي ، فقد رأت باكستان أنه يجب اعتماد بعض التدابير لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، وذلك بانتظار أن يتم تحقيق الهدف الأول • وفي رأينا أن ضمانات الأمن السلبية تشكل خطوة نحو ضمان الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عالم نووي لم تخلقه هي • واننا نعتقد أن بالامكان توفير مثل هذه الضمانات سياسيا وقانونيا وتقنيا • وقد أشرنا الى أنه ، في حال عدم توفير هذه الضمانات ، فإن الحل البديل بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية سيكون حتما في السعي الى الحصول على حماية تحت مظلة نووية توفرها إحدى الدولتين النوويتين الرئيسيتين مما يزيد في حدة الانقسام الخطر القائم حاليا الى قطبين • وقد يعني أيضا خلق الظروف التي يبدأ فيها ازدياد عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية •

ان الاعلانات الأحادية التي أدلت بها ، في عام ١٩٧٨ ، الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية باعطاء ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية كانت تمثل بداية مليئة بالآمال • وفي الواقع ، كان الاعلان الذي أدلت به الصين مقبولا تماما من وجهة نظرنا • كما أن الاعتراف بأن ليس هناك اعتراض مبدئي على اتفاقية دولية حول الموضوع كان ، في نظرنا ، تقدما هاما آخر • ولكن ، عند هذه النقطة بالذات ، توقفت حركة التقدم وذهبت جهود مجموعة الـ ٢١ سدى خلال العامين الماضيين • وفي الواقع ، ان ما بدأ كطلب مشروع من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد أصبح قضية بين الحلفين ومصالحهما الخاصة • وأفضل ما يمكن أن أعلمه هو الاشارة الى التحليل الممتاز لمختلف البيانات الأحادية الذي أجراه زميلي الكريم سفير البرازيل في البيان الذي أدلى به أمام الجلسة العامة في ٩ آب/ أغسطس ١٩٨٣ • وتم تأكيد استنتاجاته ، كما لو كان هذا التأكيد ضروريا ، في الفقرة ٢٢ من تقرير الفريق العامل المعني بهذا الموضوع لعام ١٩٨٣ ( وأشير هنا الى الوثيقة CD/417 ) ، حيث ذكر أنه يمكن لأي دولة أن تستخدم أي وسائل تراها مناسبة في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس ، حتى عندما تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلنت ، على وجه التحديد ، أن استعمال الأسلحة النووية يعتبر جريمة ضد الإنسانية •

والموقف الباكستاني المبدئي هو أن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تكون دون تصنيف ، وغير قابلة لتفسيرات متباينة ، وغير محدودة في نطاقها وتصنيفها ومدتها • وقرارا منه بوجود نظامي التحالف كواقع ، فقد أعلن وفد بلاده عن استعدادها للنظر في أية بدائل على نحو موضوعي • وبهذه الروح ، اقترحنا امكانية أن تستثنى من نطاق الضمانات الأمنية السلبية تلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في الترتيبات الأمنية للحلفين العسكريين المتجاهين • ولم نقدم هذا الاقتراح نتيجة لعدم التحسن بالاهتمامات النووية لهذه الدول • لقد رأينا أن حالة الدول المنتمة الى نظام تحالف أبقى فيه الخيار النووي مفتوحا تختلف عن حالة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي ليست أعضاء في مثل هذا التحالف • وفي هذه الظروف ، يعود في الأساس للدول الأولى أن تختار فيما اذا كانت ترغب أن تضمن أمنها عبر الحماية النووية التي يوفرها التحالف المنضمة اليه ، أو اذا كانت ترغب أن

تضمن ذلك عن طريق الانفصال عن الترتيبات الأمنية العائدة لها • لكن هذا النهج قد خاب حتى الآن •

لقد نظر وفد بلادي باوتياب الى المقترحات التي قدمتها بعض الدول بأن يكون الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية شرطا مسبقا لتقديم ضمانات الأمن السلبية • ان رفض خيار الأسلحة النووية هو رفض أعلن رسميا من جانب جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، سواء كانت منضمة الى معاهدة عدم الانتشار أم لا • وان عدم انتشار الأسلحة النووية هو هدف نلتزم به جميعا التزاما عميقا • وبالنسبة لنا ، فان الطريق نحو تحقيق هذا الهدف يكمن في حظر استعمال الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي • ان ضمانات الأمن السلبية الواجب اعطاؤها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يمكن أن تتطلب التزامات اضافية من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعلق بايجاز على تحريف آخر أدخل على مناقشة موضوع عدم الانتشار • ان الدول التي توجه أقسى الانتقادات للدول غير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار هي الدول نفسها التي تستمر في الاحتفاظ بترساناتها النووية وتحسينها • وبينما تأسف للمكانيات النظرية للانتشار الأفقي ، فانها لا تبدو قلقة على الاطلاق للتحسين الكمي والنوعني المستمر لترساناتها النووية ، وللاانتشار الجغرافي للأسلحة النووية • ان خطر نشوب حرب نووية لن يزول أو بالأحرى لن ينخفض ، حتى اذا انضمت جميع الدول الـ ١٥٨ الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة الى معاهدة عدم الانتشار • ان هذه الامكانية المشؤومة ، تنبع ، بصورة حصرية ، من امتلاك الأسلحة النووية من جانب حفنة من الدول ، وخاصة من تلك التي تركز نظرياتها الأمنية على استعمال هذه الأسلحة •

وأود أن أختتم كلمتي قائلا ان التحرك الى الأمام ممكن • ولكن ذلك ممكن فقط اذا قامت أربع من أصل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية باعادة النظر في سياساتها وصياغة مواقف معدلة بحيث تتجاوب بصورة ايجابية مع الاهتمامات المشروعة لمجموعة البلدان المحايدة وغير المنحازة • وقد تم عرض هذه الاهتمامات بالتفصيل في الوثيقة CD/280 المؤرخة في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٢ •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة

التي خص بها الرئاسة •

عملا بالمقرر الذي اتخذه المؤتمر في جلسته العامة التاسعة والأربعين بعد المائتين ،

أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال ، السفير سيني •

السيد سيني (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي

أولا بأن أهنيكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / ابريل • وأود أيضا أن أهني سلفكم سفير رومانيا الموقر السيد داتكو • وأن وفدي مسرور لأن الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث السنة القادمة • ويعلق بلدي بوصفه طرفا في المعاهدة أهمية كبيرة على هذا الحدث ، ويأمل بشدة أن ذلك سيعطي زخما جديدا لعقد مفاوضات حقيقية بشأن ازالة الأسلحة النووية ، وتعزيز النظام الحالي لعدم انتشارها ، وتوفير ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، تكون أكيدة وملزمة قانونيا ، ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها •

وان المفاوضات قد استمرت بشأن هذا الموضوع منذ عام ١٩٧٩ ، كما ذكرنا بذلك مشمل باكستان الموقر • ويبدو أن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أمر ملح لا سيما أن الحالة الدولية قد تدهورت اليوم ، بسبب زيادة التوتر واللجوء المتكرر على نحو متزايد الى القوة • ونتيجة لذلك ، فان أخطار الانتشار العمودي والمتواصل للأسلحة النووية تقسطن الآن بالخطر الكبير المتزايد للانتشار الأفقي • وهكذا فان احتمالات وقوع حرب نووية ازديادات ازديادا كبيرا • والى جانب الخطر نفسه الذى تشكله الحرب النووية المتعمدة ، هناك أيضا تخسوف متزايد من خطر وقوع حرب نووية عن طريق الصدفة أو بسبب خطأ في الحسابات أو التقدير •

وان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، في حالة وقوع حرب نووية من هذا النوع ، ربما تقع ضحية للهجمات النووية ، رغم تعهداتها بعدم احتياز الأسلحة النووية • ذلك أن المنشآت العسكرية للدولتين العظميين في جميع أنحاء العالم وأساطيلهما الحربية ومرافق اتصالاتهما ومعلوماتهما ستكون الأهداف الرئيسية في حالة وقوع نزاع نووى • وفي الظروف الحالية ، ليس هناك ما يضمن أن الاشتباكات ستقتصر على القوى الحائزة للأسلحة النووية وحدها •

وازاء هذا الخطر ، لا تتمتع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، في الوقت الراهن ، بحماية من أى نوع ، ولا حتى الحماية القانونية • ورغم أنها تعهدت بموجب معاهدة عدم الانتشار وغيرها من الصكوك الدولية ، بعدم احتياز الأسلحة النووية ، لم تلتزم مقابل ذلك أى تعهد ثابت وملزم يضمن لها أنها لن تكون في يوم ما ضحية استخدام المعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض العسكرية •

ومما يؤسف له عدم احراز تقدم في انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية • فبغض النظر عن معاهدة تلاتيلوكو ، لم يكن من الممكن انشاء مناطق من هذا النوع في افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وفي أجزاء أخرى من العالم •

وبالمثل لم يحرز أى تقدم فيما يتعلق بانشاء مناطق سلم في المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط •

وهذه النتائج الهزيلة تفسر الطلب الذى تقدمت به الدول غير الحائزة للأسلحة النووية منذ عدة سنوات للاستفادة من ضمانات أمنية أكيدة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، وهو موضوع لا تشمله معاهدة عدم الانتشار ولكنه موضوع مرتبط بها ارتباطا وثيقا •

وبالإضافة الى ذلك ، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعتبر ضمير المجتمع الدولي بأن هذا الطلب شرعي تماما • فبعد أن تعهدت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على نحو ملزم قانونا بالتخلي عن احتياز الأسلحة النووية فهي مخولة تماما بأن تطلب تعهدات مماثلة من الدول الحائزة للأسلحة النووية •

غير أن الدول الحائزة للأسلحة النووية بينما أكدت بشدة نفورها من استخدام هبذده الأسلحة ، لم تقدم حتى الآن للأسف الاتعهدات لا تفي تماما بأمانى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

فهناك أولا قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) المتخذ في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٨ بمبادرة من الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفياتي •

وقد رحب مجلس الأمن ، في هذا القرار ، بنوايا الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية بأنها ستقدم أو تؤيد تقديم مساعدة فورية ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، لأي دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرف في معاهدة عدم الانتشار تقع ضحية عدوان أو تهديد بالعدوان تستخدم فيه الأسلحة النووية .

وبينما يتضمن هذا القرار عناصر ايجابية ، إلا أنه لا يفي بالمتطلبات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . فالسؤال الذي يطرح نفسه باستمرار هو ما اذا كان التوعد الوارد في هذا القرار بتقديم المساعدة لن يعترض تنفيذه نفس الصعوبات التي تعترض تطبيق الفصل السابع من الميثاق الذي عرقل تطبيقه دائما الافتقار الى اجماع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

وفيما يتعلق بالمجموعة الثانية من التدابير العامة التي تعهدت باتخاذها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقديم ضمانات الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، فإنها مجرد اعلانات من طرف واحد أدلي بها في أوقاسات مختلفة . ورغم أن هذه الاعلانات رسمية فهي غير متجانسة وغير دقيقة ومشروطة وفوق كل ذلك غير ملزمة بما فيه الكفاية في رأينا .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن بعضا منها يعكس النظريات الاستراتيجية لأصحابها ، ولا تأخذ بما فيه الكفاية بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

وأخيرا ، فإن المجموعة الأخيرة من الضمانات التي قدمتها القوى الحائزة للأسلحة النووية تتعلق بالبروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة تلاتيلوكو، الذي يهشي منطقة خالية من الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية . غير أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ربطت هنا أيضا تعهداتها بالاعلانات التفسيرية التي تقيد التزاماتها .

ان هذه النظرة العامة تبين أن الضمانات المقدمة لا ترضي تماما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، لأنها غير متجانسة ، وتقييدية ، وغير تعاقدية ، وغير ملزمة قانونيا . ولمعالجة هذه الحالة ، طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح من الدول الحائزة للأسلحة النووية " متابعة الجهود الرامية الى أن تعقد من الاتفاقات الفعالة المناسبة ما يؤمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها " .

ورغم مرور أربع سنوات من المحادثات وكثير من الاقتراحات ، لم يتمخض عن المفاوضات المضطلع بها داخل لجنة نزع السلاح بشأن هذا الموضوع أية نتائج مرضية .

ورغم الجهود التي بذلها العديد من الوفود ، لاسيما داخل الفريق العامل بشأن هذا البند ، برئاسة السفير أحمد ، لم يكن ممكنا ايجاد صيغة مشتركة يمكن وضعها في صك دولسي ملزم . وان عدم وجود توافق للأراء بسبب موقف بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية حال دون تحقيق التقدم المنشود .

ومع ذلك ، فإن هذا المأزق ينبغي ألا يؤدي الى أي تراخ في الجهود المبذولة لاجساد ترتيبات عملية . فالموضوع يجب أن يناقش بطريقة أكثر شمولا ، ويجب أن يبذل جهد معالجته في اطار تعزيز النظام الحالي لعدم انتشار الأسلحة النووية ، ومنع الحرب النووية ، ونزع السلاح .

وفيما يتعلق بتعزيز نظام عدم الانتشار ، ودعامته الرئيسية هي معاهدة عدم الانتشار ، يلاحظ وفدى أنه بينما يزداد عدد الأطراف في المعاهدة ، لا يزال عدد لا بأس به من الدول خارجها • وتبين هذه الحالة أنه تعذر اتخاذ التدابير اللازمة لاقناعها ، رغم أن معظم هذه الدول دول قادرة على تطوير الأسلحة النووية في مستقبل غير بعيد جدا •

ولئن يكن سباق التسليح النووي بين الدولتين العظميين هو أعظم خطر كما من يهدد الإنسانية ، هناك سباق تسليح مماثل بين دول أخرى حائزة للأسلحة النووية لا يمكن إلا أن يضاف إلى أخطار استعمال الأسلحة النووية • وان وفدى يعتقد أنه بالإضافة إلى التدابير الزامية إلى تصحيح الطابع المتساوي والتمييزي للمعاهدة ، يجب اعتماد أحكام تقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها • وان بروتوكولا إضافيا للمعاهدة مثلا يمكن أن يؤدي هذا الغرض •

وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي أن تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية كل الجهود اللازمة لتشجيع انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم ، لا سيما في المناطق التي يوجد فيها توافق عريض للرأى بشأن هذا الموضوع •

وفي هذا الصدد ، من المهم أن تتعهد القوى الحائزة للأسلحة النووية بدون قيد أو شرط ألا تهدد باستعمال الأسلحة النووية أو بعدم استعمالها في هذه المناطق مادامت هذه المناطق مجردة من الأسلحة النووية ، وعدم ادخال الأسلحة النووية فيها • ويبدو أن هذا مهم بصفة خاصة في حالة أمريكا اللاتينية التي ينبغي احترام مركزها وتعزيزه كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وفقا لرغبات دول المنطقة •

وفيما يتعلق بأفريقيا ، فان وفدى يود أن يشير إلى أن رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية قد أعلنوا رسميا منذ عام ١٩٦٤ عن رغبتهم في جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية • وان هذا الهدف الذي وافقت عليه الجمعية العامة معرض الآن للخطر للأسف بسبب الجهود التي يبذلها نظام بريتوريا لاحتياز الأسلحة النووية •

ويشير تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ إلى أن جنوب أفريقيا لديها الآن القدرة على إنتاج هذه الأسلحة بفضل المساعدة العلنية والمقنعة التي تقدمها لها عدة بلدان • غير أن التعاون في الميدان النووي مع نظام كنظام بريتوريا لا يمكن أن يكون بريئا •

وليس هناك حاجة إلى تأكيد أن نظام بريتوريا يقوم على التمييز العنصري والقمع والعنف ، وعليه يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة ، حتى إذا كانت التوترات مع البلدان المجاورة قد خفت حدتها • وبالإضافة إلى ذلك ، يبدو أن كل منشآت جنوب أفريقيا النووية لن تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية • وأخيرا ، فان حكومة بريتوريا قد رفضت حتى الآن التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

وهكذا فان أى تعاون في الميدان النووي لا يأخذ بعين الاعتبار الحالة الخاصة لهذا النظام لا يمكن إلا أن يضر أهداف انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا •

وعليه ينبغي للدول التي لديها صلات نووية مع حكومة بريتوريا أن توقف على سبيل الاستعجال أى تعاون في هذا المجال يحتمل أن يساعدها في إنتاج الأسلحة النووية ، وينبغي

أن تصر هذه البلدان قبل كل شيء على أن تنضم حكومة بريتوريا الى معاهدة عدم الانتشار وتخضع كل منشآتها النووية الى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وليس هناك حاجة الى التأكيد على أن بقاء نظام عدم الانتشار الحالي يعتمد قبل كل شيء على الدعم النشط للدول الحائزة للأسلحة النووية . ولذلك فإن لافريقيا ، التي يوجد منها ٣٦ دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار ، الحق في أن تطلب من هذه الدول أن تتخذ الخطوات السريعة اللازمة لتدارك الموقف قبل فوات الأوان ومنع جنوب أفريقيا من تعريض انشائها منطقة خالية من الأسلحة النووية في القارة الى الخطر .

وهناك مشكلة أخرى تبرز تماما اعتماد تدابير عاجلة وفعالة لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وهي خطر الحرب النووية . وقد أصبح هذا الخطر موضوعا رئيسيا بالنسبة للمجتمع الدولي ، يؤثر على كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية . ولمواجهة هذا التهديد ، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين عدة قرارات ترمي الى الحد من استعمال الأسلحة النووية ومنع استعمالها .

وبالنسبة لعدد كبير من الدول ، ان اعتماد تدابير لقصر حق الانتقام النووي على تلك الحالات العدوانية التي تستخدم فيها الأسلحة النووية أمر سليم وشرعي تماما . فهناك فرق أساسي بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية ، كما أن الحرب النووية لا يمكن إلا أن تكون لها آثار فظيعة على كل من المتحاربين ولعدد كبير من الدول الأخرى غير المشتركة مباشرة في النزاع .

وعلى ذلك ، فإن وفدى يعتقد أن تحديد استخدام الأسلحة النووية الى حين حظرها الكامل وتدميرها الشامل ، لن يفيد أمن الدول كلها فحسب بل سيساعد مساعدة كبيرة على التقليل من مخاطر استخدام هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

ويمكن أن يقال دون الدخول في عالم القصص الخيالي السياسي ان المجموعة الأخيرة من الدول لديها من الأسباب ما يدعوها الى القلق اذا أخذت بعين الاعتبار أنه ليس من المستحيل أن تكون القوى الحائزة للأسلحة النووية قد حدث لها منذ عام ١٩٤٥ أن فقدت صوابها في وقت من الأوقات وفكرت في استخدام السلاح المطلق في منازعاتها مع دول غير حائزة للأسلحة النووية . وحتما فكرت هذه الدول في الموضوع مرتين نظرا للعواقب الهائلة التي يمكن أن تترتب على عمل من هذا النوع بالاضافة الى الرعب والسخط الذى يمكن أن يسببه . ومع ذلك فإن امكانية استخدام هذه الأسلحة ربما قد فكر البعض فيها . وازاء هذه النظرية التي أقل ما يمكن أن يقال عنها انها مخيفة ، على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتابع الجهود الرامية الى أن يكون هناك قبول عالمي لعدم استخدام الأسلحة النووية ، لاسيما ضد الدول التي لا تمتلكها وقد تقدمت بتعهدات ملزمة بعدم الحصول عليها .

وان حق الدفاع عن النفس الذى اعترفت به المادة ٥١ من الميثاق لا يتناقض ، في رأى وفدى ، مع القانون الدولي العرفي ، الذى يعترف بأن أحد شروط ممارسة هذا الحق أن يكون هناك تناسب في وسائل الانتقام المستخدمة . فاستخدام الأسلحة النووية حتى لمقاومة عدوان من جانب دولة غير حائزة للأسلحة النووية يبدو للكثيرين أنه يعثل تصاعدا خطيرا ، وردا بالغا فيه ، وغير متناسب ، لاسيما اذا أخذ بعين الاعتبار أن القوى الحائزة للأسلحة النووية هي التي لديها

ترسانة هائلة من الأسلحة التقليدية وعليه فهي قادرة على رد أى عدوان من جانب أى دولة غير حائزة للأسلحة النووية دون اللجوء الى الأسلحة النووية •

وهناك عامل آخر ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار فيما يتصل بمنع الحرب النووية وهو التصنيع السرى لهذه الأسلحة • فنظرا لانتشار التكنولوجيا النووية اليوم ، تستطيع بعض الأنظمة في أفريقيا والشرق الأوسط أن تحصل على الأسلحة النووية • ولذلك هناك شكوك تحوم حول جنوب أفريقيا لأكثر من سبب في أنها قامت بتفجير نووى • ومن أجل منع هذه الأنظمة من استخدام الأسلحة النووية ، من الأهمية بمكان تعزيز أحكام قرار مجلس الأمن ٢٥٥ ( ١٩٦٨ ) بشأن الضمانات الايجابية المتصلة بتقديم المساعدة اللازمة لأى دولة غير حائزة للأسلحة النووية تكون طرفا فسي معاهدة عدم الانتشار وتقع ضحية تهديد بالعدوان أو ضحية عدوان تستخدم فيه الأسلحة النووية •

وينبغي أن تأخذ هذه الضمانات شكل تعهدات حقيقية ، لا اعلانات عن النية • وينبغي أن تعكس تعهدا فرديا وجماعيا لمساعدة دولة ما تقع ضحية هجوم نووى ، دون أن يكون ذلك أداة للسيطرة على الدول المستغيدة أو المساس بسيادتها •

وأن الضمانات التي نصر على اعتمادها لا يمكن بالطبع أن تحل محل التزامات السدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتصل بالمفاوضات الجارية لاتخاذ تدابير فعالة من أجل وقف سباق التسلح ونزع السلاح • ونعتقد أن التخلص من الأسلحة النووية هو وحده الكفيل بتوفير ضمانات كافية للجميع • وبالطبع النتائج التي تم التوصل اليها في هذا الميدان محدودة جدا • ومسح ذلك ، ينبغي ألا نسمح لأنفسنا بأن نصاب بخيبة الأمل والملل • فالثمن الذى سندفعه اذا أخفقنا سيكون كبيرا ولن نستطيع الحضارة في المستقبل أن تتحمله • هذه هي اذن مهمة المستقبل الملحة التي على الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تتحمل مسؤوليتها الثقيلة وفقا لالتزاماتها بموجب المعاهدة •

وان الحالة الدولية الراهنة أصبحت خطيرة لدرجة لا يمكن معها التخلي عن اتخاذ تدابير جديدة لتعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ذلك أنه اذا لم نفعّل شيئا ، ربما تندفع بعض الدول الى اتخاذ قرار لا رجعة فيه ، وتحصل علنا أو سرا على الأسلحة النووية • ونظرا للتوترات الدولية الراهنة ، هناك احتمال كبير في أن تستخدم الأسلحة النووية لاسيما في المناطق التي تسعى فيها الدول يائسة لفرض سياسات التمييز العنصرى أو الاحتلال الاقليمي بأى ثمن •

وبعبارة أخرى ، من الضروري التوصل الى اتفاق في الجهود الرامية الى انشاء اتفاقات ملزمة قانونيا تمنع التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها ضد الدول غير الحائسة للأسلحة النووية ، وبموجب هذه الاتفاقات يطلب من القوى الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم مساعدتها في حالة وقوع عدوان بالأسلحة النووية •

وفي هذا الصدد ، من الأهمية بمكان أن تظهر الدول الحائزة للأسلحة النووية ارادتها السياسية للخروج من الحلقة المفرغة التي تحول انعدام الثقة والعداء الى سباق تسلح في كسل جوانبه • فبدون تخيير في المواقف يمكن أن نخشى أسوأ الاحتمالات • فعند السعي للمحافظة بأى ثمن على المزايا والامتيازات التي يبدو أن احتيازا للأسلحة النووية يمنحها ، ربما يؤدي ذلك الى اهمال الزيادة الكبيرة في الأخطار الملازمة لهذه الحالة ، مما قد يؤدي لا محالة الى كارثة •



وختاما ، في نهاية دورة الربيع هذه ، وفي وسط كل هذه الأخطار والمخاطر ، لا نزال نعتقد اعتقادا راسخا أن الحكمة والعقل سينتصران في النهاية • ونأمل قبل كل شيء أن الوعي بمصالح الشعوب الطويلة الأجل ، ومستقبل السلم ، وطموحات التنمية ومتطلباتها ، وقوى تقدم البشرية ستتغلب على الاعتبارات الأخرى ، وستفتح تدرجيا احتمالات أوسع لتحقيق نزع سلاح حقيقي • وان واجبنا تجاه بقاء الجنس البشري واستمرار وجود الأجيال المقبلة والمجتمع والحضارة على كوكبنا العظيم ، الأرض ، هو الثمن الذي ينبغي أن ندفعه •

الرئيس : أشكر ممثل السنغال على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة السي

الرئيس •

وأعطي الآن الكلمة الى ممثل الصين ، السفير كيان جيا دونغ •

السيد كيان جيا دونغ (الصين) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، أولا اسمحوا لي بأن أقدم أحر التهاني لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / ابريل • ومن دواعي سروري أن أرى أن عمل هذا الشهر يديره بحكمة الممثل الموقر لهذا البلد الذي يتمتع بمكانة عالية في الشؤون الدولية بسبب اتباعه الحازم لسياسة تقوم على الاستقلال وعدم الانحياز ، والذي يبقي على علاقات ودية مع الصين • ويرجع عهد هذه الصداقة التي تربط شعبي سرى لانكا والصين الى عدة قرون ، ولم ينل التاريخ منها شيئا • ويسرني شخصيا ياسيادة الرئيس انكم صديق قديم للصين • فقد توليتم مهامنا في الصين وساهتمت في تعزيز الصداقة بين البلدين • ونظرا لأن شهر نيسان / ابريل وهو آخر شهر في دورة الربيع فهو مشغل بالعمل • ومع ذلك ، وفضل خبرتكم الدبلوماسية ، وقد رتكم التنظيمية الهائلة ، فضلا عن جهودكم التي لا تعرف الملل ، فاننا قد تقدمنا في عملنا •

وأود أن أغتتم هذه الفرصة ياسيادة الرئيس لأعبر مرة أخرى عن امتناني لسلفكم ، سفير رومانيا الموقر ، السيد داتكو ، الذي أدار العمل في شهر آذار / مارس بنجاح •

ألقي عدد من الوفود ، في الأسابيع القليلة الماضية ، كلمات في موضوع البند 5 من جدول الأعمال ، "منح سباق التسلح في الفضاء الخارجي" ، وهو موضوع ذو أهمية كبيرة • ورغم أن دورة الربيع على وشك الانتهاء ، فإن الوفد الصيني لا يزال يود تقديم آرائه بشأن هذا الموضوع •

ان أهمية موضوع الفضاء الخارجي لها جانبان : من ناحية تقدم للبشرية مستقبلا جديدا وبأهرا تماما ، ومن ناحية أخرى يمكن أن تسبب للبشرية كارثة رهيبه مصحوبة بعواقب لا يمكن تصورها •

وصف الفضاء الخارجي عبر القرون في الميثولوجيا والأساطير القديمة على أنه جنة جميلة ومتناسقة • وفضل تطور العلم والتكنولوجيا حررا الانسان نفسه من عبودية الجاذبية فعبث الغلاف الجوي ودخل هذا العالم السري • وفي الخمسينات ، أطلق بنجاح أول تابع اصطناعي من صنع الانسان • وفيما بعد ، وصل الانسان الى القمر وتوسع الاستكشاف الفضائي حتى وصل تقريبا الى حدود النظام الشمسي • بل ان الانسان يستطيع الآن أن يتجول في الفضاء الخارجي بسهولة كما يتجول في فناء • وانها لمن الانجازات الهائلة أن يزيد الانسان من قدرته على فتح الكون واستغلاله بهذه السرعة خلال فترة ٣٠ سنة وهي فترة زمنية قصيرة • وقد تم تطبيق تكنولوجيا الفضاء تطبيقا واسع النطاق وبفعالية على جوانب كبيرة من حياة الانسان ، بما في ذلك الاتصالات ،

والبث الاذاعي ، والأرصاد الجوية ، ومسح موارد الأرض الى آخره • ومع ذلك ، فان الامكانات الهائلة لتعزيز التقدم الاجتماعي تكاد تبدأ بالظهور • فأمام مستقبل باهر كهذا ، كيف يستطيع المرء ألا يشعر بالفخر والتشجيع ؟

غير أن هدوء الفضاء الخارجي للأسف لا يمكن أن يكون بمعزل عن تأثير الحالة الدولية المتقلبة والمتوترة الحالية • ويطغى على هذا الهدوء سباق التسلح • وان الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي تتكثف ، وهناك سباق في تطوير أنواع مختلفة من الأسلحة الفضائية عملاً بالنظرية القائلة " من يتحكم في الفضاء الخارجي يسيطر على الأرض " • وهناك شبكة من الأسلحة الفضائية أصبحت مستخدمة ، وهناك شبكة أخرى في مرحلة التجريب ويجرى وضع برامج لشبكات من الأسلحة أكثر تعقيداً • واذا لم يتوقف هذا الاتجاه فان الفضاء الخارجي سيصبح بعد فترة قليلة ، بعد البر والبحر والجو ، ساحة معركة للبشرية يقتل فيها الأخ أخاه • واذا حدث فعلاً ذلك ، فان الجنة التي تخيلناها ستتحول الى جحيم ، وهو أمر لا يمكن الا أن يثير قلق الناس •

وأعتقد أنني لا أبالغ اذا قلت أننا في مفترق طريق فيما يتعلق بالفضاء الخارجي : فاما أن نتخذ التدابير فوراً لوقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي بحيث لا يستخدم الا للأغراض السلمية ولمصلحة البشرية ، أو لا نتخذ تدابير على الاطلاق ، وسيتحول الفضاء الخارجي الى ساحة لسباق التسلح يهدد البشرية بآبادة لم يسبق لها مثيل • وان أى خطأ يمكن أن يؤدي الى كارثة • ولا يمكننا بأى شكل من الأشكال أن نتهاون في موضوع على هذه الدرجة من الأهمية لمستقبل البشرية •

وهذه هي المرة الثالثة التي يدرج فيها موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح • ومنذ أوائل الستينات ، قبلت الدول الى حد كبير مبادئ وهدفي " عدم اذفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي " و " قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية " وكرستهما في أكثر من صك قانوني دولي واحد • غير أن الاتجاه في التوسع في سباق التسلح لم يتعذر احتواؤه فحسب بل ازداد ازدياداً كبيراً • ولم يكن هذا الموضوع منذ سنوات قليلة بهذا القدر من الالاح ، فيجب علينا أن نقول الآن انه أصبح ملحا لدرجة أنه لا يتحمل أى تأخير • وليس من باب الصدفة أن نجحت اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين في جمع ثلاثة مشاريع قرارات واعتمدت بتوافق الآراء تقريبا قرارا واحداً يطلب من مؤتمر نزع السلاح أن ينظر على سبيل الأولوية في موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وهذا يشير الى الأهمية الكبيرة التي تعلقها الدول على هذا الموضوع •

وان الوفد الصيني يشارك الآراء التي أكدها كثير من الوفود وأكدتموها أنتم ياسيادة الرئيس ، وهو أنه اذا وجد سلاح فسيكون من الصعب جدا ازالته من ترسانات الأسلحة ، وأن الاتقاء من اذفاء الطابع العسكري أسهل بكثير من نزع السلاح • وقد قال ممثل استراليا الموقر في كلمته التي أدلى بها في ١٨ نيسان / ابريل : " اذا ضاعت فرصة أولم ينتبه اليها في حينه ، فيمكن أن تضيع هذه الفرصة الى الأبد " • ولدينا في الصين قول مأثور مشابه : " لا تضيع فرصة ذلك أنه يمكن ألا تتكرر أبداً " • وان السفير باتلر كان يشير الى وضع اتفاقية بشأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية • غير أنني أرى أن كلامه ينطبق أيضا على موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • فالموضوع أصبح اليوم في مفترق طرق حاسم • واذا لم نستطع أن نفعل شيئا ،

فسيصعب علينا أكثر أن نفعل أى شيء في المستقبل • ورغم أن قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية قد أصبح تقريباً موضوعاً مطروقا ، إلا أنه ينبغي أن نستمر في الدفاع عنه بحرارة • ويجب أن نغتنم الفرصة قبل فوات الأوان في اتخاذ القرارات الصحيحة ، لننقذ هذا التراث المشترك للبشرية ، ألا وهو الفضاء الخارجي •

ولا نستطيع ، في هذا المجال ، كما هو الحال في مجالات أخرى كثيرة من نزع السلاح ، إلا أن نؤكد دور الدولتين العظميين • فلا يستطيع أحد أن ينكر أن هذين البلدين لاسيما علماؤهما ومهندسوهما وفنيوهما قد ساهموا مساهمة عظيمة في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ولكن لا نستطيع أن ننكر أيضا أن هذين البلدين نفسيهما بدأ يعرضان الفضاء الخارجي للخطر • فهما القوتان الفضائيتان الوحيدتان اليوم • ولدنا تماما الحق في أن نطلب منهما ألا يستخدمنا إنجازاتهما العلمية التي هي ثمرة حكمة وعمل الانسان الا لمصلحة البشرية ، وعمسدم اسماة استخدامهما عن طريق تحويلها الى الأغراض العسكرية • وهما يتحملان مسؤولية خاصة لا يمكن أن يتهربا منها لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وينبغي ألا يكتفيا بالتفوه بالأقوال السلمية بل أن يتوليا مسؤولياتهما عن طريق القيام بأفعال ملموسة وذلك لمصلحة البشرية ، بما في ذلك مصلحتهما •

وإذ نؤكد أهمية والحاح منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، لا نستخف بتعقيد المسألة • فالتحليل المنهجي الذي قام به سفير السويد الموقر السيد ايكوس في الكلمة التي أدلى بها في ٢٢ آذار / مارس ، والسفيرة فيورين في الكلمة التي ألقته اليوم ، بشأن شبكات الأسلحة الفضائية المتنوعة الموجودة ، فضلا عن تلك الشبكات الموجودة في مرحلة التطوير كان تحليلا مثاليا. وان تعقيد المسألة ينبغي أن يكون سببا اضافيا لنا للبدء في المفاوضات ، في أقرب وقت ممكن ، لا حجة لتسويق المفاوضات •

وينبغي أن تكون المهمة الرئيسية ، في رأينا ، منع كل الأسلحة الفضائية ، بما في ذلك الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية التي تخل بتوازن الفضاء الخارجي • وينبغي أن يتضمن ذلك حظر تطوير وتجريب وانتاج ونشر واستخدام هذه الأسلحة وتدمير شبكات الأسلحة الفضائية القائمة • ومن المسلم به أن ذلك لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة كثيرة • وفي هذا الصدد ، تستحق سلسلة التدابير التي ينبغي ويمكن اتخاذها ، كما اقترح السفير ايكوس ، أن تدرس دراسة متأنية •

ونحن ندرك أنه من الصعب القيام بمناقشة شاملة لكل المواضيع ذات الصلة مرة واحدة • ومع ذلك ، نستطيع على الأقل أن نبدأ بأكثر المواضيع أساسية وأقلها جدلا • ونرى أن تعريف الأسلحة الفضائية مسألة أساسية • وان تحقيق نجاح في هذه المسألة سيعطي زخما لعملية المفاوضات كلها المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

وان تعريف الأسلحة الفضائية ليس موضوعا جديدا • فلقد قدمت بعض الوفود في الماضي اقتراحات بهذا الشأن • ويود الوفد الصيني أن يحاول هنا أيضا ويقترح مؤقتا ما يلي :

ان الأسلحة الفضائية هي أجهزة أو منشآت ، موضوعة في قواعد موجودة اما في الفضاء أو في البر أو في البحر أو في الجو ، وتهدف بصفة خاصة الى الهجوم على المركبات الفضائية

أو تدويرها في الفضاء الخارجي أو اعاظبها أو اصابة عملها الطبيعي بخلل أو تغيير خط مسارها ، وهي أيضا أجهزة أو منشآت موضوعة في الفضاء ( بما في ذلك على القمر وغيرها من الأجرام السماوية ) وترمي بصفة خاصة الى الهجوم على الأجسام في الجو وفي البر والبحر أو اعاظبها ، أو اصابة عملها الطبيعي بخلل .

ولا نعتقد أن هذا التعريف كاملا ، فربما يحتاج الأمر الى مزيد من التفكير والتمعن لكي يدل التعريف على خصائص الأسلحة الفضائية بعبارات موجزة ودقيقة . وان هدفنا هو توجيه النظر الى الموضوع وتسهيل البحث المشترك .

ان منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو فعلا مهمة صعبة . غير أننا ينبغي ألا ننسى جانبا أكثر ايجابية . فقد سرد وحلل عدد لا بأس به من الوفود المعاهدات والاتفاقات القائمة وغير ذلك من الوثائق القانونية الدولية المتصلة بالفضاء الخارجي . ورغم عيوب هذه الوثائق والفتحات التي فيها فإنها تؤكد عموما المبدأ الأساسي القائل بأن الفضاء الخارجي يجب أن يستخدم للأغراض السلمية . وان معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧ تنص كذلك على أن أنشطة الدول في الفضاء الخارجي ينبغي أن يضطلع بها وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وجاءت هذه الانجازات نتيجة الجهود التي بذلتها البلدان طيلة سنوات كثيرة . وعلى هذا الأساس ، ينبغي أن يكون من الممكن وضع صك قانوني دولي عن طريق المفاوضات لمنع الأسلحة الفضائية منعا شاملا .

وقد عقد خلال هذا الشهر ، بزعامتكم ، مزيد من المشاورات بشأن انشاء هيئة فرعية لدراسة هذا الموضوع . غير أننا للأسف لم نتوصل الى اتفاق بهذا الشأن . ونظرا لأن دورة الربيع على وشك الانتهاء ، فان الوفد الصيني يأمل باخلاص أن كل الوفود ستسعى ، بنفس الروح التي سادت اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة عندما اعتمدت في دورتها الثامنة والثلاثين قرار منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، لايجاد قاسم مشترك وتطرح جانبا الاختلافات البسيطة من أجل التوصل الى اتفاق بشأن انشاء هذه الهيئة الفرعية في أقرب وقت ممكن أثناء الدورة الصيفية ، ان لم يكن في آخر وقت من الدورة الحالية . فقد كلفت شعوب العالم هذا المؤتمر بمهمة كبيرة وهي مهمة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ويجب ألا نخيب آمالها .

الرئيس : أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس .

وهكذا نختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم . هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة ؟

ولدي الآن بعض الاعلانات . أود أن أعلم الأعضاء أن اجتماع فريق الاتصال بشأن البند ١ من جدول الأعمال " حظر التجارب النووية " ، المقرر عقده في الساعة ١٥/٣٠ اليوم ، لن يعقد لأن المشاورات مستمرة . وسوف أعلم الممثلين عن طريق المجموعات المختلفة بالزمن والمكان الجديدين لاجتماع فريق الاتصال هذا .

وبناء على طلب رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، السفير فيفودا ، أو أن أعلم المؤتمر أنه ينوي عقد المشاورات مع هؤلاء الممثلين الذين سيحضرون عمل اللجنة المخصصة في قاعة الاجتماع الأولى ، يوم الأربعاء الساعة ١٥/٣٠ . وكما يحرف الأعضاء ، هناك قائمة طويلة ممن

المتحدثين في جلستنا العامة ليوم الخميس • و عليه أود أن اقترح أن نبدأ في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً بدلاً من الساعة ١٠/٣٠ • وبما أنه لا يوجد عمل آخر اليوم ، أنوى أرجاء الجلسة العامة • وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٠٠ • ترفع الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥



المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والستين  
بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف  
يوم الثلاثاء ، ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ج . د هانابالا ( سرى لانكا )

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف • ل • اسراييليان  
السيد ب • ب • بروكوفيف  
السيد ج • ف • برد ينيكوف  
السيد ف • ي • سكوموروخين  
السيد ت • ف • ديمتريشيف  
السيد ف • ف • بريا خين  
السيد ج • ف • انتسيفروف  
السيد ي • ف • كوستنكو

السيد ف • يوهانس

السيد خ • كاراساليس  
السيد غارسيا موريتان  
السيد ر • فيلامبروزا

السيد ر • بتلر

السيد ر • روو

السيدة ج • كورتني

السيد ه • فيغندر

السيد ف • ايلبه

السيد م • غرتس

السيد و • أ • فون دن هاغن

السيد سوتووارد ويو

السيد ن • ويسنويموريتي

السيدة ب • رمضان

السيد اندرجاتي

السيد ر • تنزيل

السيد ح • شيخ الاسلام

السيد ن • ك • كامياب

السيد ف • س • سرجاني

السيد ج • زاهيونيا

السيد شافعي

السيد مطلببي

السيد كلامبي

اثيوبيا

الأرجنتين

استراليا

المانيا ( جمهورية - الاتحادية )

اندونيسيا

ايران ( جمهورية - الاسلامية )



الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م • اليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب • كابران	
السيد م • بافيزي	
السيد ج • أدورني براتشي	
السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ك • نياز	
السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س • دي كيروز دوارته	
السيد م • ديباس	<u>بلجيكا</u>
السيد ك • تيلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب • بوشيف	
السيد ك • براموف	
السيد أ • مونغ مونغ جي	<u>بورما</u>
السيد أ • بي تاين تين	
السيد أ • تان تون	
السيد س • توربانسكي	<u>بولندا</u>
السيد ج • تشيمبنسكي	
السيد ي • شيا لويتش	
السيد ت • ستروپواس	
السيد س • كاستيلو راميريز	<u>بيرو</u>
السيد م • فيفودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • سيما	
السيد أ • طفار	<u>الجزائر</u>
السيد ه • روزي	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيليكه	
السيد أ • داتكو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ماليسكانو	
السيد ب • بالويو	
السيد أ • كريتسو	
السيد أ • بويسكو	
السيدة أ • ايكانغا - كابيلا	<u>زائير</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ج • دهانا بالا	<u>سرى لانكا</u>
السيد ه • م • ج • س • باليهكارا	
السيد ب • كاريا واسام	
السيد ر • أكيوس	<u>السويد</u>
السيدة أ • بونيير	
السيد ه • برغلوند	
السيد ج • لوند ين	
السيد ل • أ • فينكرن	
السيدة أ • م • لاو	
السيد ي • براوتيز	
السيد كشيان جيا دونغ	<u>الصين</u>
الآنسة وانغ زى يون	
السيد ليانغ ديفنغ	
السيد لين شنغ	
السيد يانغ منغليانغ	
السيد ف • دى لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • مونتاسييه	
السيد ه • ريني	
السيد أ • غارسيا غارمبيا	<u>فنزويلا</u>
السيد ج • م • بيسلي	<u>كندا</u>
السيد ج • ر • سكينر	
السيد ليتشوغا نيفيا	<u>كوبا</u>
السيد ب • نونيز موسكويرا	
—	<u>كينيا</u>
السيد سعد الفرارجي	<u>مصر</u>
السيد أ • حسن	
الآنسة و • بسيم	
السيد أ • ماهر عباس	
السيد ع • الصقلي	<u>المغرب</u>
السيد م • الشرايبي	
السيد أ • هلال	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ • غارسيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيدة غونزاليس اى رينيرو	
السيد ب • ماسيدور ريبا	
السيد ل • ج • ميدلتون	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د • أ • سلين	
السيد د • اردمبيلنخ	<u>منغوليا</u>
السيد س • أو • بولد	
السيد ج • أو • أو • أو	<u>نيجيريا</u>
السيد ل • أو • اكينديلي	
السيد ك • ب • اوديد ييبيا	
السيد م • دوبي	<u>الهند</u>
السيد س • ك • شارما	
السيد د • ميستر	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • فايدا	
السيد ت • توث	
السيد ي • راماكسر	<u>هولندا</u>
السيد ز • ج • اكيرمان	
السيد ل • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>
السيد ن • كلاين	
السيد ن • كاريرا	
السيد ر • هون	
السيد ر • نورمان	
السيد ب • كوردن	
السيد س • بيرسي	
السيد ب • باكيت	
الآنسة ك • كريتنبرغر	
الآنسة ب • موراي	
السيد م • ايماي	<u>اليابان</u>
السيد م • كونيشي	
السيد ت • كاواكيتا	
السيد ت • ايشيغوري	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م • ميخايلوفيتش

السيد ر • ج • جايبال

السيد ف • بيراساتيغسي

يوغوسلافيا

أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي  
للأمين العام :

وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

**الرئيس :** أعلن افتتاح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

واسمحوا لي في البداية أن أرحب ترحيبا حارا بنائب وزير الشؤون الخارجية لايران ، معالي السيد حسين شيخ الاسلام ، الذي سيكون أول المتكلمين اليوم في المؤتمر . وأود أن أتمنى له اقامة مثمرة في جنيف .

ولعلكم تذكرون اننا اتفقنا في جلستنا العامة الماضية على ان نعقد اليوم جلسة غير رسمية للمؤتمر تتناول بعض المسائل المعلقة وفي نيتي ، بعد أن نستنفد قائمة المتكلمين ، تعليق الجلسة العامة وعقد جلسة غير رسمية للنظر في المسائل التالية : طلب الاشتراك في الجلسات العامة للمؤتمر مقدم من دولة غير عضو ، ونتائج المشاورات التي أجريت في أفرقة الاتصال المنشأة للنظر في المقترحات الواردة في البنود ١ و ٢ و ٣ و ٥ من جدول الأعمال ، والرسالة الموجهة الي من رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

وعقب تلك الجلسة غير الرسمية ، سوف نستأنف الجلسة العامة اذا اقتضى الأمر مواصلة العمل وسوف نعتمد ايضا جدول زمنيًا لجلسات المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الاسبوع ١٢ - ١٥ حزيران /يونيه ١٩٨٤ .

ولدى في قائمة المتكلمين اليوم ممثلوايران ، ومنغوليا ، والولايات المتحدة الامريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والمملكة المتحدة ، وفنلندا ، وفرنسا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والهند ، وكندا ، واندونيسيا ، واستراليا ، وهنغاريا . واني اعطي الكلمة الآن لممثل ايران ، نائب وزير الشؤون الخارجية ، معالي السيد حسين شيخ الاسلام .

**السيد شيخ الاسلام ( جمهورية ايران الاسلامية ) :** سيدى الرئيس ، من دواعي غبطتي البالغة ان تسنح لي الفرصة لمخاطبة ممثلي الدول الأعضاء في اجتماع دولي أوكلت اليه مهمة ذات أهمية كبيرة .

ان قضية نزع السلاح ودورها في تعزيز السلم وضمان الأمن الدولي معروفان معرفة جليسة لنا نحن المجتمعين هنا . ففي ظل الظروف الحالية ، ونظرا للحالة الدولية في العالم ، هناك شعور أكثر من أي وقت مضى بضرورة معالجة القضايا المطروحة على مؤتمر نزع السلاح بحزم وجدوية . اذ لا يمكن الوفاء بالمهمة الكبيرة الهامة التي اناطها المجتمع الدولي بممثلي البلدان الاربعين دون ايمان راسخ بالمثل العليا الانسانية والمحبة للسلم ، ودون وجود ارادة سياسية ، ومع تجنب التلاعب السياسي الذي شاع للأسف شيوعا جد مفرط في المحافل الدولية .

لقد انقضت اليوم ، وفي اللحظة التي اتحدث فيها اليكم ، سنوات عديدة على انشاء هذا المنبر لنزع السلاح ، وانتم على اعتاب تحقيق أول نجاح كبير لكم . انني اشير الى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، التي اذا ما تحققت بالشكل المرغوب فانها ستعتبر احدى الانجازات الهامة للمؤتمر الحالي .

انها حقا فرصة يرحب بها ممثل بلد كان هدفا وضحية لاستخدام مفرط للأسلحة الكيميائية وينتهزها للاشتراك في هذا الاجتماع ولينقل اليكم شعوره ازاء ضرورة الاسراع باعداد هذه الاتفاقية .

وانني أظن انه في خلال عمر منظمة الامم المتحدة كله ، كانت ايران هي الضحية الوحيدة لاستخدام اسلحة كيميائية ، وهو الاستخدام الذي أكدته السلطات الدولية عقب قيامها باجراء تحقيقات رسمية . ولهذا فان لنا الحق اكثر من أى شخص آخر في حث المجتمع الدولي ، وخاصة مؤتمر نزع السلاح ، على اتخاذ خطوات أسرع وأكثر جدية لاستكمال هذه الاتفاقية .

وكلكم ، بوصفكم أعضاء في هذا المؤتمر ، تدركون جيدا أن وثيقة مجلس الأمن رقم S/16433 المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ، التي تتضمن تقريرا بالتحقيقات الموقعية التي اجراها الخبراء الذين أوفدهم الأمين العام للأمم المتحدة ، تؤكد على نحو واضح استخدام أسلحة كيميائية وغاز سام يتكون من غاز الخردل وعامل مؤثر على الأعصاب ، تحظر الاتفاقيات الدولية استخدامها . وقد زار هذا الوفد جمهورية ايران الاسلامية في الفترة من ١٣ الى ١٩ آذار/مارس ١٩٨٤ وكان يتألف من دكتور غوستاف اندرسون ، الباحث الكيميائي الأول بمعهد بحوث الدفاع الوطني في السويد ، ودكتور مانويل دومينغيز ، استاذ الطب الوقائي في جامعة مدريد ، ودكتور بيتر دن العالم المشرف على معمل بحوث المواد في وزارة الدفاع الاسترالية ، والكولونيل أولريخ ايموبرشتيخ ، رئيس شعبة الدفاع النووي والبكتريولوجي والكيميائي بوزارة الدفاع السويسرية ، والسيد اقبال رضا ، ممثل الأمين العام . وقد قام أعضاء الوفد بزيارة الجرحى الذين تعرضوا للأسلحة الكيميائية وتولوا فحصهم كما جمعوا عينات من المواد المستخدمة في هذه الأسلحة . وقام الوفد ، الى جانب فحص الشظايا المتبقية من الأسلحة والذخيرة المستخدمة ، بالتقاط افلام وصور لتلك الأدلة .

وقد أرسل كثير من الايرانيين الذين اصيبوا بجراح من جراء استخدام الأسلحة الكيميائية الى مستشفيات في جمهورية المانيا الاتحادية ، وبلجيكا وبريطانيا ، والسويد ، واليابان والنمسا ، وهولندا وسويسرا للعلاج الطبي . وأكد الاطباء المعالجون في هذه المستشفيات استخدام مواد كيميائية ، ويمكن القول بأن التقارير الطبية لجامعة غنت في بلجيكا ، والتقارير الطبية الصادرة عن المستشفيات الالمانية والنمساوية والسويدية تدعم الأدلة التي تبرهن على استخدام هذه الأسلحة الكيميائية . وفي غضون بضعة أشهر ، ستعقد حلقة دراسية طبية في طهران ، وستوجه الدعوة الى جميع الأطباء والخبراء المنتمين الى منظمات حكومية وغير حكومية لزيارة ايران وفحص ضحايا هذه الجريمة اللانسانية . وانني لعلى يقين من أن مداوات هذه الحلقة الدراسية ستكون ذات فائدة وأهمية للفريق العامل المخصص المعني بالاسلحة الكيميائية .

لقد ارتكب النظام العراقي المعتدى تلك الجرائم الهمجية ، في غمرة يأسه ، مدفوعا بخيبة الأمل والاحباط من جراء عدم فعالية اسلحته البالغة التعقيد التي حصل عليها من بعض الدول الكبرى في مقابل أموال وثروات الشعوب المقهورة في المنطقة .

اننا ، بعد نشوب الحرب بفترة وجيزة ، اعلنا في محافل دولية مختلفة قيام النظام العراقي باستخدام الاسلحة الكيميائية ، وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، ابلغنا الأمم المتحدة رسمياً بأن العراق تستخدم هذه الأسلحة . وقد ظهر هذا في الوثيقة رقم S/16128 التي تم توزيعها وقتئذ على الدول الأعضاء . وعلاوة على ذلك ، وقبل صدور تقرير خبراء الامم المتحدة بشهر ونصف قام وزير الشؤون الخارجية في جمهورية ايران الاسلامية في خطابه الموجه الى هذا المؤتمر بالذات بابلغ المجتمع الدولي بأفعال العراق اللانسانية . ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ لا شيء الا الصمت واللامبالاة من جانب المجتمع الدولي ، وكان من شأن رد الفعل هذا أن شجع النظام البعثي

العراقي على مواصلة جرائمه التي جرحت شرف وكرامة الانسانية وللأسف ، لم تقم حتى حركة عدم الانحياز بأية ايماءة ذات شأن • فهل يا ترى لم تعد حركة عدم الانحياز تقر الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة لوساكا لعام ١٩٧٠ ، التي حظرت بوضوح استحداث ونتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية ؟ والا فما بالها تعكف على التزام هذا الصمت الهادئ ؟

ان ثمة بالفعل ، على نحو ما سلفت الاشارة اليه بايجاز ، وكما يعرفه جيدا الأعضاء الموقرون في هذا المؤتمر ، التزامات وتعهدات دولية بشأن عدم استخدام الاسلحة الكيميائية • ولكن الحقيقة الأساسية التي ينبغي مراعاتها في الاتفاقية الجديدة هي تعزيز تلك الالتزامات بتدابير زاجرة لها قوة النفاذ ضد من ينتهكها أيا كان ، اذ يتعين النظر في تدابير دولية واجراءات جماعية كمعاقبة المخالفين عند حدوث تلك الانتهاكات والا فان الاتفاقية الجديدة ستواجه نفس مصير بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، وسيعالج مجلس الأمن تقارير اعمال التفتيش الموضوعي في ظل الاتفاقية الجديدة بنفس الطريقة التي عالج بها تقرير فريق الخبراء الذي أوفده الأمين العام الى جمهورية ايران الاسلامية •

فاتفاقية ١٩٧٢ ، لحظر استحداث ونتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة ، الى جانب كونها غير شاملة ، فانها تغفل النواحي الهامة من المسألة مثل نظم التحقيق •

وحسبما يتضح من تقرير خبراء الأمم المتحدة ، لاسيما الفقرة الاخيرة من صفحة ٧ ، قام بلد واحد أو عدة بلدان بمساعدة العراق في صنع القنابل الكيميائية ، فالعراق ليس بقادر من الناحية التقنية حتى على صنع الأغلفة الموصوفة في هذا التقرير • وتلك البلدان التي تزود العراق بهذه الأسلحة مسؤولة امام المجتمع الانساني مثل مسؤولية العراق عنها ان لم تكن مسؤوليتها أكبر ، وجمهورية ايران الاسلامية تدعو الاعضاء المسؤولين في المؤتمر الحالي الى حث الأمين العام للأمم المتحدة بكل وسيلة ممكنة على اجراء تحقيقات لتحديد البلدان التي اشتركت في تزويد العراق بهذه الأسلحة •

ووفقا لما ذكرناه مرارا وتكرارا ، فان الاهمال في اتخاذ تدابير جديدة ضد انتهاك الاتفاقيات الدولية الهامة سيشحج المخالف على مواصلة انتهاكاته • وقد دفعت جمهورية ايران الاسلامية في الثلاث سنوات الماضية ثمن هذا الاهمال فيما يتعلق بحظر الهجوم على المناطق السكنية وذلك بمقتل عدد كبير من مواطنيها الابرياء العزل • ولعلمكم ، سقط أمس فقط ١٧ من مواطني الاعزاء شهداء عندما قصف النظام العراقي مدينة بيرانشار بالقنابل • وثمة أثر سلبي آخر لهذا الاهمال هو تشجيع المخالف على ارتكاب مزيد من الجرائم والاعتداءات • وهذا بلا ريب هو أحد العوامل الرئيسية التي شجعت النظام العراقي على استخدام الأسلحة الكيميائية •

واننا نعلن انه وان كانت لنا بحكم القوانين الدولية حرية استخدام الأسلحة الكيميائية ضد العراق ، فاننا نظرا لاعتبارات انسانية ، لن نلجأ الى هذا الاجراء الانتقائي • بيد أنكم تعلمون انه بينما كان خبراء الامم المتحدة في ايران ، وحتى بعد توزيع تقرير الامم المتحدة عن قيام العراق باستخدام اسلحة كيميائية ضد ايران وقيام شعوب العالم بادانة جريمة الحرب هذه ، واصلت العراق استخدامها الأسلحة الكيميائية الفتاكة •

فهل في مقدور الضمير الانساني ان يتحمل موقف الالهال هذا وفشل الدول في اتخاذ تدابير جدية في هذا الصدد ؟

ألا تظنون أنه بينما يستهدف شعب بلدي للاستخدام المفرط للأسلحة الكيميائية ستستنتج شعوب العالم ، لاسيما مواطني ، ان المحادثات والمفاوضات الطويلة وغير الحاسمة بين القوى العظمى ، وان الخطط الكثيرة التي تقترحها ، ليست في الواقع الا تدابير من قبيل النفاق ، تلجأ اليها القوى العظمى ، وهي المنتجة الرئيسية للأسلحة الكيميائية ، خداعا للرأى العام العالمي ، وتملصا من مسؤوليتها المباشرة عن استخدام الأسلحة الكيميائية ؟ وهل الحماس الذى يفوق الوصف والذي تبديه القوى العظمى ، لاسيما فى هذا المؤتمر ، ليس الا دموع تماسيح ؟

وهلا ينبغي تفسير سكوت بعض البلدان ورفضها لادانة استخدام الأسلحة الكيميائية بوجه عام الا بأنه مجرد موافقة على الاستخدام المتوسع للأسلحة الكيميائية ؟ وهل هناك أى اعتبار سياسي اكثر اهمية من أمن المجتمع الدولي برمته ؟

وليس موقف بعض البلدان الأخرى التي ربطت على نحو ما استخدام الأسلحة الكيميائية بالحرب بأفضل كثيرا من موقف البلدان التي أشرت اليها حالا . فاذا كان هذا الربط غير المنطقي بين الأمرين لا يشير الى ان استخدام الأسلحة الكيميائية مسموح به في بعض الظروف ، فان ذلك مفهوم على الأقل بطريقة غير مباشرة . انني أشير في هذا الشأن الى اعلان الجماعة الأوروبية . وما يشير دهشتنا هو اننا نرى أنه بينما يقوم ضحايا الاستخدام الانساني للأسلحة الكيميائية في الحرب العالمية الأولى ، الذين حظروا من ذلك الوقت استخدامها ، بادانة العراق ضمنا ، فهم يربطون وقف استخدام الاسلحة الكيميائية بشروط وضع حد للحرب . ولدنا بالطبع ، الكثير الذى نقوله عن اسباب استمرار دفاعنا الشرعي ، بيد ان هذا الاجتماع ليس هو المكان الصحيح لمناقشة تلك المسألة . ونود أن نسأل البلدان التي وقعت على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ما اذا كان استمرار الحرب ، لآى سبب ، يمكن أن يبرر ارتكاب العراق لجرائم الحرب . ألا تظنون أن اجراء مفاوضات مع هذا النظام ، في ظل تلك الظروف ، سيعني أن الأسلحة الكيميائية أسلحة فعالة ، ومثل هذا الاعتراف سيفضي ، بلا ريب ، الى تشجيع استخدامها في المستقبل .

لقد شاهدنا جميعا كيف ان بعض البلدان التي لديها مندوبون في هذا المؤتمر بالذات قد امتنعت عن تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٩٨/٣٧ دال المؤرخ في ١٩٨٢ بشأن استخدام الاسلحة الكيميائية . أليس هذا بسبب كاف للشك في حسن نوايا تلك البلدان تجاه اعتماد الاتفاقية التي يعدها الآن الفريق العامل بشأن الاسلحة الكيميائية ؟ ان عدم وجود نظام تحقق للرقابة الدولية المستمرة يعتبر عيبا هاما في الاتفاقيات الدولية القائمة يتعين استدراكه في الاتفاقية الجديدة . والأهم من ذلك اننا نلح في المطالبة بوضع ضمانات في الاتفاقية المقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية ، وايلاء أولوية فيها لادراج مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية وما تستلزمه من تدابير تحقق مناسبة والا فما الفائدة من التزامات تقطع على الورق ، ولكن لا يتم تنفيذها والتحقق منها . ولكي يكون هذا التحقق فعالا ، يتعين أن يشمل جميع المراحل المختلفة لاستحداث وانتاج وتكديس واحتياز تلك الأسلحة ، ونقل تكنولوجيتها واستخدامها على وجه أخص . ونحن نقترح اعتبار استخدام الأسلحة الكيميائية جريمة حرب يعاقب مرتكبوها دوليا .



وتحتج بعض البلدان ، لاسيما الولايات المتحدة ، بأنها مضطرة الى تعزيز ترسانات أسلحتها الكيميائية كما تجبر البلدان الأخرى على الجلوس الى موائد المفاوضات . ونحن نعتقد بأن ذلك يرقى الى ازالة السيف بما هو أسوأ منه . فهو احتجاج فيه من التهافت والتفاهة ما في مطالبة الجانب الآخر بضرورة انشاء مناطق خالية من الأسلحة الكيميائية مثل اوربوا ، على سبيل المثال ، وكيف يتسنى للمرء أن يصدق أن الولايات المتحدة التي خصصت للأسلحة الكيميائية حوالي سبعة مليارات من الدولارات بحلول ١٩٨٧ ، وحوالي ثمانية مليارات أخرى من الدولارات للأعوام الخمس التالية ، تعني حقيقة ما تقوله فيما يتعلق بضرورة حظر الأسلحة الكيميائية ؟ كيف يمكننا أن نقبل القول بأن استخدام الأسلحة الكيميائية محظور في اوربوا ، في حين أن انتاجها وتخزينها واستخدامها مسموح به في الشرق الأوسط والشرق الأقصى ؟

لقد جعلت الفجوة الواسعة التي تفصل ما بين الكلمات والافعال جو الاجتماعات الدولية كتيبا وقاتما وهي تعمل على احباط آخر شعاع للأمل . ان المجتمع الدولي ما برج يحدوه الأمل في أن يقوم المؤتمر باحداث تطورات اكثر ايجابية في جهود . من أجل مواجهة المسؤولية الكبيرة الموكلة اليه . ومما لا شك فيه أن المجتمع الدولي سيتابع بحماس جهود هذا المؤتمر .

وآمل في أن يستجيب المؤتمر الحالي على نحو ايجابي لهذا التوقع وذلك بالاسراع في مداولاته .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن امتناني لسعادة خافيير بيريز دي كويبار الأمين العام للأمم المتحدة ، على التدابير التي اتخذها . كما أود أن أشكر فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة الذي أوفدته الى ايران ، وحكومة كل منهم ، فضلا عن البلدان التي ادانت قيام النظام العراقي باستخدام اسلحة كيميائية ضد جمهورية ايران الاسلامية ، والبلدان التي أيدت تقرير فريق الخبراء التابع للأمم العام ، وفي النهاية ، يتعين علي أن أعرب عن تقديري للبلدان التي قدمت الرعاية الطبية الى الجرحى الايرانيين .

السيد اردمبيلغ (منغوليا ) (الكلمة بالروسية) : سيدى الرئيس ، هذه هي الجلسة العامة الأخيرة في الجزء الربيعي من دورة مؤتمر نزع السلاح ، وقد انقضت ثلاثة أشهر منذ بدأت هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف العمل تحت اسم " مؤتمر نزع السلاح " وفي هذه المرحلة من أعمالها ، ليس ثمة الكثير الذي يمكن قوله عن تقدم محرز . ومما يؤسف له أن نضطر الى ملاحظة جمود المؤتمر في البحث عن حلول لبنود من جدول أعماله تحظى بأولوية قصوى كمنع الحرب النووية ، ووقف سباق التسلح النووى ، والحظر الشامل والكامل للتجارب ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ان الجهود البناءة لمجموعة من البلدان الاشتراكية وللمجموعة ال ٢١ ، من أجل سرعة البدء في مفاوضات فعلية بغية اعداد معاهدات واتفاقات دولية مناسبة في ميدان نزع السلاح النووى ، قد لقيت ، كما لقيت في الماضي ، مقاومة عنيدة من الولايات المتحدة ومن حلفائها الرئيسيين .

ومنذ بداية أعمال المؤتمر ، طالبت البلدان الاشتراكية بتنظيم فعال لاعمال هذا المحفل مشددة على طبيعته كهيئة تفاوضية . وأعربت مجددا عن قلقها لأن المؤتمر لم يضطلع بالفعل بالمهام المنوطة به بشأن نزع السلاح النووى .

وقامت مجموعة من البلدان الاشتراكية ، تحذوها الرغبة الصادقة في تسهيل بدء المفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح النووي الملحة ، بتقديم مقترحات محددة واردة في الوثيقة CD/434 كما أن المؤتمر على علم تام بالجهود البناءة التي تبذلها دول مجموعة الـ ٢١ في هذا الشأن .

وعلى الرغم من ذلك ، بقيت الأمور مجمدة . وفي رأينا أن السبب الرئيسي لهذا الوضع المؤسف هو الموقف المعقّد الذي تقفه البلدان الغربية ، المستمرة في التصرف بطريقة قد تحول هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الى محفل للنقاش الأكاديمي . وهي ، بعملها هذا ، تضع سلسلة من الشروط المسبقة للشروع في المفاوضات ، وتحاول فرض أسلوب في العمل غير مقبول من المؤتمر . وفي رأى البلدان الاشتراكية أن هذا النهج يتعارض مع ذات الولاية المعطاة لمؤتمر نزع السلاح في الصك الختامي للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . بل وأكثر من ذلك ، فإن هذا النهج يتصادم أيضا مع النظام الداخلي لهذا المحفل .

وفي رأينا أن التعويق من جانب البلدان الغربية يحكم على مؤتمر نزع السلاح بالجمود وهو المحفل الذي طلب منه النظر والبت في المشكلات الأكثر إلحاحا المتعلقة بوقف سباق التسلح ونزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي ، وبالتالي تبرير الآمال العميقة لجميع الشعوب التي تتطلع الى سلم دائم على الأرض .

وينبغي القول صراحة انه ، نظرا لانعدام الرغبة من جانب ممثلي البلدان الغربية في الدخول في مفاوضات جديدة في هذه الهيئة ، لم ينجح مؤتمر نزع السلاح ، مرة أخرى ، في تسوية مسألة انشاء هيئات فرعية ذات ولايات مناسبة حول بنود بالغة الأهمية في جدول الأعمال ، كحظر التجارب النووية ومنع نشوب حرب نووية ، ومنع سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وقد شدد البيان الصادر عن الاجتماع الدوري للجنة وزراء الخارجية للدول الأطراف في حلف وارسو ، المنعقد مؤخرا في بودابست ، على أن " المسائل المتعلقة بإزالة خطر الحرب النووية والبحث عن الوسائل العملية لانها سباق التسلح والسير في طريق نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي ، يجب أن تتبوأ المركز الأهم في الحوار السياسي الراهن " .

وشدد المشتركون في اجتماع بودابست مرة أخرى على أن الدول الاشتراكية تحبذ الشروع ، بصورة أسرع ، وعلى نحو عملي ، في نظر وحل تلك القضايا الهامة ، مثل الحظر الكامل والشامل لتجارب الأسلحة النووية ، والتجميد الكمي والنوعي للأسلحة النووية ، وحظر اضافة الطابع العسكري على الفضاء الخارجي وعلى استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض ، والحظر الكامل للأسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي .

وهي تؤكد أيضا أن جميع المقترحات والمبادرات التي قدمتها من هذا المنطلق فرادى أو مجتمعة لا تزال نافذة ، وانها مستعدة لكي تدرس عن كثب ، وبروح ايجابية ، مقترحات من دول اخرى تستهدف تخفيض وإزالة خطر الحرب النووية ، ووقف سباق التسلح ، والشروع في نزع السلاح ، وتعزيز الأمن الدولي .

وقد لاقت نتائج أعمال هذا الاجتماع للدول الاشتراكية الأعضاء في حلف وارسو تأييدا كاملا في جمهورية منغوليا الشعبية . ونحن نعتبر هذه النتائج تأكيدا واضحا آخر لنهج لا يتبدل في

السياسة الخارجية للبلدان الاشتراكية يهدف الى تعزيز السلم والوفاق ، وتخفيض سباق التسلح والشروع في نزع السلاح ، وتنمية التعاون السلمي في اوروبا وفي جميع انحاء العالم .  
واسمحوا لي ، سيدى الرئيس ، أن أتوقف لحظة عند مسألة انشاء هيئة عاملة فرعية بشأن البند ٥ من جدول الأعمال .

فخلال دورتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، تمسكت البلدان الاشتراكية بموقفها المبدئي القائل بأن لجنة نزع السلاح ، باعتبارها الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ، ينبغي لها ، وفاءً بمسئوليتها ، أن تبدأ فوراً في المفاوضات ، وأن تنشئ لهذها الغاية هيئة فرعية ذات ولاية مناسبة . وتمشياً مع هذا الموقف ، وبهدف تنفيذ عدد من توصيات الجمعية العامة اتخذت البلدان الاشتراكية اجراءات اخرى ، حيث قدمت ، من جهة ، مقترحات ومشاريع محددة وساندت من جهة اخرى ، المقترحات والنصوص المقدمة من بلدان اخرى ، وخاصة بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة .

وفي بداية دورة ١٩٨٤ ، اقترحت مجموعة من البلدان الاشتراكية مشروع الولاية التالي الوارد في الوثيقة CD/434 :

" يقرر مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ لمدة دورته لعام ١٩٨٤ هيئة فرعية مخصصة بغرض اجراء مفاوضات لابرارم اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، لمنع سباق التسلح بجميع جوانبه في الفضاء الخارجي ، على أن تؤخذ في الاعتبار جميع المقترحات ذات الصلة ، بما في ذلك النظر في مقترح وضع معاهدة لحظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومنه ضد الأرض . وتقدم الهيئة الفرعية المخصصة تقريراً عن التقدم المحرز في عملها الى مؤتمر نزع السلاح في نهاية الجزء الثاني من دورته لعام ١٩٨٤ ."

ومشروع الولاية هذا يتفق تمام الاتفاق مع القرار ٣٨/٧٠ ، وهو القرار الوحيد ذو الصلة الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين ، والذي اعتمد نتيجة للجهود المكثفة والدائمة التي بذلتها الدول المعنية ، ونتيجة لسحب مشروع قرارين آخرين . وبدل سجل التصويت على ان القرار ٣٨/٧٠ قد اعتمد بأغلبية ساحقة بلغت ١٤٧ صوتاً . وقد صوتت الولايات المتحدة ضده ، بينما امتنعت المملكة المتحدة .

وفي الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح ، اجريت مشاورات مختلفة بتوجيه من رئيسته لشهرى آذار/مارس ونيسان/ابريل ، بهدف التوصل الى توافق في الآراء حول صياغة مشروع ولاية للجنة المخصصة للبند ٥ من جدول الأعمال . وكما حدث في العام الفائت ، لقينا مرة أخرى ، خلال هذه المشاورات ، التعويق من جانب مجموعة البلدان الغربية ، أو على نحو أكثر تحديداً ، من جانب عضو واحد أو عضوين من هذه المجموعة ، يحاولان بأي وسيلة وبصران كما في السابق على الحد من ولاية اللجنة المخصصة المقبلة ، عن طريق ادخال عبارة " القيام ، من خلال البحث الموضوعي ، بتحديد القضايا المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

وكما سبق وأعلنا مرارا ، وخاصة في الجلسة العامة الثامنة والثلاثين بعد المائتين المعقودة في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٣ ، فان الولاية المقترحة من المجموعة الغربية " لا تراعي مصالح مجموعة البلدان الاشتراكية وموقفها ، نظراً لانها لا تذكر الحاجة الى اجراء مفاوضات تهدف الى ابرارم اتفاق أو اتفاقات ترمي الى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " ( CD/PV.238 ) .

وما زالت البلدان الاشتراكية تؤيد مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/434 .

ومع ذلك ، فقد بدت البلدان الاشتراكية مرونة خلال المشاورات ، وأعربت عن استعدادها لتأخذ في اعتبارها آراء ممثلي البلدان الغربية . وهذا ما حدث عندما أعرب الوفد المنغولي عن استعدادة للنظر في مشروع البلدان الغربية مع التعديل المقترح في ٢٠ آذار/مارس من جانب مجموعة ال ٢١ ، والذي تضمن الحكم التالي : " بهدف الشروع في مفاوضات لبرام اتفاق أو اتفاقات لمنع سباق التسلح بجميع جوانبه في الفضاء الخارجي " .

ومتابعة لجهوده في التوصل الى حل متفق عليه ، اقترح الوفد المنغولي تعديلا على الفقرة الأولى من الولاية المقترحة ، بحيث تقرأ كما يلي : " يقرر مؤتمر نزع السلاح انشاء لجنة مخصصة بهدف الشروع في مفاوضات حول البند ٥ من جدول الأعمال ، المعنون ' منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ' " .

غير أن اقتراحنا ، وللأسف الشديد ، لم يلاق قبولا من مجموعة البلدان الغربية . والجدير بالاضافة أن وفود مجموعة ال ٢١ كانت مستعدة للموافقة على اعتماد هذا التعديل .

ان الوفد المنغولي يعتبر أن مشروع الولاية المقترح من البلدان الغربية محدود إذ أنه يغفل ذكر الغرض الأساسي ، ألا وهو المفاوضات بهدف اعداد اتفاق أو اتفاقات مناسبة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ومشروع الولاية هذا ، وهو زائف في صميمه ، لا يمكن أن يسهم بأي شكل في تحقيق المهمة الأساسية للمشروع في مفاوضات حول جوهر الموضوع .

وفي هذا الصدد ، أود الرجوع الى ما قلته في الجلسة العامة الواحدة والخمسين بعد المائتين في ٢٠ آذار/مارس :

" وينبغي عدم تكرار التجربة السلبية للعمل في هذا المحفل عندما انشئت الهيئة الفرعية بولاية مقيدة بطريقة تعسفية وضيقة . وإذا أصرت بعض وفود البلدان الغربية مرة ثانية على موقفها المعوق ، فلا يمكن اعتبار هذا النهج الا على انه ذريعة لتجنب الوصول الى حلول عملية للمشاكل التي تواجه المؤتمر " .

وأخيرا ، أود أن أضيف بعض الكلمات الى ما قلته في بياني يوم الأربعاء الماضي ، ١٨ نيسان / أبريل ، فيما يتعلق بالمفاوضات حول حظر الأسلحة الكيميائية .

ان الوفد المنغولي يعلق أهمية كبرى على مسألة التحقق من أي اجراءات فعلية لنزع السلاح وفي هذا السياق، فاننا نطالب بنهج مبدئي ومعقول وواقعي لوضع نظام فعال للتحقق ، ولكن دون تتطوع ودون أفكار مسبقة . وقد طالبنا ومازلنا نطالب بنظام للتحقق يأخذ في الاعتبار المصالح المتبادلة ويرتكز على مبدأ المساواة والأمن المتساوي .

ومن هذه الزاوية ، فان ما يسمى " الدعوة المفتوحة " للتفتيش المقترحة في مشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة لا يتجاوب ، في رأينا ، مع المبادئ المبينة أعلاه . والموافقة على مثل هذا النهج تعني الحاق الضرر بمصالح الدول ، وتمثل انتهاكا فجا لحقوقها السيادية .

السيد فيلدرز (الولايات المتحدة الأمريكية) : السيد الرئيس ، ان ازالة خطر الأسلحة الكيميائية - وازالة الواقع الرهيب المتمثل في الحرب الكيميائية - هو بالنسبة الى الولايات

المتحدة ، هدف أساسي لتعزيز الأمن الدولي • وتحقيقا لهذه الغاية ، فان الولايات المتحدة عاقدة العزم على مواصلة السعي الى حظر الأسلحة الكيميائية تماما وبشكل فعال ويمكن التحقق منه • ان تاريخ هذا الجهد معروف جيدا • ففي عام ١٩٧٧ ، شرعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مفاوضات ثنائية رسمية بشأن الأسلحة الكيميائية • وفي عام ١٩٨٠ ، حولت الولايات المتحدة جهودها في حظر الاسلحة الكيميائية الى هذه الهيئة ، اقرارا منها بأن الغاء الأسلحة الكيميائية موضوع يعني جميع الدول • وفي شباط/فبراير من عام ١٩٨٣ ، وبعد مناقشات طويلة ومكثفة ، سواء هنا أو في واشنطن ، طرح وقدى آراءه المفصلة بشأن مضمون اتفاق • وقد قمت منذ ذلك الحين ، بصياغة آرائنا المفصلة اثناء اشتراكنا في اعمال هذا المؤتمر • وفي تموز/يوليه من عام ١٩٨٣ ، قدم وقدى ايضا ورقة شاملة اوردت امثلة ايضا حية لاجراءات التحقق الموضوعي لتدمير الأسلحة الكيميائية • وفي الخريف الماضي ، قامت الولايات المتحدة ، سعيا منها للتعجيل بخطى العمل في هذا المجال ، بتوجيه الدعوة الى الوفود لدى هذا المؤتمر ، من أعضاء ومراقبين لزيارة مرفق عامل لتدمير اسلحتنا الكيميائية • واطلع المشتركون مباشرة على اجراءات التدمير الفعلية التي تستخدمها الولايات المتحدة وعلى تدابير التحقق اللازمة لضمان التحقق الفعال من ذلك التدمير •

وفي الاسبوع الماضي ، أوفد الرئيس ريغان مرة اخرى نائبه السيد بوش الى جنيف • ومثل نائب الرئيس أمام هذه الهيئة في اطار جهد جديد لاجراءات زخم في عملية التفاوض ، وقدم مشروع اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية الذي اعدته الولايات المتحدة • وأكد نائب الرئيس من جديد الالهية التي تعلقها الولايات المتحدة على ابرام اتفاقية حظر من هذا النوع • كما تحدث نائب الرئيس عن القلق الذي يساوره شخصيا ، بوصفه أبا وجدا ، وأكد تصميمه الشخصي على العمل على ازالة الاسلحة الكيميائية بصورة فعالة والى الأبد • ومن المؤيد اننا جميعا متفقون على هذه النقطة • وأود ، في هذا السياق ، ان اوضح تماما ان الولايات المتحدة تدين أى وجه من أوجه استخدام الاسلحة الكيميائية اينما كان وفي أى وقت كان •

ان هذا الاستعراض التاريخي يبين ما تبذله الولايات المتحدة من جهد متواصل في العمل الدائب والمخلص في سبيل وضع اتفاق بشأن حظر الأسلحة الكيميائية بشكل فعال ويمكن التحقق منه • وحجر الزاوية في هذا الجهد هو مشروع الاتفاقية الذي قدمناه هنا الاسبوع الماضي • وعلى ذلك ، أود أن اكرس الآن بعض الوقت لشرح الأحكام الرئيسية لمشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة •

ويكمن جوهر مشروع الاتفاقية في المادة الاولى منه ، التي تتضمن أوجه الحظر الأساسية حيث تتفق الاطراف على عدم استحداث الاسلحة الكيميائية أو انتاجها ، أو في غير هذه الحالة احتيازا أو تخزينها ، أو الاحتفاظ بها أو نقلها • وتتفق الاطراف كذلك على عدم القيام بأنشطة اخرى اعدادا لاستخدام الاسلحة الكيميائية ، أو استخدام الاسلحة الكيميائية في أى نزاع مسلح ، أو مساعدة الغير على الاضطلاع بأنشطة محظورة • وكانت الولايات المتحدة ، بتضمينها مشروع الاتفاقية بندا يقضي بحظر استخدام الاسلحة الكيميائية ، تدرك الأهمية التي تعلقها وفود كثيرة على هذا البند ومن شأن المادتين الأولى والرابعة عشرة ، مجتمعتين ، ضمان أن تكون الاتفاقية مكتملة لهروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، لا أن تحل محله •

وتورد المادة الثانية تعاريف المصطلحات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية • وتقسم المواد الكيميائية التي يمكن استخدامها في الأسلحة الى ثلاث فئات ، وتبعاً للخطر الذي تشكله ، وهذه الفئات هي : " المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية " ، و " المواد الكيميائية المهلكة الأخرى " ، و " المواد الكيميائية الضارة الأخرى " • وللاتفاقية ان تنظم شتى هذه الفئات المختلفة بطرق مختلفة • وأهم التعاريف هو تعريف " الأسلحة الكيميائية " • فقد وضعنا هذا التعريف باستخدام التعريف الذي اتفق عليه في الوثيقة CD/112 • وعلاوة على ذلك ، فقد وضعنا تعريف " المواد الكيميائية السامة " لمراعاة وجهات نظر الصين وأعضاء آخرين في هذا المؤتمر • وقد صيغ تعريف " الأسلحة الكيميائية " صياغة شديدة العمومية كي يستوعب كافة المواد الكيميائية المهلكة والمسببة للعجز وسلاتف هذه المواد ، التي ليس ثمة ما يبرر استخدامها لأغراض مباحة • ولا يشمل التعريف المواد الكيميائية التي يوجد ما يبرر استخدامها لأغراض سلمية ، مثل المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة والبحوث والطب وأعمالاً للقانون المحلي •

أما أوجه الاستخدام المباحة للمواد الكيميائية السامة فتحميها ، على وجه التحديد ، المادة الثالثة ، بحيث لا تعاق الأنشطة الكيميائية السلمية عاقبة كبيرة • كما تضح المادة الثالثة قيوداً على كمية المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية وسلاتفها الرئيسية التي قد تمتلكها أية دولة عضو للأغراض الوقائية ، لكي يتسنى الكشف عن أية أسامة استخدام لهذه المواد الكيميائية • وكذلك ينص مشروع الاتفاقية على انه لا يجوز للدول الأطراف إنتاج مواد كيميائية فائقة السمية للأغراض الوقائية الا في مرقق واحد فقط ، وعليها أن تعلن سنوياً عن جميع المواد الكيميائية السامة المخصصة لأغراض وقائية والتي يمكن أيضاً استخدامها في أغراض الأسلحة • كما أن الأطراف ستكون مقيدة في مدى ما يجوز لها أن تنقله من المواد الكيميائية الفائقة السمية وسلاتفها الرئيسية الى دول أخرى • كما توفر المادة الثالثة تدابير خاصة بشأن أنواع معينة من المواد الكيميائية المستخدمة للأغراض السلمية ، على النحو المدرج في الجداول الف وباء وجيم المرفقة بالاتفاقية ، بغية ضمان عدم التحول بهذه المواد الكيميائية الى الاستخدام في أغراض الأسلحة •

وحالما تدخل الاتفاقية حيز النفاذ ، يقدم كل طرف اعلاناً أولياً بما يوجد لديه من أسلحة كيميائية ومرافق لانتاجها ، وبما يكون قد نقله منها في الماضي • وتنص المواد الرابعة والخامسة والسادسة على المعلومات التي يجب اذراجها في هذه الاعلانات • وسوف يتعين على الأطراف المعنية ان تدمر أية أسلحة كيميائية وأية مرافق لانتاجها على امتداد عشرة سنوات ، وان تقدم سنوياً معلومات فيما يتعلق بهذا التدمير • وسوف تكون مكفولة اتاحة التفتيش الموضوعي من أجل رصد الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها ، ورصد عملية التدمير كذلك • والأثر المتوخى من مختلف هذه الاعلانات وأنشطة الرصد هو الاستيثاق من الامتثال للاتفاقية من خلال تزويد الأطراف بمعلومات شاملة عما هو موجود من الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها ، والتثبت من تدميرها في نهاية المطاف •

كما تتضمن الاتفاقية المقترحة مجموعة متنوعة من الاحكام الأخرى التي تساعد على تنفيذها وسوف تنشأ ، عملاً بالمادة السابعة لجنة استشارية للإشراف على تنفيذ الاتفاقية وتعزيز التحقق من الامتثال لها ، وهو ما يقترحه هذا المؤتمر • وسوف تقوم هذه اللجنة ، من خلال الهيئات التابعة لها ، باجراء أنشطة التحقق الموضوعي التي تقتضيها الاتفاقية • وقد اخذنا أيضاً بفكرة انشاء مجلس تنفيذي ، وهي الفكرة التي طرحها الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية في العام الماضي • وسوف يعهد الى هذه الهيئة بمسؤولية مواصلة أعمال اللجنة •

وتنص المواد التاسعة والعاشر والحادية عشرة على اجراءات لحل القضايا المتعلقة  
بالمثال • فبمقتضى المادة التاسعة ، يتعين على الأطراف ان تتشاور وتتعاون بشأن أية مسألة  
قد تطرح فيما يتصل بأهداف الاتفاقية ، وان تشترك في التحقيقات المتعلقة بتقصي الحقائق •  
ويجوز لاي طرف ان يطلب ان تجرى اللجنة الاستشارية تحقيقات مناسبة لتقصي الحقائق ، بما في  
ذلك عمليات التفتيش الموضوعي • ويجب اتمام التحقيقات المتعلقة بتقصي الحقائق في غضون شهرين  
واذا استعصى تبديد القلق الذي يساور أى طرف بشأن الامثال ، يجوز لهذا الطرف ان يطلب  
عقد اجتماع استثنائي للجنة الاستشارية •

وفي المادة العاشرة ، تأذن الاطراف في الاضطلاع بعملية تفتيش موضوعي خاصة ،  
يتوجب بمقتضاها على كل طرف من الاطراف ، بعد ٢٤ ساعة من استلامه اشعاراً بذلك ، ان يوافق  
على اجراء تفتيش خاص لأحد المواقع التي يؤذن بتفتيشها بمقتضى المواد الثالثة أو الخامسة  
أو السادسة ، أو لأى موقع أو مرفق عسكري ، أو أى موقع أو مرفق عسكري تملكه أو تسيطر عليه  
الحكومة • وكان هذا الحكم موضع معظم التعليقات التي سمعها وفد اى اسبوع المنصرم •  
وكما أكد السيد بوش ، نائب رئيس الجمهورية ، فان الولايات المتحدة توجه " دعوة مفتوحة "  
لتفتيش كثير من المواقع التي يحتمل أن تكون موضع شبهات في اراضيها بالذات • ونحن نعتز  
بأن من شأن هذا الحكم أن يتيح مرافق وانشطة حساسة في الولايات المتحدة للتفتيش الدلسي  
ومع ذلك ، فالولايات المتحدة مستعدة تماما لقبول هذه المخاطر بغية ضمان حظر فعال لهذا  
النوع برمته من أسلحة التدمير الشامل • اننا لم نجد أى نهج آخر يمكن أن يعالج على نحو مرض  
مشكلة ما يحتمل وجوده من الأسلحة الكيميائية غير المعلنة أو مرافق الانتاج السرية • وهذه الخطوة  
بما تنطوى عليه من مخم ومن مخم في المقابل — أى احتمال حدوث قدر من التدخل لابد منه  
لتبديد القلق من حدوث تحايل على الاتفاقية — هي خطوة معقولة وحكيمة على السواء • وقد اعترض  
العض على ان نهج " الدعوات المفتوحة " لا يتسم بالانصاف لأنه قد يحمل بعض الدول عبئاً  
أكبر مما يحمل غيرها • وليس من المتوخى أو المرغوب احداث أى اختلال • ووفد الولايات المتحدة  
مستعد للعمل مع الوفود الأخرى لضمان انطباق نهج " الدعوة المفتوحة " انطباقاً منصفاً على  
النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة • فبدون هذا التدبير أو تدبير مماثل له ، لا يمكن لأية  
دولة أن تطمئن الى ان هذه الأسلحة قد استبعدت حقاً •

أما المادة التالية في مشروع الاتفاقية الذي وضعتة الولايات المتحدة ، وهي المادة الحادية  
عشرة ، فتأذن بالاضلاع بعملية تفتيش موضوعي منفرد بملاساته • ويجوز الاضلاع بعملية التفتيش  
هذه في كل المواقع التي لا تشملها المادة العاشرة وعلى الطرف المعني أن يوافق على تفتيش  
منفرد بملاساته تطلبه اللجنة الاستشارية ، ما لم توجد أسباب استثنائية للغاية ، ويجب تقديم  
شرح لهذه الاسباب • ويجوز للجنة ، لدى نظرها في هذا الموضوع ، أن ترسل طلباً آخر ، فاذا  
رفض هذا الطلب ايضاً ، يخطر مجلس الامن فوراً بذلك •

وسوف يتطلب تنفيذ الاتفاقية ايضاً وجود عدد من الاحكام التفصيلية ، ونقترح ادراج هذه  
الاحكام في مرفقات بالنص الرئيسي • وتكون هذه المرفقات جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية • وبناءً على  
ذلك ، وبالإضافة الى مشروع الاتفاقية المقدم في الاسبوع الماضي ، قدمت الولايات المتحدة أيضاً  
آراءها المفصلة بشأن محتويات هذه المرفقات •

ويورد المرفق الأول تفاصيل كثيرة فيما يتعلق باللجنة الاستشارية ، بما في ذلك احكام تتعلق بسير أعمال هذه اللجنة • كما يتضمن احكاما فيما يتعلق بإنشاء مجلس تنفيذي ، وهيئة لتقصي الحقائق ، وأمانة فنية ، وكذلك احكاما فيما يتعلق بالدعوة الى عقد اجتماعات استثنائية للجنة •

ويورد المرفق الثاني آراء مفصلة بشأن التحقق ويورد الفرع ألف من المرفق المذكور المعلومات المفصلة التي سوف يتعين ايرادها في مختلف الاعلانات المطلوبة بمقتضى الاتفاقية مثل الاعلانات المتعلقة بالاسلحة الكيميائية ، ومرافق الانتاج ، وانشطة التدمير • ويعني الفرع باء من المرفق الثاني بالاجراءات الخاصة بالتحقق الموضوعي ، بما في ذلك اجراءات التفتيش • ويضع قواعد مفصلة فيما يتعلق بعمليات التفتيش الموضوعي واستخدام معدات الرصد الموضوعي ، ويقدم قواعد لحماية حقوق المفتشين والدول المضيفة على السواء • كما ينص على تفتيش ورصد الاسلحة الكيميائية ، ومرافق الانتاج ، وانشطة الحماية ، وانشطة التدمير • واخيرا ، يورد هذا الفرع المعايير التي يتعين على اللجنة الاستشارية استخدامها في تقييم طلبات التفتيش الموضوعي المنفرد بملاساته •

أما المرفق الثالث فيوفر الأساس لثلاثة جداول أدرجت بها المواد الكيميائية التي لها أوجه استخدام مشروعة وان كانت تنطوي أيضا على خطر التحول بها الى اغراض الاسلحة الكيميائية • واطافة الى ذلك ، هناك جدول رابع ، يشمل اجزاء من الوثيقة CD/CW/WP.30 ، ويحدد طرقا معينة لقياس سمية المواد الكيميائية •

وأود أيضا أن أوجه النظر الى اجراءين ينبغي اتخاذهما قبل ان يتاح للاتفاقية دخول حيز النفاذ • أولهما انه ينبغي لكل دولة ان تعلن ، لدى توقيعها على الاتفاقية ، عما اذا كانت الاسلحة الكيميائية أو مرافق انتاجها تخضع لسيطرتها في أي مكان ما أو متواجدة داخل اراضيها - والواقع ان دولا كثيرة قد قدمت بالفعل بيانات من هذا النوع ، بما في ذلك الولايات المتحدة - اننا نحث الدول الاخرى ان تحذو حذوها • وثاني هذين الاجراءين هو انه ينبغي الدعوة الى انعقاد لجنة تحضيرية ، حالما يفتح باب التوقيع على الاتفاقية ، للتخطيط لتنفيذ الاتفاقية • وسوف يتفق على هذه الاجراءات في وثيقة تصاحب الاتفاقية وتكون مع ذلك منفصلة عنها •

كان هذا عرضا موجزا لمحتويات المشروع المقدم من الولايات المتحدة • وأود أن أشير الى ما وضع لكم ، دون شك ، لدى دراستكم لمشروعنا : وهو ان الكثير منه قد استمد من الاتفاقات التي سبق ان توصلنا اليها في هذا المؤتمر ومن المناقشات التي أجريناها على مدار السنوات العديدة الماضية في لجنة نزع السلاح • وان حكمتي تقدر وتدرك قيمة الاعمال المنجزة في لجنة نزع السلاح ، وهي ستواصل الاسهام في هذه الاعمال ، وقد ضمنت مشروعنا كل ما أمكن تضمينه ونظرا الى طول احكام مشروع الاتفاقية وتعقيدها ، فلا شك انه ستكون هناك نقاط كثيرة قد يكون من المفيد زيادة توضيحها • ان وفد الولايات المتحدة مستعد للنهوض بهذه المهمة ، بل انه راغب في ذلك • وقد تولينا رعاية دؤرة مكرسة للأسئلة والأجوبة مفتوحة العضوية لجميع الوفود ، واننا على استعداد لتقديم مزيد من هذه الايضاحات الى كل وفد على حدة •

واسمحوا لي ان اوضح أن المشروع الذي اعدته الولايات المتحدة ليس مقدا على أساس قبوله برمته أو رفضه برمته • غير انه يوضح النهج الذي نتبعه في حظر الاسلحة الكيميائية ، وسيبرسي الأساس للورقات المقدمة من ممثلي الولايات المتحدة بشأن جوانب محددة خلال مناقشة



هذه الجوانب • لكن الابداع ليس وقفا علينا • ونحن على استعداد للنظر في نهج وصياغات بديلة وتحدونا الرغبة في ذلك ، طالما كانت هذه النهج والصياغات تتيح ايجاد حظر فعال للأسلحة الكيميائية •

وكما أكده نائب رئيس الجمهورية السيد بوش ، فان وفد الولايات المتحدة يتطلع الى اجراء مشاورات وثيقة وجديّة مع جميع الوفود في هذه المفاوضات • ونحن على استعداد للاضطلاع بدور نشط وبناءً في عملية التفاوض التامة والكاملة على نص اتفاقية الاسلحة الكيميائية •

والأمر المزج ان البعض ارتأى انتقاد مشروع الاتفاقية - وانتقاد دافع الولايات المتحدة - قبل أن يقدم المشروع فعلا • وحمل البعض على هذه المبادرة بقوله انها فحسب لكون من فن التمثيل السياسي في اطار حملة انتخاباتنا الرئاسية ، أو انها جزء من الجهد الرامي الى كسب التأييد لانتاج الاسلحة الكيميائية الثنائية •

وهذه الادعاءات لا صحة لها اطلاقا • ان هدفنا هو التعجيل بخطى المفاوضات فسي هذه الهيئة • فقد قامت الولايات المتحدة ، تحقيقا لهذه الغاية ، بأربع مبادرات هامة خلال فترة تفوق قليلا على عام واحد • وفي مرتين خلال هذه الفترة ، جاء الى جنيف ثاني أعلى مسؤول منتخب في حكومتي لتأكيد التزام الرئيس ريغان وشعب الولايات المتحدة بما تظلم به لجنة نزع السلاح من أعمال بشأن حظر الاسلحة الكيميائية • ان الولايات المتحدة لا تهاب النقد • لكننا نأمل أن يقرأ الآخرون مشروعنا بعناية قبل ان ينتقدوه - وأن يتقدموا بما يرونه من مقترحات شاملة •

وانه لهما يشجع وفد الولايات المتحدة ما وضح من أن معظم الوفود تنتهج من المفاوضات نهجا جادا ، وان الاعمال قد بدأت تتكشف • ان خبراءنا عاكفون على دراسة ورقة العمل الهامة المقدمة من وفد الصين ، وهي الوثيقة CD/443 ، باهتمام مترو • لقد سررنا بالبيان الذي القاه الممثل السوفياتي الموقر ، السفير اسراييليان ، في ٢١ شباط/فبراير ، بشأن التفتيش على عمليات تدوير الاسلحة الكيميائية ، واستمددنا كذلك التشجيع من البيان الذي القاه في ١٨ نيسان/ابريل والذي افاد فيه أن مشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة سيدرس بعناية • كما لاحظنا عددا من الاقتراحات البناءة الواردة في ورقة العمل المقدمة من مجموعة من الدول الاشتراكية ، وهي الوثيقة CD/435 ، المعنونة " تحسين فاعلية مؤتمر نزع السلاح في ميدان حظر الاسلحة الكيميائية " • ونأمل ان تتم مواصلة استكشاف هذه الاقتراحات وان تنفذ حسب الاقتضاء • وقد عرض في عام ١٩٨٤ عدد من الوثائق الأخرى المفيدة جدا ، مثل ورقات العمل المقدمة من وفود المملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ، وهولندا ، وفرنسا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا • وعلاوة على ذلك ، فان المرونة التي ابدتها عدد من الوفود قد افضت الى احراز تقدم في صياغة تعاريف أساسية • ولسوء الحظ أنه مازالت هنالك مواضيع هامة يبدوان بعض الوفود غير مستعدة لمناقشتها وحلها - مثل الاعلان عن مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية وازالة هذه المرافق • ان هذا يدعو الى الاسف الشديد • ونأمل ان تتيح فترة استراحتنا مجالا للتفكير السريين في الضرورة الملحة لاحراز تقدم على جميع الجبهات في هذه المفاوضات •

وسيبدل وفد الولايات المتحدة ، من جهته ، كل ما في وسعه ، في ظل الرئاسة القديرة للسفير اكيوس ، لضمان امكان اتمام المفاوضات بنجاح في اقرب وقت ممكن • فعلى حد قول السيد بوش نائب رئيس الجمهورية :

" ان هدفنا في هذه المفاوضات سيكون هدفا عمليا ، الا وهو العمل الدؤوب  
وبنيّة حسنة ، وبناء الثقة المتبادلة ، وتحقيق نتائج حقيقية " .

ان البشرية لا تطالبنا بأقل من ذلك . ولن يكون تحقيق نتائج حقيقية أمرا يسيرا ، ولكن  
وفدى وإياى ، وحكومتى ، وشعب الولايات المتحدة ، ملتزمون بتحقيق حظر فعال للأسلحة  
الكيميائية مرة واحدة وإلى الأبد . اننى موقن من أن اعضاء هذا المؤتمر متفانون بالقدر ذاته في  
سبيل احراز هذا الهدف ، واننى مقتنع ، ايها السيد الرئيس ، اننا ، بهذا التفانى سوف ننجح .  
السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية):  
سيادة الرئيس ، يأخذ الوفد السوفياتي الكلمة ليقدم تقييمنا لنتائج الجزء الأول من دورة مؤتمر  
نزع السلاح .

لقد بذل وفد الاتحاد السوفياتي جهودا جديدة في هذا العام أيضا ، شأنه شأن وفود  
كثير من البلدان ، لانتشال مؤتمر نزع السلاح من أزمة عميقة وطويلة الأمد . وما من مشكلة موضوعية  
واحدة من مشاكل الحد من سباق التسلح الا وطرح وفد الاتحاد السوفياتي بشأنها دراسات  
بناءة ، وقدم مقترحات ومبادرات عملية أو عرض ورقات عمل . وعندما فعلنا ذلك كنا نحرض على مراعاة  
مصالح أمن جميع الدول ، وعلى الامتثال لمبدأ المساواة والأمن المتكافئ ، ذلك المبدأ الذى  
لا يمكن على غير أساسه أن تقوم مفاوضات لنزع السلاح .

ولنأخذ ، على سبيل المثال ، طائفة المسائل المعنية بمنع الحرب النووية ونزع السلاح  
النووى ، وهما بندا الأولوية في جدول أعمال المؤتمر . ان الاتحاد السوفياتي بتعهده من جانب  
واحد بالأى يكون الهادئ باستعمال الأسلحة النووية ، أرسى أساسا طيبا للمفاوضات في هذا  
الميدان . كما أن مقترحاتنا التي تلت ذلك بشأن تجميد الترسانات النووية واجراء وقف اختياري  
للتفجيرات ، كانت تستهدف أيضا التقدم بالمفاوضات في هذا المجال .

وأثناء دورة المؤتمر الراهنة ، قام الاتحاد السوفياتي بتطوير هذه المبادرات . وقام السيد  
ك . أ . تشيرينكو الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس  
مجلس رئاسة السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بطرح مقترحات جديدة  
في البيان الذى القاه في ٢ آذار/مارس ١٩٨٤ بشأن صياغة معايير معينة تنظم العلاقات بين  
الدول الحائزة للأسلحة النووية . ونحن مستعدون في أى وقت للتوصل الى اتفاق مع الدول الأخرى  
الحائزة للأسلحة النووية بشأن الاعتراف المشترك بمعايير من هذا النوع واعطائها طابعا الزاميا .

اننا ننظر الى مشكلة منع الحرب النووية لا بوصفها مشكلة أكاديمية وانما في اطار اعتماد  
تدابير عملية ملموسة . وترد مقترحاتنا في هذا الصدد بايجاز في ورقة عمل قدمتها مجموعة من  
البلدان الاشتراكية ( CD/484 ) .

وخلال هذه الدورة أكد الوفد السوفياتي من جديد اهتمامه بايجاد حل في أقرب وقت  
ممكن لاحدى القضايا ذات الأولوية في السياسة الدولية الراهنة - قضية حظر التجارب النووية .  
وأعربنا ، بوجه خاص ، عن استعدادنا للنظر في مسألة تبادل البيانات حول النشاط الاشعاعي  
في الكتل الهوائية ضمن اطار مفاوضات حظر تجارب الاسلحة النووية .

كما تم من جانبنا اتخاذ خطوات ايجابية بشأن مشكلة حظر الأسلحة الكيميائية • وما من أحد يسعه أن ينكر على وفود الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى بأنها كانت مصادر الزخم الأساسية في نشاط المؤتمر لدى النظر في مشاكل حظر التجارب الكيميائية •

وعرض الوفد السوفياتي مجموعة كاملة من المقترحات بشأن بند آخر له الأولوية في عصرنا - بند منسح سباق التسلح في الفضاء الخارجي • واتخذ ذلك شكل مشروع معاهدة لحظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء الخارجي الى الأرض ، وهذا المشروع مطروح على مائدة المفاوضات • وقد أثار المشروع السوفياتي اهتماما ملحوظا ونال تعليقات الوفود على نطاق واسع •

وثمة خطوة هامة في الطريق نحو ازالة التهديد العسكري والى نزع السلاح ، وهي تنفيذ مجموعة التدابير التي تستهدف عكس مسار سباق التسلح في البحار • وترد المقترحات المفصلة للاتحاد السوفياتي بشأن هذه القضية في الرسالة التي وجهها النائب الأول لرئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ووزير خارجيته ، أ • أ • غروميكو ، الى الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كويلار ، المؤرخة في ٩ نيسان /ابريل ١٩٨٤ • والتي تم اخطار المشتركين في المؤتمر بها •

تلك هي بعض المقترحات التي عرضها الاتحاد السوفياتي في الجزء الربيعي من دورة مؤتمر نزع السلاح •

وفي الوقت نفسه ، فاننا اذا ألقينا نظرة الى الوراثة على الجزء الربيعي من دورة مؤتمر نزع السلاح ، لا يسعنا الا الاعتراف بأن المؤتمر لا يزال بعيدا عن احراز أى تقدم وذلك رغم الخطوات الايجابية المتخذة من جانب الاتحاد السوفياتي ، والبلدان الاشتراكية الاخرى ، والدول غير المنحازة •

غير انه ، لابد من الاشارة بالاسف الى اننا اصبحنا اليوم من بعض النواحي أبعد عن الاتفاق بشأن كثير من المسائل مما كنا عليه منذ سنوات قليلة مضت • لقد افتقد المؤتمر فعليا جميع الهيئات الفرعية العاملة باستثناء واحدة أو اثنتين وان الحالة التي تسود مناقشة بنود هامة في جدول الأعمال كالبرنامج الشامل لنزع السلاح وتعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية هي حالة ميثوس منها تماما • وينطبق ذلك ، الى حد ما ، على حظر الأسلحة الاشعاعية •

اما في القضايا ذات الأولوية العليا ، كمنع الحرب النووية ، وعكس مسار سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وحظر التجارب النووية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فلم يكن المؤتمر قادرا على مجرد الاتفاق بشأن المسائل التنظيمية •

فما هي اسباب هذه الحالة ؟

من المعروف ان وجود الرغبة والاستعداد من طرف واحد فقط لا يكفي لاجراء مفاوضات للتوصل الى حلول ايجابية ، بل لابد من أن يبدي الطرف الآخر اهتمامه بالمفاوضات البناءة والبحث عن حلول للمشاكل الملحة ، وازالة العقبات التي وضعت مؤخرا في طريق الحوار الدولي في ميدان نزع السلاح • غير اننا واجهنا في الدورة الحالية من شركائنا في التفاوض سياسة تتخذ الاتجاه المضاد تماما • وفي هذا ما يفسر عدم وجود أى نتائج هامة ونحن نقرب من نهاية النصف الأول لدورة ١٩٨٤ •

ان معارضي احراز التقدم يستخدمون داخل مؤتمر نزع السلاح طائفة كاملة من مختلف الوسائل التي تستهدف منع اجراء المفاوضات الايجابية . ومن هذه الوسائل الرفض المباشر لمتابعة المفاوضات ، وفرض ولايات مصطنعة للهيئات الفرعية في المؤتمر ، وطرح مقترحات يقصد بها عن عمد ألا تكون قابلة لنيل موافقة الآخرين على المسائل التي بدأت بشأنها مناقشات فعلية .

وفي أول بيان القاه الوفد السوفياتي في الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح في ٧ شباط / فبراير ، قدمنا تحليلا مفصلا للحالة الدولية ولسياسة الولايات المتحدة من قضايا الحد من الأسلحة وأشرنا الى ان الولايات المتحدة وبلدان منظمة حلف شمال الاطلسي ، في اطلاقها شرارة تصاعد جديد في سباق التسلح ، انما تحبط المفاوضات وتستخدمها ستارا لا استعداداتها ذات النزعة العسكرية كما أنها اخذت مؤخرا ، على ما ثبت من التجربة ، تستخدمها في خطب طنانة ترمي فيما ترمي اليه ، الى تحقيق اهداف سياسية محلية .

وقد تعرضنا ، بعد ذلك البيان ، الى اللوم من جانب بعض وفود الدول الغربية لما اعتبرته تقييما قائما للحالة الدولية بوجه عام ولسياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالحد من الأسلحة بوجه خاص .

غير ان مداولات الجزء الأول من دورة ١٩٨٤ أكدت صحة تقييمنا . فلاتزال الولايات المتحدة تمضي في سد الطريق أمام احراز أي تقدم في ميدان نزع السلاح ، وتستخدم اشتراكها في المفاوضات لا غرض دعائية، تمويها لسلوكها الحقيقي الرامي الى تحقيق تفوق عسكري على الاتحاد السوفياتي ، وتطلق العنان بذلك لسباق التسلح في مجالات لم يبلغها من قبل ، في الفضاء الخارجي على سبيل المثال ، وتزيده اشتعالا في تلك المناطق التي سبق ان فوضته فيها على العالم منذ وقت بعيد المجموعة العسكرية - الصناعية في الولايات المتحدة .

وأخر مثال بياني ، كما أود أن أقول ، على هذا الموقف الذي تتخذه الولايات المتحدة ازاء قضايا الحد من الأسلحة ونزع السلاح هو مشروع اتفاقية حظر استخدام الاسلحة الكيميائية الذي قدمه وفد الولايات المتحدة في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٤ محاطا بهالة دعائية واسعة النطاق ذلك انه حتى لو كانت هناك بعض التغييرات في الموقف المعرقل الذي تتخذه الولايات المتحدة من حظر الاسلحة الكيميائية فان هذه التغييرات ، وخلافا لكل الوعود ، ليست نحو الأفضل بأي شكل كان . ان الولايات المتحدة ، حرصا منها على سد الطريق في وجه ابرام اتفاق حظر الأسلحة الكيميائية ، كانت تصر فيما سبق على وجود نظام للتحقق يتعين بمقتضاه أن تسمح الدول الأخرى للمفتشين الاجانب بالوصول الى أي مرفق كيميائي بصرف النظر عما اذا كانت له صلة بانتاج الاسلحة الكيميائية أو لم تكن له أي صلة بذلك ، أما الان فتتقترح واشنطن أن توافق الدول مقدما وبدون شرط على عدم اعاقه وصول المفتشين الأجانب " الى أي مكان وفي أي وقت " .

ولا نكاد نحتاج الى الكثير من ثاقب البصيرة كي نفهم أن ما ينطوى عليه الأمر في هذا المقام ليس هو التحقق ، الضروري حقا للاستيثاق من الامتثال الدقيق للاتفاقات والذي لا يقلل بالمناسبة ، اهتمام الاتحاد السوفياتي به عن اهتمام الولايات المتحدة . ولكن النقطة الحقيقية هي ، تقديم المطالب حول عدم اعاقه الوصول الى اراضي الدول الأخرى بهدف مواصلة سد الطريق في وجه تحقيق الاتفاق على حظر الاسلحة الكيميائية .

والحقيقة أن مشروع الولايات المتحدة لا يمكنه إلا العودة بمفاوضات الأسلحة الكيماوية  
سنتين عديدة إلى الوراء • انه لا يقتصر على اتسامه بالتطرف وعلى انه يلغي الجهود التي  
بذلتها دول كثيرة لسنوات عديدة في سبيل وضع حلول واقعية لمشاكل التحقق • ولكنه مبني على  
أساس تمييزي صريح • ويضع الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة في مواقف غير متساوية • ومن  
شأن تنفيذها الحاق الضرر بالمصالح الاقتصادية والدفاعية لعدد من الدول في طبيعتها جميعها  
مصالح الدول الاشتراكية ، وان كان لا يقتصر على مصالح هذه الدول وحدها •

ان ممثل الولايات المتحدة أشار اليوم الى البيان الذي القاه الوفد السوفياتي في  
٢١ شباط/فبراير • وينبغي لي التذكير بما قيل في ذلك البيان مستمدا اقتباس من الترجمة  
الانكليزية " واذ نعلن اليوم استعدادنا من حيث المبدأ للنظر بصورة ايجابية في المقترح الداعي  
الى تواجد ممثلي المراقبة الدولية بصورة دائمة في المرافق الخاصة لتدمير المخزونات ، نود بوجه  
خاص أن نؤكد أن الأساس الذي ننطلق منه هو أن شركائنا في المفاوضات سيثبتون من جانبهم أيضا  
استعدادهم ، لا قولا بل فعلا ، للسعي الى ايجاد حلول تحظى بقبول متبادل " • وأمامنا  
اليوم مشروع الولايات المتحدة الذي كان ينبغي له ، كما كنا نأمل ، أن يأخذ في حسابه وجهة  
نظر الاتحاد السوفياتي ، وهي وجهة نظر تعرفها الولايات المتحدة جَم المعرفة لقد رما أجريناها  
معها لثمانى سنوات على الأقل من مفاوضات سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف •

والسؤال الذي يجب طرحه هو : لماذا كان ضروريا للولايات المتحدة تقديم مقترح مثل هذا  
مفصود به عن عمد أن يكون غير مقبول من الاتحاد السوفياتي ومن دول كثيرة أخرى ؟ هناك بالمناسبة ،  
الكثير من كبار المسؤولين في الولايات المتحدة ممن ذكروا أنه قصد به عن عمد أن يكون غير مقبول والحقيقة  
أنه ما كان لهم أن يتوقعوا امكانية تحقيق اتفاق على أساسه • كلا بالطبع فلم يكن ليتوقع ذلك أى كان • كما  
أن من العسير أن يكون هدف واضع ذلك المشروع التوصل الى أى اتفاق • واتي لحظي اقتناع عميق بان المشروع  
ما عرض الا على سبيل محاولة للجزء الى الدعاية الصاخبة حول مشروع الولايات المتحدة لستر حقيقة  
ما تتورط فيه الادارة الأمريكية الآن - وهو الاعداد المكثف لتنفيذ البرنامج الذي يتكلف ١٠ مليارات  
دولار " لاعادة تسليح الولايات المتحدة كيميائيا " الذي أعلنه الرئيس ريغان •

تلك هي الأفكار التي يود الوفد السوفياتي المشاطرة بها فيما يتعلق بنتائج الجزء الربيعي  
من دورة ١٩٨٤ لمؤتمر نزع السلاح • وهي نتائج لا تحوي ، فيما نرى ، بأى تفاؤل خاص •

ومع ذلك ، فان من الخطورة افساح الطريق امام الاستسلام للتشاور • لان تجربة مداوات  
لجنة نزع السلاح في الستينات والسبعينات تبين أن عمل مؤتمر نزع السلاح لا يمكن أن يكون فعالا  
ومثمرا الا بوجود الارادة المشتركة لمواصلة المفاوضات وانجاز الاتفاقات والتوصل الى الحلول الوسط  
على أساس من مبدأ المساواة والأمن المتكافئ •

ولا تعوز الوفد السوفياتي تلك الارادة • وكما أعلن مؤخرا وزير خارجية الاتحاد السوفياتي  
أ • أ • غروميكو ، فان " فلسفة القدر المحتوم غريبة عن الاتحاد السوفياتي وعن سياسته • وهو  
ينبذ سياسة ' توازن الرعب ' وتزايد التوتر على حد سواء • ولقد أعيد التأكيد على السياسة  
الخارجية السلمية للاتحاد السوفياتي في الدورة الأخيرة لمجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي  
ولا زلنا مقتنعين بأن هناك امكانيات لصيانة السلم وتعزيزه " •

وسيواصل الوفد السوفياتي ، مع غيره من الوفود ، بذل مساعية خلال الجزء الثاني من دورة هذا العام لانجاز الاتفاقات بشأن الحد من سباق التسلح ونزع السلاح .

السيد ميدلتون (المملكة المتحدة) : قد يبدو والوقت متأخرا للترحيب ، فمن هذه الجلسة العامة الأخيرة للدورة الربيعية ، بتوليكم رئاسة المؤتمر . على أنني أود أن أسجل اغتباط وفد بتوليكم رئاستنا خلال هذا الشهر ، كما أسجل شكرنا للسفير داتكو ، من رومانيا على ادارته لأعمالنا في شهر آذار/مارس .

ان المناقشات العامة في هذه الدورة قد أفسدها جدل عنيف لا يود وفدى المشاركة فيه . بيد أنني سأبدأ بتعليق وجيز على الادعاءات المتكررة " بتأييد مفاهيم التدليل على امكانية النصر في حرب نووية من منطلق الهدوء باستخدام الأسلحة النووية لتحقيق هذه الغاية " . وسأفترض أن هذه الملاحظات لم تكن موجهة الى وفدى . فقد أوضحت السيدة ما رغريت تاتشر رئيسة الوزراء في ٢٣ حزيران /يونيه ١٩٨٢ سياسة الحكومة البريطانية ازاء دور الأسلحة النووية . ولا شك أن كثيرين بينكم على علم بما قالته في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ولكنه مع ذلك جدير بالتكرار . لقد قالت " لن يكون هناك منتصر اذا حدث تراشق نووى . والواقع ان استئارة حرب فيما بين الدول النووية ، ليس بخيار رشيد . ونجاح هذه الأسلحة هو بقدر ما تنجح في الحيلولة دون نشوب الحرب . وقد حافظت هذه الاسلحة بالفعل على السلم بين الشرق والغرب على مدى ٣٧ عاما . وهو انجاز لا يقدر بثمن . وطالما توفرت الارادة وحسن الادراك سيكون من الممكن الحفاظ على قوة الردع على مستويات جد محدودة من الاسلحة النووية " وأود أيضا الاشارة الى التعهد الجماعي الرسمي الذي قطعه قادة منظمة حلف شمال الأطلسي بأن أسلحة الحلف ، سواء النووية أو التقليدية ، لن تستخدم الا ردا على هجوم .

ان الحكومة البريطانية تلتزم التزاما راسخا بتحقيق خفض السلاح النووي . وحسبما أعلن السيد لوس ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، امام المؤتمر في ١٤ شباط/فبراير، فان الأولوية الاولى هي ان يتفاوض الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اللذان يسيطران فيما بينهما على ٩٠ في المائة من الأسلحة النووية الموجودة على هذا الكوكب لاجراء تخفيضات كبيرة في ترسانتيهما . وقد أكدت الحكومة البريطانية مرارا رغبتها في أن تستأنف في اقرب فرصة ممكنة المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي قطعتها السوفيات العام الماضي . وقد حث نائب رئيس الولايات المتحدة الزعماء السوفيات امام هذا المؤتمر في ١٨ نيسان /ابريل على استئناف هذه المفاوضات الهامة التي يعقد عليها العالم آمالا عريضة . ويؤيد وفدى هذا النداء بقوة .

وتنظر حكومتى بمنتهى الجدية الى تزايد خطر الأسلحة الكيميائية . وليس فحسب أن بعض البلدان يحتفظ بمخزونات ضخمة ومتزايدة من هذه الأسلحة ، بل هي قد استخدمتها مؤخرا متحدية في ذلك الادانة الدولية لها . وبناء على ذلك ، فمن الضروري حاليا أكثر من أى وقت مضى أن نتوصل الى حظر هذه الاسلحة حظرا شاملا . واعتقد ان هناك اجماعا عالميا على ان الاتفاق على معاهدة سيشكل تدبيرا لتحقيق نزع السلاح الحقيقي واسهاما مهما في توطيد الامن الدولي . وقد سر وفدى لاستطاعتنا ، على الاقل في هذا المجال من أعمالنا ، احراز تقدم خلال الدورة الحالية . وقد توصلنا بسرعة الى اتفاق بشأن انشاء اللجنة المخصصة وانشاء افرقة عاملة معنية بمواضيع محددة

وتم احراز بعض التقدم في هذه الافرة • وطرح السيد لوس في ١٤ شباط/فبراير ورقة على المؤتمر بشأن التفتيش بالتحدي ، هي آخر ما قدمته بريطانيا في سلسلة مقترحاتها الى مؤتمر نزع السلاح ومن دواعي اغتباطنا ما نلاحظه من اهتمام بهذه المقترحات وما تتسم به مناقشتها من جدية سواء في الأفرقة العاملة أو في المحادثات الثنائية •

وكان قيام السيد جورج بوش ، نائب رئيس الولايات المتحدة ، بطرح مشروع اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية في الاسبوع الماضي ، حدثا ذا دلالة عظيمة • وتؤيد الحكومة البريطانية بقوة هذه المبادرة الاخيرة من قبل الولايات المتحدة ، وتعدّها من معالم الطريق الطويل نحو الحظر التام لهذه الأسلحة المروعة • وتشاطر حكومتى الولايات المتحدة الرأى القائل بضرورة التحقق الدقيق لطمأنة جميع الدول على الالتزام بوجوده الحظر التي تنص عليها أية اتفاقية مقبلة • وقد كان من دواعي سرور وفدى ملاحظته ان الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي ذكر في البيان الذي ادلى به في ١٨ نيسان/ابريل أن وفده على استعداد للموافقة ، في اطار مفاوضات في هذا الصدد ، على مجموعة كاملة من أساليب التحقق المختلفة ، بما في ذلك التفتيش الموقعي الدولي الالزامي المنتظم أو الدائم ، بالاضافة الى التفتيش بالتحدي • ويعتقد وفدى ان الأمر يحتاج الى الجمع بين هذين النوعين من التحقق لبعث الثقة بأن جميع المخزونات من الأسلحة الكيميائية ومراقب انتاجها قد دمرت ، ولبعث الثقة أيضا ، على أساس دائم ، بأنها لن تستعاد ، أو تستحدث سرا • ونأمل ان يعطي المشروع المقدم من الولايات المتحدة ، بفضل طابعه الشامل والافكار العديدة التي يحتوى عليها ، دفعة قوية لاعمالنا على الرغم من ردود الفعل السلبية التي استمعنا اليها من جانب بعض الوفود اليوم • وليس ثمة حاجة الى التأكيد على الطابع المعقد للمقترحات بل وعلى الطابع المعقد للموضوع نفسه ، ولكننا مازلنا نأمل في أن تقوم كافة الوفود لدى هذا المؤتمر بدراسة المشروع بأكبر قدر من العناية خلال الأسابيع القادمة ، وان تعود وهي مستعدة مثلما يعترزم وفدى ، لاجراء مفاوضات مفصلة •

ان هذه الدورة لم تكن ، فيما عدا مسألة الاسلحة الكيميائية دورة طيبة • والآمال التي اعرينا عنها في وقت مبكر من الدورة من أن تغيير الاسم من لجنة الى مؤتمر سيقترن بتغيير النهج المتبع فيها لم يتحقق ولم نجتمع من اللجان المخصصة الأربع التي انشأناها لمعالجة جوانب محددة من أعمالنا سوى لجنتين ، كما أن لجنة اخرى لم يتم انشاؤها الا منذ اسبوع واحد • وقد فشلنا في الاتفاق على ولاية ثلاث لجان مخصصة اخرى بعد اسابيع من النقاش ومن الجهود المكثفة المشكورة التي بذلها من تعاقبوا على شغل منصب الرئيس • ونشاط وفودا اخرى مشاعر القلق ازاء هذه الحالة ولولم نكن جميعا متفقين على اسبابها أو طرق علاجها •

ويوجد في رأينا سبب أساسي واحد لفشلنا في التغلب على العقبات الاجرائية والبدئية في الاعمال الموضوعية ، وهو أن لدينا مقاهيم مختلفة لكلمة " المفاوضات " ولدور المؤتمر في هذا الصدد ونحن ندرک ان هناك تسلسلا منطقيا أساسيا في موقف بعض الوفود • ان المؤتمر هيئة تفاوضية وللمؤتمرات لجان مخصصة بمثابة هيئات فرعية ، وبالتالي ، فلا بد أن تكون جميع اللجان المخصصة هي الاخرى هيئات تفاوضية • وهناك بساطة مضللة من قبل هذا القياس المنطقي • وهي مضللة لانها تغفل أوجه الخلاف الموضوعية الحقيقية التي تفرق بين الوفود ، كما تغفل اختلاف مستويات الاتفاق التي تم التوصل اليها بشأن بنود مختلفة من جدول الأعمال • وينتهج وفدى نهجا مغايرا ازاء اعمالنا • فاننا نعلق اهمية على دور المؤتمر بوصفه هيئة تفاوضية ، بيد أنه في اعتقادنا ،

يجب قبل بدء المفاوضات أن نشترك في تحديد هدف ثم نضع الأساس الذي يمكن أن يركز عليه تحقيق هذا الهدف • ومن غير المقبول لدينا الموافقة على الدخول في مفاوضات على أسس مبهمّة وغير محددة المعالم - فذلك ولا شك سيكون سبيلا إلى الفشل •

وهذا هو السبب في أننا لم نستطع الموافقة على التفاوض بشأن " تدابير ملائمة وعملية " لمنع نشوب حرب نووية قبل أن نحدد الشكل الذي يمكن أن تتخذه مثل هذه التدابير • ويسعدني القول بأن هناك اتفاقا حاليا على أن مرحلة تحديد هذه التدابير تعد تمهيدا ضروريا ، ونعترف كذلك بما أبدته مجموعة الـ ٢١ من مرونة في هذا الصدد •

بيد أننا لم نتوصل بعد إلى اتفاق بشأن الولاية وما زال بيد و لوفدي أنه لو تم في الصيف الماضي الأخذ بالاقتراح المقدم من الدول الغربية بشأن عقد اجتماعات غير رسمية ، بل لو كان قد أخذ به في وقت مبكر من هذه الدورة ، لتمكنا على الأقل من التصدي للبمسألة • ولكن بدلا من ذلك ، وبسبب الاصرار على الشكليات - أي الاصرار على القيام بهذا العمل في اطار لجنة مخصصة فحسب - لم نشرع بعد في دراسة هذه المسألة •

وتنطبق اعتبارات مماثلة فيما يتعلق بالمناقشات الاجرائية بشأن الفضاء الخارجي ، فعلى الرغم من أننا اتفقنا من حيث المبدأ ، على انشاء لجنة مخصصة ، فمازلنا مسترسلين في الجدال بشأن اختصاصاتها المحددة • ومرة أخرى ، تتسبب كلمة " التفاوض " في خلق الصعاب ، ومرة أخرى تكون محاولة الدخول في مفاوضات قبل معرفة ما الذي سنتفاوض عليه ، ومحاولة حل الخلافات الأساسية في النهج من حيث صياغة نصوص الولاية ، سببا في الحيلولة دون تناول جوهر المسألة • ونعتقد أن المقترحات المقدمة من الدول الغربية تشكل أرضية سليمة يمكن أن يبدأ العمل على أساسها •

وتعد المشاكل التي نواجهها فيما يتعلق بانشاء لجنة مخصصة معنية بحظر التجارب النووية مختلفة الى حد ما ، فأننا على علم بما يجب عمله ، ولكننا على علم أيضا بأوجه الخلاف الأساسية القائمة فيما يتعلق بجوانب معينة من المشكلة • ولسنا نعتقد أنه يمكن حل أوجه الخلاف هذه ببساطة عن طريق الدخول في مفاوضات ، كما لا نستطيع الزعم ، مثلما يفعل البعض ، بالأ وجود لها • ولن يتم حل هذا الخلاف عن طريق الاستشهاد بفقرات مقتبسة من تقارير مفاوضات سابقة أو عن طريق الاعتماد على مصادري يفترض وجودها خارج هذا المؤتمر • ونعتقد انه من الملائم أن يحاول المؤتمر ، على اساس متعدد الاطراف ، توفير أرضية مشتركة أساسية قبل البدء في المفاوضات ووفقا لما قاله السيد لوس في ١٤ شباط/فبراير فان " الزعم بأننا نستطيع أن نبدأ التفاوض حول نص معاهدة ما ، في الوقت الذي نختلف فيه اختلافا كبيرا على المبادئ الأساسية أمر لن يخدم أحدا " • وسنكون على استعداد دائما للمشاركة النشطة في لجنة مخصصة على أمل التوصل إلى حل هذه الصعاب •

وقد أشاع تقديم التقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين في آذار/مارس بارقة أمل ، ويضم وفد ي صوته الى صوت المرشحين بالتقرير • ويؤيد وفد فريق الخبراء العلميين وسيسهم في الاعمال الاخرى التي سيضطلع بها الفريق ، ويود الاشارة بصفة خاصة بالعمل الذي قام به رئيس الفريق ، د • أولا دالمان ، والأمين العلمي ، د • فرود رنغدال • وقد أضاف اسهام النرويج وغيرها من الدول غير الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح الكثير الى قيمة عمل فريق الخبراء العلميين •



ان فريق الخبراء العلميين قد قام بأعمال قيمة ، ولكننا نعد القول بأنه " أوضح جميع المسائل ذات الصلة " مغالاة في تبسيط الأمور • ونلمس في مضمون التقرير الصعاب الكبيرة المتبقية حتى فيما يتعلق بتبادل البيانات • وما زالت أمامنا مهمة جوهرية تتمثل في تحقيق توافق أكبر في مجال المهارات التقنية بين المراكز الوطنية المختلفة لرصد الاهتزازات • وهناك حاجة الى تركيب أجهزة حديثة في محطات الرصد الاهتزازي المشتركة والى انشاء محطات ذات كفاءة عالية في نصف الكرة الجنوبي • ولن يتسنى تحقيق التحسينات في هذا الصدد ما لم تكن الدول المعنية على استعداد لاتخاذ الخطوات الضرورية • وما زال هناك بعض الاختلاف في وجهات النظر حول توافر بيانات المستوى الثاني • ويجب الا يغيب عنا أن أعمال فريق الخبراء العلميين تتعلق بتبادل البيانات فحسب ، وانها لا تجيب بصورة مباشرة على الاسئلة الهامة المتعلقة بكشف التفجيرات النووية وتعيينها •

وختاماً ، فانه من دواعي الارتياح اننا نجحنا الاسبوع الماضي آخر الامر في انشاء لجنة مخصصة معنية بالأسلحة الاشعاعية على أساس الولاية السابقة • بيد أنه يحق لمن يتبعنا من خارج أن يتساءل عن السبب في طول الفترة التي استغرقها انجاز ذلك • وكانت العقبة الوحيدة في الواقع هي الاقتراح المقدم من احدى المجموعات بشأن اجراء تغيير جذري في اختصاصات اللجنة المخصصة بحيث تنص الولاية على التفاوض بشأن معاهدة شاملة لحظر الأسلحة الجديدة للتدمير الشامل — وهو اقتراح رفضته دائما وفود كثيرة لاسباب يرد ذكرها في التقارير السنوية المتتالية • وكانت النتيجة الوحيدة لهذا التكتيك الذي مازال الدافع له خافيا علينا ، هي تأخير انشاء اللجنة المخصصة حتى الأسابيع الأخيرة من الدورة • ونأمل بعد هذا التأخير أن تتمكن اللجنة من تحقيق بداية سريعة لأعمالها برئاسة السفير فيفودا عندما تستأنف اجتماعاتنا في حزيران/يونيه القادم •

الرئيس : أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه ، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

وطبقاً للمقرر الذي اتخذه المؤتمر في جلسته التاسعة والاربعين بعد المائتين ، أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا ، السفير بيتينين •

السيد بيتينين (فنلندا) : اسمحوا لي في البداية أن اهنئكم ، ياسيادة الرئيس في مناسبة توليكم رئاسة هذا المؤتمر عن شهر نيسان/ابريل • وأود أيضا أن احيي السفير داتكومن رومانيا الذي ادار اعمال المؤتمر بمهارة خلال شهر آذار/مارس •

انها لحقيقة مؤلمة في عصرنا هذا أن يظل سباق التسلح ، النووي والتقليدي على السواء ، مستمرا بلا هوادة ، بل ويشكل أيضا في حد ذاته تهديدا متزايدا للسلم العالمي • ويبدو أن الارتياح والخوف ، لا التعاون والثقة ، هما اللذان يحكمان العلاقات الدولية الراهنة • بيد أن مشاكل العصر الملتهبة هذه ينبغي في المقام الأول تناولها في حوار بناء بين القوى العسكرية الرئيسية ، بل والى جانب ذلك ايضا ، في اطار مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح في المجتمع العالمي •

لقد سنحت لوفدي الفرصة من قبل لكي يطرق بعض القضايا الهامة الواردة في جدول أعمال دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام ، وسوف أعود الى مسألة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا البيان فيما بعد ، بيد انني أود أولا أن أشرككم معي في بعض افكارنا بشأن البند ٦ من جدول أعمال

المؤتمر ، وهي الافكار المتعلقة بضمانات الأمن السلبية • واني لأفعل ذلك بوصفي ممثلا لدولة صغيرة محايدة ، غير حائزة لاسلحة نووية ، نهدت نبذا رسميا ، وشاملا كل الشمول ، ما يسمى بالخيار النووي ، الأمر الذي يؤهلها بوضوح لأن تكون بلدا في مركز ينبغي احترامه في كافة الظروف • ولقد لاحظنا مع القلق ان هذه الهيئة لم تتمكن حتى الان من اعطاء مضمون ملموس لمفهوم ضمانات الأمن السلبية ، سواء في صك ملزم قانونا أو غير ذلك •

وتعتبر هذه المسألة مصدر قلق شديد لفنلندا ، التي نشطت في التماس تعزيز هذا المفهوم في سياستها لنزع السلاح ، وكانت قد طرحت آراءها بشأن الموضوع في المراحل المبكرة من أعمال لجنة نزع السلاح • وأود الاشارة بصفة خاصة الى الوثيقة CD/75 التي قدمتها فنلندا في عام ١٩٨٠ • ونظرا لأهمية الموضوع ، فنحن نأسف لعدم اجراء مفاوضات عملية بشأن ضمانات الأمن السلبية خلال اعمال مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي وهذا العام •

أود التنويه في البداية على انه لن يكون ثمة ضمان كامل طالما وجدت الاسلحة النووية ويصدق ذلك أيضا على انه لا يمكن لأي ضمان أن يحل محل نزع السلاح النووي الذي ينبغي أن يكون هدفا الأسمى • ولكن ، والى ان تتخذ تدابير لنزع السلاح النووي ، ينبغي المضي بنشاط في استكشاف سبل ووسائل تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وقد أسهمت تلك البلدان عن طريق التزامها بمركز غير نووي ، مساهمة ذات شأن في تعزيز الأمن الدولي • ومن ثم فلن يكون لتعزيز مركزها واحترامه الا تأثير ايجابي على العلاقات الدولية ككل ، بوصفه من عوامل تحقيق الاستقرار ، وعلى تقليل مخاطر المضاربة على نوايا الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وفي الوقت نفسه ، ينبغي تناول مسألة ضمانات الأمن السلبية من وجهة نظر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ونحن ، رغم الاعتراف بالا هتمامات الامنية للدول الحائزة للأسلحة النووية نرى أن هدف اجراء مفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية هو ، ويجب أن يكون ، عمل شيء لصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وفنلندا من جانبها ، ترحب بكافة الآراء التي يمكن أن تعمل على القضاء على خطر استعمال الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها •

ان التطور السريع في تكنولوجيا الاسلحة النووية ، وخاصة في النظريات الاستراتيجية ، يؤثر تأثيرا مباشرا على أمن الدول الاخرى ، مما يجعل وضعها الأمني اكثر تعقيدا • وامكانيات الدول المعنية لمجابهة هذا الاتجاه محدودة نوعا ما وذلك امر مفهوم ويعتبر طرح مفهوم ضمانات الأمن السلبية أحد هذه التدابير •

وقد كان المغزى العام حتى الآن لهذا المفهوم أنه يشمل فقط الاستعمال المباشر للأسلحة النووية أو التهديد المباشر باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية نفسها بوصفها اهدافا لهذا الاستعمال أو التهديد بالاستعمال بيد أنه قد يسهل تبين ان التهديد يمكن في بعض الحالات أن يكون غير مباشر ، أي ألا تكون الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية المعنية هي المقصودة بالذات بالاستعمال أو التهديد بالاستعمال • ولذلك ترى حكومة فنلندا أن مفهوم ضمانات الأمن السلبية ينبغي أن يكون شاملا وألا يغطي مجرد الاستعمال والتهديد بالاستعمال اللذين تتناولهما المناقشة عادة ، بل أيضا كافة الاحتمالات الاخرى المنطوية على اسلحة نووية والتي يمكن أن تؤثر على أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وكمثالين على هذا التهديد

غير المباشر يمكنني أن أشير إلى احتمال شروء قذيفة نووية عن مسارها المقصود ، فضلا عن الخطر الناجم عن سقطة مشعة من تفجيرات نووية حدثت بعيدا عن الحدود الدولية • وثمة حالة أخرى وثيقة الصلة بالموضوع وهي مشكلة استخدام ناقلات الأسلحة النووية في الفضاء الجوي لدول غير حائزة للأسلحة النووية • فمن وجهة نظر هذه الدول تمثل شبكات التوصيل الحديثة مشكلة خاصة والقانون الدولي يحظر بالفعل استعمال القوة ضد دولة أخرى ، ويضمن حرمة حدود الدول وسلامتها الإقليمية • إلا أنه بالرغم من وجود هذه القاعدة الملزمة قانونا ، فما يبدو وغير قابل للجدل أن التكنولوجيا الحديثة أدخلت بتطورها السريع عناصر جديدة على إطار القانوني والسياسي الذي يتعين على أساسه النظر في مفهوم ضمانات الأمن السلبية ، ولذا يبدو لنا من الأهمية بمكان توسيع نطاق مشكلة ضمانات الأمن السلبية في المفاوضات الدولية كي تشمل تلك الجوانب من الضمانات التي أشرت إليها أعلاه والمطلوب الآن هو إجراء مفاوضات عملية تستهدف إبقاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بمنأى عن كافة المضاربات الاستراتيجية النووية •

ولا تستحق البلدان التي عدلت عن الخيار النووي أقل من ذلك •

إن للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية الحق في أن تبقى خارج الآثار المباشرة لسباق التسلح النووي ، واستحداث نظريات عسكرية ، وخارج التخطيط الاستراتيجي الذي يهيئ المسرح للوضع العسكري الذي تتخذه الدول المعنية • وما لم تتم مواجهة هذا التطور الجاري فإنه قد يقوض المفهوم الكلي لضمانات الأمن السلبية ويحبط الجهود المبذولة في هذا المحفل على وجه الخصوص • ويأمل وفدي في إمكان التصدي خلال الجزء الأخير من دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام ، لمسألة ضمانات الأمن السلبية بالجديدة التي تستحقها المشكلة •

وتشكل مسألة حظر الأسلحة الكيميائية أولوية أساسية أخرى في سياسة فنلندا لنزع السلاح • وقد قدمت إلى لجنة نزع السلاح بانتظام نتائج مشروعنا قديم العهد الخاص بالتحقق في هذا الميدان • وأنا اليوم في موقف يسمح لي بأن أعلن أن الكتاب الجديد المسمى " بالكتاب الأزرق " والذي سيحمل عنوان " التقييم التقني لاساليب علمية مختارة للتحقق من نزع السلاح الكيميائي " ، سيقدّم إلى اللجنة المخصصة ذات الصلة في حزيران/يونيه • وستقدم مساهمة فنلندا هذا العام بشكل مختلف بعض الشيء عن الشكل الذي اتخذته من قبل • ونحن نعتزم الآن تقديم تحليل شامل لجميع النتائج التي تم تحقيقها في نطاق هذا المشروع ، مشروع السنوات العشر •

وتستهدف ورقة العمل تغطية جميع جوانب التحقق ، وستناقش بوجه خاص مهام التحقق المحتملة التي قد تكون مطلوبة في الاتفاقية المقبلة ، والاساليب التقنية للتحقق من المواد الكيميائية ومن بينها التجميع الآلي لعينات الرصد ، ومختبرات ميدانية متحركة ومختبر مركزي • وتقدم تطبيقات تصف الاستخدام الموحد للاساليب التقنية • وهي لا تقدم بيانات عددية ولكنها تصف التقنيات ومن ثم يسهل فهمها لدى جمهور أكبر •

إن الأحداث الأخيرة التي انطوت على استخدام أسلحة كيميائية في نزاع معين قد جعلت بذل جهود من أجل تحقيق حظر شامل على الأسلحة الكيميائية أمرا أكثر إلحاحا من أي وقت مضى • وقد لاحظنا مع الاهتمام التطورات الأخيرة في هذه المسألة في لجنة نزع السلاح • وتشمل هذه التطورات ، بوجه خاص ، البيان الذي القاه الاتحاد السوفياتي في شباط/فبراير عن بعض جوانب التحقق ، وقيام نائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي بتقديم مشروع

معاهدة خاص بالأسلحة الكيميائية • ونحن نرى ان تلك التطورات هي بمثابة علامة دالة على استعداد الحكومتين للتصدي بعزم للمشاكل الصعبة التي تواجهها لجنة نزع السلاح خلال المفاوضات • كما نلاحظ وجود عنصر ايجابي آخر وهو أن الهيئة الفرعية المعنية استطاعت البدء في مفاوضات فعليّة •

ونحن نتطلع الى الحصول على نتائج ملموسة مبكرة من اللجنة خلال انعقاد الدورة الصيفية وفنلندا كعهدنا في الماضي ، مستعدة لتقديم اسهامها في تلك المفاوضات لاسيما في ميدان تكنولوجيا التحقق •

وفي الختام ، أود أن أنتهز هذه الفرصة للإشارة الى اهتمام فنلندا بالحصول على العضوية الكاملة للمؤتمر • وفي حالة انتخابها ، فسوف تقوم فنلندا بوصفها عضوا بتكثيف تعاونها مع جميع الاطراف في لجنة نزع السلاح ، وخاصة غيرها من البلدان خارج ائتلاف العسكرينة • كما سنكفل وقتئذ تزويد وفد فنلندا للمؤتمر بالموظفين اللازمين وبالتسهيلات الاخرى بغية التمكن من الاسهام فورا مساهمة فعالة وبناءة في اعمال المؤتمر في كافة ميادين أنشطته •

الرئيس : اشكر ممثل فنلندا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها

الرئيس •

وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا ، السفير دي لا غوريس

السيد دي لا غوريس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، يود وفد

فرنسا أن يبدى بعض الملاحظات بشأن هذا الجزء الربيعي من الدورة الذى ينتهي اليوم •

ومن الطبيعي ان يتوقف تقييم محصلة هذا الجزء على موقف الوفود ازاء الجوانب المختلفة لنزع السلاح ، بيد أن لدينا جميعا ما يدعو ، بقدر ما ، الى الارتياح والى خيبة الأمل كذلك •

ففيما يتعلق بدواعي الارتياح ، يضع وفد فرنسا الاستئناف السريع للمفاوضات بشأن الاسلحة الكيميائية وتوسيع نطاق هذه المفاوضات في مقدمة هذه الدواعي • فكلنا يعي أهمية ما يتوقف على هذه المفاوضات التي جاءت في حينها ، ونأمل أن تؤدي ، في مستقبل غير بعيد ، الى أهم معاهدة لنزع السلاح تهرم حتى الآن على المستوى الدولي •

وقد بذل الكثيرين الوقت والجهد في العمل بشأن الأسلحة الكيميائية • ولم تطغى الاجراءات على الجوهر — وهذا أمر نادر حقا • ففي المقام الأول ، حدثت اسهامات قيمة للغاية في المفاوضات • وكان أولها حسب الترتيب الزمني البيان الذى ادلى به في ٢١ شباط/فبراير زميلنا من الاتحاد السوفياتي ، السفير اسراييليان • ويمثل الموقف الذى أعرب عنه بصدق التفطيش الموضوعي على عمليات تدمير المخزونات خطوة هامة في سبيل التوفيق بين وجهات النظر بشأن شرط أساسي من شروط التحقق •

وتلقينا أيضا مساهمات اخرى قيمة للغاية بما في ذلك مساهمات الصين التي تمثل محاولة رائعة للايضاح والتوفيق ولاسيما فيما يتعلق بمشكلة التعاريف • ويعرب وفد فرنسا عن تقديره العظيم أيضا للوثائق التقنية المقدمة من المملكة المتحدة ، وهولندا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ويوغوسلافيا ، وتشيكوسلوفاكيا • وكان الوفد الفرنسي يحرص هو الآخر على المساهمة في هذا المجال •

وكان مشروع المعاهدة الذي قدمته الولايات المتحدة ، والذي عرضه نائب رئيسها ، الحدث البارز في هذه الدورة ، ونحن نرحب به بارتياح عظيم . وتتسم هذه الوثيقة بأهمية بالغة ونحن نعكف على دراستها بعناية .

وتتبع اللجنة المخصصة وأفرقتها العاملة الثلاثة نهجا جادا حازما في تناول المهمة المنوطة بها . وربما يبدو هناك بعض التفاوت في النتائج المتحققة بيد أن الصعاب ذاتها ليست من نوع واحد . وقد تحقق تقدم لا يمكن انكاره فيما يتعلق بمسألة التعاريف .

وتحدونا آمال كبيرة في ان نتخذ في الجزء الثاني من الدورة خطوات للتغلب على بعض المشاكل وأن نستفيد الى أبعد حد من العمل المنجز بالفعل . ونتوقع الكثير في هذا الصدد من الرئيس . ويود وفد فرنسا أن يقدم تهنئته لزميلنا من السويد السفير ايكويوس وكذلك لرؤسائه الأفرقة العاملة السيد دوارته ، والسيد أكرمان ، والسيد تيبليكه للجهود التي بذلوها . ويعرب عن ثقته الكاملة فيهم بالنسبة للمستقبل .

ونود أيضا أن تجرى مفاوضات اثناء هذا الصيف حول المسائل المتعلقة بخطر الاستعمال والتحقق منه ولم يعهد بهذه القضايا الى أى فريق عامل ولكنها سوف تناقش خلال المشاورات التي سيعقد ها زميلنا من كندا ، السفير بيسلي . ويعرب عن ثقتنا فيه أيضا ونتمنى له كل نجاح في عمله .

ومن شأن العمل الذي قمنا به والتقدم الذي احرزناه أن يمهد الطريق لمرحلة جديدة هي وضع مشروع اتفاقية . وتتوافر للمؤتمر الآن الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه المهمة التي تتسم بالأهمية : فمشروع المعاهدة المقدم من الولايات المتحدة ، والوثائق التي أمكن اعدادها باشراف السفير ايكويوس ، ينبغي ان توضع جميعها في الاعتبار عند صياغة النص .

وتمثلت أكبر خيبة أمل واجهناها في عدم احراز نجاح في المشاورات المتعلقة بولاية هيئة فرعية معنية ببند جدول الاعمال المعنون " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " . ويعلق وفد فرنسا أهمية بالغة على هذه المسألة وعلى قيام مؤتمرنا بالنظر فيها . وعلى الرغم من أننا مازلنا نتخذ موقفا متفتحا ازاء الولاية المذكورة ، فاننا نعتقد أن الصيغة التي توصل اليها فريق الاتصال ، مقترنة ، اذا اقتضى الامر ، ببيان توضيحي من الرئيس ، ستتيح الاضطلاع بالعمل الاستطلاعي اللازم فيما يتعلق بهذا المجال المعقد ، ومن المرجح ، فضلا عن ذلك ، ان مثل هذا العمل كان سيستغرق كل الوقت المتاح للجنة مخصصة اثناء الدورة الحالية . ونأسف بشدة لمعارضة مجموعة من الوفود لترتيب كان اتخاذه كفيلا باتاحة البدء في العمل .

وقد أشار وفد فرنسا في بيانه الاول الذي ادلى به في الجلسة العامة الى انه ممن الأ صوب أن يكرس فورا للأعمال التحضيرية الضرورية الوقت الذي نخاطر باهداره في مناقشات ربما تكون عقيمة ، كيما يتسنى التوصل الى ولاية أكثر طموحا . ويؤسفنا اننا كنا على حق في حدسنا وان كنا ما نزال نأمل في أن يتسنى التوصل الى حل اثناء الدورة الصيفية .

وأود الإشارة الى المشاورات التي اجريت حول البند ٣ من جدول الأعمال بشأن " منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " . وقد أشار وفد فرنسا الى موقفه بصدد هذه المسألة في البيان الذي ادلى به في ٦ آذار/مارس . وكان قد وافق العام الماضي

على ادراج ذلك البند في جدول الاعمال على الرغم من تحفظات جديدة ، وذلك بهدف وضع حد للتعويق الاعتسافي والمؤسف لعمالنا • وهو يرى أن هذا البند لا يتعلق بنزع السلاح على وجه التحديد الا بقدر ما يكون تحقيق نزع السلاح النووي مانعا ، بمقتضى التعريف ، من استعمال الأسلحة النووية •

ونلاحظ أيضا أن البند ٣ لا يتعلق بمنع نشوب حرب نووية بوصفه مسألة محددة ومنفصلة وهو أمر ما كنا نستطيع الموافقة عليه ، ولكن يتعلق " بمنع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " • ويعني ذلك بوضوح ، حسبما ذكرنا مرارا ، انه لا يمكن تناول مسألة منع نشوب حرب نووية بصورة منفصلة عن مسألة منع نشوب الحرب في ذاتها ، أي الحرب التقليدية ويسدور الخلاف حول مشكلة الأمن ، وبعبارة اخرى ، الشروط السياسية والعسكرية للأمن • ولن نبحث كل ما تكرر ذكره من أسباب في كون العامل النووي مازال يشكل ، في الظروف الحالية ، شرطا أساسيا لتحقيق التوازن اللازم للأمن بالنسبة لبلدى ولغيرها • ونحن على علم بالمعارضة التي يثيرها مفهومنا للأمن في هذه الهيئة • ونذكر أن هناك مطالبات في جهات مختلفة بالغناء العامل النووي ، ليس فحسب عن طريق نزع السلاح النووي ، ولكن أيضا عن طريق القيام أساسا ودون ابطاء بحظر استخدام ، أو البدء باستخدام ، الأسلحة النووية • بيد أننا مقتنعون بأن اتخاذ مثل هذه التدابير سيؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي والاستراتيجي وما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التكهن بها تتجاوز كثيرا حدود الاحلاف •

ومن الواضح أن وجهات النظر المعارضة التي استمعنا اليها داخل المؤتمر ستحد من النتائج التي يمكن أن يسفر عنها نظرنا في البند ٣ •

ونعتقد مع ذلك انه يجب النظر في هذا البند • وذلك هو ما دفعنا الى المشاركة النشطة في المشاورات التي اجريتموها ، سيدى الرئيس ، لمحاولة التوصل الى صيغة مقبولة لولاية الهيئة الفرعية في حالة التوصل الى توافق للأراء بشأن انشاء هذه الهيئة • ويود وفد فرنسا أن يشيد بالصفاء وحسن النية وروح التوافق التي تميزت بها المشاورات • كما يعرب عن تقديره بصفة خاصة لما ابداه زميلنا الموقر من الهند الذي تحدث باسم البلدان المحايدة وغير المنحازة من تفتح وتفهم • وقد درسنا بعناية المقترحات المقدمة من السفير دوبي والتي تتيح ولا شك امكانيات ضخمة للتوصل الى حل •

ونشاطه الرأي القائل بأنه من المتعذر اقرار ولاية تفاوضية ، وأن الصياغة العمومية الى حد بعيد التي تراعى فيها سائر الاهتمامات هي السبيل الوحيد الذى يمكن أن يوفر مخرجا • ونساء على ذلك فاننا نهدد المقترح المقدم من زميلنا من بلجيكا ، السفير ديباس • فهو اقتراح يشير الى مفهوم الامن الذى يرتبط ، بسبب طبيعته ، بمنع نشوب حرب نووية أو حرب من أى نوع كان ، ويدعو الى بحث جميع المقترحات الحالية والمقبلة •

ونعتقد أن مشاورات فريق الاتصال لا بد وأن تكون قد وضعت أساسا للتوصل الى حل في حالة ما اذا سادت روح التوافق الضرورية في نهاية الأمر ، ولا سيما بين الوفود التي دعت الى انشاء هيئة فرعية •

ولسنا ندري اذا كان النظر في البند ٣ سيسفر عن تحديد قضايا يمكن أن تجرى بشأنها مفاوضات معينة ، ولكننا لا نعتقد أن هذه المفاوضات يمكن أن تتعلق بمسائل تدخل في دائرة اختصاص الدول الحائزة للأسلحة النووية .

بيد أنه بغض النظر عما قد يبرز من مشاكل وخلاف في وجهات النظر ، وما يتم اختياره من اجراءات ، فاننا نؤيد البحث المتعمق في جميع المسائل التي يشملها البند ٣ من جدول الأعمال . وهناك قضايا ذات أهمية كبرى بالنسبة لجميع الدول . وتعد مناقشتها أمرا يحظى بالاهتمام المشروع من قبل المجتمع الدولي ، ويمثل مؤتمر نزع السلاح في الوقت الحالي الهيئة الوحيدة التي يمكن أن تجرى فيها مثل هذه المناقشة .

سيدى الرئيس ، لا أود أن اختتم بياني هذا دون الاعراب عن تهنئة الوفد الفرنسي وشكره لما تحلitem به من حزم ، وكفاءة ، وكياسة ، وصبر لا ينفذ ، في ادارة أعمالنا خلال فترة اكتفتها المشاكل والصعاب .

الرئيس : أشكر ممثل فرنسا على بيانه ، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة .

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، السفير فيغنر .

السيد فيغنر ( جمهورية ألمانيا الاتحادية ) : سيدى الرئيس ، ان التأجيل الذى نقره اليوم ما هو الا أمر من قبيل المواءمة فحسب وليس له أى مدلول آخر ، حيث نفسح المجال لا اجتماع هام بشأن نزع السلاح في نيويورك وليس علينا أن نقدم تقريرا عن الفترة الربيعية من دورتنا أو أن نقيم أعمالنا بصورة رسمية . بيد أن هناك ما يغرى على تقييم الشهور الثلاثة الأولى من عملنا كمؤتمر لنزع السلاح ، وألاحظ انني لست الوحيد الذى يستهويه هذا الاغراء . بيد أن محصلة أعمالنا ليست مرضية تماما . فدورتنا تترك لدينا حتى الان انطباعات متضادين . ونحن نلاحظ العناصر الايجابية والعناصر السلبية جنباً الى جنب .

واسمحولي ان أبدأ بالجانب السلبي من محصلة أعمالنا . فمرة اخرى بيدد مؤتمرنا جزءا كبيرا من الوقت المخصص للاجتماعات في الامور الاجرائية . ومن الواضح ان درس العام الماضي ، حين انقضت الدورة الربيعية بأكملها تقريبا في المسائل الاجرائية ، لم يلتفت اليه أحد : وأدى ذلك الى عدم تجاوز المرحلة التحضيرية في المجالات الهامة من الاعمال المنوطة بنا . كما حال دون خلق البيئة التي تتيح للمؤتمر اجراء مناقشة جادة للقضايا ، وبحث مشترك جدى لمجالات توافق الآراء المحتملة التي يمكن في اطارها الشروع في الجهود التفاوضية المنتظمة . وكانت النتيجة اننا مازلنا على مستوى الحديث المنفرد ، وافلتت منبا فرصة الحديث في حوار حقيقي وبالتالي فرصة التقدم وبأسف وفدى لان عددا كبيرا من الوفود على ما يبدو يعطي الشكليات ودلالات الألفاظ مكانة في سلم القيم اعلى مما يعطيه لمضمون المشاكل المعروضة علينا . ولست احاول انتقاد شخص معين ولكنني أشير الى الحالة العامة المؤسفة التي تسود مداولاتنا .

وينبغي ان توفر هذه الحالة حافزا لنا على التماس الامكانات لتحسين اسلوب عملنا بصورة جدية . ومن المؤسف اننا عمدنا ، دون أن تكون ثمة مادة في نظامنا الداخلي تفرض علينا ذلك ، الى تأصيل ممارسة تزويد الاجهزة التابعة للمؤتمر ، في كفاءة الحالات ، باختصاصات — ولاية — تمس

صميم مواضيع المناقشات • أليس في ذلك خضوع لأمر متوهم ؟ ألسنا نحاول تحقيق ما يفوق طاقتنا ؟ أليس من المستحيل أن نحاول التوفيق بين أوجه الخلاف الأساسية لفلسفة الأمن في الأسطر القليلة التي تتضمن الولاية بل وقبل أن تدور مناقشة متعمقة للموضوع ؟ أليس من الأفضل قبول وصف عام لمجال نشاط كل جهاز تابع ، وتفويض الأمر للهيئة العاملة نفسها في تحديد مهامها عن طريق المناقشة النشطة بين الوفود ؟ انني أرى في هذا الصدد ، أن الرأي الذي عممه السيد فيداس ، سفير يوغوسلافيا ، طريفاً بصفة خاصة • ويعتقد وفدى أن وضع نموذج غير محدد لاختصاصات اللجان المخصصة وغيرها من الهيئات الفرعية المزمع انشاؤها ، أمر جدير بالبحث (وربما بالقرار) في مؤتمرنا كيما يتاح للمؤتمر الاستغناء عن المناقشات المطولة بشأن الولاية في المستقبل • وأود الاعراب عن أملي في أن يتاح لفريق السبعة الذي يطلق عليه بحق اسم " فريق الحكماء " أن يقدم لنا اقتراحات محددة في هذا الصدد •

ويلاحظ وفدى مع الأسف الشديد عجز المؤتمر عن الموافقة على اختصاصات جهاز عامل محدد معني بمنع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة • ومن الواضح أن هذا الموضوع يحظى باهتمام جميع الوفود على اختلاف وجهات نظرها • وبالتالي ، فإن عجزنا عن التوصل الى حل تنظيمي عملي على الرغم من المرونة التي ابدتها العديد من الوفود مثير للقلق بصفة خاصة وقد أثر فشلنا في معالجة الموضوع الملح ، ألا وهو موضوع منع نشوب الحرب ، تأثيراً سيئاً في قدرتنا على معالجة المشاكل الهامة المعروضة على المؤتمر بصورة متوازنة ، ولعله ليس عثاً أن نتوقع من عطلتنا الفاصلة أن يكون لها الأثر المنشود من حيث احراز مزيد من التقدم بشأن هذا الموضوع • وفي هذا المجال وكما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى ، كان فشلنا في التوصل الى حل للصعاب الجارية محزناً بصفة خاصة لأنه حرمكم ، سيدي الرئيس ، من الثمرة التي تستحقونها لجهودكم الصابرة • بيد أن ما بذلتموه من جهد وأبدتموه من قدرة على الابداع في ادارة عملية المشاورات المتعددة الجوانب خلف الكواليس كان ملحوظاً من الجميع • وسوف يذكر وفدى ، شأنه في ذلك شأن الوفود الأخرى ، فترة رئاستكم على انها فترة اتسمت بالحصافة السياسية والعزم الصادق •

ولحسن الحظ أن الجانب السالب من محصلة أعمالنا يعوضه عدد من الجوانب الايجابية • وأود أن أؤكد أولاً انه على الرغم من توتر المناخ الدولي بصفة خاصة في بداية العام ، فإن الفترة الربيعية من دورة المؤتمر - تحت اسمه الجديد الأكثر هيبة - قد تمكنت من الشروع في عملها بصورة تعاونية وأبدت استعداداً عاماً لدعم الروابط لاضعافها • وثبتت عدم صحة التنبؤات بقرب التوقف التام لجميع الأمور المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة • وكما هو الحال بالنسبة لمؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا ، ولمحادثات فيينا المستأنفة بشأن تخفيضات متبادلة ومتوازنة للقوات في وسط أوروبا التي اجريت في وقت لاحق ، تمكن مؤتمرنا من تحقيق سرعة معتدلة بعد فترة وجيزة للغاية من التردد ، ولم تأبه غالبية الوفود المعتادة على العمل الجاد والحجاج المنطقي بالأمثلة العديدة من المشادات التي لا جديد فيها ولا أساس لها والتي يبدو الاغى عنها لمجموعة من البلدان ، على الرغم مما تبديه من تعاون فيما عدا ذلك •

بيد أن الباعث الرئيسي على الارتياح يتمثل في الطفرة الكمية التي تمكنا من تحقيقها في ميدان الأسلحة الكيميائية • فإن الخطوات السريعة الهادفة التي اتخذها المؤتمر في شباط/فبراير



لانشاء لجنة مخصصة معينة بالاسلحة الكيماوية ومنحها ولاية شاملة تأخذ متطلبات المستقبل في الاعتبار ، قد وفرت الجوامع الملائم الذي يتيح للعديد من الوفود تسجيل آراء جديدة بناءة • وقد حاول وفدي في عدة مراحل ، المساهمة في تلك العملية • ولكن اود الاشارة ايضا الى عنصر مشجع وهو ان الاتحاد السوفياتي ابدى اهتماما نشطا بموضوع الاسلحة الكيماوية، ووصفه في بيان في اوائل شهر شباط/فبراير بأنه من مواضع المفاوضات التي تحظى بالاولوية في هذا المؤتمر • وكانت الاقتراحات الجديدة المقدمة من الاتحاد السوفياتي ، ولاسيما ما جاء منها في بيان سياسي هام في ٢١ شباط/فبراير ، بالاضافة الى استعداده العام المعلن للاسهام بصورة بناءة في حل جميع مشاكل التحقق المتعلقة في اطار الاتفاقية ، اقتراحات مفيدة تماما وستلعب دورا هاما في المفاوضات مستقبلا • ولا حظ وفدي باهتمام ايضا ما تعهد به السفير اسراييليان في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٤ من أن يكون مشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة بشأن الأسلحة الكيماوية محل دراسة جادة من الجانب السوفياتي ، ولم يرد حتى في الملاحظات الانتقادية التي ابدتها اليوم ، ما يتنافى وهذا التعهد •

لقد كان الاعلان الرسمي الذي ادلى به وزير الخارجية شولتز في ١٦ كانون الثاني/يناير، ايدانا بمشروع الولايات المتحدة الذي كان تقديمه من نائب رئيسها في ١٨ نيسان/ابريل هو بكل تأكيد الحدث الرئيسي للفترة الربيعية من دورتنا • ولا شك في أن مشروع الاتفاقية يمثل محاولة لم يسبق لها مثيل من جانب احدي الدولتين العسكريتين الرئيسيتين ليجاد حلول معقدة للمشاكل التي تنطوي عليها مسألة حظر الأسلحة الكيماوية • وقد لاحظ وفدي مع الارتياح ان المشروع لا يمثل فقط وجهات نظر الولايات المتحدة المفصلة بشأن كافة جوانب الاتفاقية المقبلة ، ولكنه يتضمن أيضا مساهمات العديد من الوفود الاخرى في مؤتمر نزع السلاح ، بل ونتائج عملية التفاوض الجماعي خلال العام الماضي • ويؤمن وفدي بأن المشروع المقدم من الولايات المتحدة سيصبح أساسا هاما للمفاوضات في المستقبل بل وأحد عناصرها الحاسمة • وتشكل تلك الوثيقة دليلا على تصميم الولايات المتحدة الامريكية على الوصول بهذه المفاوضات الى نتيجة طيبة في اقرب وقت ممكن • والتأكيدات المقدمة من نائب الرئيس بوش والتي كررها منذ برهة السفير فيلدز من أن الولايات المتحدة قدمت مشروعها وهي عازمة كل العزم على توفير المرونة للتفاوضية حيثما يقتضي الأمر ذلك ، تبرز أهمية هذا الحدث •

وحسبما يتوقع فيما يخص مثل هذا الموضوع البالغ التعقيد ، يتضمن مشروع الولايات المتحدة جوانب عديدة ستثير الجدل داخل المؤتمر ، بل وأثارته بالفعل الى حد ما • وتعد بعض الآراء المتعلقة بالتحقق جديدة وجريئة • وأيضا كان الموقف الذي تتخذه الوفود تجاه اجزاء معينة من نظام التحقق الموصى به ، فلا بد من الاعتراف بأن المشروع يوفر حوافز جديدة من شأنها تنشيط المناقشات الجادة •

ومما له أهمية في هذا السياق أن تؤخذ آراء الولايات المتحدة بشأن التحقق ، ووصفة خاصة مفهوماها الجديد للتحقق الخاص والتحقق بالتحدي ، على ظاهرها • وتعد احكام التفيتش الالتزامي بناء على الدعوة المفتوحة للتحقق من الامتثال للاتفاقية تدبيرا لا مثيل له في جراته • وينبغي للوفود لدى تقييمها للاقتراح المتعلق بذلك الا تكتفي ببحت ما تطلبه الولايات المتحدة من الآخرين ، ولكن ان تنظر أيضا فيما هي ذاتها على استعداد لتقديمه • والدعوة المفتوحة

معروضة على أساس المعاملة بالمثل • ومن الظواهر الجديدة أن تبنى دولة عسكرية لها وزنها استعدادا لدفع مثل هذا الثمن المرتفع لتكفل الامتثال لاتفاقية نزع السلاح • وكان لما أبداه وفد الولايات المتحدة من استعداد للاشتراك في التزام متبادل بفتح جزء كبير من منشآتها العسكرية الحساسة أمام التفتيش الدولي تأثيرا قويا على وفدى • وأيا كانت النتائج التي تسفر عنها المفاوضات ينبغي أن تنظر الى هذا العرض على انه من مظاهر القوة في النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة ، وينصح وفدى أن تضع الوفود الاخرى في اعتبارها دائما الابعاد السياسية لفلسفة الدعوة المفتوحة هذه • فهي تكفل نهجا حكيمًا ، بل ومزيدًا ، يستهدف تغيير أسلوب الحكومات في معاملتها بعضها البعض في مجال هام من مجالات الأمن الوطني • ويفضل هذا المفهوم الجديد ، عند المقارنة ، عن بعض الآراء العتيقة التي تدعي ان الغموض والسرية المبالغ فيهما يشكلان النواة لسيادة الدول • ويستحق هذا النهج الخلاق الجديد مناقشة مستفيضة • ويتمنى وفدى أن تشارك جميع الوفود في هذه المحاولة بنوايا حسنة •

وفيما يتعلق بنا ، فاننا على استعداد لقبول التحدى الذى ينطوى عليه مشروع الولايات المتحدة • وسوف تتيح فترة ما بين الدورات القادمة الفرصة لنا جميعا للقيام بدراسة دقيقة للأحكام التي تبدو منافية لأول وهلة للآراء التي تبناها كل وفد خلال المفاوضات السابقة •

وقد قدم وفدى عدة أوراق عمل بشأن مسألة التحقق كان آخرها الوثيقة CD/326 التي تمت صياغتها في قالب الرسمي الذى تقتضيه صياغة المعاهدة المقبلة • وقد حاولنا دائما التوصل الى نظام دولي شامل ومتوازن ومتبادل للتحقق ، يجرى بدقة في اطاره قياس ومعايرة مستويات التطفل وجهود التفتيش على اساس معيار الفعالية وحدها • ومن هذه الزاوية تستحق احكام التحقق المعضلة الواردة في المشروع المقدم من الولايات المتحدة تقييما ايجابيا بصفة عامة •

ويعد تدمير الأسلحة الكيميائية ، بالنسبة لوضع بلد من بلدان وسط أوروبا ، هدفا ذا أهمية ملحة الى اقصى الحدود • بيد أن آلية التحقق من تدمير المخزونات ينبغي الا تكتنفها التعقيدات التي لا تستدعيها أغراض الاتفاقية • وفي هذا الصدد سيكون علينا أن ندرس بتعمق وبشيء من التسرع تلك الأجزاء من اقتراح الولايات المتحدة المتعلقة بالتحقق من الاعلانات الأولية وسبق أن أشرت الى البيان الذى أدلى به الوفد السوفياتي في ٢١ شباط / فبراير ١٩٨٤ بشأن التحقق وتدمير المخزونات • وهذا مجال يبدو فيه حاليا توافق الآراء من حيث المبدأ أمرا محتملا • ويشعر وفدى بتفاؤل مشوب بالحذر بأننا سنتوصل عن طريق التفاوض الى أجوبة للمشاكل التفصيلية المتعلقة بالتحقق من تدمير المخزونات •

ويهمنا بقدر متساو ألا تترتب على الآليات المتوخاة للتحقق من عدم الانتاج ، بصورتها المنصوص عليها في المشروع المقدم من الولايات المتحدة ، أعباء لا ضرورة لها بالنسبة للصناعة الكيميائية المدنية • ففي جمهورية ألمانيا الاتحادية تشكل الصناعة الكيميائية دعامة هامة للأداء الاقتصادي العام • وبالتالي فانه من الاعتبارات المشروعة السعي الى تلافي التدابير التطفلية التي لا تؤدى مباشرة الى رفع مستوى فعالية عملية التحقق • وينبغي توجيه جهودنا المشتركة الى اقامة توازن صحيح بين مبدئين متعارضين : يتمثل أولهما في أن يكون للاتفاقية طابع عملي وأن يتسم التحقق الدولي بالفعالية ، ويتمثل الآخر في ألا تؤدى التقييدات التي تفرض بموجب الاتفاقية على أداء الصناعة الكيميائية الى قيود مفرطة وضوابط مرهقة وباهظة التكلفة • وينبغي ، استنادا الى تأييدنا العام

القوى للأحكام ذات الصلة من مشروع الولايات المتحدة المتعلقة بالتحقق من عدم الانتاج على أساس انتقائي وعشوائي ، أن يجرى فرز العديد من التفاصيل في محاولة جادة لتحقيق ذلك .

وقد اشتد نائب وزير خارجية ايران الموقر في تذكيرنا اليوم بأن مفاوضاتنا بشأن الحظر الدائم للأسلحة الكيميائية لا تدور في فراغ ، بل أن انتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية من الحقائق المروعة في عصرنا هذا ، سواء في منطقته أو في غيرها . وقد أحاطت الحكومة الاتحادية علما بقلق بالغ بالتقرير المقدم من الخبراء الذين زاروا ايران بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة للتحقق في مزاعم استعمال الوسائل الكيميائية في الحرب بين ايران والعراق . وعلى أساس هذا التقرير ، يجب افتراض أن أحد الطرفين في النزاع قد استعمل بالفعل الأسلحة الكيميائية . وقد أعلنت الحكومة الاتحادية موقفها ازاء هذه الأحداث بصورة لا لبس فيها . وأعربت عن أسفها وادانتها لاستعمال الأسلحة الكيميائية وما ينطوي عليه ذلك من انتهاك واضح لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استعمال مثل هذه الأسلحة في الحرب ، وتؤكد مرة أخرى النتائج التي توصلت اليها بعثة الأمم المتحدة الأهمية الحيوية لبرام حظر مبر ، عالمي وشامل وموثوق بقابليته للتحقق ، على جميع الأسلحة الكيميائية .

وأسمحوا لي بالعودة الى ما أرجو أن يكون جانباً أكثر ايجابية في مفاوضاتنا بشأن الأسلحة الكيميائية . وأنتم تعلمون ، سيدي الرئيس ، كما يعلم الزملاء بالدعوة الموجهة الى جميع أعضاء المؤتمر ، والى المراقبين المهتمين ، للاشتراك في حلقة التدارس الدولية المعنية بالأسلحة الكيميائية والمقرر عقدها في شمالي ألمانيا خلال الفترة من بعد ظهر يوم ١٢ الى صباح يوم ١٤ حزيران / يونيه ١٩٨٤ . وحسبما أكدته في رسائل الدعوة الفردية ، تهدف الحكومة الاتحادية الى ارتباط هذه الحلقة أوثق ارتباط ممكن بعملية المفاوضات الجارية . ومن ثم ، فاني أشعر بامتنان عظيم للاستجابة التي حظيت بها الدعوة وأود الاعراب عن شكرى لجميع الوفود التي رشحت ممثليها . وقد وجهت بالبريد رسائل لجميع المرشحين للشعار بتلقي استجابتهم الكريمة ولتحديد مواعيد السفر وتحديد عناصر أخرى تتعلق بالبرنامج . ويتطلع وفدي الى الترحيب بالمشاركين في جمهورية ألمانيا الاتحادية وبأمل في أن تحقق حلقة التدارس نتائج تساعد في المفاوضات بيننا .

وختاماً ، أسمحوا لي بالعودة الى الآفاق الواسعة للعملية الدولية لنزع السلاح . فمنذ بضعة أيام اجتمعت الدول الأعضاء في منظمة حلف وارسو ونشرت بلافا يصف أعمالها . وترحب جمهورية ألمانيا الاتحادية باللهاجة البناءة للبلاغ الصادر عن وزراء خارجية حلف وارسو وتلمس فيه تأكيداً لجهودها الدائبة ، جنباً الى جنب مع شركائها في حلف الأطلسي ، من أجل تكثيف الحوار والتعاون على أساس عريض مع بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي . وترى في صياغة البلاغ دليلاً ايجابياً على أن وزراء خارجية حلف وارسو قد وضعوا في اعتبارهم الإشارة الواردة في اعلان حلف شمال الأطلسي الصادر في بروكسل في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ . ويقول البلاغ أنه لا توجد مشاكل تستعصي على الحل بالمفاوضات وأنه ينبغي ألا تضيع أية فرصة لمحاولة العودة الى المفاوضات . ويتفق هذا القول مع تفكير حكومتي . بيد أنه ينبغي أن يطبق أيضاً على المفاوضات النووية الهامة التي قطعها مؤخراً الاتحاد السوفياتي . وفي هذا الصدد ، أكد أعضاء حلف الأطلسي في اعلان بروكسل ، وكرروا بعد ذلك مراراً ، أنهم على استعداد ، في أي وقت ودون شروط مسبقة ، لاجراء مفاوضات بشأن الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها . ونظراً لأهمية الموضوع بالنسبة للأمن العالمي وللأعمال المنوطة بنا ، وجدت أنه من الملائم الإشارة الى هذا العرض عند رفع الجلسة .

الرئيس : لقد استنفدنا الآن الوقت المخصص لصباحة هذا اليوم . وإذا لم أسمع اعتراضاً ، فسأقترح تعليق الجلسة العامة الآن على أن تستأنف الساعة ١٥/٠٠ . أعلن تعليق الجلسة العامة .

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ واستأنفت الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : أعلن استئناف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .  
وأقترح الآن أن نستمع الى المتكلمين المدرجين لجلسة بعد الظهر . ولدى على قائمة المتكلمين تشيكوسلوفاكيا ، والهند ، وكندا ، وأندونيسيا ، وأستراليا ، وهنغاريا .  
وأعطي الكلمة الآن لممثل تشيكوسلوفاكيا ، السفير فيفودا .

السفير فيفودا ( تشيكوسلوفاكيا ) : سيدى الرئيس ، أسمحوا لي أولاً أن أقول بضع كلمات أعرب فيها عن تقديري لأنشطتكم خلال هذا الشهر . ومن ناحية شخصية للغاية ، أربغ أيضاً في التتويه بنطقكم السليم لاسمى .

ولما كانت هذه هي الجلسة العامة الأخيرة للفترة الربيعية من دورتنا ، أعتقد ، شأني في ذلك شأن العديد ممن سبقني من المتكلمين ، أنه من المناسب القاء نظرة سريعة الى الورا على ما تم اجرازه خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة .

فعقب اقرار جدول أعمال هذا العام الذى أفسح فيه مجال مناسب للبنود ذات الأولوية ، بما في ذلك البند الخاص بمنع نشوب حرب نووية ، يأمل وفدى في أن يصبح المؤتمر قريباً في وضع يسمح له أن يعالج بفعالية جميع بنود جدول الأعمال . وقد سبق في بداية الدورة أن أوضحت مجموعتنا بجلاء ما نعنيه بمعالجة البنود بفعالية . وكانت المذكرة التي قدمناها في ١٧ شباط/فبراير والصادرة بوصفها الوثيقة CD/434 واضحة في هذا الصدد . فهي تتضمن مقترحات بشأن انشاء أجهزة عاملة معنية ببنود جدول الأعمال ، كل على حدة ، كما تتضمن ولايات مقترحة تدعو الى اجراء المفاوضات ذات الصلة .

ومن المؤسف أنه بعد انقضاء شهرين من اقرار جدول الأعمال ما زلنا أبعد ما نكون عن انشاء هيئات فرعية معنية ببنود ذات أولوية مثل منع نشوب حرب نووية ، وحظر التجارب النووية ، ونزع السلاح النووي ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وليست هذه الحالة بجديدة للأسف في هذه الهيئة ، والأدوار الرئيسية التي يضطلع بها فرادى المشتركين تكاد لا تتغير . وما زالت هناك بضعة وفود لا تفتأ ، رغم معارضة الأغلبية العظمى في هذا المؤتمر وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تضع العقبات في سبيل انشاء هيئات المؤتمر الفرعية ومنحها ولايات تفاوضية بشأن البنود ذات الأولوية المشار اليها أعلاه . ومن الواضح تماماً أنه لا محل الآن بالمرة لمحاولات تلك الوفود التعسف في تضيق اختصاصات تلك الهيئات الفرعية .

وكان من بين الدلالات الايجابية القليلة للفترة الربيعية من دورتنا انشاء اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية التي تنص ولايتها على " . . . . . البدء في عملية المفاوضات التامة والكاملة لوضع وتحضير الاتفاقية . . . . . " وفيما يتعلق بما اذا كنا قد بدأنا في تنفيذ الولاية ، ينبغي الاعتراف ، لدى استعراض ما أنجز حتى الآن ، أنه كان من الممكن إنجاز أكثر كثيراً مما تم اجرازه في

اطار اللجنة المخصصة وأفرقتها العاملة الثلاثة لو أن جميع الوفود اشتركت بصورة ايجابية في أنشطتها . وفي الوقت ذاته ، نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية ، السفير ايكبوس ، وكذلك رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة . وقد جرى المزيد من تبادل الآراء المفيد كما بدى في صياغة بعض الجوانب . وأحرز بعض التقدم فيما يتعلق بعدة مسائل مثل نطاق الاتفاقية المقبلة والتعاريف الخاصة بها . وشاهدنا أيضا دلائل على النوايا الحسنة من جانب العديد من الوفود وجهودا رامية الى تضيق شقة الخلاف المتبقية . بيد أنه ثبت بصفة عامة مرة أخرى ، أنه بإمكان عدد محدود للغاية من الوفود ، بل بإمكان وفد واحد ، الحيلولة دون تحقيق تقدم ملموس . ولكن اسمحو لي بأن أذكر الزملاء الموقرين بأننا قدمنا آراء أكثر تفصيلا بشأن ما تم احرازه في اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الكيميائية في البيان الذي أدليت به في ١٢ نيسان / أبريل .

ونظرا لما تقدم ، سوف أقصر الآن على تكرار الاعراب عن أسف وفدى العميق لأن الاقتراح الهام المتعلق بالتحقق من تدبير مخزونات الأسلحة الكيميائية المقدم من السفير اسرائيليان في ٢١ شباط / فبراير لم يقابل بتحرك مماثل من قبل البلدان الغربية ، ولا سيما الولايات المتحدة . ولم ينجح مشروع الاتفاقية الذي قدمته في ١٨ نيسان / أبريل في تحقيق هذه الخطوة البناءة . وفضلا عن أن المشروع لا يحاول الاقتراب قيد أنملة من مواقف البلدان الأخرى ، فانه يثير مطالب لا أساس لها ، وبصفة خاصة في مجال التحقق . ولم يكن واضعوا مفهوم "الدعوة المفتوحة" على علم فحسب بأنها غير مقبولة لدى العديد من الدول ، بل لا شك أنهم وضعوها انطلاقا من هذا الاعتبار . فمن السذاجة سياسيا افتراض أن تكون الدول حقا على استعداد لفتح جميع منشآتها العسكرية ، بما في ذلك المنشآت ذات الأهمية الاستراتيجية ، في غضون ٢٤ ساعة من تلقي الاشعار ، أمام المفتشين الدوليين الذين يبحثون بحثا عشوائيا عن الأسلحة الكيميائية "المخبأة" . ونعتقد أن ذلك ينطبق انطباقا تاما على الولايات المتحدة ذاتها .

ونرى أيضا أن مشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة متخلف الى حد ما عما أحرز حتى الآن في مؤتمر نزع السلاح . فعلى سبيل المثال ، تعريف "المادة الكيميائية السامة" المستخدم غير مقبول علميا ، لاستعماله مصطلح "الفعل الكيميائي" وهو مصطلح غير معروف لعلماء السموم في العالم بأسره . ويقتصر تعريف السلائف على صلتها بالانتاج ولا يتضمن استخدامها كعنصر في الأسلحة الثنائية أو المتعددة العناصر ، وليس هناك أيضا تعريف للسلائف الرئيسية . وكل ما نجده بدلا من ذلك لا يتعدى قائمة عشوائية غير كاملة من هذه المركبات متناثرة في الجدولين ألف وجيم .

ومفهوم القوائم الخالية من التعاريف ومحاولة ربط التدابير المختلفة بالقوائم فحسب ، حسبما يتجلى أيضا في المادة المتعلقة بالأنشطة المباحة ، أمر لا يرتضيه وفدى . وأنا مقتنعون بأنه عند توقيع الاتفاقية ، يجب أن يكون هناك خط واضح وملزم ، وهو خط لا يستطيع رسمه الا بوضع تعاريف تقوم على أساس علمي ، وتتعين بمعيار الغرض المحدود ، وتكون وجيزة الصياغة .

لقد جرى العرف على اعتبار موضوع الأسلحة الكيميائية الثنائية العنصر موضوعا لتفادي صحافة الولايات المتحدة الخوض فيه . بيد أنه مما يثير الدهشة اغفال الاشارة اليها حتى في مشروع اتفاقية شاملة . ومن هذه الناحية على الأقل يتسم مشروع الولايات المتحدة " بالثبات على المبدأ " . ويتجلى ذلك بوضوح تام في الجدول ألف الذي يقال أن معظم المواد الكيميائية الخطرة قد أدرجت بايجاز فيه . ويؤكد أن مثل هذا الجدول ينبغي أن يشمل أيضا جميع السلائف

الرئيسية من المواد الكيميائية المهلكة فائقة السمية • ولا يرد شيء من ذلك في مشروع الولايات المتحدة • فعلى سبيل المثال " تنوسيت " السليقة الرئيسية للعامل المؤثر على الأعصاب المهلك والفائق السمية الذي يعد أشد العوامل سمية في عصرنا والذي يشكل جزءاً جوهرياً من ترسانة الولايات المتحدة الكيميائية ، وهو غاز VX أو O-ethyl O-2-diisopropylaminoethyl methyl-phosphinite .

ومن أوجه القصور أيضاً في مشروع الاتفاقية نهجها غير المتعرج فيما يخص تدمير الأسلحة الكيميائية ، والافتقار الى جدول زمني للتدمير حسب خطورة عناصر معينة داخلية فيها ، حتى يمكن تلافي حصول طرف ما على ميزة عسكرية أثناء فترة التدمير •

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية القديمة ، ففي هذا المقترح أيضاً وجهة نظر غير معقولة تتطوى على مفارقة تاريخية ، ولا ترتضيها البلدان الصغيرة التي لا تمتلك أسلحة كيميائية ، وبالتالي ليس لديها مرافق لتدميرها • وينبغي أن يكون لهذه البلدان ( التي ستشكل غالبية الدول الأطراف في الاتفاقية المقبلة ) الحق في أن تتجه الى بلدان أطراف أخرى أو الى اللجنة الاستشارية لالتماس الخبرة العملية و/أو المساعدة في التدمير المأمون لما لديها من أسلحة كيميائية قديمة ونادرة الوجود بدلا من أن تخضع للتحقق بشأن ما اذا كانت بعض الكيلوغرامات من المواد السمية قد دمرت فعلاً أو تم نقلها المزعوم الى ترسانات كيميائية لا وجود لها • وفضلاً عن ذلك ، يبدي عدد من الوفود ، بما في ذلك وفدي ، تحفظات قوية بشأن تحديد أماكن الأسلحة الكيميائية بدقة في الاعلانات الأولية •

ولكي نحقق بعض النتائج الملموسة خلال الفترة الصيفية من دورتنا ، ينبغي لجميع الوفود ادراك أن السبيل الوحيد الى ذلك هو محاولة التوفيق فيما بينها ، والتوصل الى حلول مرضية لجميع الأطراف ، وتضييق شقة الخلاف القائمة بدلا من توسيعها •

**السيد دوبي ( الهند )** ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدى الرئيس ، شد ما يغبط وفدى حقيقة بتبؤثكم ، أنتم مثل جارتما الحميمة سرى لانكا ، منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح خلال شهر نيسان / أبريل • لقد تمتعت الهند وسرى لانكا على مدى قرون عدة بعلاقات الأخوة القائمة على الاعتبارات التاريخية ، والثقافة والقيم الروحية ، والفلسفة الدنيوية • ويليق في هذا المؤتمر لنزع السلاح التذكير بأن بلدينا كليهما هما ورثة ذلك التقليد المجيد المأثور عن الأباطور أشوك ، الذي أعلن منذ ٢٥٠٠ عام نهد الحرب كأداة لسياسة الدولة ، فنزع سلاح جيشه ، وكرس بقية عمره داعياً الى السلم ونهد العنف • وهكذا لم يتلق بلدانا درس نزع السلاح اليوم أو خلال هذا القرن ، بل تلقياه منذ آلاف السنين • والآن وقد أوشكت فترة رئاستكم للمؤتمر على الانتهاء ، أود أن أسجل تقدير وفدى العميق لما بذلتموه من جهود لا تكمل وما أبديتموه من مهارة دبلوماسية ملحوظة بمساعدتنا في جهودنا من أجل حل بعض القضايا الاجرائية والموضوعية التي واجهتنا منذ بداية الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح •

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق والخالص لما أسهم به الرئيس السابق ، السيد يون داتكو ، سفير رومانيا ، في أعمال المؤتمر • فقد بذل قصارى جهده ، من خلال مشاوراته العديدة والأسلوب الفعال الذي أداره المداولات في الجلسات العامة ، في مساعدة المؤتمر على احراز تقدم في مجالات شتى من المفاوضات •

وأعترم اليوم أن أتناول في كلمتي البند ٥ من جدول الأعمال المعنون : منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . لقد اتضحت أخطار امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ودعت الوثيقة الختامية الصادرة عن تلك الدورة الى اجراء مفاوضات دولية ملائمة لمنع سباق التسلح هذا . واستغرق الأمر أربع سنوات منذ ذلك الحين لادراج بند في هذا الخصوص في جدول أعمال لجنة نزع السلاح ، حسب تسميتها في ذلك الوقت . وخلال السنتين الماضيتين اللتين أدرج فيهما هذا البند في جدول الأعمال ، وعلى الرغم من فرط رغبة المجتمع الدولي التي تجلت في مختلف قرارات الجمعية العامة الداعية الى البدء في المفاوضات بشأن هذا الموضوع بغية التوصل الى اتفاق أو اتفاقات، لم تتمكن هذه الهيئة من البدء في أى عمل بشأن هذه القضية الحاسمة . وحدث خلال هذه الفترة تحول سريع ومخيف في الحالة على الأرض بالنسبة لسباق التسلح في الفضاء الخارجي . وتحدث حاليا في هذا المجال تطورات ذات آثار فاجعة على مصير البشرية . ورغم ذلك ، فمزال مؤتمر نزع السلاح يقف مكتوف الأيدي نظرا لعدم التوصل الى ولاية للجنة المخصصة التي سيجرى انشاؤها لمناقشة هذا الموضوع .

ومنذ ألفي عام تقريبا ، كان ثمة ملك في ايطاليا يعزف على القيثارة وروما تحترق . وها نحن نرى اليوم أربعين من الممثلين الموقرين للحكومات ذات السيادة الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح المنوط بهم ما قد يكون أخطر مسؤولية في العصر الحديث ، في محاكمة حول ولاية لأعمالهم بشأن هذا الموضوع بينما الفضاء الخارجي في طريقه الى التسلح الى درجة التشبع . والفارق هو أنه في حين كتب البقاء لمدينة روما رغم عكوف الملك الروماني على قيثارته ، فان عواقب منازعاتنا قد تحرم الجنس البشري من آخر فرصة لبقائه .

وهناك دلائل أكثر من كافية على أن تسليح الفضاء الخارجي قد بدأ بالفعل على نطاق واسع وأنه ، ما لم يكبح ، سيتخذ أبعادا يتعذر معها التحكم فيه أو السيطرة عليه . والحق أن تقدم تكنولوجيا الفضاء قد ساهم منذ بدايته في الخمسينات في تعزيز قوة ، ودقة ، وتطور ، منظومات أسلحة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، الا أن السنوات القليلة الماضية شهدت تطورا في أنشطة عسكرية متولدة عن تكنولوجيا الفضاء يمكن تمييزها مباشرة وبوضوح . وفضلا عن ذلك فان تزايد توجه تكنولوجيا الفضاء نحو التسلح قد أدى الى تطوير آلة الحرب لدى كل من الدولتين العظميين التي تشمل بعض أخطر منظومات الأسلحة مثل الرؤوس الحربية النووية الحرارية ، والقذائف وقازفات القنابل الاستراتيجية والمتوسطة المدى ، وغيرها من الوسائل التي تركز في الفضاء لشن حرب فضائية شاملة . وآخر ما استحدث في هذا المجال هو الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية وشبكات القذائف المتمركزة في الفضاء والمضادة للقذائف التسيارية .

ولم تعد هذه الأسلحة الأخيرة وقفا على الخيال العلمي ، بل هي في طريقها السريع الى أن تصبح حقيقة واقعة . وترددت تصريحات على أعلى المستويات تشير الى اعترام تطوير هذه الأسلحة . وقد خصصت موارد مالية ضخمة تصل الى مليارات الدولارات لأغراض البحث المتعلقة بهذه الأسلحة وتطويرها . وثمة بالفعل منظومة مضادة للتوابع الاصطناعية ، بينما تجرى التجارب لاستحداث منظومة أكثر تطورا . وفي المحاولات المتكررة لايجاد ثغرة في الصكوك القانونية الحالية للمضي قدما في تطوير هذه الأسلحة ما يوفر دليلا اضافيا على ذلك ، اذا كان الأمر في حاجة الى دليل . وفضلا عن ذلك ، نجد أن اللغة المستخدمة بالفعل في التبرير المنطقي والمرتبطة حتى

الآن بسباق التسلح النووي والقائمة على مبدأ التكافؤ أو الردع ، قد بدأ استخدامها أيضا في سياق سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وقد ذكر مؤخرا أحد كبار المسؤولين في إحدى الدولتين العظيمين أن حكومته قررت تطوير المنظومة المضادة للتوابع الاصطناعية لأن الطرف الآخر يخوض السباق هو الآخر ، مما يجعل لزاما على بلده أن يلحق به ويحول دون سيطرته على الفضاء الخارجي من جانب واحد •

وفي ضوء هذه الخلفية سيكون من السذاجة الاعتقاد بأن البرنامج الذي بدأ بالفعل سيظل مقصورا على مرحلة البحث والتطوير • فالتطورات التكنولوجية ذات الطابع العسكري زخمها الخاص الذي يخلق الحافز على نشر الأسلحة بمجرد أن تصبح مجدية من الناحية التقنية • ولا تمثل المشاكل التكنولوجية التي مازالت دون حل عقبة كأداء لأنه يتضح من التجربة السابقة في مجال استحداث منظومات الأسلحة المتطورة أنه يمكن التغلب على هذه المشاكل اذا عقدت الحكومات العزم على ذلك ، بل وقد قيل علنا ان منظومات الأسلحة هذه تستحق التطوير حتى اذا كان من المتعذر حل جميع المشاكل التكنولوجية المتعلقة بها •

ومن ثم فقد حان الوقت لبحث الآثار الخطيرة التي تترتب على منظومات الأسلحة الجديدة هذه وشرح هذه الآثار لشعوب العالم أجمع • واعتزم تكريس الجزء المتبقي من بياني لهذا الغرض • ومن الآثار الأقل خطورة نسبيا وان كثرة الكلام عنها فيما يتعلق بنشر هذه المنظومات أنها ستجعل نظرية الردع عديمة الجدوى ، وتؤدي بوجه عام الى اشاعة عدم الاستقرار في نظام الأمن الدولي • ولن يشعر الكثيرون بيننا هنا بالأسف أزاء هذه النتيجة لاعتقادنا بأن الردع النووي لا يوفر أي استقرار ، بل على العكس تماما من ذلك ، قد أدى نظرا لاستخدامه كمبرر رئيسي لسباق التسلح النووي ، الى حالة من تفاهت عدم الاستقرار • وبعد استخدام كلمة "استقرار" في الحالة الراهنة غير المستقرة أساسا دعابة قاسية • فهل يمكن التأكيد في الأمن أو الاستقرار مع وجود المخزونات المتراكمة الضخمة والمتزايدة من الأسلحة النووية ؟ وثمة سبب آخر أيضا للقلق أزاء استخدام المنظومات الجديدة من هذه الأسلحة التي من شأنها الفصل بين مقومات أمن الشركاء في الأحلاف وجعل منظومات الردع النووي التابعة للدول الحائزة للأسلحة النووية بينها عقيمة وعتيقة • ويخشى أيضا أن تعجز الشبكات الدفاعية من القذائف المضادة للقذائف التسيارية عن انقاذ أوروبا شرقا وغربا — من الدمار الذي تخلقه حرب نووية تستعمل فيها القذائف الانسيابية التي تتطلق على ارتفاعات منخفضة ، والقذائف المتوسطة المدى ، والأسلحة النووية التعبوية التي تسقطها الطائرات أو التي تستعمل كذخيرة للمدفعية • وفي محاولة لتهدئة هذه المخاوف ، أعطيت تأكيدات في الأسابيع الأخيرة بأنه سيجرى تصميم منظومات جديدة من الأسلحة قادرة على الصدى لا للقذائف العابرة للقارات فحسب ولكن للقذائف التعبوية أيضا وغيرها من القذائف النووية أو التقليدية التي يجوز استعمالها على مسرح الحرب الأوروبية •

بيد أنه تترتب على تطوير هذه الأسلحة آثار تتسم بقدر أكبر من الخطورة ولا يتردد ذكرها كثيرا • واذا لم يتم عكس الاتجاه الحالي وحظر تطوير هذه الأسلحة ، فسيكون " التسلح الكامل " هو أوخم العواقب ، وسيؤدي الى محرقة نووية " كاملة " • وليس هناك ما يبرر الادعاء بأن امتلاك الدولتين العظيمين لشبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية سيجعل الأسلحة النووية عقيمة وعتيقة • فمن شأن شبكات الأسلحة هذه أن تعرض العالم لأخطار لم يسبق أن عرضه لها أية أسلحة أخرى •



فمن غير الحقيقي أن هذه الأسلحة ذات طابع دفاعي فحسب • والواقع أنه لا يمكن أن يقتصر استخدامها على أغراض الدفاع أو أن تفي بأغراض الدفاع كاملة • وفي هذا السياق ، يعد استخدام مصطلح " حرب الكواكب " فيما يتعلق بتطوير أسلحة حزم الأشعة أمرا مضللا الى حد خطير • فهذا المصطلح يشدد خطأ على الطابع غير العادي لهذه الأسلحة ويحاول الايحاء بتثائي آثارها • والواقع أن ما يحدث في الفضاء الخارجي يرتبط ارتباطا وثيقا بمصيرنا على الأرض • ولن يؤدي استخدام سلاح القذائف المضادة للقذائف التسيارية الى اشعال حرب فضائية على بعد سنوات ضوئية من كوكبنا ، بل سيؤدي الى اشعالها على هذه الأرض الطيبة • والواقع أنه حتى في نطاق التكنولوجيا المناطة حاليا ، لن يستغرق الأمر أكثر من ساعات كي تتحول الحرب في الفضاء الخارجي الى محرقة على الأرض •

وفي نفس الوقت ، ستكون هذه الأسلحة الوقائية المزعومة ، أسلحة هجومية أو أسلحة لتسديد الضربة الأولى • ويتضح ذلك من أن أشعة الليزر وحزم الجزيئات ليست قادرة فحسب على اعتراض سبيل القذائف المنطلقة وتدميرها ، بل تتوافر لها أيضا امكانيات تدميرها في صوامعها • وليس هناك أي ضمان بأن هذه الأسلحة الثنائية الغرض ستستخدم للدفاع فقط •

وفضلا عما تقدم ، سوف تفتح منظومات الأسلحة هذه الباب أمام سباق تسلح لم يسبق له مثيل ومن غير المحتمل أن يمكن التحكم فيه ، سواء في الفضاء الخارجي أو على الأرض • ومن الطبيعي أن يؤدي قيام احدى الدولتين العظميين بتطوير واقامة شبكة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية الى محاولة من جانب الدولة العظمى الأخرى الى اقامة شبكة مشابهة • بل أن الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، اذا ما قررت أن قوة الردع النووي الخاصة بها قد أصبحت عتيقة ، قد تسعى بصورة فردية أو جماعية الى الحصول على شبكة قذائف مضادة للقذائف التسيارية خاصة بها ، بغض النظر عما ينطوي عليه ذلك من تكاليف •

وفضلا عما تقدم ، فإنه على الرغم من مئات مليارات الدولارات التي ستفق على الشبكات الجديدة من الأسلحة ، فإنها لن توفر الحماية التامة • وأود الاستشهاد بكلمات العالم الايطالي الحائز على جائزة نوبل ، يوجينيو مونتالي ، الذي قال في سياق مختلف الى حد ما أنه ليس السمك الصغير وحده الذي يفلت من الشبكة • فحسبما أشير اليه من قبل ، هناك فئات من القذائف مثل الانسيابية التي تنطلق على ارتفاعات قريبة من سطح الأرض وقاذفات القنابل المتسللة التي لا يتوقع أن تكون على مرمى من الشبكات الجديدة من أسلحة القذائف المضادة للقذائف التسيارية • فإذا وضعت في الاعتبار أدنى نسبة للتسلل ، نجد أن قدرا كافيا من الأسلحة النووية سيفلت من شبكة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ليصل الى أهدافه وينزل الدمار بالحضارة الانسانية • وبالإضافة الى ذلك ، ستكون الشبكة الجديدة معرضة لتأثير التدابير المضادة التي يمكن أن تتخذ اشكالا مختلفة • وعلى الرغم من كل هذه الثغرات ، تلتمس لتطوير هذه الأسلحة مبررات ساخرة تسوغها بأنها ستدمر قدرة الطرف الآخر على تسديد الضربة الأولى الى أقصى حد ممكن وتفرض عليه عبئا ماليا وماديا غير محتمل فيما يتعلق بعملية تطوير شبكة قذائف مضادة للقذائف التسيارية خاصة به •

وبالإضافة الى ذلك ، هناك أسباب قوية تدعو الى الاعتقاد بأن تطوير واحتياز شبكات جديدة من هذه الأسلحة سيؤدي في ذاته الى نشوب حرب نووية • فاذا نظرنا أولا الى المنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية ، سنجد أن حدث تدمير تابع اصطناعي للخصم لن يذهب بددا في خواء

الفضاء الخارجي ، بل سيكون هجوماً على عنصر من أكثر العناصر تقدماً في آلة حرب الطرف الآخر ، الأرجح أن يستثير انتقامه .

وفيما يتعلق بالشبكة الجديدة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية ، سوف ينشأ وضع بالغ الخطورة حين يكون في مقدور إحدى الدولتين العظميين إقامة شبكة خاصة بها بينما الدولة الأخرى ما تزال تحاول اللحاق بها — وهو وضع قد يستمر لوقت طويل . ويمكن تخيل سيناريوين في هذه الحالة . ففي إطار السيناريو الأول يمكن أن تقر الدولة الأولى أنها تستطيع القضاء على قوة قذائف الدولة الأخرى عن طريق تسديد الضربة الأولى وحماية قوتها الخاصة من الانتقام . وعلى ذلك فإن التكنولوجيا الجديدة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية تجعل استخدام الأسلحة النووية أيسر وأسلم بالنسبة للدولة التي تحرز التفوق في هذا الميدان . وفي إطار السيناريو الثاني ، قد تستفز الدولة العظمى الثانية التي لم تلحق بالأولى إلى شن هجوم نووي واقٍ بدافع من الذعر .

وحين تقيم كل من الدولتين العظميين شبكة في الفضاء للقذائف المضادة للقذائف التسيارية ستتغير بصورة أساسية أوضاع الأمن الدولي والعلاقات الدولية بأكملها . وسيرجع العالم إلى عهد الاستقطاب الثنائي الذي ساد في أوائل الخمسينات ولكن في ظروف متفارقة نتيجة للزيادة الهائلة في قوة منظومات الأسلحة وفعاليتها . وسترتب عن العودة إلى الاستقطاب الثنائي الاستراتيجي للعالم عواقب من الخطورة بحيث تستفحل الهيمنة التكنولوجية والاقتصادية والسياسية ، وتغدو جميع الدول الأخرى في مركز التبعية الأمنية ، ويلجأ إلى الحروب النووية المحدودة أو الطويلة في ساحات محددة الموقع دون تحسب من أن تجتاح هذه الحروب أراضي الدولتين العظميين ، بل وتشجيع دول بديلة على استحداث أسلحتها النووية الذاتية لاستخدامها في الأغراض الاستراتيجية لتلك الدولتين . وفي هذه الحالة يكون نزع السلاح هو الضحية الأولى .

وأخيراً ، فإن البواعث الأساسية التي ستدفع الدولتين العظميين أو غيرهما من الأمم المتقدمة تكنولوجياً إلى تطوير المنظومات الجديدة من الأسلحة ، وكذلك الموقف الذي سيعترب على امتلاك هذه الأسلحة سيكون مناقضاً لأهداف إقامة نظام اقتصادي أو سياسي دولي جديد . ويتمثل الموقف بأكمله وراء سباق التسلح هذا في اكتساب القوة والسيطرة المطلقتين بغض النظر عن الثمن الذي يدفع مقابل ذلك . ويتنافى هذا الموقف مع روح التعاون لتحقيق المساواة والعدل والانصاف . ومن شأنه تغيير طبيعة الحوار بين الشمال والجنوب والمفاوضات العالمية الأخرى .

ونظراً لما تتطلبه منظومات الأسلحة هذه من موارد هائلة ، فقد يؤدي التنافس في تطويرها إلى تقويض أسس الاقتصاد العالمي . وليست هناك أية أنواع من الأسلحة أو أية مجالات لاستعمالها تتطوى على استهلاك للموارد أكبر مما ينطوى عليه تطوير ووزع الأسلحة في الفضاء الخارجي . وتتراوح التقديرات الخاصة بتطوير شبكة جديدة كاملة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية من جانب إحدى الدولتين العظميين ما بين ١٢٠ و ٥٠٠ مليار دولار . وسوف تتضاعف وتتفاقم المشاكل الاقتصادية العالمية الراهنة إلى حد بعيد إذا ما تم حشد الموارد الهائلة التي يتطلبها تطوير منظومات جديدة من الأسلحة الفضائية . وفضلاً عن ذلك ، سوف يؤدي تحويل اليد العاملة الماهرة والموارد المادية التي تنطوى عليها هذه العملية إلى شل الأنشطة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية . ومن المحتمل أن يسفر ذلك عن نكسة لعملية الانتعاش واستمرار ركود اقتصادات البلدان المتقدمة أو على أحسن تقدير ، تباطؤ تقدمها خلال الجزء المتبقي من القرن . وستسفر هذه التطورات عن

آثار مدمرة بالنسبة للاقتصادات المتدهورة بالفعل للبلدان النامية • وقد يؤدي هذا الاحتمال الاقتصادي الكئيب الى احباط الهدف - احتلال مركز السيطرة والهيمنة المطلقة - الذي يجرى تطوير هذه الأسلحة لتحقيقه •

وفي مقالة منشورة في جريدة " لوموند " في ٢٧ آذار / مارس ١٩٨٤ ، نقل الصحفي الفرنسي ميشيل تاتوعن السيد كيورث ، المستشار العلمي للبيت الأبيض وأحد الدعاة للشبكة الجديدة من القذائف المضادة للقذائف التسيارية قوله ان " من الصعب تحقيق الاستقرار في ظروف متكافئة " • ولن يحتاج الأمر سوى خطوة صغيرة بعد ذلك للتصريح بأن برنامج تطوير شبكة القذائف المضادة للقذائف التسيارية سوف يسمح بتحقيق التفوق • ومن ناحية أخرى ، حين نادت حكومة الولايات المتحدة على أعلى مستوى في أوائل العام الماضي بتطوير منظومة جديدة من الأسلحة كان رد الاتحاد السوفياتي ، على أعلى مستوى أيضا ، أن " جميع المحاولات الى تحقيق تفوق عسكري على الاتحاد السوفياتي مقضي عليها بالفشل • ولن يسمح لها الاتحاد السوفياتي بالنجاح بأية حال " • وكما هو الحال بالنسبة لسباق التسلح النووي، لن تكون المحصلة هي التفوق أو التكافؤ، ولكن بلوغ مستوى جديد في تصعيد سباق التسلح سواء في الفضاء الخارجي أو على الأرض بما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة حاولت تحديدها بايجاز •

ومن الأسئلة الرئيسية المطروحة على هذا المؤتمر : هل هذه الأسلحة يمكن اخضاعها للتحقق ، وان لم تكن كذلك ، فهل يمكن عمليا حظرها ؟ وآراء الخبراء بعيدة عن الاجماع فيما يتعلق بإمكانية التحقق من تحديد هذه المنظومات من الأسلحة أو ازلتها • فعلى سبيل المثال ، ذكر المجلس القومي لاتحاد العلميين الأمريكيين في تقريره المؤرخ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ " أن زيادة وزع وتجريب منظومة الاتحاد السوفياتي المضادة للتوابع الاصطناعية أمر يسهل التحقق منه • واذا كانت هناك مشكلة بشأن التحقق ، فهي تتعلق بمنظومة الولايات المتحدة المتطورة التي حد أبعد بكثير " • ومن ناحية أخرى ، صرح بعض الخبراء بأنه من السهل التحقق من منظومة الولايات المتحدة الأكثر تطورا • ويرى خبير آخر أن الحظر المطلق ، بما في ذلك حظر تطوير المنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية ، سيثير دون شك مشاكل تتعلق بالتحقق ، غير أنه ليس لمثل هذا الحظر أهمية حاسمة • أما حظر التجارب والوزع فيمكن رصده بالفعل وسيحقق الأهداف الرئيسية المتمثلة في منع التطوير والانتشار الاضافيين لهذه الأسلحة •

ومن المرجح ، على أية حال ، واستنادا الى أسلوب تطور التكنولوجيا العسكرية ، بما في ذلك ما يتعلق منها بمنظومات الأسلحة الفضائية، أن تصبح معظم المنظومات الجديدة من الأسلحة غير قابلة للتحقق عاجلا أو آجلا • ووفقا لوجهة نظر أحد الخبراء ، فإن الأسلحة الجديدة ستقوم على تكنولوجيا مصغرة الى حد يصعب معه أن تخضع للتحقق • وقد أصبح تطوير منظومات الأسلحة التي تستعصي على التحقق يشكل الآن تحديا رئيسيا للدول التي تخوض سباق التسلح وتعتقد خطأ أنها تلتصم الآمن بتلك الوسيلة •

ما الذي سيحدث في تلك الحالة ؟ ألن يكون هناك تحديد أو نزع للسلاح لمجرد تعذر التحقق من هذه التدابير ؟ ان وفدي يعتقد أن هذا أمر لن يسفر الا عن بيان مدى خطأ هذا التشديد المطلق على التحقق ، وكيف أنه استخدم كذريعة لعدم الاشتراك في مفاوضات جادة وصادقة لوقف وعكس اتجاه سباق التسلح النووي ، وكذلك سباق التسلح في الفضاء الخارجي في الوقت الحالي •

أنا إذا وضعنا جميع الآثار المترتبة على التطورات الأخيرة في الاعتبار ، سنخلص إلى نتيجة واضحة هي أن الوقت الراهن هو وقت العمل ، فإذا نجحنا في التفاوض على وجه الاستعجال بشأن اتفاق أو اتفاقات ، سنكون قد أفلحنا في الحيلولة دون نشوء أحداث جولة لتكديس الأسلحة المستقبلية التي ستؤدي بنا إلى نقطة اللاعودة • وينبغي ألا نضللنا حجة أنه لا وجه للعجلة لأن المنظومات الجديدة من الأسلحة مازالت في مرحلة البحث والتطوير • إن هذه المرحلة بالذات هي التي ستتاح لنا فيها إمكانية حظر سباق التسلح الجديد هذا • وإذا لم نختم هذه الفرصة ، ستصبح هذه الأسلحة حقيقة أخرى مخيفة في حياتنا وقد تندمج في منظومات الأسلحة ككل وفي مفاهيم الأمن للدول الحائزة لهذه الأسلحة إلى درجة تجعل المفاوضات لتحديد لها أو حظرها أمرا عسيرا وعديم الجدوى مثل المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي • ويبدو في الواقع أننا بلغنا في بعض النواحي ، ولا سيما فيما يتعلق بالمنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية مرحلة اليأس بالفعل •

وفي مثل هذه الحالة ، كيف نسمح لأنفسنا أن نرضي ولاية غير تفاوضية للجنة مخصصة لهذا الموضوع ؟ كيف يمكن لأي شخص منا أن يقترح بكل صدق وإخلاص أنه ينبغي الاكتفاء بمجرد تعيين منظومات الأسلحة الفضائية هذه التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار ، أو تعيين القضايا المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، أو تحليل الثغرات في الاتفاقات الدولية الحالية التي تؤثر على سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، أو اتباع نهج تدريجي يبدأ أولا بمسألة حصانة التوابع الاصطناعية وينتقل منها إلى المنظومات الجديدة من الأسلحة ؟ ربما كان من الممكن قبول الاقتراح الأخير حين قدم في أوائل الستينات ولكن لا يمكن قبوله الآن • أما فيما يتعلق بجعل تحليل المعاهدات الدولية الحالية ذات الصلة نقطة للانطلاق ، فربما كان لمثل هذا التدبير قيمة فيما مضى ولكن ليس اليوم • فكلنا يعلم الآن أنه على الرغم من هذه المعاهدات ، فالعمل جار على تطوير وتجربة المنظومات الجديدة من الأسلحة • وتتمثل مهمتنا الأولى والرئيسية في عكس هذا الاتجاه •

وجميع الظروف اللازمة للبدء في مفاوضات جادة بشأن هذا الموضوع متوفرة • والآثار الخطيرة المترتبة على التطورات الأخيرة هي أول ما يواجهنا • وقد حدثت هذه التطورات على الرغم من النظم القانونية القائمة ونتيجة لانتهاكها • ولن يفيد سوى نظام جديد في هذه الظروف •

وهناك أيضا مشروع معاهدة مقدم من الاتحاد السوفياتي بشأن هذا الموضوع • وقامت عملينا جميع الوفود التي علقت على هذا المشروع بتوجيه عنايتنا إلى سماته الإيجابية وما ينطوي عليه من تحسين بالغ بالنسبة للمقترحات المقدمة من الاتحاد السوفياتي بشأن الموضوع ذاته في ١٩٨١ وقوبلت بترحيب خاص أحكام المشروع التي لا تنص فحسب على حظر وزع الأسلحة المتمركزة في الفضاء بل تنص أيضا على حظر تجربتها وتطويرها ، وحظر المنظومات الجديدة المضادة للتوابع الاصطناعية ، وإزالة القائم منها ، والتحقق من ذلك • وأثيرت بعض الأسئلة عن ملاممة الأحكام الخاصة بالتحقق • ولدينا هنا تأكيد من رئيس وفد الاتحاد السوفياتي بأن هذه الأحكام قابلة للتفاوض بغية إيضاحها وتحسينها • وليس من المفترض أن يقتصر الأمر على مجرد التعليق العام على مشاريع الصكوك القانونية في البيانات التي يجري الادلاء بها في الجلسات العامة لهذا المؤتمر ، فالغرض الحقيقي من تقديمها هو أن تصبح أساسا لمفاوضات جادة •

وقد أتاحت لنا منذ بزوغ عصر الفضاء فرص الابتهاج العظيم بالمنجزات البشرية المتوالية في مجال غزو الفضاء • وقد شاطرنا في هذا الصدد حماس مواطني البلدان المعنية عند نجاح

كل مهمة قام بها مكوك الفضاء التابع للولايات المتحدة ، والمركبات الفضائية من طراز ساليوت وسوبوز التابعة للاتحاد السوفياتي والمركبة الفضائية آريان التابعة للوكالة الفضائية الأوروبية ، وكأنها منجزاتنا الخاصة • وشاركت أمتنا بأسرها منذ وقت قريب جدا ، عن طريق التليفزيون في روعة منجزات اثنين من ملاحى الفضاء السوفيات وملاح فضاء هندی ، راکش شارما ، في الفضاء الخارجي • ونظرا لما تقدم ، فإننا نرتعد لمجرد تخيل ، ناهيك عن تقبل ، تحويل هذه المغامرات العظيمة للروح البشرية الى الاستخدام في أغراض التدمير التي يمكن أن تؤدي الى اشعال نار شاملة • واننا نحث بكل ما نملكه من قوة وإيمان على وقف هذا الاتجاه ومنع تطوير هذه الأسلحة الفضائية • ويجب علينا أن نبدأ ، دون مزيد من الابطاء ، في وضع صك جديد أو صكوك جديدة لا مجال للشك في الحاجة اليها • ولحسن الحظ أن تكنولوجيا الفضاء ليست بعد موصومة بوصمة هيروشيما ، وما زال العالم يعترف برحلة اكتشاف الفضاء الأولى التي قام بها يورى غاغارين وطفرة نيل أرمسترونغ العظيمة من أجل البشرية • وسنتمكن عن طريق وقف تسليح الفضاء الخارجي ومنع سباق التسليح فيه ليس فقط من ابعاد الجنس البشرى عدة بوصات على الأقل من حافة هاوية الدمار ، بل سنسهم أيضا في نزع السلاح وفي مواصلة الاستطلاع البشرى للمكانات السلمية للفضاء الخارجي •

الرئيس : أشكر ممثل الهند على بيانه وأود أن أعرب عن امتناني الخالص والصادق للكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس من ممثل بلد مجاور صديق هو أيضا رئيس حركة عدم الانحياز •

وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا • السفير بيزلي •

السيد بيزلي ( كندا ) : سيدى الرئيس ، لقد طلبت الكلمة لكي أؤكد على ما تعلقه الحكومة الكندية من طابع ملح وأهمية على بعض قضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح المطروحة أمامنا وأن نقيم ، ان نفع ذلك ، ما نحززه من تقدم بصدها •

وأود ، قبل أن أفعل ذلك ، أن أشارك الآخرين في تهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح • لقد ارتهبت كندا وسرى لانكا منذ زمن طويل بعلاقات مثمرة ، دعمتها روابط الكومنولث ، وترجع الى ما قبل وضع خطة كولومبو ، بل وقد أذيعت على الملأ مؤخرا آراؤنا المشتركة بشأن السلم والأمن العالميين ، في الاعلان الذى صدر في نهاية مؤتمر قمة رؤساء حكومات الكومنولث الذى عقد في غوا في العام الماضي •

وطريقة المشاورات مع الرئيس كانت ، في رأينا ، موضع ترحيب وفعالة على السواء ، في معالجة القضايا الاجرائية المطروحة أمامنا • وكانت مبادرتكم وتصميمكم في هذا الصدد ، ولا يزالان ينطويان على قيمة عظيمة •

واننا ان نعقب على بعض القضايا التي نرى أنها الأكثر الحاحا وأهمية الآن أمام المؤتمر ، نقترح تناول الموضوع والاجراءات على السواء •

ونحن نعرف ، كملاحظة عامة ، عن الأسف العميق لأنه لم يتسن احراز مزيد من التقدم في مؤتمر نزع السلاح هذا العام حتى بشأن القضايا الاجرائية • وثمة تساؤل جاد عما اذا كان لنا أن ندأب كل عام ، كما لو كانت البنود كلها جديدة علينا ، على ممارستنا هذه التي تتناول استعراض

ضرورة ، وصلاحيات الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح ، ويوافق معظمنا على أن الوقت الذي ينفق لا يتناسب مع النتائج المحرزة ، بل وقد يكون ، كما أوما إليه كثيرون ، غير ذي داع . ونحن نؤيد كل التأييد الجهود التي تهذل الآن لتحسين طرائق عملنا . ومع ذلك ، فإن المضي في العمل لا يمكن الخلط بينه وبين احراز التقدم .

كما أنه من نافلة القول ، في رأينا ، ترويد أنه من الضروري للحكومات أن تنفذ بصورة ملموسة الخطب البليغة التي طالما رددتها بشأن تحديد الأسلحة . فهذه الضرورة واضحة وقد أعرب عنها مرات عديدة . ان الشيء الضروري ، اذا ما كان لهذه الهيئة أن تحافظ على مصداقيتها ، هو أن تبدأ ، كنتيجة للمقررات التي اتخذت في العواصم ، في تسجيل التقدم الذي طالسب به الكثيرون ، والذي يعتبر ضروريا بصورة جلية من أجل الحفاظ على الأمن المتبادل وتعزيزه .

ان مجريات الأمور في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بقضية الأسلحة الكيمائية قد تطورت ونضجت على ما يبدو وأصبح في وسعها في العام الحالي أن تكتسب أهمية ملحوظة . وكان لدى البعض من الجرأة ما جعلهم يقولون ، ربما من قبيل التفاؤل ، أن الخبرة المكتسبة في هذا المجال يمكن الاستفادة منها في دورة عام ١٩٨٤ في مجالات أخرى ذات أهمية عاجلة .

بيد أنه يجب أن أعترف بأنه اذا كان ذلك قد حدث ، فانه لم يكن واضحا لأول وهلة . والانطباع المتولد عن هذه العملية — والانطباع العام كذلك ، وهو أمر لا أشك فيه — هو أن هناك خطرا يهدد بتوزع مواردنا المحدودة ، بطريقة قد تكون أيضا أكثر تهاونا ، على الكثير من القضايا التي لا تتصل بصورة رئيسية بالقضايا الهامة الراهنة . ان هذه الهيئة لا يعوزها الالتزام ، ولا تخيب عنها في الواقع مشاعر القلق العميق التي تسود أرجاء العالم ، ولكن ذلك يتناقض بشدة مع الافتقار الى احراز تقدم عملي في التفاوض بشأن المسائل المتعلقة بأكثر القضايا تعقيدا ، والحاحا — وحيوية — في عصرنا .

بيد أنه ليس من المفيد أو الانصاف ، في رأينا ، توجيه النقد الى مؤتمر نزع السلاح بسبب هذا الافتقار الى تحقيق تقدم . وفي التحليل الأخير ، تعكس دائما تقريبا المصاعب التي يعانيتها المؤتمر أوجه قلق شديد ، ناشئة عن المفاهيم المتعلقة بالأمن الوطني ، وتلك المصاعب لا يمكن أن تحل الا في العواصم . ولسوء الحظ ، فإن الشيء المفقد في كثير جدا من الحالات هو الرغبة في التفاوض بجدية حول تلك القضايا ذاتها التي يطالب الرأي العام المستعير في العالم كله باتخاذ اجراء عاجل بشأنها .

وأود الآن أن اتطرق الى ثلاث من القضايا التي نعتبرها ذات أهمية قصوى ، والتي اقترح أن جهودنا الرئيسية يمكن أن تتركز عليها خلال الفترة الصيفية من دورتنا . وهذه القضايا هي معاهدة الأسلحة الكيمائية ، وحظر التجارب النووية ، والفضاء الخارجي . كما أزمع أيضا التعليق ، بايجاز شديد ، على مسألة الأسلحة الاشعاعية .

والمعروف أن أكبر تقدم أحرز كان في مفاوضاتنا بشأن حظر الأسلحة الكيمائية . وقد أسهم فيها جميع أعضاء المؤتمر : أولا ، من خلال ما ينوف على ٢٠٠ ورقة عمل قدمت لتشكّل أساسا لمفاوضاتنا ، وثانيا ، من خلال عملية التفاوض التي أسفر عنها تعزيز توافق الآراء ( CD/416 ) في الصيف الماضي . وقد تواصل الزخم نتيجة عدد من التطورات الهامة منذ بداية العام . وتوجد ، بالطبع ثلاثة مشاريع معاهدات يرجع تاريخها الى عام ١٩٧٢ وأكثر من ٢٠ ورقة عمل أخرى ، تشمل أربعاً من كندا ،

وتتعلق بجوانب محددة من اتفاقية • لكن المحقق أن مشروع المعاهدة الذي قدمته الولايات المتحدة في ١٨ نيسان / أبريل ١٩٨٤ هو الأكثر شمولاً وتفصيلاً عن غيره ، والذي ، إذا أمكن وضعه موضع النفاذ غدا ، فإنه يضمن بالفعل إخلاء العالم من الأسلحة الكيميائية خلال عشر سنوات •

وقد أدلى الكثيرون بتعليقات على المبادرات الأخيرة التي قامت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على السواء في ميدان الأسلحة الكيميائية • ومن رأينا أن هذه التعليقات تعكس رغبة عامة في الماضي في مفاوضات جادة تستهدف تحقيق نتائج عملية •

وقد رحبنا في بياننا الذي أدلينا به في مطلع هذه الدورة في ٢١ شباط / فبراير ، بالاقترح السوفياتي الخاص بالتفتيش الموقعي لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية • وفي هذا الوقت ، قلنا مباشرة عقب كلمة السفير الإسرائيلي ، أن هذه المبادرة السوفياتية تعتبر تطوراً جديراً بأعظم ترحيب في عملية التفاوض الجارية حول حظر الأسلحة الكيميائية ، وتمثل خطوة هامة إلى الأمام • وذكرنا أيضاً أننا نأمل أن يكون لهذا الاقتراح السوفياتي آثار أعم • ونحن نؤكد من جديد ارتياحنا لهذه المبادرة السوفياتية ، التي نثق في أنها سوف تساعد على توفير الزخم ، جنباً إلى جنب مع مشروع الولايات المتحدة المدرج أخيراً بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، في مفاوضاتنا بشأن هذا الموضوع •

إن الحقيقة المرة بشأن الأسلحة الكيميائية هي أن تقييد استخدامها كان يرجع في كثير من الحالات إلى الخوف من الانتقام أكثر مما كان يرجع إلى اعتبارات قانونية • ومهما يكن الموقف القانوني للمرء بشأن الطابع العالمي للمبادئ القانونية المتضمنة في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، فإننا يجب أن نفترض وجود اتفاق عام كاف بشأن الحاجة إلى حظر استحداث أسلحة كيميائية ، وإنتاجها ، وتخزينها ، واستبقائها ، ونقلها ، واستخدامها ، وأنه يوجد احتمال واقعي في التوصل إلى اتفاق • بيد أننا نرى ، بالمثل ، أنه يجب قبول المبدأ القائل بأنه ما لم يكن هناك ضمان كاف للتحقق من الامتثال لأحكام الاتفاقية من جانب جميع الأطراف ، فإن الدول سوف يساورها أشد الخوف من التخلي عن وسائلها الرادعة •

ولا يزال الكثيرون يدرسون مشروع معاهدة الولايات المتحدة الذي عرضه نائب الرئيس بوش في الأسبوع الماضي ؛ وكثيرون أيضاً ينتظرون زيادة إيضاح الموقف السوفياتي بشأن التفتيش الموضوعي لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية • والاختبار الآن هو ما إذا كان هذان الاقتراحان سيوفران الزخم اللازم للتفاوض — وللمقبول العام ، فيما نعتقد — بشأن الاتفاق الأساسي الذي نسعى إليه •

إن اقتراح الولايات المتحدة هو ، كما أشرنا بالفعل ، هو الأكثر شمولاً ، وليس مما يثير الدهشة ، أنه الأكثر تفصيلاً • وهو ، مثل نهج الاتحاد السوفياتي ينطوي أيضاً على خطوة جريئة إلى الأمام على الطريق الذي نريد جميعاً السير فيه • وفيما يتعلق باقتراح الولايات المتحدة ، فإننا يجب التسليم بأن هذه المبادرة تعتبر محاولة حقيقية من جانب دولة عظمى للتوصل إلى نزع السلاح في مجال الأسلحة الكيميائية • ومهما يكن رد الفعل على النصوص المحددة ، فإنه يجب التسليم بأن مشروع المعاهدة يمثل تطوراً على قدر كبير من الأهمية • وفي حين أنه توجد شروط ، وخاصة في جوانب الامتثال الواردة في المعاهدة ، التي قد ينظر إليها على أنها صارمة ، فإن هذه الأحكام يقصد بها مع ذلك أن تطبق في كلا الجانبين ، وأن تطبق في الواقع على نحو عام • والولايات المتحدة إذ أدرجتها في المشروع ، فإنها أعطت الدليل ، مقدماً على رغبتها في الامتثال • ومن

رأينا أنه من الضروري التسليم في بداية مفاوضاتنا حول لغة المعاهدة أن البديل للتحقق الفعال هو اما الثقة المطلقة أو استمرار اعتماد الدولة على قدراتها الذاتية ؛ والبديل الأول قد يكون هو المثل الأعلى ، ولكنه غير واقعي لسوء الحظ ؛ والبديل الثاني هو نقيض المثل الأعلى ، ومن الواضح أنه غير مرغوب فيه . ومن الجلي أن تدابير التحقق التي تكون صارمة للغاية هي وحدها التي يمكن أن تدفع الدول الى وضع ثقتها — وأمنها الوطني — في أحكام معاهدة بدلا من التعويل على الذات . هذه حقيقة بديهية ، وأن كانت تتطلب أعظم قدر من الدراسة المتأنية . وقد تكمن أحكام التحقق الصارمة ليست فقط بديلنا الأمثل من التعويل على الذات ، بكل ما يقترن به من بواعث الرعب ، ولكنها البديل الأوحد .

ان مبادرة الولايات المتحدة ، الرامية الى استبدال مخزونات الأسلحة الكيميائية الرادعة بضمانات تعاهدية ، ومن ثم تشكل مساهمة هامة جدا صوب هدفنا المشترك في تحقيق حظر شامل على الأسلحة الكيميائية ، وهو أحد الأهداف الرئيسية الذي وضعته كندا نصب عينيها منذ زمن طويل . ونحن نعلن استعدادنا للمشاركة — بل وتصميمنا على المشاركة — بنشاط في تحقيق هذا الهدف ، ونشجع جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على النظر في الاقتراح بطريقة تتطوى على عقل مفتوح وعلى التعاون . وينبغي أن يقر في اذهاننا أننا موجودون هنا ليس فقط كممثلين لحكوماتنا ولكن أيضا بوصفنا ، من ناحية أعم نمثل الجماعة الدولية ككل . واذا صادفتنا مشاكل ، فانه يجب مواجهتها باقتراحات عملية بديلة .

ومن الضروري أيضا ، في رأينا ، التسليم بأن اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية يمكن أن تخدم هدفا مزدوجا . فهي ، متى نجح التفاوض عليها وتم توقيعها ، سوف تسهم في تحقيق الأمن المتبادل وذلك بتعريف الحظر ومراقبته فيما بين الدول التي تحتاز الآن أسلحة كيميائية . بيد أنه من المهم أيضا ، بالمثل ، أن يكون لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية بعد أفقي لاستكمال هذا البعد الرأسي : كيما ينظم ويراقب انفاذ الحظر بين البلدان التي لا تحتاز حاليا أسلحة كيميائية . وبهذا المعنى الذي يرمي الى عدم الانتشار بوصفه هدفا أساسيا ، يمكن لمثل هذه المعاهدة أن تكون لها آثار عالمية حقيقية . بيد أنه قد تتناسب فاعليتها ، بل ودرجة نطاقها العالمي ، مع قوة انفاذها ، وهي مسألة سبق لنا تأكيدها .

وثمة أيضا اعتبار آخر يمكن أن تكون له أهمية بعيدة المدى : ذلك أنه في حين أن عملية التفاوض التي يقوم بها بشأن الأسلحة الكيميائية تعتبر هامة في حد ذاتها ، فانه قد تكون لها آثار تتجاوز الأسلحة الكيميائية . وحتى ما أحرزناه من تقدم حتى الآن انما يدل على أن الأمن المتبادل — والآليات الضرورية لضمانه — ليس مجرد نتاج عملية تؤدي فيها مكاسب الأمن التي يحصل عليها طرف واحد أو أكثر الى تقليص أمن الآخرين . ومن الجلي بالتأكيد أن التفاوض الناجح بشأن اتفاقية مقبولة بوجه عام لحظر انتشار الأسلحة الكيميائية يمكن أن يسهم في تحقيق الأمن للجميع .

وتوجد بطبيعة الحال مصاعب سياسية ، بل وحتى قانونية وكذلك مصاعب عملية وتقنية واجرائية . إذ أن كل حكومة لها منظورها الخاص لمصالحها الوطنية فيما يتعلق باتفاقية للأسلحة الكيميائية ، وهو شيء مفهوم . وكل هذه المصالح يجب أن توضع في الحسبان خلال عملية التفاوض كي يمكن صياغة وثيقة تمثل القاسم المشترك الأعظم لا تفاق بشأن الأهداف الأساسية التي نسعى اليها . واذا أريد لعملية التفاوض أن تتجح ، فينبغي مواجهة هذه القضايا الصعبة سالفة



الذكر بصراحة وأمانة ، دون اللجوء ، كما أقترح ، الى المشادات أو القاء الشكوك على بواعث الطرف الآخر .

ان الحقيقة المتمثلة في استخدام الأسلحة الكيميائية في بعض مناطق العالم يمكن أن تؤكد الحاح وأهمية المهمة التي تواجهنا . وقد توخى هذا المؤتمر الحكمة ، كما نعتقد ، عندما استبعد مثل هذه الأحداث الأساسية من مفاوضاتنا الحالية ، باستثناء كونها تذكرة دائمة بما ينطوي عليه عملنا من طابع ملح .

وأود ، قبل أن أختتم ملاحظاتي حول موضوع الأسلحة الكيميائية ، أن أشير الى أن خبرتنا في هذه المسألة تؤكد قطعاً أننا نستطيع التغلب على المشاكل الاجرائية عندما تتوفر رغبة مشتركة — وربما ، في هذه الحالة التصميم — على تحقيق ذلك .

ونحن مغتبطون ، بالطبع ، لأنه أمكن التغلب على المشاكل الاجرائية ، ولأن تقرير الفريق العامل المخصص عن الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير حتى ٦ شباط/فبراير قد اعتمد في هذه الدورة بتوافق الآراء . بيد أننا ندرك أنه رغم التوصية التي تضمنها ذلك التقرير في أن تبدأ على الفور مفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، فإن المصاعب الاجرائية حالت مرة أخرى دون قيام هذه الهيئة بالشرع فوراً في المفاوضات . وحدث مثل هذه المصاعب الاجرائية ، في ضوء وثيقة تم التفاوض بشأنها بعناية وأصبحت قائمة بالفعل بتوافق الآراء ، وتتمثل أحد أهدافها الرئيسية في تجنب مثل هذا التأخير ، هو شيء مؤسف حقاً ، ويعتبر ، في رأيي ، بمثابة درس لكل الذين يهتمهم بيننا الحفاظ على كفاءة ومصداقية هذا المحفل . وهذه مسألة يجب أن نوليها أكبر قدر من الاعتبار والعناية ، ليس فقط كما ذكرت من قبل ، لأننا هنا بوصفنا ممثلين ، ولكن أيضاً لأننا مسؤولون — وان سلمنا بأنها مسؤولية متفاوتة الدرجة — أمام الرأي العام في بلدان كل منا . وسواء أحببنا ذلك أم لم نحب ، فاننا مسؤولون جماعياً أمام الرأي العام العالمي ، ونحن نحسن صنعا اذا تذكرنا ذلك وعملنا على كفالة عدم اسامة استخدام هذا المحفل .

وأود أن أغتم هذه الفرصة لكي أفرد السفير ايكبوس بوصف المثال التقليدي " الخادم المؤتمر " ، فقد أثبت لنا كرئيس للجنة المختصة لموضوع الأسلحة الكيميائية كيف يمكن ، مع الصبر والمثابرة ، المقترنين بالاهتمام والالتزام ، المضي بعملنا الى الأمام ، في مواجهة سلسلة من المشاكل الاجرائية ، بعضها مألوف وبعضها الآخر جديد . وبفضل ما يتمتع به من صفات ، وبفضل منسقي فريقه العامل : السادة أكرمان من هولندا ، وتيليكه من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ودوارته من البرازيل ، أمكن لنا أن نستأنف عملنا الذي كان قد توقف دون مبرر . والواقع أن السفير ايكبوس قد أثبت لنا ، كما فعل سلفه السفير ماكفيل ، كيف نستطيع أن نشق طريقنا خلال متاهة من الاجراءات ، عندما يكون لدينا الدافع الكافي لأن نفعل ذلك .

وأود أن أذكر أنه كان من دواعي الشرف لنا أن السفير ايكبوس طلب الى كندا اجراء مشاورات نيابة عنه لتحديد كيف يمكن ادماج مسألة الاستخدام على أفضل وجه في نصوص الاتفاقية . ونحن من جانبنا سنقوم بمثل هذه المشاورات بطريقة موضوعية ودون تحيز بغية تحقيق أفضل النتائج الممكنة من أجل الجميع .

وإذ أتطرق الآن الى قضية الحظر الشامل للتجارب النووية ، أجدني لست في حاجة تقريباً الى أن أذكر هذا المؤتمر بأن حظر التجارب النووية كان أحد العناصر الأساسية الأربعة لاستراتيجية

الحظر التي اقترحها رئيس الوزراء ترودو في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح ، في عام ١٩٧٨ • وهي لا تزال تعد هدفا أساسيا للحكومة الكندية • وكما ذكر رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، فإن مثل هذا الحظر يمكن فقط تنفيذه عن طريق الاتفاق المتبادل بين الدول التي تقوم بمثل هذه التجارب • ولسوء الحظ فإنه ليس من الواقعية في شيء في الظروف الراهنة توقع قبول الحظر الشامل للتجارب من جانب طرف واحد •

وبالنسبة لهذا المؤتمر يوجد جانبان لحظر التجارب النووية ينبغي تناولهما • فهناك البعد الاجرائي ، أي الحاجة الى انشاء لجنة مخصصة ، وهذه مسؤولية الدول الأعضاء الممثلة هنا • وقد كان هدف حظر التجارب النووية هدفا أساسيا لنا جميعا — وأفترض على الأقل أنه الهدف الذي نسعى جميعا اليه — طوال عقدين من الزمان • والواقع أن معاهدتين جرى تنفيذهما أو على الأقل أخذتا في الاعتبار ، خلال الـ ٢٠ سنة الماضية ، وهما معاهدة الحظر المحدود للتجارب النووية المعقودة في عام ١٩٦٣ ، ومعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية المعقودة في عام ١٩٧٤ ، قد نقلتانا بحض المسافة في الاتجاه الصحيح • وفي ٩ شباط / فبراير من العام الحالي ، ذكر رئيس الوزراء ترودو في مجلس العموم الكندي أن التصديق على تلك المعاهدة الأخيرة من قبل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يمكن أن يكون له تأثير عملي ورمزي على السواء في تهديد سحب الشك التي يبدو أنها لا تزال تعوق عملية التفاوض • وكان وقف جميع التجارب هو بالطبع الهدف الأصلي للمفاوضات التي أدت الى عقد معاهدة عام ١٩٦٣ • ومما يجدر ذكره أن رئيس الولايات المتحدة وصف الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية بأنه " خطوة غير كافية مطلقا بعد الحظر المحدود للتجارب النووية " • ونتيجة لذلك فقد بادر الى اجراء محادثات ثلاثية بغية تحقيق حظر تام في عام ١٩٧٧ • وأصبحت القدرة على التحقق من الامتثال أحد المجالات الأساسية للخلاف ، ولسوء الحظ توقفت تلك المحادثات في عام ١٩٨٠ •

وقد آل الميراث المختلف عليه لهذه المحادثات الى المؤتمر ، وظل تحقيق حظر للتجارب النووية هو الهدف المنشود ، سواء كان بعيدا أو غير بعيد ، للمؤتمر • ومن الضروري ، من وجهة النظر الكندية ، انشاء لجنة مخصصة باعتبار أن ذلك مسألة ملحة لتناول البعد السياسي ، وسوف توجه جهودنا صوب ذلك الهدف • ومن الضروري أيضا في الوقت ذاته ، في رأينا ، أن نسلم بأن التقدم سيكون ضئيلا ما لم تحل الجوانب العملية للتحقق من الامتثال • فلنبدأ في اقامة الآلية بأسرع ما يمكن كي تمكننا من تحديد ما اذا كنا نستطيع التوصل الى حل لهذه المشكلة •

وبستبع ذلك من وجهة نظر هذا المؤتمر ، أن أهمية الفريق المخصص لخبراء الظواهر الاهتزازية وبرنامج عمله المستمر ليست في حاجة الى زيادة تأكيدها • ونحن نعتم تكثيف تأييدنا لأنشطة الفريق المخصص ونتطلع الى الاشتراك في المؤتمر الدولي لتبادل البيانات الاهتزازية في خريف ١٩٨٤ ، وأن تطوير مثل هذه العروض العملية هو الذي سيوفر البيانات الأساسية لمساندة العمل السياسي والدبلوماسي للمؤتمر ، المتمثل في التوصل الى حظر شامل للتجارب النووية ، مما يساعد على وضع حد لاستحداث الأسلحة •

ومن رأينا أن مناقشاتنا بشأن ولاية اللجنة المخصصة لموضوع حظر التجارب النووية تغتفر الى التماسك بحيث تبدو تقريبا أنها مصطنعة • ويزعم البعض أن ولايتنا الراهنة لم تنفذ بعد ، في حين يؤكد آخرون أن احراز تقدم صوب حظر التجارب لا يمكن أن يتحقق ما لم تمنح اللجنة على الفور ولاية التفاوض • ان ما يثبت امكانية احراز تقدم جوهري ، وأن من الممكن التوصل الى مثل هذا

الاتفاق بالفعل ، هو الانجازات التي حققها الفريق المخصص لخبراء الظواهر الاهتزازية الذي يعمل هو بالذات في نطاق ولاية محدودة . فهل ينبغي أن نستمر في اضلعة الوقت ، بل وأن نرجع القهقري ، بسبب الخلاف ، على سبيل المثال ، حول ادراج كلمة " مفاوضات " في التفويض ؟ ليس من الممكن المضي قدما في عملنا دون انتهاج العنف — الذي يعبر عنه كمسألة مبدأ — ضد موقف أى من المشتركين ؟ .

وإذا نحن نظرنا الى عملنا في موضوع الأسلحة الكيماوية كمثال ارشادى — أو سابقة — ، إذا شئتم — نجد أننا استطعنا القيام بالكثير من العمل المفيد ، الذى توج بوثيقة تقوم على أساس توافق الآراء ، بموجب ولاية لا تتضمن كلمة " تفاوض " . ان علينا أن نستبعد أى سوء فهم . ونحن نستطيع قبول ولاية " التفاوض " في موضوع حظر التجارب النووية . بل أننا نؤيدها في الواقع بشدة . ولكن هل تستحق هذه المسألة أن تكون لها الأسبقية على أى عمل مفيد مهما كان نوعه ؟ .

ان مثل هذه العقبة يجرى تفصيلها حسب الطلب لأن شخص — وأعتقد أنه لا يوجد مثل هذا الشخص هنا — لا يريد أن يتحقق أى تقدم مهما يكن بشأن هذه المسألة . وفيما يختص بهذه المسألة وحدها قد نكون الآن معرضين لخطر تدمير صداقية — وبالتالي كفاءة — مؤتمر نزع السلاح .

اننا نؤيد نهج السير خطوة — خطوة : دعونا نتفق قبل كل شيء على مسألة التفويض . ان من رأينا أنه ينبغي حينئذ السعي لتحقيق تفاهم مشترك بأسرع ما يمكن في مجال واحد ، قد يكون شرطا مسبقا لحرارز مزيد من التقدم ، وذلك عن طريق التحقق من الوسائل الكفيلة بالتوصل الى اتفاق ، ثم نتحرك بعد ذلك بسرعة الى المجال التالي . ومن الجلي أن المفاوضات يجب أن تكون هدفنا — وهذا بالتأكيد هو موقف كندا — ولكن الأسس الضرورية لمفاوضات عملية يمكن ويجب أن توضع أولا .

ويجب الآن أن أتناول موضوعا يكاد يكون في غنى عن تأكيد أهميته والحاحه . وأعني بذلك مسألة تحديد الأسلحة والفضاء الخارجى .

لقد شهدنا بكثير من القلق والأسف العجز الواضح لمؤتمر نزع السلاح في معالجة المشاكل الحقيقية والملحة للغاية المتعلقة بتحديد الأسلحة والفضاء الخارجى ، وهذه مسألة يمكن أن تترتب عليها آثار تهدد الاستقرار على نحو خطير ، ناهيك بالنفقات المالية المحتملة ذات الأبعاد التي يكاد لا يمكن تصورها . وليس من المفيد ، كما نعتقد ، محاولة القاء المسؤولية على أحد فيما يتعلق بعدم التحرك في هذه المسألة . والحقيقة هي أنه لم يشكل فريق عامل مخصص في العام الماضي ولم نستطع حتى الآن الاتفاق على انشاء هيئة فرعية في الدورة الحالية . واسمحوا لي أن اقتصح أن نستخدم ، كما هو الحال في هدفنا المتعلق بحظر التجارب النووية ، الخبرة المكتسبة في مجالات أخرى من المفاوضات لتحديد الأمور الأساسية المطلوبة . اننا نواجه موقفا يكاد يكون فريدا من نوعه وهو أن هذا المؤتمر أتاحت له الفرصة — والتحدى — لمعالجة قضية جديدة ، وموضوعية ، وحيوية . ومهما يكن مدى الولاية المتفق عليها ، في البداية ، فالمؤكد أن أحدا لا ينكر أن بعض البحوث الأساسية تعتبر لازمة . وليس من غير المعقول افتراض أن اجراء دراسة استقصائية حول المعاهدات والقوانين الدولية فيما يتعلق بالموضوع تعتبر بمثابة خطوة أولى ضرورية . ويترتب على ذلك أن الجوانب المتعلقة بالتعريف تشكل أيضا عناصر أساسية وضرورية يجب تناولها في البداية .

ومن ثم فاني أقترح أننا يمكن ويجب أن نتفق فوراً على شكل اللجنة المخصصة التي تتولى أمر هذه الجوانب والجوانب الأخرى لمسألة الفضاء الخارجي ، إذا أمكن . وإذا نحن اتخذنا التجربة الماضية كمثال ، فإن اللجنة المخصصة سيكون لديها أكثر مما يكفيها من مثل هذه الولاية فيما يتبقى من الفترة الصيفية لهذه الدورة . وعلى أي حال ، فإنه عند انجاز هذه الولاية المبدئية بنجاح ، وبسرعة فيما نأمل ، فإن المؤتمر يستطيع حينئذ الانتقال الى جوانب أخرى أكثر تفصيلاً وارتباطاً بهذه القضية .

وإذا كان هناك أي شك في الموقف الذي تنتهجه كندا في هذه المسألة ، فاني أود أن أذكر المؤتمر بأن رئيس الوزراء ترود وحث المجتمع الدولي ، في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، في حزيران / يونيو ١٩٨٢ ، على التفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة التي تستخدم في الفضاء الخارجي . والواقع أن وفد كندا كان أحد أوائل الوفود التي قدمت لهذا المؤتمر ورقة عمل حول الموضوع في عام ١٩٨٢ . وقد تناولت هذه الورقة ملامح المنظومات المؤدية الى الاستقرار أو الى عدم الاستقرار في الفضاء . ورسالتنا اذن هي أنه في معالجتنا لقضية الفضاء الخارجي قد يكون من الضروري النظر ، بعد اجراء كل المداولات الواجبة ، في كافة الآثار النهائية على أساس كل منظومة على حدة . وعلى سبيل المثال ، فإن جوانب تحديد الأسلحة المتعلقة بالتابع الاصطناعية الاستطلاعية قد تفوق بكثير قدراتها المستهدفة .

بيد أن رئيس الوزراء ذكر بعد ذلك في مجلس العموم في ٩ شباط / فبراير ١٩٨٤ أنه يعترف أن يعتم في مؤتمر نزع السلاح اقتراحاً لحظر المنظومات العالية الارتفاع المضادة للتابع الاصطناعية . وقد باشرت الحكومة الكندية الآن عدداً من الدراسات البعيدة المدى حول بعض جوانب قضية الفضاء الخارجي . ونحن ننوي الاسهام بصورة مبتكرة في المداولات المتعلقة باللجنة المخصصة المقترحة ، مستعينين في ذلك بما تخلص اليه نتائج البحوث . ونحن نقترح تناول مسألة الفضاء الخارجي ككل وكذلك الجوانب المحددة المتصلة بالارتفاع المنخفض والعالي . والتمييز بين الارتفاع المنخفض والعالي يستحق في رأينا اهتماماً خاصاً ، وهو ما لفت اليه رئيس الوزراء ترودو الانتباه في خطاب ألقاه في مونتريال في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي بشأن المنظومات المضادة للتابع الاصطناعية . ونحن نعتزم ، في مرحلة ملامحة ، أن نسهم في عدد من أوراق العمل التي ستوفر مناقشة أكثر تفصيلاً للموضوع ، وخاصة فيما يتعلق بالارتفاعات العالية .

وأعتمد الآن التعليق بإيجاز شديد على مسألة الأسلحة الاشعاعية . وهذه القضية ، التي كان يبدو منذ زمن طويل امكان احراز تقدم فيها ، هي قضية يبدو لنا أنها كانت تفتقر بشكل غريب الى الخيال والالتزام . وقد بذلت جهود كبيرة من قبل الرؤساء المتعاقبين للجنة المخصصة لموضوع الأسلحة الاشعاعية وأخص منهم على سبيل المثال السفير فيغينر ، من جمهورية ألمانيا الاتحادية . وفي العام الماضي ، ترأس الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أفرقة اتصال حاولت التوصل الى توافق في الرأي ولكنها تعثرت في النهاية قبل بلوغ الهدف . واني أقترح أنه يجب علينا جميعاً أن نستعرض مواقفنا واضعين نصب أعيننا هدف التوصل الى اتفاق واعتماد مشروع معاهدة خلال الدورة الصيفية . وعلينا أن ننظر في الفرص المتاحة . فأولاً ، هذا مجال يتفق فيه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، كما يتبين من مقترحاتهما في عام ١٩٧٩ . وهذا بالتأكيد يعتبر في حد ذاته حقيقة هامة في حياة هذا المؤتمر . وثانياً ، فإن وضع مشروع معاهدة يمكن أن يؤدي الى حظر الأسلحة بصورة فعالة قبل استحداثها ووزعها . والواقع أن ذلك يمكن أن يستبعد بحث واستحداث

مثل هذا النظام • وأخيرا ، وهو شيء ليس أقل أهمية ، فإن مشروع المعاهدة يمكن أن يرفع من معنويات المجتمع الدولي ، وهو أمر لا يحتاجه فحسب بكل المقاييس ، بل ويستحقه أيضا • أننا نستطيع أن نبعث برسالة أمل ، تمس الحاجة إليها بشدة ، وتتعلق بمشكلة موجهة نحو المستقبل وقد تحوى دروسا يمكن تطبيقها على قضايا أخرى •

أننا نسلم بأن هناك اعتقادا راسخا بأن المعاهدة المشتركة لعام ١٩٧٩ يجب أن تتناول جوانب أخرى • وفي حين أننا لا نختلف مع هؤلاء الذين يقولون أن مثل هذه المسائل الأخرى يجب تناولها ، فإننا نقترح أن يجرى ذلك في مفاوضات لاحقة • والوفد الكندي يؤيد استعراض القضايا التي تتعلق مباشرة بالأسلحة الاشعاعية بهدف تبسيط عملية التفاوض • والواقع أننا يمكن أن نتفق على مشروع يقوم على أساس المعاهدة الأصلية لعام ١٩٧٩ • والواقع أنه مما يثير الحرج لنا ، وللمؤتمر فيما أعتقد ، أن تظل هذه القضية الواضحة نسبيا بدون حل • وسيكون من بواعث ارتياحنا جميعا حذف الأسلحة الاشعاعية من جدول أعمالنا بالتوصل الى توافق الرأي على مشروع معاهدة • وهذا يتيح لنا ، بالتالي ، تركيز انتباهنا على قضايا موضوعية أخرى •

وقبل أن أختم كلمتي أود أن أوجه عناية المؤتمر الى أن الحكومة الكندية تقدمت في الأسبوع الماضي الى البرلمان بمشروع قانون لانشاء " معهد كندي للأمن والسلم الدوليين " يكون مستقلا وتموله الدولة • وللمعهد غرض مزدوج • أولا ، زيادة المعرفة بالقضايا المتصلة بالسلم والأمن الدوليين ، مع التأكيد بوجه خاص على الدفاع ، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح عن طريق جمع ونشر معلومات وأفكار حول هذه المواضيع • وثانيا ، تشجيع المناقشات العامة حول قضايا السلم والأمن الدوليين • ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تعزيز المنح الدراسية ، ودعم البحوث وتمويلها واجرائها ، وكذلك عن طريق رعاية أو عقد المؤتمرات أو الحلقات الدراسية في جميع أنحاء كندا •

وتضع الحكومة الكندية في اعتبارها أن يتمتع المعهد بأقصى حد من المرونة والاستقلال ، وأن تكون له حرية اجراء البحوث وجمع المعلومات ونشرها ، وكذلك حرية النشر حسبما يراه ملائما • ويتجه أملنا الى انشاء معهد ذي طابع عالمي يسهم الى حد كبير في تعميق وتوسيع وعي كندا وتفهمها للمسألة الأساسية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ، والعمل ، في غضون ذلك ، على تعزيز قدرتنا للاسهام على الصعيد الدولي في حل المشاكل الحيوية المتعلقة بتحديد ونزع السلاح •

وأود الآن ، اذ أختتم كلمتي ، أن أعرض بعض ملاحظات أخرى وجيزة جدا بشأن المفاهيم العامة لهذا المؤتمر وقدرته على التفاوض بشأن عقد اتفاقيات • وأعتقد أننا جميعا نتفق على أن الجماعة الدولية من حقها أن تتوقع تحقيق تقدم حول المسائل الملحة المتعلقة بتحديد ونزع السلاح ، من محفل كهذا يحمل ، قبل كل شيء اسم " مؤتمر نزع السلاح " • وسواء كان اللوم يقع على الحكومات أو على ممثليها هنا ، بما فيهم نحن أنفسنا ، أو على كليهما معا ، فإنه ليس لدينا ، للأسف الكثير مما يمكن أن نعرضه عما حققناه من عمل خلال هذه الدورة الربيعية • وفي يقيننا أنه يجب علينا أن نستخدم بطريقة أفضل الفترة الصيفية من دورتنا بحيث نستطيع أن نقدم الدليل على حدوث تقدم ملموس لشعوب العالم ، التي تتوقع منا الكثير — أكثر كثيرا مما قدمناه حتى الآن •

الرئيس : أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس •

وأعطي الكلمة الآن لممثل أندونيسيا ، السفير سوتووارد ويو •

السيد سوتوواردويو (أندونيسيا) : سيدى الرئيس، حيث أني أتكلم اليوم لأول مرة أمام هذه الهيئة الموقرة، فاسمحوا لي، قبل كل شيء، أن أهنتكم على الأسلوب الممتاز الذى أدريتم به شؤون رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال دورتنا الحالية الربيعية فى الشهر الماضى • ويسر وفد بلادى كثيرا أن أراكم، وأنتم الممثل الموقر لبلد آسيوى صنو لبلدى، تربطه بأندونيسيا أطييب العلاقات، تشغلون كرسى الرئاسة •

وسيواصل وقد بلدى، كما فعل دائما، بتقديم تأييده القلبي وتعاونه الكامل للرئاسة •

وأود أيضا أن أعرب عن التقدير المخلص لوحد بلدى لسلفيكم الموقرين، السفير توربانسكى من بولندا، والسفير داتكو من رومانيا، للطريقة المثالية التي أديا بها مهمتهما الدقيقة في الشهرين الماضيين •

واسمحوا لي أيضا، كقادم جديد، بأن أعرب عن امتناني للممثلين الموقرين، وأنتم منهم، يا سيدى الرئيس، بوصفكم رئيس وفد سرى لانكا، الذين أعربوا عن ترحيبهم الحار لي وللقادمين الآخرين الجدد في الكلمات التي ألقوها • واني أتعهد لهم باستعداد وفد بلدى دائما لاقامة أفضل علاقات العمل الممكنة، وللتعاون في متابعة هدفنا المشترك في اطار مؤتمر نزع السلاح •

وأوجه شكرى أيضا الى الأمين العام، السفير جايبال، والى نائب الأمين العام، والى الأعضاء الآخرين في الأمانة لما أبدوه من رعاية ومساعدة صادقة لي ولأعضاء وفد بلدى •

واني شخصيا أعتبر أنه من دواعي الشرف والفخر العظيم حقا أن أشارك في هذه الهيئة التفاوضية الوحيدة والمتعددة الأطراف لشؤون نزع السلاح، التي تضم بين أعضائها العديد من الشخصيات البارزة • وينبغي أن أعترف أني كنت واجف القلب عندما غادرت بلدى قادما الى جنيف •

وأؤمل، بعد أن قلت هذا، ألا يكون في كلماتي ما ينطوى على الازدراء أو السخرية اذا أنا مضيت مباشرة وضممت صوتي الى أصوات الرثاء واللوم التي سمعت داخل وخارج هذه القاعة، معركة عن الأسف على التقدم الضئيل، أو الافتقار الى تقدم جوهرى في عملنا الجماعي حتى الآن •

وقد قام المتكلمون الذين سبقوني بتقييم ما انجز من عمل، وما لم ينجز، في دورتنا الحالية، وفي خلال الفترة التي عرف فيها هذا المؤتمر باسم لجنة نزع السلاح • ولا يمكن، بأية مقاييس، انكار أن النتائج التي أحرزت حتى الآن كانت ضئيلة حقا بصورة مؤلمة • فهل ينبغي لنا أن نقبل الرأى الاستسلامي القائل بأن مفاوضات نزع السلاح، بما فيها مداولاتنا هنا، مقضي عليها بالفشل لا محالة، أو قد يمكن، على أحسن الفروض، ألا تحقق سوى نتائج محدودة ؟

لقد أفادنا متكلمون عديدون بنتاج تحليلهم للموقف أو شرحوا الفلسفة الكامنة وراء مفاوضات نزع السلاح، وحدثونا ان لم تكن نحن من يستحق اللوم، عما لا يمكن لنا أن نتوقعه أو لماذا لا ينبغي لنا أن نصر على السير في هذا الطريق أو ذاك، أو كيف ينبغي أن نتصرف كيما نكون بنائيين • وإذا أنتم سألتعوني، ياسيدى الرئيس، لقلت ببساطة فكر لا يزال مشوشا، أني أميل الى الاتفاق مع معظمهم، ان لم يكن معهم جميعا • واني أميل الى الاتفاق لأنني، وهو ما ينبغي الاعتراف به، أجد صعوبة في اكتشاف أى خطأ في تحليلهم • أعني أن منطقهم العقلاني هو، إن جاز القول، منطق لا سبيل الى الطعن عليه •

غير أنني إذا تصرفت ، حينئذ ، على ضوء ذلك واتخذت موقفا يؤدي الى القبول ، أو الاستسلام لما يمكن أن يبلغ حالة الجمود فيما يتعلق بمعظم ما يشكل في نظر وفد بلدي والكثير من الوفود الأخرى ، وخاصة مجموعة ال ٢١ ، بنودا لها أولوية عالية في جدول أعمالنا ، فإن ذلك سيزعج ضميري ، لأنه يعني التسليم بأن الأغلبية الساحقة من سكان العالم الذين يظهرون الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ولمختلف قرارات الجمعية العامة التي نسترشد بها في عملنا ، كانوا على خطأ .

ومن ثم فاني أشعر أنه يجب أن أوجه تحذيرا ضد " العقلانية " أو " العقلانية المفرطة " إذا شئتم ، التي أعني بها الموقف الذي يتمثل في أخذ ما هو عقلائي ، أو على الأصح ، نظرا للقدرة المحدودة للإنسان ، ما يبدو أنه عقلائي في أي وقت معين ، بما في ذلك الوقت الراهن ، مثلا ، باعتبار أنه الحقيقة النهائية ورفض أي شيء آخر باعتبار أنه لا يستحق أي مزيد من الدراسة .

ولعلي أستطيع أن أجعل نفسي واضحا إذا ذكرت تلك الحكمة القديمة المعروفة في بلدي . أن شيئا واحدا ، وعلى سبيل المثال شيء نفعله وقد يزعج أناسا آخرين ، قد يؤدي الى ردود فعل مختلفة من أشخاص مختلفين حتى ولو كانت الرسالة التي يريدون نقلها اليها هي نفس الرسالة بالفعل . فقد يجيء اليها شخص مثقف ويقول لنا أن ما نفعله خطأ . بل أنه قد يخبرنا لماذا هو خطأ . وقد يأتي شخص أقل ثقافة ليطلب اليها التوقف عما نفعله . ثم يحتمل أن يجيء رجل آخر أقل ثقافة أيضا بكثير ويعرب عن غضبه مكيلا لنا السباب .

ان ردود الفعل لدى هؤلاء الأشخاص الثلاثة مختلفة ، ولكن ما يريدونه جميعا منا هو نفس الشيء . والأمر يتوقف علينا في نوع الاستجابة . والرجل العاقل ، وفقا للحكمة القديمة ، لا يقابل بالمثل غضب الرجل الثالث ، ولا يتجاهل الرجل الثاني ، ولا يهمل في ابداء الاهتمام بالرجل الأول . وبصرف النظر عن الطريقة التي تعرض بها الحالة عليه ، فإن استجابته لا تتغير . فهو يفعل الشيء المعقول المتوقع منه ، وهو أن يتوقف عما يفعله .

ان هذه الحكمة الشرقية تتطوى على كثير من الدلالات . والشيء الذي أريد أن أوضحه هو أن نقص المعرفة الكافية و/أو الخبرة من جانب بعض الأعضاء من زملائنا تجاه بعض المسائل المتعلقة بموضوع معين لا ينبغي أن تكون سببا يسر لبعض الأعضاء الآخرين وقف المناقشات أو الحيلولة دون إجراء مفاوضات بشأن هذا الموضوع بالذات .

ويرى وفد بلدي ، على عكس ما أشير اليه في هذه القاعة ، أن عملية التعلم يمكن ، إذا وصل الأمر الى هذا الحد ، أن تحدث في الوقت نفسه الذي تجرى فيه عملية المناقشة والتفاوض . وهذا الرأي يدل ، بالطبع ، على الاستعداد لاكتساب المعرفة الضرورية كي يمكن المشاركة في العمليات ان لم يكن بذكاء ، فعلى الأقل بصورة معقولة ، وبالتأكيد مع أفضل النوايا في العمل بطريقة بناءة . وثمة نقطة أخرى ، هي نتاج لما حاولت أن أوضحه ، وهي أنه يجب على المرء أن يحتفظ بعقل مفتوح . وينبغي على المرء أن يكون مستعدا دائما لأن يحاول تبين وجهات نظر الآخرين ، والتسليم بأية ميزة قد يجدها في حججهم وأن يغير وجهة نظره تبعاً لذلك حين تثبت الأحداث اللاحقة أو التطورات الجديدة في المفاهيم البشرية أن وجهة نظر الطرف الآخر هي الصحيحة .

ان العقل المفتوح والواقعية والمثالية هي شروط لا غنى عنها لأية مناقشات مثمرة . وينبغي أن أقول على ضوء الحالة الراهنة لمداولاتنا ، ولمفاوضات نزع السلاح بوجه عام ، أن ما تمس اليه الحاجة في الوقت الحاضر بوجه خاص هو جرعة كبيرة من المثالية . انني لا أزال واقعا بما فيه الكفاية

بحيث لا أتوقع أنه يمكن حمل كل شخص على التصرف وفقاً لروح حكمة شرقية أخرى تقول أن الحقيقة يمكن الوصول إليها عن طريق أداء أعمال تتطوى على التضحية بالذات •

غير أنه لا يسعني في هذا الصدد إلا أن أتذكر الشعار الذي استخدمه التظاهريون من أجل السلم كثيراً طوال سنوات عديدة مطالبين " باعطاء السلم فرصة " ، وهم يعنون بذلك أنه يجب القيام بشيء من " التضحية " ، في الشكل الذي قد يبدو أنه " أقل أمناً " ، كي يمكن ضمان سلم دائم • وهذه الروح ذاتها ، كما أظن ، هي التي ألهمت الى حد ما رئيس وزراء المملكة المتحدة هارولد ماكميلان ، الذي قال معقبا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي لم تكن قد تمت بعد في عام ١٩٥٩ ، " ينبغي علينا أن نتحمل بعض المخاطر من أجل الحصول على مثل هذه الجائزة العظيمة " •

وفي ضوء الوضع الحالي ، فإن الفرصة التي لا تزال قائمة في الوقت الراهن ، كما أشير الى ذلك في هذه القاعة ، لوقف الانزلاق المستمر للعالم صوب محرقة تتطوى على الإبادة الشاملة ، قد تكون هي الفرصة الأخيرة ، وإذا لم يتم اغتنامها الآن ، فإنها قد لا تعود أبداً ، ونظرا الى أنه لا يوجد بديل أفضل ، أفلا يكون " تحمل المخاطر " المشار اليه هو الشيء الواقعي قبل كل شيء ، بل والعقلاني أيضا ؟

وفيما يتعلق ببنود جدول أعمالنا ، فاني سأعفي المؤتمر من إعادة ذكر موقف وفد بلدي ، المعروف جيدا • ويكفي أن أقول أن موقف وفد بلدي تجاه كل تلك البنود الثمانية ، كما شرحه سلفي في دورة السنة الماضية ، لم يطرأ عليه تغيير • وعلاوة على ذلك ، فإنه في مواضيع مثل الحظر الشامل للتجارب النووية ، ومنع نشوب حرب نووية وما يتصل بذلك من مسائل ، ووقف سباق الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي ، ومنع سباق الأسلحة في الفضاء الخارجي ، فإن المتكلمين الآخرين في مجموعة الـ ٢١ شرحوا وجهات نظرنا المشتركة بصورة أكثر بلاغة ووضوحا من أن أجرؤ على الأمل في أن استطيع مجاراتهم • ان وفد بلدي يؤيد كل التأييد موقف مجموعة الـ ٢١ في تلك البنود وغيرها كما أوضحه المتحدث باسمها ، بما في ذلك طلب انشاء اللجنة المخصصة للملائمة ، التي يجب منحها ولاية كافية •

ويرحب وفد بلدي بالتقرير الثالث لفريق الخبراء المخصص المعني بالظواهر الاهتزازية ويزجي الشكر لأعضائه لما أدوه من عمل ممتاز • ونحن نأمل أن يقربنا أكثر من بداية عمل حقيقي يضطلع به هذا المؤتمر بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية •

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية ، أود أن أقول كلمات قليلة وأريد قبل كل شيء أن أعرب عن التقدير الخالص لوفد بلدي لرئيس اللجنة المخصصة لموضوع الأسلحة الكيميائية ، السفير رولف ايكيوس من السويد ، لا خلاصه المثالي وجهوده الدؤوبة في اعداد هيكل عمل للمفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية •

ويرحب وفد بلدي بموافقة الاتحاد السوفياتي ، التي أعلنها السفير اسراييليان في شباط / فبراير الماضي ، فيما يتعلق بموقف الاتحاد السوفياتي بشأن مسألة الوجود الدائم ، لأغراض التحقق ، لممثلين للرقابة الدولية ، في مرافق متخصصة خلال عملية تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية • كما يرحب وفد بلدي بمشروع الاتفاقية المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية الذي قدمه نائب رئيس الولايات المتحدة في ١٨ نيسان / أبريل • ونحن نأمل أن يؤدي هذان التطوران الهامان الى



تيسير عمل المؤتمر بحيث نستطيع الحصول في القريب العاجل على وثيقة متفق عليها ، ومقبولة منا جميعا . ان الطابع الملح للتوصل الى اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية قد برز مرة أخرى في بيان نائب وزير خارجية ايران الذي استمعنا جميعا اليه هنا صباح اليوم .

ووفد بلدى على استعداد تام للاضطلاع بنصيه في تلك العملية المتعلقة بالتوصل الى اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ولكن اسمحو لي بأن أؤكد هنا أن وفد بلدى ليس مستعدا لان يفعل ذلك اذا كان هذا ينطوى من الوجهة العملية على تكريس أهمية أقل لبنود أخرى في جدول الأعمال ، يوليها وفد بلدى أولوية عالية .

الرئيس : أشكر ممثل أندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس .

وأعطي الآن الكلمة لممثل أستراليا ، السفير بتلر .

السيد بتلر ( أستراليا ) : تحدث اليوم عدد من الوفود للتعليق على هذا الجزء الربيعي من دورة مؤتمر نزع السلاح . والواقع أن الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي قدم ما وصفه "تقييم" وفد بلاده للحالة . والآن، لن أدعي أنني سأقوم بتقديم تقييم ، ولكن وفدى بلادى يرغب في أن يسجل في هذه الجلسة العامة الأخيرة بعض الآراء الخاصة بالقضايا التي واجهناها والمهمة التي تنتظرنا .

هناك استعارة لتصوير البطولة تستخدم في اللغة الانكليزية ، تتحدث عن رجل استطاع البقاء في مواجهة صعاب جمة " بانتزاعه النصر من براثن الهزيمة " . وفي رأى وفد بلادى أن عملنا خلال الأشهر الثلاثة الماضية لا يمكن وصفه على هذا النحو . والواقع أننا نخشى أن يكون من الأنسب وصف عملنا بأننا بذلنا جهودا كبيرة لم نثمر وأن النتيجة الممكنة ربما كانت انتزاع الهزيمة من براثن الانتصار .

وتقدر أستراليا تقديرا عميقا عضويتها في مؤتمر نزع السلاح ، اذ تمكنها هذه العضوية من الاشتراك في مفاوضات ومناقشات قضايا حيوية في جدول الأعمال السياسي الدولي اليوم ، وممن المشاركة في المحاولة المبدولة لحل أكبر تحد في عصرنا — ألا وهو التوصل الى إنهاء سباق التسلح وضمان السلم والأمن من خلال تحديد الأسلحة .

وهذا العمل مصمم يستهدف الوفاء بالوعد الاساسي الذي نعتقد أن كل الحكومات المسؤولة قد تعهدت به لشعوبها ، وهو المعنى الاساسي للمبادئ التي أعلن من شأنها ميثاق الأمم المتحدة ، ألا وهو أن لكل الشعوب الحق في السعي نحو مستوى معيشة أفضل والعيش في اطار من السلم . ان مؤتمرنا فريد في منشئه وفي ولايته . وله وظيفتان ، التفاوض من أجل وضع اتفاقات بشأن نزع السلاح وتوفير محفل متعدد الأطراف من أجل اجراء مناقشات سياسية بشأن قضايا سياسية حيوية تشكل في الواقع اطارا للسلم . وهذه المناقشات هي أكثرها أهمية نتيجة لظروف التوتر السياسي الحالية وذلك لأن الطريقة الوحيدة لخفض هذا التوتر هي مناقشة القضايا وأسباب القلق ومصدره . وينبغي أن يؤدي ذلك الى خطوات عملية للتفاوض . فالتفاوض هو الوسيلة التي يمكن عن طريقها اضافة الحقيقة على أعمالنا . وهذا ما تدعونا اليه ولا يتنا .

انني في أول بيان أدليت به نيابة عن حكومتي في هذا المؤتمر ، في ١٤ شباط / فبراير من هذا العام ، سألت سؤالاً هو " ما هو الداعي الى الخوف من عملية المفاوضات ؟ " واليوم أكرر نفس السؤال - ما هو الداعي الى الخوف ؟ \*

ان مفهوم استراليا للمفاوضات يختلف عن المفهوم المعزول الى لينين ، الذي قال " لا تدخل في مفاوضات عندما يمس الأمر المصالح الحيوية " \* من منا باستطاعته الشك في أن الموضوعات المدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر تمس مصالحنا الحيوية جميعاً ؟ انه يجب علينا التفاوض بالتحديد لأن المصالح الحيوية في خطر \* ورأى استراليا في المفاوضات هو أنها يجب أن تكون عملية يجرى من خلالها أولاً اكتشاف الطابع الحقيقي لهذه المصالح الحيوية وتحديدده \* وأن نتقودنا بعدئذ الى ادراك المصالح والأهداف المشتركة \*

وأجل هذه الأهداف بالتأكيد هو تخفيض ، وكلما أمكن ، ازالة ، هذه الأسلحة التي تهددنا جميعاً بصورة مرعبة اليوم \* والدخول في مفاوضات بناءً على هذه الشروط لا يهدد أحداً ، واذا ثبت في نهاية اليوم أن نهجنا لحل مشكلة تحديد الأسلحة لم يكن فعالاً أو لم يكن عملياً فعلياً أن ندرك أن المفاوضات كانت مثمرة ، حتى في هذه الحالة ، لأنها قد بينت لنا أننا بحاجة للبدء مرة ثانية في اتخاذ نهج آخر وأن نكون أكثر أبداعاً \*

ومن ناحية أخرى ، اذا كانت المفاوضات ناجحة ، أى اذا تحقق هدف من أهداف تحديد الأسلحة بطريقة مقبولة لكل منا بحيث لا تهدد الأمن ، فالخطوة التالية تصبح مفتوحة أمامنا جميعاً وهي اعتماد ذلك الاتفاق وتنفيذه \*

واليوم سعى عدد من المتحدثين الى القاء اللوم على بعض الوفود لعدم احراز تقدم خلال الأشهر الثلاثة الماضية \* وفي رأي وفد بلادي ، أن القاء اللوم أمر يدعو الى الأسف العميق \* فماذا يحقق ذلك ؟ هل تبادل الألفاظ النابية يساعدنا على التوصل الى الاتفاق في الرأي الذي نسعى اليه جميعاً ؟ هل يخلق جواً أفضل للمفاوضات ؟ أظن أننا جميعاً نعرف الجواب \* هذا سلوك سلبي وغير بناءً وينبغي ألا يحدث ، والأسوأ من هذا أن ذلك حدث عدة مرات دون اعتبار للحقيقة \* فأحد الوفود ، ولا أود أن أسميه ، قال هنا هذا الصباح أن الافتقار الى احراز تقدم بشأن قضية حظر التجارب النووية تقع تبعته بالكامل على أحد الوفود والمجموعة التي هو عضو فيها \* وهذا الاتهام غير حقيقي ، فقد تجاهل أن مجموعة البلدان التي ينتسب اليها البلد الذي وجه الاتهام تمنع هي نفسها احراز تقدم نحو الولاية بشأن الفضاء الخارجي \*

وهذه الادعاءات لا طائل من ورائها ، وهي لا تؤدي الى نتائج فعالة ولا تساعدنا ، بل أنها ادعاءات مدمرة بوجه خاص لأنها تقوم في واقع الأمر على تشويه الحقيقة \*

وأود أن أوضح أن وفد بلادي لديه تعليمات أن يفعل كل ما في وسعه لأن يضيق الى أدنى حد ما المدى الذي يتاح فيه الخلافات الاجرائية أو الرسمية ، والخلافات المتصلة بالقواعد وليس الجوهر ، أن تحول أنظارنا عن العمل الفعلي \* لقد بدأ هذا المؤتمر بداية طيبة في الأسبوعين الأولين باعتماده جدول الأعمال وبرنامج العمل ، الا أن برنامج العمل هذا لم يبدأ بعد تقريباً ، وذلك لأننا نواصل الجدال حول الشروط الاجرائية التي يجب أن نبدأ عملنا على مقتضاها \* وتأسف استراليا أسفا عميقاً لهذه الحالة \* ولسنا من السذاجة بحيث لا ندرك أن الخلافات الاجرائية أو الرسمية غالباً ما تخفي وراءها قضايا جوهرية حقيقية \* ولذا ينبغي أن يوضع حد لذلك \*

ويبدو أن بعض الوفود أكثر اهتماما ، كما أشار زميلنا الكندي منذ عدة دقائق ، لتعريف كلمة معينة في مشروع ولاية ، منها بمواصلة العمل الذي بين أيدينا . وفي أغلب الأحيان لا تتمكن هذه الوفود من أن توضح ، بطريقة مقنعة ، السبب في أهمية هذه الكلمة أو تكون عاجزة عن أن تثبت أن العمل لا يمكن أن يتقدم بطريقة عملية اذا وجد حل وسط لصيغة الولاية ذات العلاقة .

يجب علينا جميعا أن نعمل بنشاط خلال العطلة المقبلة لكي نستطيع حل القضايا الاجرائية المتعلقة وللتمكن من البدء فوراً في العمل الحقيقي بجدول أعمالنا كله في بداية الجزء الصيفي من دورتنا .

وأحد التطورات الايجابية الواضحة خلال هذا الجزء من هذه الدورة الذي ينتهي اليوم هو تقدم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى المؤتمر بمشروع معاهدة بشأن الأسلحة الكيميائية . وفي اليوم الذي قدمت فيه المعاهدة الى المؤتمر ، تحدثت نيابة عن حكومتي قائلان بأن حكومة الولايات المتحدة قد أعطتنا فرصة وينبغي ألا نضيعها وأنه لن يغفر لنا أحد اذا أضعناها ، ولا تزال هذه وجهة نظر حكومتي .

ونرفض رفضاً تاماً الزعم الوارد اليوم هنا ، وهو أن الولايات المتحدة قامت بعمل لا يتسم بالصدق وبأن شروط مشروعها توهي بأنها غير جادة في التوصل الى اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ففي رأينا أن الولايات المتحدة قد عملت بحسن نية . وتعتزم أستراليا المشاركة بقوة في التفاوض على معاهدة فعالة للأسلحة الكيميائية ، ونفترض أن الغالبية العظمى من الوفود الأخرى في هذا المؤتمر ستحذو حذوها .

والقلق العميق الذي يساورنا هو أن يفشل هذا المؤتمر ، في دورته الحالية ، في اعداد معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية . وهذا العمل لم يبدأ بعد بسبب أحد الخلافات الشكلية التي ذكرتها آنفاً . وينبغي ببساطة ، ألا يستمر ذلك . وعلينا ألا نغفل عن الصلة الواضحة والحيوية بين ما هو مطلوب وما نفعه بشأن قضية الحظر الشامل للتجارب النووية وعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

وأعتقد أن من المبادئ السليمة في الحياة أنه ينبغي للمرء دائماً أن يفعل ما يفعله لأسباب صحيحة لا لأسباب خاطئة . وأعتقد أن من المهم أيضاً استخلاص نتائج صحيحة من أي مجموعة من البيانات تقدم اليها . وتحضرني في ذلك قصة العالم الذي أراد دراسة خواص الذبابة العادية فقام ، كجزء من الدراسة ، بتدريب الذبابة على القفز فوق قلم . ثم تساءل ماذا يحدث اذا نزع احدي أرجلها . هل في استطاعتها القفز فوق القلم ، بناءً على أمره ، كما علمها بأسلوب علمي أن تفعل ؟ ثم قام بنزع احدي الأرجل وأمرها بأن تقفز فوق القلم ، وتمكنت الذبابة من أن تفعل ذلك مرة ثانية . وواصل تجربته فنزع الأرجل جميعاً الواحدة بعد الأخرى . وتمكنت الذبابة مع ذلك أن تقفز فوق القلم . ثم وصل الى الرجل الأخيرة فانتزعها وأمر الذبابة بالقفز فوق القلم . الا أن الذبابة ظلت دون حركة ، ومن ثم خلس العالم الى استنتاج . ومنطق يستوقف النظر ، كان هذا الاستنتاج أنه اذا انتزعت أرجل الذبابة فستصبح صماء .

وعلينا نحن التوصل الى استنتاج صحيح بناءً على الوضع الذي نواجهه ولكن بمنطق أفضل من منطق هذا العالم . واستنتاج حكومتي هو أنه ليس باستطاعتنا أن نفسر الافتقار الحالي الى تقدم جوهرى في مؤتمرنا بأنه يوضح بأننا لم نقطع على أنفسنا عهداً بما جرى . ومفاوضات لوضع تدابير لنزع السلاح . واستكمالاً لقصتي ، أقول لا يوجد أحداً منا الدخول في حوار الصم .

لقد قلت أن حكومتي تعلق أهمية كبيرة على عضويتها في هذا المؤتمر ، وهذا صحيح دون أى شك • فتحديد الأسلحة ونزع السلاح ينال أولوية عليا في السياسة الخارجية الاسترالية في عهد حكومة العمال الاسترالية • وسياسة حكومتي في هذا الميدان تلقى تأييدا واسعا من الشعب الاسترالي •

وفي يوم الأحد ١٥ نيسان / أبريل ، اشترك أكثر من ربع مليون شخص اشتراكا طوعيا في اجتماعات عامة في أنحاء استراليا ، وهذا العدد يمثل ناخبا واحدا من بين ٢٢ ناخبا استراليا • وكان الخرض الأساسي من هذه الاجتماعات والمسيرات العامة هو طلب وضع حد لسباق التسلح وبصفة خاصة سباق التسلح النووي •

وهذه الروح وهذه التطلعات موجودة في كل البلدان الممثلة حول هذه المائدة وفي بلدان كثيرة أخرى ليست ممثلة هنا ونحن نمثلها إلى حد ما • فعلينا ألا نصيب هؤلاء الناس بخيبة الأمل • وعلينا أن نفي بولايتنا ، وعلينا أن نتفاوض وأن نبدأ في ذلك على أساس هدف واضح ومتجدد عندما نعود هنا في ١٢ حزيران / يونيو •

السيد ميستر (هنغاريا) (الكلمة بالروسية) : سيدى الرئيس ، لقد طلبت الكلمة في هذه الساعة المتأخرة من دورة الربيع لأقدم الوثيقة CD/501 التي تحتوى على بلاغ عن اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الأطراف في حلف وارسو الذى انعقد ، كما تعرفون ، في بودابست يومي ١٩ و ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٨٤ •

وقد لوحظ خلال الاجتماع ازدياد الحالة المتوترة حدة بسبب الهدم في وزع قذائف نووية متوسطة المدى للولايات المتحدة في بلدان معينة بمنظمة حلف شمال الأطلسي ، الأمر الذى يفتح مرحلة جديدة وخطيرة بوجه خاص لسباق التسلح النووي في قارة أوروبا • ونتيجة لتصعيد سباق التسلح النووي الجارى ، ازداد بسرعة خطر نشوب حرب نووية ، بما لها من عواقب فاجعة على البشرية •

وشدد في الاجتماع على اقتناع الدول الأطراف في حلف وارسو بأن تحسين الحالة والعودة إلى سياسة الانفراج يتطلبان حوارا بين الدول بشأن المشاكل الأساسية لحفظ السلم • وأعرب المشاركون في الاجتماع كذلك عن اقتناعهم الراسخ بأنه لا توجد مسائل لا يمكن حلها بالمفاوضات ، شريطة أن تجرى هذه المفاوضات على أساس نهج بناء واردة سياسية كيما تتحقق نتائج ايجابية ، مع الاعتبار الكامل للمصالح الحيوية للشعوب ومصالح السلم والأمن الدولي •

ان منطلق الدول الأطراف في حلف وارسو هو أن المسائل المتصلة بإزالة خطر نشوب حرب نووية والبحث عن طرق عملية لوضع نهاية لسباق التسلح والشرع في نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، ينبغي أن تحتل أهم مكان في الحوار السياسي في الوقت الراهن • ان الدول الأطراف في حلف وارسو ، وهي ترى امكانية تغيير المسار الحالي للأحداث ، تؤكد أنه يمكن للمفاوضات البناءة والمنتجة حل مسألة تخفيض كل من الأسلحة النووية المتوسطة المدى والأسلحة التعبوية النووية في أوروبا إلى أن تتم ازلتها بشكل كامل •

ان المطلب الحيوى للسلم والأمن في أوروبا في ظل الظروف الحالية يتمثل في وقف تكديس أسلحة نووية جديدة على هذه القارة • وفي هذا الصدد ، تصر الدول الممثلة في الاجتماع على وقف وزع قذائف نووية متوسطة المدى للولايات المتحدة في أوروبا الغربية وتعلن أنه اذا اتخذت تدابير تفضي إلى سحب ما سبق وزعه من صواريخ ، فستتخذ في وقت متزامن خطوات لإلغاء التدابير المضادة •

وهذا سيقوم أساسا لتجديد المفاوضات بغية الوصول الى اتفاقات ملائمة لآخلاء أوروبا من الأسلحة النووية المتوسطة المدى والتعبوية • ويجب عدم اهدار أى احتمال أو أى فرصة من أجل استئناف المفاوضات •

وفي هذا الصدد ، توجه الدول الأطراف في حلف وارسو نداء خاصا الى الدول الأعضاء في منظمة حلف الشمال الأطلسي بالتعاون لصالح وقف وزع قذائف نووية جديدة متوسطة المدى ، وسحب ما سبق وزعه من تلك القذائف ، وتنفيذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي في أوروبا •

ان كل المقترحات والمبادرات التي اقترحتها في هذا المجال الدول الأطراف في حلف وارسو فرادى أو جماعات بشأن نزع السلاح النووي ، وحظر اضافة الطابع العسكري على الفضاء الخارجي ، والحظر والازالة الكاملين للأسلحة الكيميائية على نطاق شامل ، مازالت سارية • وفيما يتعلق بعمل مؤتمرنا فقد تم الاعراب في الاجتماع عن الاقتناع بأنه يمكن التوصل الى اتفاقات ذات أهمية للأمن الدولي في مؤتمر نزع السلاح في جنيف اذا عمل جميع المشتركين على تحقيق هذه الغاية في دأب وبصورة هادفة • وبناء على طلب الوفد الهنغارى ، ستعم الوثيقة CD/501 من قبل الأمانة بكل اللغات الرسمية للمؤتمر •

وأرحب بأن جارى الجالس الى يميني ، الممثل الموقر لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، سبق أن علق على عمل الاجتماع • وانني على يقين من أنه سيكون لدراسة الوثيقة من قبل أعضاء المؤتمر تأثير ايجابي على عمل الجزء الصيفي من دورة مؤتمر نزع السلاح •

وفي الختام ، أود ، نيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية ، أن أعرب عن تقديرونا للطريقة الدؤوبة والحكيمة التي حاولتم بها ادارة عمل مؤتمرنا نحو أنشطة عملية ولقياد تكم ذات الطابع الرصين والمتوازن • واسمحوا لي ، سيدى الرئيس ، أن أعرب عن شكرنا للسفير جايبال وللسيد بيراساتيخي وكذلك للأمانة على الجهود الدؤوبة لضمان توافر الشروط الضرورية لعملنا •

الرئيس : أشكر ممثل هنغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى

الرئيس •

وبهذا تنتهي قائمة المتكلمين اليوم • هل هناك وفود أخرى تود الادلاء ببيانات ؟

السيد دوبي ( الهند ) : كما فهمت ، تودون تحويل الجلسة العامة الى اجتماع غير رسمي ثم عقد الجلسة العامة بعد ذلك ، فاذا كان الأمر كذلك ، فأفضل أن ألقى ببيان موجز في الجلسة العامة • واذا لم يكن الأمر كذلك ، فأود أن أفعل ذلك الآن •

الرئيس : أشكر سعادة سفير الهند الموقر • انني أنوى عقد اجتماع غير رسمي

الآن وبعد ذلك نستأنف الجلسة العامة ، وفي تلك المرحلة سأعطي سعادة سفير الهند الموقر الفرصة للادلاء ببيان •

والآن أنوى تعليق الجلسة العامة وعقد اجتماع غير رسمي للمؤتمر بعد خمس دقائق للنظر

في المسائل المعلقة التي أشرت اليها عند افتتاح الجلسة العامة • تعلق الجلسة العامة •

علقت الجلسة الساعة ١٧/٢٥ وانعقدت ثانية الساعة ١٧/٤٥

**الرئيس :** أعلن استئناف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

أطرح أمام المؤتمر مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل No. 127 ، المتعلق بطلب موجه من ممثل العراق للاشتراك في الجلسات العامة للمؤتمر . فهل هناك أى اعتراض على مشروع المقرر ؟

**السيد سرجاني ( جمهورية ايران الاسلامية ) :** ان مسألة طلب العراق الاشتراك في الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح أو القاء بيان فيها انما تثار في وقت أدان فيه العالم استخدام العراق للأسلحة الكيميائية بصورة مكثفة ضد الأهداف العسكرية وكذلك ضد السكان المدنيين ، ولم تقلع بعد حكومة العراق عن استخدام مثل هذه الأسلحة الوحشية وهو ما شجبت عليه منظمة الأمم المتحدة بكل شدة .

لقد سقط زهاء ألفي شخص من مدنيين وعسكريين ضحايا لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب العراق . وأن ذلك من الأمور التي لا تهم حكومة جمهورية ايران الاسلامية وحدها ، بل ان القضية موضع البحث هي تضرر الضمير الانساني المشترك . فلا يستطيع المجتمع البشرى المتحضر في هذا العصر ، ولا ينبغي له ، التسامح في مثل هذه الجرائم ، انما نشكر ونقدر باخلاص تلك الوفود التي تشاطرننا الرأي والتي أعربت عن شجبها لمواصلة العراق استخدام الأسلحة الكيميائية . لقد استخدمت حكومة العراق الأسلحة الكيميائية أيضا في الأسبوع الماضي . وآخر مرة استخدمت فيها هذه الأسلحة كانت في أوائل هذا الأسبوع . ولم يقلع العراق أبدا عن استخدام هذه الأسلحة رغم تقدمه بطلب الى مؤتمر نزع السلاح كي يتيح له فرصة الاشتراك في أعماله — بل أنه لم يكف عن استخدام الأسلحة الكيميائية حتى عندما كانت بعثة الأمين العام للأمم المتحدة في ايران للتحقيق في استخدام هذه الأسلحة . نعم انه لم يحجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية حتى في تلك المناسبة . وهذه الهيئة الجليلة ، هي مؤتمر لنزع السلاح يحترم المسؤولية الانسانية بالذات الموكولة اليه وينهض بشرف هذه المسؤولية . انه ليس مؤتمرا للتسلح ذاك الذي سيتحدث اليه العراق . واننا وازاء التهجم الخطير الذي وقع على ضماير جميع الناس من جراء استخدام العراق للأسلحة الكيميائية المحظورة دوليا ومن استمرار تلك الجريمة ، نعترض على اشتراك العراق في دورة المؤتمر لعام ١٩٨٤ بأى شكل كان . واننا لا نعتقد بأنه ينبغي للمؤتمر قبول الاهانة التي وجهت اليه بهذا الطلب .

**السيد حسن ( مصر ) ( الكلمة بالعربية ) :** لقد تلقى المؤتمر ، في هذه الدورة طلبات عديدة من دول شتى ليست أعضاء في المؤتمر للاشتراك في جلساته العامة والقاء بيانات عامة عن شتى بنود جدول الأعمال . ولقد وافق المؤتمر ، حتى الآن ، على جميع تلك الطلبات . وعلى الرغم من الاحساس في بعض الأحيان بأنه قد تكون لدى بعض الوفود تحفظات فيما يتعلق ببعض هذه الطلبات ، لم يعترض أى وفد على قبولها لأن المؤتمر يعترف تماما بمصالح الجميع كما يعترف بما منحه الوثيقة الختامية لجميع الدول من حق الاعراب عن آرائها في القضايا ذات الأهمية الحيوية كقضية نزع السلاح . ووفقا لهذا المبدأ وتمشيا مع هذا التقليد فقد كان يخالجننا الأمل في أن يعامل طلب العراق بالطريقة نفسها ويسمح للعراق بالقاء بيانات عامة أمام المؤتمر . غير أننا ، ما دنا نعمل على أساس من توافق الآراء فان اعتراض دولة ولو واحدة ينطوى على رفض ذلك الطلب . ولكننا نأمل ، مع ذلك ، في مواصلة المشاورات غير الرسمية محاولة منا لايجاد حل لمثل هذه المشاكل في المستقبل .

السيد الصقلي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : علمنا مؤخرا برغبة العراق في القاء بيان في مؤتمرنا هذا • ولقد سبق لذلك البلد ، في ٢ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، أن قدم الينا طلبا للسماح له بالاشتراك في أعمالنا • وكما يدرك الجميع ، لم يمكن التوصل الى توافق في الآراء للموافقة على هذا الطلب ، وذلك نتيجة اعتراض احدى الدول الأعضاء في المؤتمر أما الآن فإن النقطة موضع البحث هي طلب يختلف عن الطلب السابق • والحقيقة أن العراق ، بدافع من حسن النية ، يرغب في الاعراب عن وجهات نظره في مسألة تهمنا جميعا ، لأن هناك جميع الأسباب التي تدعو الى الاعتقاد بأن البيان الذي سيلقيه العراق سوف يركز اهتمامه على مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية • ويخيل الينا أن جميع أعضاء المؤتمر ، دون أى استثناء ، سيجدون من المفيد الاستماع الى وجهة نظر العراق كي يكونوا في موقف يسمح لهم بتكوين رأى واضح ، وكذلك لتحديد المسؤوليات في ذلك الصدد •

ويود الوفد المغربي الاعراب عن خالص الأسف من عدم امكانية التوصل الى توافق في الآراء نتيجة موقف وفد واحد ، بشأن الطلب الذي قدمه العراق للاشتراك في أعمالنا • خاصة وأن المؤتمر لم يمنع حتى الآن أيا من الممثلين الذين رغبوا في التحدث الينا من أن يفعلوا ذلك •

ونظرا للاتهامات الخطيرة التي وجهت ضد العراق ، فلعله كان من العدل والانصاف السماح لممثل العراق بالمثل أمامنا وتقديم وجهة نظر حكومته بشأن قضية استخدام أو عدم استخدام الأسلحة الكيميائية ، تلك القضية التي لا مراة في أهميتها •

السيد سرجاني (جمهورية ايران الاسلامية) : سأرد بكلمة وجيزة على البيانين اللذين ألقاهما ممثلا مصر والمغرب الموقران •

بالنسبة لزميلي المصري الذي قال ان المؤتمر استجاب لمثل هذه الطلبات في مناسبات كثيرة ، فأعتقد أن هذه نقطة طيبة جدا ، وفي رأيي أن هذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال • ولكن مجرد الحقيقة المتمثلة في أنه يتعين على المؤتمر البت في هذه الطلبات انما تعكس الحرص على أن يكون للمؤتمر الخيار في اجراء انتقاء بصدد هذه الطلبات • ولا يمكن أن يكون لكل دولة الحق في التعليق ، والاستئثار بوقت هذه الهيئة الهامة ، عندما تكون هي نفسها المنتهكة لنفس المبدأ الذي تدعو هذه الهيئة اليه • من الذي سيتصدى للمسائل الحيوية التي تناقش في المؤتمر ؟ اني أسأل زميلي المصري • من الذي سيتصدى لهذه المسائل الحيوية المطروحة أمام المؤتمر ؟ أهى الدولة التي تنتهك بصورة سافرة ؟ ثم ما الذي تريد هذه الدولة قوله هنا ؟ أما زميلي المغربي فيقول انه ينبغي منح ممثل العراق فرصة الحضور الى هنا لتقديم ايضاحات فيما يتعلق بالاتهامات التي وجهت اليه • وأرى ، وأعتقد أن كل شخص هنا يعرف ذلك ، ان تقرير بعثة الأمين العام الى ايران للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية واضح كل الوضوح ويتضمن جميع التوضيحات اللازمة • وكل ما أعتقد أن اشتراك ممثل العراق في هذا المؤتمر سيكون بمثابة اهانة لهذه الهيئة الجليلة ليس الا • وتكرر مرة أخرى ، أنه طالما ظل العراق يستخدم الأسلحة الكيميائية ، ولقد قلت ذلك في أوائل الأسبوع من أن العراق استخدم الأسلحة الكيميائية مرة أخرى ضد القوات الايرانية ، وطالما استمر ذلك الاستخدام ، فلن تكون هناك أى فرصة لاشتراك العراق في هذه الهيئة الموقرة •

الرئيس : هل هناك أى من الممثلين الموقرين الآخرين من يود التحدث عن هذه المسألة •

أرى أنه لا يوجد أحد • ونظرا للبيان الذي ألقى منذ لحظة ينبغي أن أعلن عدم وجود توافق في الآراء حاليا على الطلب الذي قدمه ممثل العراق •

أنقل الآن الى الرسالة التي وجهها الي رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي عممت ، كما أعتقد ، على جميع الوفود • أرى أن سفير المكسيك الموقر يود أخذ الكلمة •

• السيد غارسيا روبليس ( المكسيك ) ( الكلمة بالأسبانية ) : أشكركم يا سيادة الرئيس وأني لأعتقد ، مثلكم ، سيدي الرئيس ، أن جميع أعضاء المؤتمر الموقرين لديهم نسخة من رسالة السفير ايماي ، بصفته رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم الانتشار والتي وجهها اليكم في ١٦ نيسان / أبريل ، بوصفكم رئيس المؤتمر • والرسالة شديدة الصراحة وتلمع الى طلب قدمته اللجنة التحضيرية كي يعد المؤتمر ، للدورة الثانية للجنة التي سوف تعقد في جنيف في الفترة من ١ الى ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، وورقات العمل الثلاث المحددة في تلك الرسالة • وتتعلق احداها بما يعرف بحظر التجارب النووية ، وتتعلق الأخرى بالبند ٥ من جدول أعمال المؤتمر ، وتشير الثالثة الى ما يسمى بالضمانات السلبية التي ترد أيضا في جدول أعمال المؤتمر •

ولما كان اقرار هذا الطلب قد تم ، كما لعلمكم تذكرون يا سيادة الرئيس ، بتوافق الآراء في اللجنة التحضيرية ، ولما كانت الدورة الثانية للجنة ، التي طلبت من أجلها وثيقة العمل هذه ، لن تتعقد حتى تشرين الأول / أكتوبر ، من ١ الى ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ، فأود الاقتراح بأن يستفيد أعضاء المؤتمر من العطلة التي تبدأ غدا في تبادل وجهات النظر بصورة غير رسمية عن أفضل اجراء يمكن اتخاذه لتلبية طلب اللجنة التحضيرية • ثم أن ندرس هذه المسألة لدى استئناف أعمالنا في حزيران / يونيوه سواء في جلسة رسمية أو اجتماع غير رسمي •

الرئيس : أشكر ممثل المكسيك الموقر ، لقد قدم مقترح رسمي بأن نؤجل اتخاذ قرار بشأن هذا الطلب المقدم الى المؤتمر حتى الجزء الصيفي من دورتنا • أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل الموقر •

السيد دي سوزا اي سيلفا ( البرازيل ) : لقد أحطت علما بالمقترح الذي قدمه لتوه ممثل المكسيك الموقر حول تأجيل اتخاذ القرار حتى الجزء الصيفي من دورة مؤتمرنا • وبهذه المناسبة ، أود الاعراب عن رأي وفدي الذي ينطبق الآن قدر انطباقه عندما نتصدى لهذه المسألة مرة أخرى • لقد قرأت الرسالة التي بعثت بها الينا السفير ايماي باهتمام كبير قراءتي لكل شيء يصل من زميلنا الياباني الموقر • وكنت أرحب بأن تكون الحالة عكس ما حدث ، أي أن ترد رسالة من الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تذكر ما قامت به هذه الأطراف وفقا لالتزاماتها في تلك المعاهدة من الأمور المتعلقة بحظر التجارب النووية وسباق التسلح وما الى ذلك • أما بصدد الطلب المقدم كي يقوم هذا المؤتمر باعداد تقرير للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار فاني أجد صعوبة تقنية في ذلك الصدد : ولا أدري كم عدد الوفود التي تمكثها الموافقة على اعداد وثيقة من أجل لجنة لا ننتمي اليها • ولذلك أرى ، يا سيدي ، أن العطلة قد تكون مفيدة للعثور على حل آخر ، كالحل الذي تم اقراره عام ١٩٨٤ والذي وضع المؤتمر بموجبه تقريره الختامي تحت تصرف كل عضو ، حكومي أو خاص ، في اللجنة • وليس لدي وفدي أي اعتراض على ذلك •



السيد كاراساليس (الأرجنتين) (الكلمة بالأسبانية) : ليس لدى وفدي بالطبع أى اعتراض على ما اقترحه سفير المكسيك بشأن تأجيل اتخاذ قرار في المذكرة التي وجهها اليينا رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم الانتشار • وعلى أى حال ، يود وفدي أن يسجل في المحضر أن المذكرة المقدمة الى المؤتمر من جهاز خارجي عنه والمتضمنة طلبات اليه سوف تتطوى ، في حال الموافقة ، على مسائل مبدئية بصدد علاقات المؤتمر مع المنظمات الدولية الأخرى • وعلاوة على ذلك ففي حالة قبول المذكرة ، سوف تكون النتيجة الاضطلاع بعملية اعداد هذه التقارير ، وهي عملية ما أيسر تصور المصاعب التي سوف تنشأ عنها • ويعتقد وفدي أن الاجراء الذى أقر في مناسبة سابقة ، وهو احوالة تقرير المؤتمر السنوى ذى الصلة الى الجهاز صاحب الطلب من خلال القنوات المناسبة في الأمانة ، قد يكون الحل المناسب لحسم هذا الموقف • وفضلا عن ذلك فان من الممكن ، تحسبا لما يمكن أن ينطوى عليه المستقبل من احتمالات واعتبارات أن نجعل تقرير مؤتمرا مفعلا بالشكل المناسب فيما يتعلق بالجوانب المحددة والثيقة الصلة بالطلب الذى قدمته اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار •

السيد حسن (مصر) : (الكلمة بالعربية) : سأكون مختصرا • لقد استمعنا الآن الى عدة آراء حول الطلب الذى تلقاه المؤتمر من رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار • وكون هذه الآراء تحمل مقترحات مختلفة يؤكد الحاجة الى مزيد من التشاور وتبادل الآراء قبل اتخاذ قرار من جانب المؤتمر في هذا الخصوص • ولهذا السبب ، فان وفد بلادي يؤيد اقتراح السيد سفير المكسيك بتأجيل اتخاذ قرار في هذا الشأن الى الجزء الصيفي من الدورة • وشكرا •

الرئيس: أشكر ممثل مصر الموقر • هل هناك أى اعتراض على اقتراح سفير المكسيك الموقر بتأجيل اتخاذ قرار في الطلب الذى تلقيناه الى الدورة الصيفية ؟ لا أجد أى اعتراض •  
وقد يقرر ذلك •

الرئيس : أعطي الكلمة الآن لممثل الهند الموقر ، السفير دوبي •

السيد دوبي (الهند) : لقد طلبت التحدث للمرة الثانية في هذا اليوم بصفتي منسق مجموعة ال ٢١ للمشاورات غير الرسمية التي تعقد لغرض التوصل الى اتفاق بشأن انشاء لجنة مخصصة ، مزودة بولاية مناسبة ، بشأن البند ٣ من جدول الأعمال : منع الحرب النووية وجميع المسائل ذات الصلة • وأود أن أسجل في المحضر مدى ما بلغته مجموعة ال ٢١ في سيرها نحو إيجاد حل لهذه المشكلة ، والتفهم الذى أبدته ، والتسهيلات التي قدمتها وكيف أننا ، ورغم الجهد الدائم الذى استمر أكثر من شهرين ، نعود القهقري الى نقطة البداية •

وليس لي من حاجة للتويبه بالالاحاح الشديد الذى استهل به هذا المؤتمر أعماله في شأن هذا الموضوع • وهو أمر قد فهم بوضوح من قرار الجمعية العامة ١٨٣/٣٨ / زاي بشأن هذا الموضوع ، ذلك القرار الذى اعتمده أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، دون معارضة أى دولة عضو • وقد رجا هذا القرار من مؤتمر نزع السلاح أن يضطلع ، على سبيل الأولوية العليا ، باجراء مفاوضات بشأن التدابير المناسبة والعملية لمنع نشوب حرب نووية •

ولذلك كان من الطبيعي لمجموعة ال ٢١ أن تكرر في المشاورات طلبها انشاء لجنة مخصصة لهذا الموضوع وأن تعرض الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة لنيل قبول المجموعات الأخرى •

كما أكدت مجموعة الـ ٢١ على ضرورة انشاء اللجنة المخصصة ووضعت لها ولاية متفقا عليها قبل وقت طويل من انتهاء الجزء الربيعي لدورة المؤتمر • وأوضحنا في الوقت نفسه من بداية الأمر أننا راغبون في التفاوض وفي بذل أقصى الجهود لمسايرة آراء مجموعة البلدان الغربية نظرا لأن هناك تقاربا فعليا ، ان لم يكن تطابقا ، بين موقف مجموعة الـ ٢١ من جهة وموقفي البلدان الاشتراكية والصين من جهة أخرى •

و دون اضاءة أى وقت ، بادرننا أبان المرحلة الأولية من المشاورات الى اعلام مجموعة البلدان الغربية بأننا ندرك اهتماماتها التي أعربت عنها في بيانات الجلسات العامة وفي ورقات العمل التي عرضتها بشأن هذه القضية الهامة • ولذلك فقد عرضنا عليها أن نقوم بتقحيح مشروع الولاية الذي قدمناه والذي هاب الى أكثر من منتصف الطريق في تلبية اهتمامات تلك المجموعة في المجالات الهامة التالية :

أولا ، أعلننا استعدادنا لقبول ولاية غير تفاوضية للجنة المخصصة طالما اعترف بأن هدف الاضطلاع بالمفاوضات بشأن هذا الموضوع سيكون منعكسا فيها بشكل أو بآخر ، وطالما كان الزخم الرئيسي للولاية في شكل يسمح بالنظر نظرا شاملا في جميع المقترحات المقدمة لا تخاذ تدابير مناسبة وعملية لمنع الحرب النووية •

ثانيا ، أعلننا دون لبس ولا ابهام ، أن ما نهدف اليه هو وجوب النظر في جميع المقترحات ، بما في ذلك المقترحات التي قدمتها البلدان الغربية ، دون اعطاء الأولوية لأى منها على الآخر •

ثالثا ، شرحنا أيضا أن هدفنا في هذه المرحلة هو دراسة جميع الجوانب القانونية والسياسية والتقنية والعسكرية — لكل من المقترحات المعروضة أمام المؤتمر ولكل من النهج من هذه المشكلة ، وأن نقدم على ذلك الأساس تقريرا شاملا جيد التركيب الى المؤتمر ، ومن خلاله الى الجمعية العامة •

وأشرنا الى أنه يسعدنا أن نقدم تقحيحا لنص الولاية المقدم الى المجموعات الأخرى لدى أول اشارة من مجموعة البلدان الغربية لنا بأنها توافق من حيث المبدأ على انشاء لجنة مخصصة • وبعد انتظار دام ثلاثة أو أربعة أسابيع كاملة أعلمتنا المجموعة الغربية بأنها وان لم تكن تعترض بالضرورة على انشاء لجنة مخصصة ، الا أن موافقتها النهائية على ذلك ستتوقف على ما اذا كان من الممكن الاتفاق على ولاية تجدها مرضية • وعلى ذلك أتحنا لها فورا وللمجموعات الأخرى تقحيحا لمشروع ولاية باسمنا • وكانت ايجابية بوجه عام الاستجابة الأولية من مجموعة البلدان الغربية لهذه الولاية • وكانت البلدان الاشتراكية والصين راغبة في الموافقة على مشروع الولاية المقدم من جانبنا •

وكان هناك أيضا مشروع ولاية للجنة المخصصة أتاحه منسق المجموعة الغربية • وكان هذا المشروع يختلف عن المشروع المقدم باسم مجموعة الـ ٢١ في جانبين هاميين أولهما أنه لم يتضمن أى حكم يقصل بالهدف الطويل الأجل بشأن الاضطلاع بمفاوضات حول هذه المسألة وثانيا ، أنه حاول أن يغير تماما من طبيعة بند جدول الأعمال نفسه وذلك بنصه على القيام باستعراض شامل لظروف السلم والأمن في العصر النووي • لذلك لم يكن ذلك المشروع مقبولا لمجموعة الـ ٢١ • ذلك أن الاهتمام الذي يبديه أكثر من ثلثي البشرية بشأن منع الحرب النووية انما يتمثل في صميمه في اعتماد تدابير تكفل بقاء الجنس البشرى ، لا أمن حفنة من الدول ، على وجه هذا الكوكب • وأعلنت مجموعة الـ ٢١ مرات عديدة في المؤتمر وفي المحافل الأخرى أن البقاء يجب أن يكون مقدما على الأمن •

غير أننا لم نرفض المشروع المقدم باسم المجموعة الغربية ولكننا ، بروح من المسايرة ، اقترحنا نصين بديلين • وفي كلا هذين البدلين ، ومسايرة منا لموقف البلدان الغربية، حذفنا الإشارة الى ما ورد في قرار الجمعية العامة بالألا يخيب عن الذهن اجراء المفاوضات ، ووضعت محل هذه الجملة " كجزء من العملية التفاوضية " • وفي أحد البدلين أدخل تعديل بعيد المدى على ما يوجد من تركيز رئيسي على النظر في اتخاذ تدابير مناسبة وعملية ، وكان ذلك أيضا تلبية لرأى بلدان المجموعة الغربية • أما في البديل الثاني فقد اقترح ، مراعاة لاهتمامات البلدان الغربية فيما يتعلق بالأمن ، أن تجرى دراسة المقترح " في السياق العام لأهداف المجتمع الدولي الخاص بتعزيز السلم والأمن الدوليين وضمان البقاء البشرى " •

وأخذت مجموعة البلدان الغربية كأساس البديل الأول الذى اقترحتته مجموعة ال ٢١ وأعادت صياغة جوهر الولاية بحيث حولت تركيز الاهتمام الى أبعد أيضا من التدابير العملية والمناسبة ولم تضمنها أى صياغة بشأن الهدف الطويل الأجل للقيام بالمفاوضات الا بالقدر المتضمن في ولاية مؤتمر نزع السلاح نفسها •

وبالأمس قررت مجموعة ال ٢١ بعد دراسة بالغة الدقة للنسخة النهائية لمشروع المجموعة الغربية ، أن تعتمد موقفا بالغ المرونة والايجابية في المناقشة التي تجرى بشأن هذا الموضوع فسي فريق الاتصال الذى اجتمع بعد الظهر ، كي يتم عقد اتفاق دون مزيد من الابطاء • ولكنها ، لسوء الحظ ، أبلغت من جانب منسق مجموعة البلدان الغربية ، وبالضبط في بداية اجتماع فريق الاتصال ، أن مشروعها ليس مقبولا من بعض الدول الأعضاء في هذه المجموعة • وأود الايضاح هنا أن طرح هذا المشروع كان على مسؤولية المنسق ، وأن ذلك قد تم بالطبع بشرط الاستشارة •

وهكذا ، فان المشاورات التي كانت تعد بأفضل البشائر حتى الآن للتوصل الى اتفاق قد تمخضت عن لا شيء • وسوف نواصل جهودنا ولا شك وذلك بعد استئناف دورة مؤتمر نزع السلاح في حزيران / يونيو وأود الاعراب هنا عن عميق الامتنان وتوجيه تحية تقدير لمنسق المجموعة الغربية سفير بلجيكا الموقر وغيره من الممثلين بما في ذلك سفير فرنسا الموقر الذى قام بمساعدته على ما بذلوه من جهد لا يكل ولما أبدوه من تفهم كبير •

غير أنه لا مجال لأى انكار في أن تطورات اللحظة الأخيرة التي حدثت بالأمس كان من شأنها اضطراب حبل المشاورات كلها حول هذا الموضوع وأفضت بها الى حالة من عدم التيقن • ومن العسير جدا التنبؤ بما سوف يحدث لدى استئناف دورتنا • ولكن الأمر الوحيد المؤكد هو أن الوقت ليس في جانبنا • وما لم نكن قادرين على اتخاذ قرار في الأسبوع الأول بالذات بعد استئناف الدورة فلن يكون لدينا بالمرّة وقت ما بين تلك الفترة وفترة اعداد تقرير المؤتمر يكفي لا جراً مناقشة كاملة تماما تحيط بنواحي هذا الموضوع الذى تأخر انجازه وقتاً طويلاً •

ومن الأهمية بمكان أن تهدأ نقطة انطلاقنا نحو المشاورات ، بعد استئناف عملنا ، من المشروعين البديلين اللذين قدمتهما مجموعة ال ٢١ ، ومن الرد الذى قدمته المجموعة الغربية على ذلك المشروع ، ومن مشروع البلدان الاشتراكية • أما اذا جرت أى محاولة للتراجع عن تلك المواقف الأخيرة بالصورة التي تتعكس فيها في هذه التقارير ، فلن يكتب لنا النجاح في جهودنا أبدا •

وأود مناشدة ممثلي مجموعة البلدان الغربية ألا يرتدوا الى مواقفهم السابقة ، وأن يناقش الموضوع في الاجتماعات غير الرسمية للجلسة العامة • ولست أبغى اضاءة وقت المؤتمر بتكرار الحجج التي تساق عن السبب في عدم اعتبار هذا النهج رداً جدياً على ما تعلقه الغالبية الكبرى من أمم

العالم وما يعلقه جزء كبير أيضا من الرأي العام في البلدان الغربية نفسها من أهمية والحاح على هذا الموضوع • كما أود التأكيد على أن مشروع الولاية ينبغي أن يعكس بصورة ملائمة تحظى بالقبول المتبادل كون الممارسة التي سنقوم بها ينبغي ألا تمثل الا خطوة على طريق تحديد القضايا المتفاوض عليها وفي سبيل تيسير هذا التفاوض •

وسوف تحافظ مجموعة ال ٢١ في المشاورات القادمة على نفس روح التفهم والمسايرة التي أظهرتها حتى الآن • غير أن التفاوض قد سبب تأكلا متلاحقا حتى الآن في الموقف الأصلي لمجموعة ال ٢١ الذي اتخذته في محاولة منها لمسايرة رأى المجموعات الأخرى • ولذلك فلم يبق لدينا المزيد مما نعطيه من موقفنا • وما لم تظهر البلدان الغربية تفهما للمدى الذي ذهبنا اليه في مسايرة رأيها وما لم تقتنع حكوماتها بأن مجموعة ال ٢١ تتحلل فعلا بأقصى ما يمكن من المرونة والمعقولية في هذه الظروف ، فلن يكون من الممكن التوصل الى الاتفاق •

وأود التشديد على أن مجرد وضع بند مفصل على هذا الموضوع في جدول أعمال المؤتمر لا يمثل أى تغيير في الحالة التي ظلت سائدة حتى الآن • كما أن ذلك لا يمكننا من الاجابة على السؤال الذى تطرحه جميع الأوساط وهو : ما الذى تفعله لمنع الحرب النووية هذه . الهيئـة التفاوضية المتعددة الأطراف والوحيدة لنزع السلاح ؟

لقد أعاد الـ الطمأنينة صباح هذا اليوم ما سمعته من سفير فرنسا الموقر — وما صدر عن سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية تأييدا لملاحظاته — من أن حكومته تؤيد اجراء مناقشة شاملة حول هذا الموضوع • وأود أن أقول أن جميع ما كانت تسعى اليه شتى مشاريع الولايات التي قدمتها نيابة عن مجموعة ال ٢١ انما هو النص على مثل هذه المناقشة •

لقد أردنا أن يبقى نص الولاية على أكبر درجة ممكنة من العمومية والاتساع دون أن نشدد في النص نفسه على الجوانب التي نود ايلائها الأولوية أو على النهج الذى نود تأييده • ولذلك فاني أدعو مرة أخرى الى العمل في سبيل الولاية نفسها دون أن نثير في سياق وضع مشروع الولاية نفسه قضايا تكون لمختلف مجموعات البلدان مواقف مختلفة منها •

وأود التوجه بالرجاء الى البلدان الغربية التي لا تتمكن من الانضمام الى توافق الآراء ، ذلك التوافق الذى كان في متناول أيدينا مساء البارحة ، أن تطرح عنها ما يساورها من سوء الفهم • وأود أن أطمئنها الى أن النظر في هذا الموضوع داخل لجنة مخصصة لن يستخدم من جانبنا سلاح ضدها • ولذلك فليس ثمة ما يدعوها للمجيء في بردعها ووزعه في مرحلة صياغة مشروع الولاية نفسه •

الرئيس : لديّ متحدثان آخران طلبا أخذ الكلمة ، وقبل أن أعطيهاها ، أستأذن في أن أعلن أن الأمانة أشارت علي بضرورة اختتام جلستنا في أقرب وقت ممكن لأن المترجمين الفوريين قد استنفدوا فترة الساعات الثلاث التي عملوها •

والآن أعطي الكلمة لسفير بلغاريا الموقر •

السيد تيلالوف (بلغاريا) : اسمحوا لي أن أتناول بايجاز مسألة منع نشوب حرب نووية اذ أنه كان لي شرف تمثيل البلدان الاشتراكية في المشاورات التي دارت حول هذا الموضوع • وتشعر البلدان الاشتراكية بعميق الأسف لفشل الجهود الرامية الى انشاء لجنة مخصصة للبند ٣ من جدول الأعمال : " منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " •

ويسهل فهم شعورنا بخيبة الأمل لأن البلدان الاشتراكية لم تسهم وحسب في اعداد ورقة عمل مفصلة جديدة حول هذه القضية ، هي الوثيقة CD/484 ، وفي تقديم مشروع يتعلق بولاية ملائمة ، في الوثيقة CD/434 ، بل أظهرت أيضا أكبر قدر من المرونة من أجل بدء العمل الفعلي في هذا البند . ولا يسع أي وفد تابع هذه الجهود عن كذب الا أن يعترف بمدى مرونتنا . فعندما أبدت البلدان الاشتراكية استعدادها لايجاد صيغة تسوية بالنسبة لمشروع الولاية ، كان في ذهنها تقارب المفاهيم مع أهداف ومواقف أعضاء مجموعة ال ٢١ . وتشكل البيانات المقدمة من ممثلي هذه المجموعة ، لا سيما البيان الذي قدمه سعادة سفير الهند اليوم ، دليلا آخر على اتساع نطاق الدعم السياسي المؤيد لاتخاذ خطوات عملية من أجل حل مشكلة الحرب النووية . وانني أعتزم هذه الفرصة لأهنئ السيد السفير دوبي على اهتمامه الشخصي وجهوده في هذا الصدد .

وتقع على الدول الغربية الحائزة للأسلحة النووية كامل مسؤولية فشل المؤتمر في بدء الأعمال الفعلية المتعلقة بالبند " منع نشوب حرب نووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " ، لأنها أبدت استخفافا كاملا بآراء ومواقف الآخرين . وان تجربتنا في هذه المشاورات لتضع علامة استفهام كبيرة حول قدرة هذه الدول ورغبتها في تسيير العمل بنية حسنة ، دون محاولة السى خداع المشتركين الآخرين . وليس أمامنا من خيار سوى أخذ هذا الموقف في الحسبان واستخلاص الاستنتاجات التي يقتضيها الأمر . وقد أدت نتيجة المشاورات أكثر من أي وقت مضى السى تأجيل البند بالجوانب العملية المتعلقة بالموضوع . وقد فاتتنا فرصة حقيقية ولا يمكن لأحد أن يتنبأ بتاريخ عودتها مرة أخرى .

وقد كان في الوضع المتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال ما يؤكد الاستنتاج القائل بأن السياسة العسكرية المتطرفة التي تتبعها الدولة الغربية الرائدة وأقرب حلفائها هي التي تعوق الجهود المبذولة من أجل ازالة خطر نشوب حرب نووية . ولا ينبغي أن يسمح لهذه الحالة الخطيرة بأن تسود . والبلدان الاشتراكية على استعداد لمواصلة الجهود ومضاعفتها من أجل البدء بالأعمال المجدية الحقيقية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال ، وسوف تعمل دائمة على صياغة ولاية ملائمة .

السيد بروكوفيف ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) :  
يود الوفد السوفياتي أن يستخدم حقه في الرد بصدد البيان الذي قدمه ممثل أستراليا لتوه .  
ان الوفد السوفياتي يلاحظ الاهتمام الذي أبداه الوفد الأسترالي بشأن التراث النظري الذي خلفه السيد فيلاديمير ايليتش لينين ، مؤسس الدولة السوفياتية .

وأود أن أقول للممثل الأسترالي أنه يستحيل ، بأي شكل كان ، الاقتباس من مصدر أصلي خارج سياقه ودون الاشارة الى المناسبة التاريخية الخاصة التي قيلت فيها العبارات المقبسة ويصدق هذا أكثر ما يصدق على أحداث وقعت منذ أكثر من نصف قرن مضى .

وان الاقتباس التالي : " نزع السلاح هو المثل الأعلى للاشتراكية " ، المستمد من أعمال لينين النبيل والوارد في الكتاب المعنون " حول شعار نزع السلاح " ، لا يزال — وتلك حقيقة أود التأكيد عليها — صالحا لأعمال مؤتمرنا في جنيف بشأن نزع السلاح ، وصلاحيته لأي محفل دولي آخر .  
ولدينا سجل حافل يشهد على مشاركتنا في مفاوضات نزع السلاح الثنائية منها والمتعددة الأطراف ، ولسنا في حاجة الى أن نتلقى دروسا من أي طرف حول كيفية ادارة مفاوضاتنا . ونحن نؤيد اجراء مفاوضات على أن تكون هذه المفاوضات شريفة وبنائة وعملية وجدية . وهذا ما أثبتته

المبادرات والمقترحات السوفياتية الكثيرة الهامة المتعلقة بمسائل الحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح تنفيذاً للمفهوم اللينيني السوفياتي لنزع السلاح ، على نحو متسق • وتتمتع مقترحاتنا بتأييد واسع وتلقى استجابة واسعة في شتى أنحاء العالم لأنها تهتم بالمشكلة الرئيسية لعصرنا هذا ، ألا وهي ازالة خطر نشوب حرب نووية ، ولأنها تقدم مساهمة حقيقية لا لقضية إيقاف سباق التسلح فحسب ، بل وتقليصه ، ولأنها تتبع من مبدأ المساواة والأمن المتساوي لكلا الطرفين ، ولأنها تفترض أولاً رضى وتعاون الدول التي تنتمي إلى مختلف الأحلاف السياسية والعسكرية ، ولأنها تراعي ارادة ومصالح الدول الأخرى والقطاعات العريضة للمجتمع العالمي بأسره ، ولأنها تساعد على زيادة التفهم المتبادل وتحسين الجو الدولي العام •

الرئيس : لقد تلقيت طلبين اضافيين لالقاء كلمات • ويمكنني أن أصرح الآن بأنني قد أشعرت بأنه ما لم نختتم مداولاتنا في ظرف عشر دقائق فسوف نضطر الى عقد جلسة عامة أخرى يوم غد لمواصلة عملنا •

ومع مراعاة ذلك ، أعطي الآن الكلمة لسعادة سفير بلجيكا •

السيد دوبياس ( بلجيكا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : سوف أختصر كلامي وأتناول صميم المسألة لأنه ليس لدى انتقاد عام بشأن التقرير الذي قدمه الينا سفير الهند • وأرى أنه في سرده الزمني للنقاش حول ولاية اللجنة المخصصة لمنع نشوب حرب نووية كان دقيقاً تماماً ، لا سيما أنني ، وان كنت لا أتفق كل الاتفاق مع متتبع أفانين رأيه ، أعتبر أن الروح التي قدم بها هذا التقرير تجعل من العبث تماماً المماحكة في بعض التفاصيل • فالعامل الرئيسي في هذه القضية هو استعداد مجموعة ال ٢١ لمراعاة الاهتمامات الأساسية للبلدان الغربية ، وأعتقد أنه ليس ثمة ما يمكن أن يحول دون الاتفاق بينها وبيننا في هذا الصدد •

وسيكون بياني الآن صريحاً الى أقصى حد • ولا أعتقد أن شيئاً ما قد فات لأن الحدث الذي طرأ وأفضى الى ما أعتقد أنه عقبة مؤقتة في التماس ولاية بشأن منع نشوب حرب نووية انما يعزى أساساً الى قلة الوقت • فقد اضطررنا الى اتخاذ مواقف معينة دون أن يتوفر لدينا كامل الحرية لاشعار السلطات في العواصم بالطريقة التي تطورت بها المناقشة • فقد تناولت هذه المناقشة جانباً ينفرد بحساسيته بشأن أمن البلدان الغربية • فهذا جانب من جوانب المناقشة يتطلب اجراء مشاورات على مستوى عالٍ للغاية ، لا يتاح اجراؤها بمثل هذه السهولة • وربما لم تكن دائماً مسألة نقل المعلومات بين العواصم والوفود الموجودة هنا بالبساطة التي كنا نودها • ومازلت اعتقد ، أنه في الوقت الذي أبدت فيه البلدان الغربية تقديراً كاملاً لرحابة الذهن التي أظهرتها مجموعة ال ٢١ ، فإن مما يدعم موقف هذه المجموعة بالتأكيد — من خلال ممثلها ، السفير دوبي ، الذي أثنى على صبره ودأبه ولباقته — كون البلدان الغربية ، التي رفضت في الماضي انشاء لجنة أو فريق عامل يعنى بهذا الموضوع ، قد أصبحت الآن ، في نهاية الأمر ملتزمة بانشاء هذه الهيئة ، وقد عقدت العزم الثابت على النجاح في التماس ولاية لها • وسوف تستمر هذه العملية ، ومن غير المناسب اطلاقاً في هذه المرحلة السعي ، كما فعل سفير بلغاريا ، الى صب الزيت على النار لالقاء التبعات وتوجيه الاتهامات • فليس هذا بالتأكيد المكان الملائم للقيام بذلك • وانني أرفض هذه الاتهامات رفضاً باتاً ويسرني أن السفير دوبي لم يعتمد هذا الموقف • وانني مقتنع بأنه بفضل القرار الذي اتخذناه جميعاً بالتحلي بالصبر وتوخي المرونة ، ستتاح لنا فرصة طيبة للغاية للوصول بهذه الولاية الى نقطة نستطيع عندها التوصل هنا الى توافق في الآراء •

السيد بيزلي (كندا) : السيد الرئيس، سوف أختصر كلمتي للغاية وأملّي ألا تكون مشاراً للجدل • فقد أردت فقط، رغم تأخر الوقت، أن أعرب عن رأي أمل ألا يتخذ على أنه رأي جد متطرف، وهو أن الوفد الكندي، وكذلك الحكومة الكندية نفسها لا يعتبر أن مفهوم أمن الدول، سواء الدول الغربية أو الدول الأخرى، ومفهوم بقاء البشرية، يشكلان مفهومين يستبعد أحدهما الآخر • فنحن لا نرى أي منطق في مثل هذا النوع من التفكير وأمل أن نتناول هذه النقطة عندما نجتمع مرة أخرى • وربما كان الذي حدث هو أن هذه الجمل قد أصبحت عبارات طنانة تحمل معنى معيناً بالنسبة لبعض الشعوب أو لبعض الوفود ولكن ليس بالنسبة لنا، وربما لا يبقى بعد ذلك في هذه المناسبة إلا أن أقول، في ضوء ما ذكره لتوه ممثل بلجيكا الموقر، أنني أكون مدعياً لو أضفت شيئاً ما يتعلق بحسن النية والاعتدال اللذين أبدتهما مجموعة الـ (٢١) • وثمة نقطة أخرى أود أن أطرحها وهي أننا، لهذه الأسباب بالذات، نرى أنه لا يمكن تحقيق الأمن من جانب واحد، بل نحن كثيراً ما نتحدث عن مفهوم الأمن المتبادل • ولست أبالي لو فضل آخرون تعبيراً آخر مثل "الأمن المشترك"، ولكنني أود أن أكون قادراً على استخدام لفظ "الأمن" دون أن يفسر تفسيراً حقيراً •

وثمة نقطة أخرى أود أن أشير إليها وهي نقطة سبق أن طرحها نائب رئيس وزراء كندا ووزير الشؤون الخارجية هنا في شباط / فبراير ١٩٨٣، ومفادها أنه لا يمكن لمحفل متعدد الأطراف كهذا المحفل أن يتدخل حقيقة بعمق في مفاوضات أخرى تخرج عن نطاقه، من ذلك مثلاً معاهدة عدم الانتشار، التي يعتبرها بلدي مفيدة لجميع الدول، وهذا شيء يسهل اثباته إذا ما نظرنا إلى الحالة التي يمكن أن نجد أنفسنا فيها بدون هذه المعاهدة، إذ أعتقد أننا سوف نتزاحم جميعاً على احتياز أسلحة نووية، كما أنني أفكر أيضاً في المفاوضات الثنائية التي كانت تجرى هنا • ومع ذلك، وحتى إذا لم يكن لنا أي شأن سواء في المفاوضات المتعلقة بالقوات النووية المتوسطة المدى أو بمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية، فإننا نشدد، حسب تعبير نائب رئيس وزرائنا، على أن "هذه المفاوضات تمس مصيرنا جميعاً"، وأن لدينا جميعاً مصلحة مباشرة وحيوية جداً فيها، سواء أكاننا ننتمي إلى أوروبا أم إلى أمريكا الشمالية أم إلى أي منطقة أخرى من العالم • وأود فقط أن أختتم كلمتي بتوجيه دعوة مخلصاً للغاية بضرورة استئناف هذه المفاوضات التي نرى أنها تتصل اتصالاً مباشراً بمسألة منع نشوب حرب نووية •

الرئيس : أشكر سعادة سفير كندا على بيانه • وأود الآن أن أعود إلى الجدول الزمني الذي عمته الأمانة اليوم بالنسبة للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران / يونيو، أي خلال الأسبوع الأول من الجزء الثاني من الدورة السنوية • وقد أعد الجدول الزمني بالتشاور مع رؤساء لجان المؤتمر المخصصة • والجدول الزمني هو كالعادة مجرد جدول إرشادي يخضع للتغيير أن اقتضى الأمر ذلك • فإن لم يكن هناك أي اعتراض فسوف أعتبر أن المؤتمر قد أعتمد مشروع المقرر •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس : الزملاء الموقرون، ستكون هذه آخر جلسة عامة تعقد في شهر نيسان / أبريل وقد تشرف وقد سرى لانكا برئاستها • ولن أحاول إيجاز عمل المؤتمر لشهر نيسان / أبريل أو للنصف الأول من دورتنا هذه • فقد فعل ذلك متكلمون عد يدون اليوم من وجهة نظرهم الشخصية • وقد كان أمامنا برنامج عمل حافل في جلسائنا العامة التي ألقيت خلالها بيانات من جانب شخصيات

موقرة عديدة ، مما عزز أهمية هذه الهيئة بوصفها المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض حول نزع السلاح • وقد واصلت اللجنة المختصة بالأسلحة الكيميائية عملها ، برئاسة السفير ايكبوس القدير ، وأنه ليسرني أننا تمكنا من انشاء لجنة مخصصة للأسلحة الاشعاعية هذا الشهر تحت رئاسة السيد فيفودا ، سفير تشيكوسلوفاكيا •

وأود أن أشكر جميع الوفود على تعاونها الكامل معي • وأود أن أعبر عن تقديري لما أبداه الرئيسان اللذان سبقاني في هذا المنصب ، السيد توربانسكي سفير بولندا والسيد داتكو سفير رومانيا ، من صبر ومهارة • كما أعرب عن عميق تقديري للأمانة ، ولا سيما أميننا العام ، السفير ريخي جايبال ، والسيد بيراسايتيغي، نائب الأمين العام ، لمساعدتهم الكريمة • وأشكر أيضا المترجمين الشفويين والموظفين الفنيين على تعاونهم •

وأود في النهاية أن أهنئ سفير السويد وأن أرحب به بصفته رئيسا للمؤتمر خلال شهر حزيران / يونيه عندما نعود بعد فترة راحة • وأقدم له تمنياتي الخالصة بأن يتولى هذا المنصب بنجاح متعهدا بدعم وفدى له في مهمته •

وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٢ حزيران / يونيه الساعة ١٠/٣٠ صباحا • ترفع هذه الجلسة العامة •

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥



المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والستين  
بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف  
يوم الثلاثاء ، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيدة ب. شويرين (السويد)

الحاضرون في الجلسة

السيد ب.ب. بروكوفيف	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ج.ف. بردينيكوف	
السيد أ.ف. شرباك	
السيدة ك. سينجيورجيا	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف. يوهانس	
السيد ر. فيلامبروزا	<u>الارجنتين</u>
السيد ر. روو	<u>استراليا</u>
السيدة ج. كورتني	
السيد ه. فيغنر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ف. ايلبه	
السيد م. غرتس	
السيد و. أ. فون دن هاغن	
السيد سوتوواردويو	<u>اندونيسيا</u>
السيد ن. ويسنوريموريتي	
السيدة ب. رمضان	
السيد ن. ك. كامياب	<u>ايران (جمهورية - الاسلامية)</u>
السيد ف.س. سرجاني	
السيد كلامي	
السيد م. اليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب. كبراس	
السيد م. بافيزي	
السيد م. أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ك. نياز	
السيد س.أ.دى سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س. دى كيروز دوارته	
السيد م. ديباس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج.م. نوارفالميس	
السيد ك. تيلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب. بوشيف	
السيد ك. براموف	
السيد ن. ميهاالوف	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أو مونخ مونخ جي	<u>بورما</u>
السيد هلا مينت	
السيد س • توربانسكي	<u>بولندا</u>
السيد ج • تشيمبنسكي	
السيد ي • شياالويتش	
السيد ت • سترويواس	
السيد س • كاستيلو راميريز	<u>بيرو</u>
السيد م • فيفودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • سيما	
السيد ولد رويس	<u>الجزائر</u>
السيد أ • طفار	
السيد ه • روزي	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد و • كويتشيك	
السيد أ • داتكو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ماليسكانو	
السيد أ • بوبيسكو	
السيد م • بيشير	
السيدة أ • ايكانغا - كابيا	<u>زائير</u>
السيد ج • دهانابالا	<u>سرى لانكا</u>
السيدة ب • شيورين	<u>السويد</u>
السيد ر • أكيوس	
السيدة أ • بونير	
السيد ه • برغلوند	
السيد ج • لوندين	
السيد ل • أ • فينكرن	
السيد كشيان جيا وونغ	<u>الصين</u>
الآنسة وانغ زي يون	
السيد ليانغ ديفنغ	
السيد لين شنغ	
السيد زانغ ويدونغ	
السيد بانغ منغليانغ	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد سوو كيمنغ	الصين (تابع)
السيد لو مينغجون	
السيد ف • دي لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ه • ريني	
	<u>فنزويلا</u>
السيد ج • م • بيسلي	<u>كندا</u>
السيد ج • ر • سكينر	
السيد ا • دي لاكروز	<u>كوبا</u>
	<u>كينيا</u>
السيد أ • حسن	<u>مصر</u>
السيد مروان بدر	
السيد ا • حلمي	
الآنسة و • بسيم	
السيد ع • الصقلي	<u>المغرب</u>
السيد أ • هلال	
السيدة غونزاليس اي رينيرو	<u>المكسيك</u>
السيد ب • ماسيدو ريبا	
السيد ر • ا • ت • كرومارتي	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د • أ • سليمان	
السيد ج • ف • غوردون	
السيد د • اردمبيلغ	<u>منغوليا</u>
السيد س • او • بولد	
السيد ج • أو • أوبو	<u>نيجيريا</u>
السيد ل • او • اكينديلي	
السيد ف • ا • ادشيدا	
السيد م • دوبي	<u>الهند</u>
السيد س • ك • شارما	
السيد د • ميستر	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • غايدا	
السيد ت • توث	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

هولندا

السيد روج • فان شايك  
السيد ي • رامكر  
السيد ز • ج • اكيرمان

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ل • فيلدز  
السيد ن • كلاين  
السيد ر • هورن  
السيد ب • كوردين  
السيد ا • هوروفتز  
السيد ر • ميكولار  
السيد ر • ا • ووترز

اليابان

السيد س • آبي  
السيد م • ايماي  
السيد م • كو نيشي  
السيد ت • كاواكيتا  
السيد ت • ايشيغوري

يوغوسلافيا

السيد ك • فيداس  
السيد م • ميخايلوفيتش  
السيد د • مينيتش

أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي  
للأمين العام :

السيد ر • ج • جايبال  
السيد ف • بيراساتيغي

وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، وباسم المؤتمر أن أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد شنتارو آبي ، وزير خارجية اليابان ، الذي سيكون أول المتكلمين هذا اليوم في المؤتمر . وما وجوده بيننا اليوم الا دليلا آخر على ماتبديه اليابان من الاهتمام بأعمال هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف . واننا نتطلع الى سماع بيانه ، راجين ان تكون زيارته لجنيف زيارة مفيدة .

واسمحوا لي كذلك أن أرحب ترحيبا قلبيا بممثل هولندا الجديد ، السفير روبرت يان فان شايك ، الذي ينضم الينا اليوم للمرة الاولى . وانني لعلى ثقة من أننا نتطلع جميعا الى التعاون معه في دفع عجلة أعمال هذا المؤتمر .

هذا وانني لعلى اقتناع بأنني أمثل المؤتمر كله عندما أعرب عن التقدير والامتنان للخدمات الرفيعة المستوى التي يقدمها أمين المؤتمر ، السفير جايبال ، وأيضا نائب أمين المؤتمر ، السيد بيراساتيغي وجميع أعضاء الامانة الآخرين . واننا نعتمد أيضا ، في أعمالنا هذا الصيف ، على دعمهم الذي لاينضب .

انه لشرف وتحّد حقيقي لوفدى ان يتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح في شهر حزيران/يونيه . وقد أتيج لنا ، ونحن نعدّ أنفسنا لهذه المهمة ، ان ننال عونا قيّما من الرئيس السابق ، السفير دانابالا الذي قاسمنا تجاربه وانطباعاته ومشورته .

واعتقد أنه من الانصاف القول ان الجزء الاول من دورة هذه السنة ، وبغض النظر عن بعض ماتم احرازه من تقدم مشجّع في أعمال اتفاقية الاسلحة الكيمائية ، كان أكثر الفترات دعوة الى خيبة الامل في تاريخ هذه الهيئة التفاوضية كله . ففي الوقت الذي كان ينبغي لنا فيه تناول المهمة الحقيقية لهذا المؤتمر ، أى التفاوض بشأن اتفاقات متعددة الاطراف لنزع السلاح ، قمنا بدلا عن ذلك باضاعة الكثير من الوقت والجهد في مداوات حول المسائل الاجرائية . وكانت النتيجة اننا اليوم وطيلة ماتبقى من الدورة ، أمام قائمة طويلة للغاية من المشاكل التي لم يبيت فيها . وعلى أيّ حال ، فلا ينبغي لهذه الصورة ان تثبط من عزمنا على العمل . بل يجب ان تحتم علينا مواصلة بذل الجهود بأكبر مما فعلنا . وفي هذا الصدد أودّ حث الوفود على عرض مواقفها الحالية بوضوح وبشكل يتناول جوهر الموضوع هنا في المؤتمر أو في هيئاته الفرعية ، بدلا من محاولة وضع الاقنعة عليها في مداولة متواصلة لاشمرة منها تدور حول انشاء أو عدم انشاء مثل هذه الهيئات .

ومن الامور المسلم بها ، في رأبي ، ان جميع الحكومات الممثلة هنا ترى من مصلحتها ، أساسا ، كما هو من المصلحة المشتركة للبشرية ، السعي وراء نزع حقيقي وجدّي للسلاح . ولا حاجة لي الى تذكير أيّ أحد هنا بأن الحرب النووية هي - دون أية مقارنة - أكبر خطر كتب على العالم ان يواجهه في أيّ وقت سلف ، وأن استخدام الاسلحة النووية سوف يهدد بأن يكون انتحارا عالميا لا ريب فيه .

لقد شهدنا منذ عهد قريب ، في ٢٢ أيار/مايو تعبيرا عن هذا الاحاح على وقف سباق التسلح في صورة اعلان مشترك أصدره رؤساء دول ورؤساء وزراء الأرجنتين وتزنانيا ، والسويد والمكسيك والهند . ويشدد القادة السياسيون في هذه البلدان على ازدياد خطر نشوب الحرب النووية بسبب الافتقار الى الحوار البناء فيما بين الدول النووية . ويشيرون الى ان المواطنين الذين يمثلونهم لا يقلّون تعرضا

خطر نشوب الحرب النووية عن مواطني الدول النووية • كما يحذرون من أن احتمال حدوث مذبحة نووية هو في ازدياد ومن أن الوقت اللازم للانداز في تناقص ، وأن الأسلحة أصبحت أكثر سرعة ودقة وفتكا • وهم يدعون الى نزع عام وكامل للأسلحة ويؤكدون للدول النووية استعدادهم لبذل مساعيهم الحميدة تيسيرا للاتفاق • ويختتم الاعلان بأن العالم يتأرجح اليوم على كفي الحرب والسلام •

ومسؤولية هذا المؤتمر هي المساهمة في تجنب مآسي الحرب التي لاتوصف • هذا هو المتوقع منا عمله • وهذا هو ما ينبغي ان يظل نصب اعيننا ونحن نستأنف أعمالنا اليوم • من بين بنود جدول الأعمال وكلها بنود هامة - أود الإشارة بوجه خاص الى ثلاثة بنود نظرا لجوهر موضوعها وكذلك للاهتمام الذي تستأثر به في أوساط الجمهور عامة • وفي ذهني حظر التجارب النووية ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ومنع نشوب الحرب النووية •

ان قضية حظر التجارب هي البند رقم واحد في جدول أعمالنا ، وهي في أساسها المهمة التقليدية لهذه الهيئة وان الاخفاق المتواصل في احراز أي تقدم هو مما يثير القلق الخطير • ويجب ان تكون مهمتنا المباشرة وان يكون ديدننا الدائم هو انشاء نموذج يحظى بالقبول المتبادل للعمل في هذه القضية يمكن من حلّ المشاكل الموضوعية المتبقية فيما يتعلق بمعاهدة حظر التجارب النووية •

اما سباق التسلح في الفضاء الخارجي فهو بند جديد نسبيا في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح • فالضرورة الملحة لوضع استحداث الأسلحة واستخدام القوة في الفضاء تحت رقابة قانون دولي عن طريق عقد اتفاقات ملائمة هي من الضرورات التي ينبغي ان تكون جلية لنا جميعا • كما أن السرعة المتزايدة في التكنولوجيا العسكرية بشكل لايمكن السيطرة عليه ، والاتفاق العسكى غير المعقول ، من شأنهما ، اذا لم يكبح جماحهما ، ان يزيدا بشكل خطير من تعريض السلم الدولي للخطر ، وهو سلم محفوف بالخطر فعلا •

ان الأسلحة النووية واحتمال استخدامها جعلتا بقاء البشرية نفسه عرضة للشلل • وأمام هذه الصورة المرعبة يجب ان يكون واجب الأمم بذل جميع الجهود لمنع نشوب الحرب النووية • ومن الواضح أن على مؤتمر نزع السلاح ايلاء كل اهتمامه لهذه المهمة ذات الاولوية •

ومن الضروري ، في رأينا ، وللأسباب التي ذكرتها ، ان نتوصل قريبا الى اتفاق بشأن كيفية حلّ هذه القضايا الثلاث بطريقة موضوعية • وينبغي ان تبذل جميع الوفود جهودها في هذا السبيل • ومن الجلي على أي حال انه اذا لم يوجد الاستعداد للتراضي والتعاون فاننا لن نحز التقدم • ولو نجحنا الآن في انشاء اطار متفق عليه لهذه البنود فاننا سنشهد فرصة طيبة في تسجيل بعض التقدم الملموس لحلّول نهاية هذه الدورة • اما اذا اخفقنا في ذلك فأخشى أننا سنواجه واحدة من أخطر أزمات المحادثات المتعددة الاطراف في نزع السلاح ، وسوف يحدث ذلك في لحظة تتميز بخطورة خاصة في التاريخ ، حيث المفاوضات العملية ضرورة مؤكدة ، وحيث لا يكون قد بقي على المؤتمر الاستعراضى القادم لمعاهدة عدم الانتشار الآ عام واحد • ولايمكن السماح بحدوث وضع مثل هذا ، بل ينبغي تجنبه من خلال جهدنا الجماعي •

أما البند الآخر ذو الأهمية في هذه الدورة فسوف يكون ، بالطبع ، مواصلة العمل بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية • ولاشك في اننا مواهون هنا بخطر بارز يتمثل في انتشار هذه الأسلحة بلا ضوابط الى عدد متزايد من البلدان • ولذلك كان من الضروري اجراء هذه المفاوضات بسرعة وفعالية

وبروح من التعاون الايجابي • ولو حدث ذلك لأمكن الاسراع في تركيب مشروع الاتفاقية وتقديمه ليكون موضع نظر اعضاء المؤتمر والدول الاخرى •

• وما يبعث على الغبطة ان يتمكن المؤتمر من انشاء لجنة مخصصة لبند الاسلحة الاشعاعية • وهناك فرص طيبة تبشر باحراز بعض التقدم الملموس بصدد هذه المسألة وذلك بفضل الرئاسة الماهرة والمحنكة للسفير فيفودا •

واسمحوا لي ، اخيرا ، ان اشير الى قضية واحدة متبقية ينبغي ان يواجهها المؤتمر في اسرع وقت ممكن في هذه الدورة ، وهي اعادة النظر في عضوية المؤتمر • فقد أعلن عدد من الدول ، القوية الالتزام بقضية نزع السلاح ، عن رغبتها في ان تكون أعضاء في مؤتمر نزع السلاح • وان علينا التزاما بأن نردّ على هذه الطلبات بالطريقة الصحيحة والملائمة •

لقد أشرت الى بعض أهمّ القضايا التي تجابهنا ولم أشر اليها كلها • وان وفدى سيكون في خدمتكم خلال توليه الرئاسة • وعلينا جميعا تحمل مسؤوليّتنا بحيث يتمكن المؤتمر من الشروع في مهامه الموضوعية المعروضة •

• ولنبادر الآن الى العمل •

ولدي على قائمة المتكلمين اليوم ، ممثلو اليابان ويوغوسلافيا وفرنسا •

وأعطي الكلمة الآن لأول المتكلمين المدرجين على قائمتي ، سعادة السيد شينتارو آبي ،

وزير خارجية اليابان •

السيد آبي (اليابان) : سيدتي الرئيسة ، انه لمن دواعي سروري حقا ان أحضر

مؤتمر نزع السلاح هذا اليوم •

وأودّ أن أعرب لكم نيابة عن حكومة اليابان عن أصدق التهاني على تحملكم للمسؤوليات الضخمة المتمثلة في رئاسة المؤتمر لهذا الشهر • وانني لأتمنى ان يأتي هذا المؤتمر بنتائج مثمرة بفضل توجيهكم الحكيم وما تتمتعون به من معارف واسعة وخبرة طويلة •

كما أودّ أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم ممثل سرى لانكا الموقر ، رئيس المؤتمر طوال شهر نيسان/ابريل ، لما قدمه من اسهام قيّم في أعمال المؤتمر •

لم تكن مسألة السلم ونزع السلاح أبدا على هذه الدرجة من الخطورة لشعوب العالم ممّا هي

عليه الآن •

ويشغل عبء الوضع الدولي المتوتر الذي ساد السنوات الاخيرة أذهان جميع الشعوب • وفي ظل هذا الوضع ، فمن الصرامة ان نقول ان عدة مفاوضات ثنائية هامة حول نزع السلاح ، وحتى هذا المؤتمر ، وهو المنبر الوحيد لمفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف ، قد فشلت في احراز مايلزم من تقدم يتمشى تماما مع تطلعات شعوب العالم •

ومنذ ان توليت منصب وزير الشؤون الخارجية لليابان ، نشطت في زيارة العديد من البلدان ، تمشيا مع الموقف الذي تتخذه اليابان والذي يقضي بالسعي الى تحقيق السلم العالمي ، وذلك ليس فقط بوصفها أحد بلدان آسيا ، بل بوصفها عضوا في المجتمع البشري • ولقد أتاحت لي فرصة لتبادل الآراء مع قادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وغيرهم من القادة بشأن المسار الذي ينبغي



لل بشرية ان تسلكه مستقبلا • والانطباع الصريح الذى خرجت به من هذه الحوارات هو ان العالم يعتره شعورا بالاحباط ونفاذ الصبر ، وان القلق العميق لشعوب العالم ومخاوفها الشديدة تتعلق بمسألة السلم هذه • وهناك بصورة خاصة رغبة قوية في ضمان السلم والأمن ، في مواجهة استمرار تكثيف سباق التسلح دون انقطاع وبلا ضوابط •

ولقد وضعت بعين الاعتبار هذا الشعور بالقلق الذى يساور عددا كبيرا من شعوب العالم عندما جئت لحضور مؤتمر نزع السلاح هذا ، وهذه هي أول مرة يحضر المؤتمر وزير ياباني للشؤون الخارجية ، في العام الخامس عشر لانضمام اليابان الى عضويته ، بغية الاعراب عن وجهات نظري حيال السلم ونزع السلاح ، ولكي أؤكد ان الوقت قد حان لهذا المؤتمر لكي يتخذ اجراءات ايجابية وملموسة ليصبح قوة دافعة تعمل على النهوض بنزع السلاح على نطاق عالمي ، وذلك بعدما حقق بنجاح عدة انجازات بارعة ، من بينها معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية •

ماهو سبب كل هذا التوتر الذى يسود الوضع الدولي اليوم؟

انه لغني عن القول ان السبب الاساسي يكمن في ان العلاقات بين الشرق والغرب ، ولاسيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، لم تكن في أي وقت من الاوقات بهذه الدرجة من البرود ، مما هي عليه الآن ، بسبب هذه الحلقة المفرغة من انعدام الثقة بين الجانبين التي لايمكن محوها والتي توعدى بهما الى البحث عن سبل الامن من خلال التوسع في التسلح ، الامر الذى يفضي بدوره الى تفاقم الشعور بانعدام الثقة •

وبطبيعة الامر ، أميل الى الاعتقاد ان العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الوقت الراهن ليست على نفس الدرجة من الخطورة التي كانت عليها وقت أزمة برلين أو أزمة كوبا ولكنني أعتقد ان التوتر الذي نشهده اليوم في العلاقات بين الشرق والغرب ينطوي على آثار خطيرة بوجه خاص لم يسبق لها مثيل بالنسبة لبقاء الجنس البشرى بأسره •

فيمتلك الانسان اليوم تكنولوجيات علمية بالغة التقدم تسمح له بحرية التحرك في الفضاء الخارجي • ولكن على الرغم من ذلك ، أو لعله بسبب ذلك ، لم يفلح الانسان في وقف هذه الزيادة الكمية الضخمة وهذا التقدم النوعي الرهيب في أنظمة الاسلحة الحديثة ، ومن ثم يوجد في العالم اليوم تكدس ضخم من الاسلحة النووية ، التي يقال عنها انها ذروة ماوصلت اليه الاسلحة ، وكذلك من العديد من الاسلحة الاخرى المروعة ، بكميات تكفي لآبادة الجنس البشرى عدة مرات •

وفي ظل هذا الوضع ، واذا استمر التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب على نفس هذا المستوى ، واذا انفجرت حرب نووية ، سواء عمدا أو دون قصد ، سوف يتعرض العالم لمحرقه على نطاق لايمكن تخيله ولا تصوره خلال عشر دقائق تقريبا ، وسوف تكون الانسانية جمعاء هي الخاسره بدنوها من حافة الابادة التامة ، وهذا ما يلاحظه كل انسان عليم بالامور في جميع انحاء العالم •

فما هو الاسلوب الحكيم الذى يتعين علينا كبشر ان نعالج به مثل هذا الموقف ، وبعبارة أخرى ، كيف ينبغي لنا ان نتحكم في أدوات الرعب التي خلقتها البشرية بحضارتها وان نقلل من هذه الأدوات قبلما تتغلب هي علينا وتدمرنا ، وكيف ينبغي لنا ان نصون السلم ، وان نورث السلام والرخاء للاجيال القادمة • ان هذه هي أخطر مشكلة تواجهنا اليوم •

وأعتقد أن هذا هو الاعتبار الأول الذى ينبغي ان يشكل نقطة الانطلاق لنزع السلاح .

وعندما أنظر في هذه المشكلة ، لايسعني إلا أن أناشد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، وهما القوتان اللتان تملكان الجزء الأكبر من المخزون الحالي من الاسلحة النووية فضلا عن امكانيات غالبية أنظمة الاسلحة الحديثة في الفضاء وفي ميادين أخرى غير نووية ، وان أطلبها بأن تدرك مسؤولياتها الخاصة للغاية ازاء البشرية . فالمطلوب جديا من القوتين ان تبادرا بالفعل بممارسة نزع السلاح بأساليب عملية ، على ان يقترن ذلك باجراءات فعالة للتحقق ، وهذه هي الطريقة التي يتعين عليهما الاستجابة بها الى آمال البشرية وتطلعاتها . وبعبارة أخرى ، يتوقف السلم العالمي أولا وقبل كل شيء على قادة هاتين القوتين .

وأودّ الآن أن أشير في هذا الصدد الى عدة مسائل .

فأودّ أولا أن أتناول قضية بالغة الاهمية ، ألا وهي قضية مفاوضات نزع السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وأعني بذلك محادثات "ستارت" والمحادثات الخاصة بالقوى النووية المتوسطة المدى . وقد علقنا هذه المفاوضات منذ نهاية العام الماضي ، وليس ثمة بصيص من الامل يشير الى احتمال استئنافها الآن .

وفي مؤتمر القمة الذى عقد في لندن قبل عدة ايام ، أعربت الديمقراطيات الغربية المشتركة فيه ، وكانت اليابان من بينها ، عن اقتناعها بأنه يجب حل المشاكل الدولية عن طريق الحوار المتوازن والتفاوض ، وقالت انها سوف توعيد كل الجهود الرامية الى تحقيق هذه الغاية . وأعربت كذلك عن رغبتها في أن تستأنف على وجه السرعة مفاوضات نزع السلاح المعلقة حاليا .

ولقد دأبت في جميع المناسبات على المناداة بايجاد حل لمحادثات القوى النووية المتوسطة المدى على اساس عالمي وبطريقة لاتضّر بأمن آسيا ، بما في ذلك اليابان . واغتنم هذه المناسبة للتأكيد من جديد على هذه النقطة ، ولحث الاتحاد السوفياتي بقوة على ان يعي مسؤوليته الضخمة كقوة كبرى وعلى ان يعود الى مائدة المفاوضات بأسرع مايمكن من اجل احراز تقدم حقيقي في مفاوضات نزع الاسلحة النووية مع الولايات المتحدة .

ومن نافلة القول ان احراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يعدّ كذلك مسألة ذات أهمية قصوى من اجل صون نظام معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وتعزيزه .

ولقد رأى عدد كبير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ومن بينها اليابان ، انه من المناسب ان تعتمد على رغبة الدول الحائزة للأسلحة النووية في اتخاذ جميع الاحتياطات للتحكم في الاسلحة النووية وفي بذل كل الجهود من أجل النهوض بنزع الاسلحة النووية . وهذا هو ما دعا الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الى التخلي عما يسمى بخياراتها النووية الخاصة . أما الآن ، وقد تقرر عقد مؤتمر الاستعراض الثالث لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية العام القادم ، فانني على اقتناع بأنه من الضروري أمام التاريخ مواصلة الدول الحائزة للأسلحة النووية اجراء مفاوضات بحسن نية حول التدابير الفعالة لتحقيق نزع الاسلحة النووية ، اذا ما أريد ان ينقش الشعور بانعدام الثقة تجاه هذا النظام من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

وقد انضم حتى الآن مائة وواحد وعشرون بلدا الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية • وينبغي لنا ان نقيّم بطريقة صحيحة الدور الهام الذي لعبته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وقف تزايد عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية • ويتعين علينا أيضا أن نؤكد من جديد على الحاجة الى بذل جهود ايجابية من جانب مختلف البلدان لتوسيع نطاق شمول المعاهدة وتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية • ولذلك أودّ أيضا أن أحث جميع الدول غير الاعضاء في معاهدة نزع الأسلحة النووية ، ومن بينها فرنسا والصين ، على الانضمام الى هذه المعاهدة في أقرب فرصة ممكنة • وأودّ الآن ان أتطرق الى احدي القضايا الرئيسية الأخرى في ميدان نزع الأسلحة النووية ، وهي حظر التجارب النووية •

لقد عولجت هذه القضية على أساس انها تتسم بأعلى درجة من الاولوية ، استجابة للرغبات الصادقة التي اعبت عنها الشعوب منذ فجر العصر النووي • ومع ذلك ، فانه لمن الموعسف حقا ان نلاحظ أن حظر التجارب النووية لازال بعيد المنال •

وحسب معلوماتنا ، أجري مالا يقل عن خمسين تجربة نووية جووية خلال العام الماضي • ولقد عارضت اليابان باصرار قيام أية دولة باجراء تجارب التفجيرات النووية • وعلى ذلك ، أودّ أن أحث مرة اخرى بشدة على أن تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية كل مافي وسعها للامتناع عن اجراء تجارب التفجيرات النووية •

ومما يوسعف له ان المفاوضات الخاصة بحظر التجارب النووية في هذا الموعتمر قد توقفت ، بسبب انعدام توافق الآراء بشأن مشاكل التحقق • وكبي نجد مخرجا من هذا المأزق ، أعتقد أن الوقت قد حان لأن تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وخاصة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أقصى جهودها للوصول الى طريق يوعدي الى حل يكون أكثر "واقعية" •

وأودّ لذلك أن أعرض الاقتراح التالي :

اذا تعذر الوصول الى حظر شامل للتجارب النووية دفعة واحدة ، ينبغي لنا اجراء دراسة متعمقة بشأن التدبير الثاني من حيث الأفضلية ، أي صيغة تقوم على أساس التقدم خطوة تلو الأخرى ، توعخذ بمقتضاها التفجيرات النووية الجووية ذات القوة التي تعتبر في الوقت الحالي قابلة تقنيا للتحقق على أساس متعدد الجنسيات ، بوصفها العتبة ، ثم يتم الاتفاق على حظر تجارب التفجيرات التي تتجاوز هذه العتبة ، وبعد ذلك تخفض العتبة عن طريق تحسين القدرة على التحقق ذاته •

وغني عن القول ان الغرض من هذا الاقتراح هو التعجيل بعملية الوصول الى حظر شامل للتجارب النووية ، نظرا لعدم احراز أي تقدم ملموس صوب تحقيق هذا الهدف على مدى فترة طويلة من الزمن • ولذلك ، ينبغي طبعا ان يكون تحسين الامكانيات التقنية مصحوبا بالبحث عن وسيلة تكفل التحقق والتفتيش بصورة فعالة ، على أساس الثقة المتبادلة بين الدول • وأعتقد بصراحة ان هذه الصيغة هي أكثر البدائل التي لازالت متاحة لنا واقعية ، في ضوء الوضع الراهن ، واني لآمل مخلصا أن يفتح ذلك الطريق امامنا للوصول الى حظر شامل للتجارب النووية في وقت مبكر • وأغتنم هذه المناسبة أيضا كي أؤكد لكم أن اليابان مستعدة لتقديم المزيد من تكنولوجيتها المتقدمة في مجال كشف الاهتزازات لتحسين امكانيات التحقق في هذا الميدان ، بعد قبول مثل هذا النهج •

يجب ألا يفوتني بعد ذلك أن أذكر مسألة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا •

فالأسلحة الكيميائية تسبب اصابات وآثار بالغة على نطاق واسع ودون تمييز بين المقاتلين والأشخاص العاديين • والواقع هو ان أنظمة الأسلحة في عدة بلدان ، تضم بالفعل أسلحة كيميائية ، كما أنها مكدسة بكميات ضخمة فوق الكرة الأرضية ، مما يشكل خطرا جسيما على سلم المجتمع الدولي وعلى أمنه • ووقع بالفعل حدث غير مقبول هذا العام ، اذ استخدمت أسلحة كيميائية في الصراع الدائر بين ايران والعراق •

وهذا دليل بين على أننا في حاجة ملحة ليس فقط الى خفض وتدمير المخزونات الكسبرى الموجودة حاليا من الأسلحة الكيميائية ، بل وأيضا الى السعي من أجل الوصول في وقت مبكر الى اتفاقية عالمية وشاملة تحظر الأسلحة الكيميائية وتحول دون استحداثها ونتاجها •

وفي شهر نيسان/ابريل من هذا العام ، حضر السيد بوش ، نائب رئيس الولايات المتحدة احدى جلسات هذا المؤتمر شخصا ، وعرض مشروع اتفاقية ، فأعرب بذلك عن موقف الولايات المتحدة الايجابي تجاه هذه القضية بالذات • وقبل ذلك ، في شهر شباط/فبراير من هذا العام أيضا ، صدرت اشارة ايجابية من الاتحاد السوفياتي كذلك بشأن المسائل المتعلقة بالتحقق ، وان كان نطاقها قد اقتصر على تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية •

واني لأقدر مثل هذه المقترحات العملية التي تقدمت بها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وأرحب بها • وستظل اليابان تشترك بشكل فعال ، كما فعلت في الماضي ، في المداورات والمحادثات الخاصة بمسألة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا المؤتمر • وأتمنى أن تسهم تكنولوجيات اليابان بطريقة ما في هذا الميدان •

وأودّ أخيرا أن أتناول بايجاز مسألة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي • فالفضاء الخارجي ، الذي نستطيع ان نقول عنه انه آخر ماتبقى للبشرية من حدود ، يتمتع بإمكانات لاحصر لها كمسرح لنشاط الانسان في المستقبل • ولما كانت اليابان بلدا يشجع مختلف المشاريع المتعلقة باستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية ، فهي شديدة الاهتمام بمنع حدوث سباق للتسلح فيه • واني لأمل ان تجرى أيضا في هذا الميدان دراسة في مؤتمر نزع السلاح على أسس عملية • وتحقيقا لهذه الغاية ، فمن المستصوب ان يتخذ كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة موقفا ايجابيا •

ولقد أعربت الآن عن رغبتني الصادقة في ان يطرُق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بوجه خاص مسألة التعجيل بنزع السلاح بشكل جاد ، وان يكونا في مقدمة جميع البلدان الاخرى في هذا المضمار •

ولا أقصد من قولي هذا ان تقف البلدان الأخرى ، ومن بينها بلدي ، مكتوفة الأيدي دون ان تفعل شيئا • فيجب ان تكون مختلف الاتفاقات متعددة الأطراف التي يهدف مؤتمر نزع السلاح هذا الى ابرامها مقبولة لكل من البلدان الاعضاء الأربعين التي يمثلها المندوبون الموقرون الموجودون في هذه القاعة ، ولذلك فأن الحاجة تدعو الى جهود متسقة واطيافية من جانب جميع البلدان لبلوغ هذا الهدف •

وفي الحرب العالمية الأخيرة ، خربت معظم اراضي اليابان ، وفقدت الملايين من أبنائها • وبعد هذه التجربة المريرة ، عقد اليابانيون العزم على "ألا تتكرر ويلات الحرب أبدا" ، وأصبح

هذا العهد راسخا في ذهن كل ياباني • وان حكومة اليابان ، وعلى اساس التزام شعبها بالسلم ، قد أرست سياستها الخارجية على ألا تصبح قوة عسكرية تهدد البلدان المجاورة لها ، وعلى تأييد المبادئ غير النووية الثلاثة ، ألا وهي عدم امتلاك أسلحة نووية ، وعدم انتاجها ، ومنع ادخالها الى اليابان، ومن ثم السعي الى تشجيع نزع السلاح •

ويعتبر صون السلم بمثابة رغبة مشتركة تجمع بين كل الجنس البشري • ومن الضروري ان نضع تدابير عملية ولموسة لنزع السلاح ، الواحد تلو الآخر ، بصورة مضطربة ومتأنية ، مع ادراك تام لواقع المجتمع الدولي • وتحقيقا لهذا ، أعتقد أنه ليس أمامنا بديل سوى زيادة الفهم والثقة المتبادلين عن طريق الحوار والاتصال المستمرين ، على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف ، والبحث عن نقاط للاتفاق • وفي هذا الصدد ، أشعر شعورا قويا بأهمية الدور الذي يلعبه موعتمر نزع السلاح هذا وبالمسؤولية التي يتعين أن يحملها كل من اشترك منا في الموعتمر •

ان جنيف مدينة اجتمع فيها الناس منذ بداية العصر الحديث وتشاوروا فيها في مناسبات لاحصر لها ، بحثا عن التفاهم والتعاون الدوليين وعن الطرق الكفيلة بالتغلب على المصاعب كلما وصلت الانسانية عند مفترق الطرق بين الحرب والسلم • وقد نقشت هذه الروح النبيلة على كل زاوية من زوايا المدينة ولن تزول أبدا • ويجب الآن ان نتذكر الجهود التي بذلها اسلافنا الذين تركوا آثار اقدمهم في هذه المدينة ، وان نفكر جديا في المسؤولية الضخمة التي نحملها ، لا من أجل أنفسنا فقط، وانما من أجل رقاء الأجيال القادمة ورفاهتها •

فمستقبل الانسانية يتوقف علينا نحن الأحياء الذين نعيش اليوم على وجه هذه البسيطة • ولن يكون الطريق سهلا وممهدا امامنا • فلنبذل مزيدا من الجهود سويا لتحقيق هدفنا النهائي المشترك أي نزع السلاح العام الكامل ، وذلك عن طريق تجاوز الفوارق الموجودة بين مواقفنا ، وبروح يعبر عنها المثل الشرقي الذي يقول ان التقطر المتواصل يبلي الحجر •

الرئيس : أشكر السيد وزير خارجية اليابان على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

وأعطي الكلمة الآن لممثل يوغوسلافيا ، السفير فيداس •

السيد فيداس (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيدة الرئيسة ، أودّ قبل كل شيء ، وفي مستهل الدورة الصيفية لموعتمر نزع السلاح ، ان أهنتك ، وأنت ممثلة السويد ، البلد الصديق ، بتوليّك رئاسة موعتمر نزع السلاح في شهر حزيران/يونيه متمنيا لك النجاح في القيام بمهمتك الحافلة بالمسؤولية • لقد ساهمت السويد مساهمة كبرى في مفاوضات نزع السلاح وذلك عن طريق المبادرات التي اتخذتها ولاسيما في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي موعتمر نزع السلاح • واستفاد الموعتمر أكبر الفائدة ، وفي مناسبات كثيرة ، من الخبرة العملية التي قدمها الخبراء السويديون • وقد كان وفد يوغوسلافيا دائما على تعاون وثيق مع وفد السويد ، يشاطره نفس الآراء ويحمل نفس المشاغل بشأن جسامه مشاكل نزع السلاح • وأودّ التأكيد لك الآن أيضا ، ان بوسعك الاعتماد على تأييد وفدي وتعاون الكاملين في الاضطلاع بالمهام التي تواجهك •

وأودّ الاعراب أيضا عن تقديرنا لممثل سري لانكا الموقر ، السفير دهانابالا ، على نجاحه في أداء مهمة الرئاسة في شهر نيسان/ابريل • لقد اسهمت ادارته الفعالة وخصاله الشخصية في ازالة العقبات التي اعترضت سير أعمال الموعتمر •

وُلقد استمعنا بعظيم الانتباه والاهتمام الى البيان الذي ألقاه وزير خارجية اليابان الموقر صاحب السعادة شنتارو آبي ، وأنه لمن دواعي غبطتي ان أرحب بحضوره .

لقد امتنع على مؤتمر نزع السلاح ، خلال دورة الربيع كما في السنوات السابقة ، تحفيق أيّ تقدم موضوعي في المفاوضات حول بنود الأعمال المعروضة للنظر . ومنذ أيار/مايو ١٩٧٧ ، على الأخص ، عندما وقعت اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض أخرى لم يبرم هذا المحفل أيّ اتفاق جديد . وذهبت جميع الجهود التي بذلتها غالبية الأعضاء ادراج الرياح . وقد كان ما أنجزه المؤتمر في الجزء الاول من دورته لعام ١٩٨٤ أقلّ مما أنجزه في نفس الفترة في العام الماضي . ومن بين جميع الهيئات الفرعية التفاوضية ، لم يكن هناك سوى اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية التي واصلت عملها . وعلى أي حال ، فلم يتم الاتفاق على ذلك إلا بعد مضي أكثر من شهر . وفي الوقت نفسه يستمر سباق التسلح دون ان يعرف الوهن . وسوف تصل النفقات العسكرية في العالم هذا العام مبلغا هائلا هو ٩٧٠ مليار دولار . ويتجاوز هذا الرقم بكثير مجموع ديون كل البلدان النامية الذي يبلغ ٨٠٠ مليار دولار . ووفقا لما ينشر من المعلومات ، فان الانفاق على التسلح بالقيمة الحقيقية يتزايد بمتوسط قدره ٣ في المائة كل عام بينما يواجه التمويل الانمائي مصاعب كثيرة لا يمكن التغلب عليها . ولقد بلغ ارتفاع مستوى الانفاق على الاسلحة نسبة هائلة - لو استمرت لنجم عنها أoxم العواقب بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب - على حدّ سواء وكذلك بالنسبة للسلم والأمن في العالم .

وان الاخفاق في وقف تطوير الاسلحة النووية كما وكيفا ، يكون فيه الحظر الشامل للتجارب هو الخطوة الضرورية الأولى في طريق خفضها التدريجي ، هو اخفاق يعكس الافتقار التام الى الاحساس بالمسؤولية ازاء مصير البشرية . لقد شهد عصرنا أخطر تطور للأسلحة النووية من حيث قدراتها التدميرية التي تستعصي على التصور . واذا كان لنا ان نتجنب وقوع كارثة نووية وماينجم عنها من العواقب المتمثلة في تدمير كل حياة على وجه الارض فمن الواجب وقف سباق التسلح الجنوني الحالي . ان استخدام الأسلحة النووية سيؤدي الى كارثة ايكولوجية وديموغرافية . ونظرا للمستوى الحالي الذي بلغته الأسلحة النووية في العالم ، فلا يمكن لأي دولة حائزة للأسلحة النووية ، ولاسيما أكثرها تدججا بالسلاح ، ان تتهرب من تحمل نصيبها من المسؤولية . وان الافراط في التسلح بالأسلحة النووية ماهو بضمانة لزيادة الامن كما انه لايزيل خطر وقوع مذبحة عالمية بل ان الأمر على العكس . فالعالم كلّ واحد لايتجزأ . ولذلك فان التهديد بتدميره كله معلق فوق رقابنا جميعا . وفي ظروف مثل هذه ، تصبح التحالفات العسكرية أو السياسية لامعنى لها على الاطلاق . وسوف يتحمل عواقب الكارثة النووية كلّ من الشرق والغرب والشمال والجنوب والبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حدّ سواء . ومن العسير التصوّر بأن يكون أيّ ممن تكتب له الحياة بعد الكارثة النووية قادرا على ان ينعم بالنصر الذي تحقق بفضل تفوق اسلحته أو نظامه الاجتماعي .

لقد قام العلماء والسياسيون والخبراء العسكريون منذ زمن طويل باسترعاء النظر الى العواقب التي يمكن ان تنجم عن الحرب النووية . واننا نكرر ذلك هنا اليوم لأننا ، كأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، مسؤولون لا أمام حكوماتنا فحسب بل وأيضا أمام العالم كله عن بذل كلّ ما في طاقتنا لمنع وقوع هذه الكارثة . ونحن نعتقد أن هذه المهمة ليست عسيرة اللوغ . وأن ما تمس الحاجة اليه انما هو مزيد من التصميم والارادة السياسية على شق القنوات التفاوضية وكذلك على تنسيق العمل

السياسي للتغلب على المأزق الحالي من خلال مفاوضات تفضي الى اتفاقات بشأن أسلحة بعينها وتوعدي تدريجيا الى الهدف النهائي وهو نزع السلاح العام الكامل .

وان أول وأهم خطوة ينبغي ان يخطوها المؤتمر الآن هي المباشرة دون ابطاء بانشاء لجنة مخصصة لمنع الحرب النووية . وينبغي للجنة المخصصة ان تضع برنامج عملها استنادا الى المقترحات التي عرضت أو سوف تعرض على المؤتمر ، عندما يستأنف عمله . ولقد سبق لوفدي ان قدم بعض المقترحات في هذا الصدد ، وذلك في البيان الذي ألقاه أمام المؤتمر في ٢١ شباط/فبراير من هذا العام . ولقد تأخرت هذه العملية كثيرا عن موعدها . ولكن وبدلا من اتباع نهج عملي كهذا ، اذا بنا نشهد الرفض مقدما لكثير من المبادرات والمقترحات الملموسة التي عرضت على المؤتمر فيما يتعلق بحظر وازالة انواع محددة من الأسلحة ، واذا بهذا الرفض يحدث حتى قبل بذل أدنى مجهود لمعرفة حسنات هذه المبادرات والمقترحات ومساوئها وتعديلها عند الاقتضاء . ان البرهان ، والبرهان الوحيد ، على وجود بلد ما يرغب في عكس مسار سباق التسلح والمساهمة في تعزيز سلم العالم عند أدنى مستوى من التسلح ، فهو اشتراكها في المفاوضات لخفض الأسلحة والحد منها ولنزع السلاح . ان الاسباب التي تقدم عادة كذريعة لاجراء البحوث ونتاج ووزع منظومات جديدة من الأسلحة ، ولاسيما في المجالات التي لا توجد فيها ، هي نفسها التي ينبغي ان تكون القوة الدافعة وراء الشروع في المفاوضات والمحافظة عليها . ولكن اعادة التوازن العسكري الى نصابه هو الذريعة التي يلجأ اليها في العادة لتبرير زيادة ترسانات أسلحة كل طرف أو ميزانيته العسكرية ، كما ان السعي الى اقرار ميزان القوى المضطرب لا يتم ، كقاعدة ، الا عند أعلى مستوى من التسلح . ويكون هذا بدوره ، وعلى نحو ثابت لا يتغير ، ماثرا للشك لدى أنصار سباق التسلح في ان الطرف الآخر يحاول تحقيق التفوق العسكري ، وبالتالي ، الاستئثار بالقدرة على توجيه "الضربة الاولى" النووية . وهذا هو منطق اللاعودة منطق دائرة نزع السلاح المفرغة، منطق التفاعل المستمر بين الأسباب والنتائج . وتلك عملية لانهاية لها . وبدلا من تقديم المقترحات المضادة ، من خلال عملية التفاوض ، وبدلا من البحث عن حلول وسطى تحظى بالقبول ، فان الرفض هو الذي يقع عليه الاختيار في العادة جوابا على مشاريع الاتفاقات الملموسة التي تقترح على المؤتمر . ولكن ما قد يراه أحد الأطراف اقتراحا تحركه الأسباب الدعائية سبيل الحصر ، أو اقتراحا يهدف الى حل متطلب واحد فقط من المتطلبات الكثيرة للاتفاق ، لا ينبغي ان يكون سببا في صرف النظر بكل سهولة عن الاقتراحات التي تقدمها حكومات ذات سيادة تتمتع بالعضوية الكاملة في المؤتمر .

ان اعادة انشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية هي ألح مهمة ينبغي ان يقوم بها المؤتمر في أقرب وقت ممكن . وينبغي ان يقوم المؤتمر ، وبكل الجدية ، بالنظر في مشاريع الاتفاقات التي قدمت اليه عام ١٩٨٣ من جانب الوفد السوفياتي ، والوفد السويدي . وسيكون النظر في هذه المشاريع فرصة لتلك الوفود التي لديها تحفظات على بعض أجزاء منها كي تتقدم بمقترحاتها المضادة . ومشروع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الذي قدمه وفد الولايات المتحدة برهان على مثل هذا النهج وهذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن ان يعمل فيه أي محفل للتفاوض .

لقد أشار الوفد اليوغوسلافي مرارا الى ان منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، قد اكتسى صبغة ملحّة بوجه خاص . ونحن اليوم أكثر رسوخا في اعتقادنا بالحاجة الى اتخاذ خطوات أسرع لمنع عملية تسليح فضاءنا الخارجي من ان تبلغ سببا لا يمكنها الانحسار عنها . وكل اسهام يمكن ان يقدمه

المؤتمر في النظر في هذه المسألة من خلال اللجنة المخصصة ، التي ينبغي اشاؤها في أقرب فرصة ممكنة ، يكون اسهاما يأتي في وقته المناسب واسهاما لاغنى عنه على حدّ سواء • غير أنّ المهمة الأولى ينبغي ان تتمثل في التوقف فورا عن وضع أيّ خطط وبرامج لتسليح الفضاء الخارجي • وبدلا من المناقشة حول من قد تكون في حوزته ومن قد لا تكون في حوزته منظومة من الأسلحة المتطورة في الفضاء الخارجي فلا بدّ لكل حكومة من التصريح علانية وفي اقرب فرصة ممكنة عن قراراتها في عدم استحداث مثل هذه الأسلحة ومن القيام ، كخطوة أولى ، بالالتزام بعدم استخدام الأسلحة الحالية ، ان وجدت ، وتحت أيّ ظروف كانت • أما الخطوة الملحة الثانية التي تلي مباشرة القرار المنوه عنه ، فهي المفاوضات واعتماد اتفاق يمكن التحقق منه بين الحكومات المعنية بشأن تفكيك أو ازالة مثل هذه المنظومات • ولا حاجة لأيّ مفاوضات طويلة الأمد لتحقيق ماتقدم لأن الرهان الآن هو على القرارات السياسية التي تتخذها الحكومات لوضع نهاية فورية لسباق التسليح في الفضاء ، ذلك الذي ينطوي على عواقب لايمكن تقديرها بالنسبة للبشرية • وبعد اتخاذ هذه الخطوة الأولية يمكن ان يضطلع المؤتمر باعداد الصكوك المناسبة بوصفه المحفل الملائم •

ان آخر اسهام تمّ خلال الدورة الربيعية لصياغة اتفاقية لحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها كان من جانب وفد الولايات المتحدة ، وذلك عن طريق النص الذي قدمه عن مشروع الاتفاقية • وفي رأينا أن هذا المقترح والمقترحات الأخرى التي تبحث في اللجنة المخصصة تقدم أساسا سليما للمؤتمر كي يضمن فعلا تقريره في هذا العام الى الجمعية العامة أول أحكام متفق عليها للاتفاقية ثم يستكملها في العام القادم • وكل ما هو أدنى من ذلك سيكون بمثابة اخفاق للمؤتمر •

ان الوفد اليوغوسلافي يترقب باهتمام تجديد أعمال اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، والأسلحة الاشعاعية وما يدعى بضمانات الأمن السلبية • تلك هي المشاكل التي كان المؤتمر يوليها القدر الكبير من الاهتمام في الفترة السابقة ، وهي المسائل التي قطع فيها شوطا أبعد من مجرد تحديد مشاكل ومواقف كل بلد بمفرده • أما ماتبقى عمله فهو أعسر المهام - أي ترجمة ماتم انجازه الى لغة الاتفاق المبرم أو الى نص لبرنامج لنزع السلاح • وفي اعتقادنا أن أيّا من هذه الهيئات الفرعية يمكنها المضي خطوة أخرى الى الامام بالنسبة لأدائها في العام الماضي • ويصحّ ذلك بوجه خاص على اللجنتين المخصصتين للبرنامج الشامل لنزع السلاح وللأسلحة الاشعاعية • وفيما يتعلق بتنظيم أعمال اللجان المخصصة ، ففي اعتقادنا انه ينبغي لنا ان نكون أكثر اتصافا بالصفة العملية • فاذا أخذنا في الاعتبار القرار الذي اعتمده الدورة التاسعة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالأسلحة الاشعاعية ، اتضح لنا أن الخطوة الاولى التي ينبغي ان يتخذها المؤتمر هي البتّ في الحالة المتعلقة بحظر الأسلحة الاشعاعية في حدّ ذاتها • ونظرا للعدد المحدود لاجتماعات اللجنة المخصصة فينبغي ، في اعتقادنا ، محاولة الاتفاق ، في هذه المرحلة ، على نص اتفاق بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية دون الاخلال بمواقف الدول • أما الخطوة الثانية فتكون في التصدي لجميع مالم بيتّ فيه من القضايا المتصلة بحظر أيّ هجوم على المنشآت النووية • ويمكن بالطبع عكس ترتيب الامرين • وعندما يتحقق ذلك ، وحسب ما يتم التوصل اليه من اتفاق فيما يتصل بالعلاقة بين هاتين الاتفاقيتين ، ينبغي لنا اما اعتماد الاتفاقية الأولى أو تأجيل اعتمادها اذا تم الاتفاق على صياغة صك واحد •

اما بالنسبة لضمانات الأمن السلبية ، ففي رأينا انه في حالة وجود ظروف يتم فيها وزع الأسلحة النووية على نطاق واسع فوق سطح الأرض وفي البحار الدولية والمحيطات ، فسيكون من الوهم



التوقع لأي أحد ان ينجو من أثرها المشعوم في حالة نشوب نزاع نووي • والضمانة الوحيدة للأمن هي ازالة هذه الأسلحة ازالة كاملة • ان خواص الأسلحة النووية وكذلك تقديرات احتمالاتها هي السبب في عدم امكانية النظر الى الخطر النووي بمعزل عن غيره • لقد فشلت المحاولات التي تبذل لاعتماد صيغ مشتركة ملزمة قانونيا لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها • وكان من أسباب هذا الفشل ان جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لاتجد نفسها في نفس الموقف • فهناك فئات شتى من هذه الدول ، وهناك شتى الاعتبارات القانونية والسياسية وغيرها من الاعتبارات التي يتعين مراعاتها • ولذلك فقد يكون من المفيد ان تعتمد اللجنة المخصصة نهجا جديدا لدى تجديد عملها • واذا اتفقتنا على ان عواقب استخدام الأسلحة النووية ستكون بنفس درجة الخطورة على الجميع ، وانها ستكون عالمية ، لوجب البحث عندئذ عن الحلول لضمانات الامن على نفس الأساس العالمي • فاعطاء الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات للأمن الآن ، وفي ظروف من الوزع العالمي للأسلحة النووية ، من استخدام هذه الأسلحة ضدها هو ترضية هزيلة جدا • ولو استخدمت هذه الأسلحة في اجزاء أخرى من العالم ، ناهيك عن استخدامها بجوارها مباشرة ، فان آثار الأسلحة النووية ستكون موضع الاحساس الهائل في أراضي الدولة التي اعطيت ضمانات الأمن • ويبدو ان ضمانات الأمن الحقيقية الوحيدة ذات المبرر السياسي والمعنوي هي ، في ظل الظروف الحالية وحتى تتم ازالة الأسلحة النووية ازالة كلية ، حظر الأسلحة النووية • هذا مايجب ان يكون الخطوة الضرورية الأولى وان يكون مصحوبا باعلان مشترك أو من جانب واحد تصدره الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها لن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية • وقد صدرت مثل هذه الاعلانات فعلا عن حكومتي الاتحاد السوفياتي والصين • ولذلك ، يجب ان تتبع هذه الخطوات خطوات أخرى مما يوسع باستمرار من نطاق ضمانات الأمن المشتركة •

لقد أعرب الوفد اليوغوسلافي في مناسبات عديدة عن آرائه وقدم مقترحات عملية فيما يتصل بالحاجة الى زيادة فعالية المؤتمر ، كما قدمت وفود عديدة أخرى مقترحات مفيدة في ذلك الصدد • ولقد عين المؤتمر ، كما هو معروف فريقا غير رسمي من الممثلين للنظر في عدد من القضايا التي يمكن ان يعزز حلها من أعمال المؤتمر • ونأمل ان ينجح هذا الفريق غير الرسمي ، هذه الدورة ، في اعداد مقترحات يمكن ، اذا اعتمدها المؤتمر ، ان تساعد في القيام بأعماله على نحو سلس ، ودون تلكؤ لاعتماد جدول الأعمال ، وتأمين الاستمرارية في أعماله ، وانشاء هيئات العمل الفرعية ، واشترك غير الأعضاء في أعمال المؤتمر ، واعداد التقرير السنوي لرفعه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة • واننا واثقون في ان هذا الفريق سينهض بأعباء مهامه بسرعة وفعالية بحيث يصبح المؤتمر قادرا على اتخاذ المقررات الضرورية في نهاية الدورة الحالية كيما يبدأ بأعماله في السنة القادمة دون اي معوقات • ولن يأل وفدي أي جهد للمساهمة الكاملة في سبيل هذه الغاية •

وقبل اختتام كلمتي أودّ الترحيب بممثل هولندا الجديد ، السفير ر • فان شايك ، والتأكيد له بأن وفدينا سيواصلان تعاونهما المثمر •

الرئيس : أشكر ممثل يوغوسلافيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى

الرئاسة •

واعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا ، السفير دي لاغورس •

السيد دي لاغورس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسيه): السيدة الرئيسة ، يودّ الوفد الفرنسي قبل كل شيء التقدم اليك بتهايه وتمنياته الطيبة • وان من دواعي غبطتنا ان نراك تتولسبن الرئاسة لدى استئناف اعمالنا ، ونحن على اقتناع بأن هذه الأعمال سيكون حليفها التقدم في أفضل الظروف الممكنة بفضل توجيهاتك وتوجيهات السفير ايكوس •

ومما يطمئننا الى ذلك هي تلك المزايا الباهرة التي تحلى بها زميلنا السويدي ، ولاسيما في ادارة الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية • والواقع ان الوفد السويدي يواصل هنا ، بامتياز كبير ، تقليدا وطنيا رفيعا ، يودّ الوفد الفرنسي ان يوجه اليه عبارات الشاء • لقد احتلت السويد مركزا رئيسيا في المجتمع الدولي لما قدمته من مواءرة قيمة في مهام التعاون ولاسيما في مجال نزع السلاح •

واليوم نفتتح الجزء الثاني من دورتنا السنوية ، وبخالج الوفد الفرنسي كبير الامل بأن تكون دورة متسمة باحراز التقدم • أولا في مجال نزع السلاح الكيميائي ، لأننا نستأنف مهمتنا مزوديـن بأساليب شبتت صحتها ومستندين الى وثائق بلغت من الشمول شأوا بعيدا • وتراودنا الأمنية نفسها فيما يتعلق بالأسلحة الاشعاعية • وهي البند الذي ينبغي مواصلة المفاوضات بشأنه في اطار اللجنة المخصصة التي اعدنا انشاءها • كما نأمل في ان تتمكن اللجنة المعنية بضمانات الأمن السلبية من استئناف مهمة نعلق عليها أهمية شديدة • وأخيرا سيكون امام المؤتمر مجال يكفي لبحث ما يود عمله بصدد البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي أنشأنا من أجله أيضا لجنة مخصصة •

وشمة مهام أخرى تنتظرنا في الأيام القادمة : استئناف المشاورات المتعلقة بانشاء هيئات فرعية للبنود الأخرى في جدول اعمالنا ، وتحديد ولاية هذه الهيئات الفرعية • ومن بين هذه البنود بند توليه الحكومة الفرنسية أهمية رئيسية • وهو البند الخاص بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • ويود الوفد الفرنسي ان يقدم اليوم ، وبناء على تعليمات من حكومته ، آراء فرنسا ازاء هذه المسألة • لقد أثارت فرنسا حتى الآن ، وفي مناسبات عديدة ، مسائل استخدام الفضاء وكمرست له في العام الماضي وثيقة عمل هي الوثيقة CD/375 ، المورخة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣ •

كما احاط الوفد الفرنسي علما من جهة اخرى وبكل الاهتمام ، بما ابدته الوفود الاخرى من المواقف وردود الافعال ، وكلها تنم عما يوليه المجتمع الدولي لهذه المسألة من أهمية واهتمام بالنسبة للمستقبل •

وأودّ أن أعرض هنا مايلي :

- لماذا تعتبر حكومتي ضروريا الآن ، لدى استئناف دورتنا ، ان تعرف بموقفها الشامل من هذه المشاكل ؟
- ماهي اهتماماتها ومقترحاتها سواء المتعلقة بالجوانب المتصلة بوزع الشبكات المضادة للتوابع أو باحتمالات استحداث شبكات للدفاع ضد القذائف •

ان فرنسا قلقة من الجولة الجديدة التي توشك ان تكون عنوان التنافس فيما يتعلق باستخدام الفضاء في الأغراض العسكرية سواء في مجال الشبكات المضادة للقذائف أو مجال الشبكات المضادة للتوابع • ذلك ان كلتاهما تهددان على الأجل الطويل بأخطار جدية تخلّ بالاستقرار ، نظرا للجهود الكبيرة التي بذلها أو يستعد لبذلها كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة • ولأن مثل هذا

التطور قد تكون له بالطبع آثار مباشرة بالنسبة لفرنسا وأمنها وكذلك بالنسبة لأمن أوروبا. كما انه تطور له شأنه في ميزان العلاقات بين الشرق والغرب وفي ميزان الأمن الدولي أيضا. ومن ثم فانه يهّم المجتمع الدولي بأسره وما ذلك إلا لآثاره على فرص التعاون المباشرة ببلوغ هدف تطوير استخدام الفضاء في الأغراض السلمية ذلك الاستخدام الذي تحرص عليه فرنسا كلّ الحرص.

ويساور الرأي العام العالمي قلق مشروع من هذه التطورات التي يبدو انها تضيف بعدا جديدا وخطرا في سباق التسلح. ومن المهم أن نؤكد أن هذه ليست القضية الوحيدة الممكن حدوثها في هذا الصدد وأنه لا بد من ذلك المفاوضات تهدف الى احراز نتائج ملموسة وحقيقية.

وإذا كنا قد اخترنا اليوم ان نتخذ موقفا نعرب فيه عن النتائج التي توصلنا اليها بمنتهى ما يمكن من الوضوح، فلأن هناك توافقا في الآراء على ان موتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الملائم لذلك. وهذا النهج لا يستبعد بالطبع قيام اتصالات مباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وعقب الدورة الوزارية التي عقدت مؤخرا للحلف الاطلسي في ٣١ أيار/مايو الفائت رحبت فرنسا بذلك واستقبلت، شأنها شأن حلفائها، واقتبس عبارات البيان "بالترحيب استعداد الولايات المتحدة لتناقش مع الاتحاد السوفياتي برامج للبحوث حول الدفاع الاستراتيجي".

وسواء اكان الأمر متعلقا بتحديد الشبكات المضادة للتوابع أو بتحديد الشبكات المضادة للقذائف فاننا نرى في الاتصالات المناسبة بين هذين البلدين ما يستحق التشجيع. ولكن المسألة ليست أقل أهمية عن ذلك بالنسبة لجميع بلدان العالم، وبهذه الصفة فان موتمر نزع السلاح، ممثل المجتمع الدولي بأجمعه، هو الهيئة الملائمة لمناقشتها.

أنتقل الآن الى النقطة الثانية: ماهي آراء فرنسا وماهي مقترحاتها.

أولا - ان التوقعات المحتملة لاستحداث تكنولوجيا جديدة مضادة للقذائف التسيارية هي توقعات تبعث على القلق لأسباب كثيرة.

فالردع، الذي لعب دورا أساسيا في المحافظة على السلم في أوروبا، مبني على الاحتفاظ في وجه الهجوم، بقدرة على الرد الأكيد. وقد امكن الاحتفاظ بهذه القدرة حتى الآن، أيا كان تطور التكنولوجيات.

ولكن فرنسا، شأنها في ذلك شأن المجتمع الدولي كله، لا يسعها إلا أن تقلق اليوم من ظهور تكنولوجيا جديدة يمكنها ان توشع على الاستقرار - وبالتالي على السلم، الذي نتج حتى الآن عن ان وسائل الرد النووي ظلت تتمتع بدرجة عالية من العصمة وعن ان السلطات السياسية ظلت تتحكم تحكما مباشرا في عمليات الرد هذه.

وأما الحالة التي ستسعى فيها كل من الدولتين العظميين الى جعل أراضيها معصومة كليا من التعرض، أي بمنجاة من أي رد، دون ان تكون من جهة أخرى موقنة ببلوغ ذلك الهدف، فلسوف تكون حالة مثقلة بالأخطار للأسباب التالية:

ان مجرد اعلان النية على المضي في تطوير هذه الشبكات يمثل في حد ذاته دافعا لاطلاق عنان سباق التسلح الهجومى: لأن كل دولة سوف تسعى الى التفوق على الشبكات المضادة للقذائف التسيارية التي يتوخاها الجانب الآخر والى مضاعفة الناقلات غير التسيارية (ولاسيما القذائف الانسيابية).

لذلك فان احتمال وزع شبكات دفاعية جديدة من شأنه بدلا من المساعدة في خفض الشبكات الهجومية ، ان يهدد بالافضاء الى حدوث تطورات في الاتجاه العكسي •

ومن جهة أخرى ، ان هذه الاجهزة ، الآلية في جزء منها ، تهدد بأن تحل بصورة لايمكن التحكم فيها محل القرار السياسي ، وذلك لأسباب تتعلق بالتقنيات الموضوعة موضع التطبيق •

ويجرى تطوير برامج البحوث هذه من الجانبين حتى الآن دون ان يكون فيه ما يخالف أحكام الاتفاقات الدولية القائمة ، ولاسيما أحكام المعاهدة الروسية -الأمريكية لعام ١٩٧٢ للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية • ودون ان يكون في طبيعته ما يخلق ، منذ الآن ، دينامية تخالف إعادة تحقيق التوازن الاستراتيجي عند أدنى مستوى ممكن •

وهذا هو السبب في ان الحكومة الفرنسية قلقة من الجهود المبذولة سواء من جانب الولايات المتحدة أو من جانب الاتحاد السوفياتي من أجل التعجيل باستكمال اللمسات الأخيرة في هذه الشبكات الجديدة المضادة للقذائف التسيارية •

ثانيا - ان الحكومة الفرنسية تطالب بأن تكون التكنولوجيات الجديدة والمقبلة المضادة للقذائف التسيارية موضع مفاوضة جدية تهدف الى عقد اتفاق بشأن عمليات تجديد يمكن التحقق منها ، تصبح نافذة قبل حدوث تطورات لايمكن عكس مسارها •

وان جميع بلدان العالم لها في الواقع نفس المصلحة في تأمين التوازن الاستراتيجي والمحافطة عليه ، ثم في خفض مستوى التسليح ، وبالتالي التوصل الى مفاوضات ثنائية تبدأ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي •

وتلك أيضا مصلحة فرنسا دون شك • لقد أكدت فرنسا في ايلول/سبتمبر الماضي ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الظروف التي يمكنها فيها الاشتراك ، بدورها ، في الجهد المبذول لتخفيض الأسلحة النووية ، وشددت على الأهمية الرئيسية للحفاظ على تحديد شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية •

وفي الماضي ، رحبت فرنسا بالجهد المبذول لاجراء التحديد المتبادل الذي ميز المعاهدة الروسية الأمريكية لعام ١٩٧٢ لتحديد شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وان كانت هذه المعاهدة تسمح بالاحتفاظ بقدرة لا يستهان بها ، في كل بلد ، وبتحديث هذه القدرة وفقا لما تنص عليه المعاهدة •

وأخيرا ، فان فرنسا بوصفها طرفا في معاهدة الفضاء لعام ١٩٦٧ ، حريصة جدا على احترام هذه المعاهدة ، ولكن هذه المعاهدة ، كما أشار الى ذلك رئيس الجمهورية الفرنسية ، في البيان الذي ألقاه أمام الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، لاتقدم إلا اجابة جزئية على المسائل التي يطرحها تطور التكنولوجيات الفضائية ، نظرا لأنها لاتمنع الا إقامة الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على نحو دائم •

ثالثا - تقترح فرنسا ان تدخل البلدان المعنية كلها ، وفي طليعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، في حوار حقيقي متعدد الأطراف بغية تحديد التكنولوجيات الجديدة المضادة للقذائف التسيارية تحديدا يخضع للرقابة الواجبة .

ونظرا لما يوجد بين الوسائل المضادة للتوابع وشبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية من طابع الفعل وردّ الفعل ، فانها تعتقد ان هذه المجموعة هي التي ينبغي ان تكون موضع الدراسة المتعمقة .

ولم يعد من الامور العملية بعد الآن ، وقد لا يكون من الامور المرغوب فيها ، السعي وراء هدف نزع السلاح نزعا كاملا من الفضاء . ولكن من المأمول فيه والممكن تحقيقه مقابل ذلك ، التوصل الى التزامات تتوفر فيها المزايا التالية :

- أن تكون التزامات محدودة ، هدفها التنبؤ بالاستحداثات العسكرية المخلصة بالاستقرار دون التأثير على الأنشطة العسكرية التي تساهم في الاستقرار الاستراتيجي ، ولا على الأنشطة التي يمكن ان تساعد في مراقبة تنفيذ اتفاقات نزع السلاح ، مع مراعاة الطابع المشترك لأوجه معيّنة من استخدام الفضاء في الأغراض المدنية والعسكرية ؛

- أن تكون التزامات تدريجية : تهدف الى الحدّ حسب الأولوية من الاستحداثات التي قد يكون في طبيعتها ما يخلق واقعا لا يمكن عكس مساره لأنه لن يكون قابلا لأن تطبق عليه عمليات التحقق اللاحقة ؛

- وأخيرا أن تكون التزامات يمكن التحقق منها ، أي ينبغي ان تكون لدى جميع الدول الثقة في ان تنفيذ عمليات التحديد هذه ، سيحظى بالاحترام دون أن تجسّد أيّ منها نفسها في مركز تستفيد منه من انتهاك عمليات التحديد المتفق عليها ولا من التحايل عليها . وينبغي من هذا المنظور ، الاسراع الى بذل جهد للتنسيق الدولي ينصبّ على النقاط التالية :

١- تحديد دقيق جدا للشبكات المضادة للقذائف التسيارية ، ينصبّ بوجه خاص على حظر جميع الشبكات التي يحتمل ان تصيب التوابع ذات المدارات العالية التي يعتبر الحفاظ عليها أمرا بالغ الأهمية من وجهة النظر المتعلقة بالتوازن الاستراتيجي ؛

٢- فرض منع ، لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد ، لأي وزع-على الأرض وفي الفضاء الجوي والفضاء الخارجي - لمنظومات الأسلحة ذات الطاقة الموجهة ، القادرة على تدمير القذائف التسيارية أو تدمير النوابع على مسافة كبيرة ، وكنتيجة-لازمة منع التجارب المطابقة لذلك ؛

٣- تعزيز نظام الاعلان القائم حاليا الذي وضعته اتفاقية ١٤ حزيران/يونيه المعنيّة بتسجيل الأجسام الفضائية ، بحيث تتعهد كل دولة أو هيئة قائمة بالاطلاق بتقديم معلومات أكثر تفصيلا عن خصائص ومهام الأجسام المطلقة بغية تحسين امكانيات التحقق ؛

٤- تعهد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتوسيع ماتمّ الاتفاق عليه بينهما على المستوى الثنائي من أحكام تتعلق بحصانة أجسام فضائية معينة ، كيما تشمل هذه الأحكام التوابع التي تطلقها بلدان ثالثة .

وعلى هذا ، فإن الاجراء الذي تقترح الحكومة الفرنسية اتخاذه بهذه الصورة يرمي الى الابقاء على احتمالات التقدم الكبيرة التي يقدمها استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض المدنية للمجتمع الدولي . كما يهدف أيضا الى الابقاء ، ضمن المجال العسكري نفسه ، على ادوات الرصد والاتصال والتحكم التي تساهم في تحقيق الاستقرار ، وبالتالي في تحقيق السلم والأمن .

اننا لن نقبل ادخال أسلحة جديدة الى الفضاء الخارجي ومضاعفتها فيه مما قد يخلق أخطارا جسيمة تخل بالاستقرار وتطلق العنان لسباق تسلح جديد ومدمّر .

الرئيس : أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة .

وبهذا تنتهي قائمة المتكلمين اليوم . هل هناك وفود أخرى تودّ الادلاء ببيانات ؟

اعطي الكلمة للممثل الشخصي للأمين العام وأمين عام المועتمر ، السفير جايبال ، الذي

سيدلي ببيان مقتضب لمعلومية المشتركين .

السيد جايبال (أمين عام موعتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام) : أودّ

أن أحيط أعضاء الموعتمر علما أننا قد تلقينا في الشهر الماضي ، وعندما كانت دورة الموعتمر في حالة عدم انعقاد ، ٧٥ رسالة من عدة أشخاص في الولايات المتحدة الامريكية تأييدا لمقترحات الولايات المتحدة المتعلقة بحظر انتاج الأسلحة الكيميائية ، وكذلك تأييدا لانشاء هيئات فرعية مخصصة تعنى بحظر التجارب النووية ومنع نشوب حرب نووية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وهذه الرسائل موجودة في مكتبي ، وفي وسع الوفود التي يعينها الأمر ان تطلع عليها .

الرئيس : أشكر الممثل الشخصي للأمين العام وأمين عام الموعتمر على البيان الذي

ادلى به .

وأودّ الآن ان انتقل الى موضوع آخر . عممت الامانة اليوم ورقتي عمل . ورقة العمل رقم ١٢٨

تتضمن مشروع برنامج عمل للجزء الثاني من دورة الموعتمر لعام ١٩٨٤ . ولا أودّ أن أتناول اليوم ورقة العمل هذه بما أن الأعضاء لم يكن لديهم وقت للنظر فيها . غير أنني أودّ أن أقول ان مشروع برنامج العمل يتبع عن كثب ترتيب برنامج الجزء الاول للدورة وأمل أن نتوصل بسرعة الى توافق الآراء بشأنه . والوقت المخصص للجزء الثاني من الدورة ، شأنه في ذلك شأن الجزء الاول ، مقسم بالتساوي على كل بند من البنود الموضوعية ، أي أسبوع عمل واحد لكل بند . وألاحظ أيضا أن البنود المذكورة بنفس الترتيب الذي وردت به في جدول الأعمال السنوي للدورة الحالية .

والمرجو أن تكون الهيئات الفرعية للموعتمر قد أختتمت أعمالها بحلول ١٠ آب/أغسطس ،

بحيث تستطيع الجلسة العامة أن تنظر في تقاريرها . وفي ذلك الوقت ، سيكون فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية قد اختتم أعماله وقدم تقريره الى الموعتمر . وتغطي الفترة من ١٣ الى نهاية شهر آب/أغسطس النظر في تقارير الهيئات الفرعية ، والمسائل التنظيمية ، والنظر في تقريرنا المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة واعتماده . والمقصود من جمع هذه المواضيع الثلاثة توفير بعض المرونة عند النظر فيها .

وتلاحظون أيضا أنه لم يحدد أي موعد ختامي في مشروع برنامج العمل . ووفقا للممارسة

السابقة ، يفترض أن الموعتمر سيمتد الى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ، وربما كان في وسع الموعتمر ان ينفذ

قبل هذا التاريخ . أما قرار الموعد الختامي فيمكن أن يتخذ في وقت قريب من هذا التاريخ .

وتعالج ورقة العمل الثانية رقم ١٢٩ مشروع مقرر بشأن الطلب الوارد من النرويج والسويدي عمم في الوثيقة CD/451 • وعندما وصل هذا الطلب ، لم تكن اللجنة المخصصة للأسلحة الإشعاعية قد أنشئت ، وبناء عليه ، لم يكن المؤتمر يستطيع أن يرسل دعوة الى النرويج للاشتراك في لجنة الأسلحة الإشعاعية • غير ان اللجنة المخصصة للأسلحة الإشعاعية قد أنشئت الآن وستجتمع يوم الجمعة القادم • ويستطيع المؤتمر ان يوافق الآن على طلب النرويج •

وتذكرون أنه في الجلسة العامة الأخيرة من الجزء الاول للدورة اعتمدنا جدولاً زمنياً للجلسات التي ستعقد أثناء هذا الاسبوع وتم الاتفاق على عقد جلسة غير رسمية يوم الخميس ١٤ حزيران/يونيه للنظر في المسائل التنظيمية • وأنوي عقد هذه الجلسة غير الرسمية في الساعة ١٥/٣٠ يوم ١٤ حزيران/يونيه للنظر في مشروع برنامج العمل في مسائل تنظيمية أخرى • ونستطيع حينئذ أن نتناول ورقتي العمل رقم ١٢٨ ورقم ١٢٩ • وفي هذا الصدد ، أسمحوا لي بأن أشير الى أن مشاورات قد جرت لفترة من الوقت في أفرقة الاتصال فيما يتعلق بمسألة انشاء هيئة فرعية اضافية بموجب البنود المختلفة لجدول الأعمال • وأعتزم أن أستشير الأعضاء عن أفضل طريقة لمتابعة هذه المسألة •

وبما أنه لا توجد أي أعمال أخرى ، فسأقوم الآن برفع الجلسة العامة •

ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١٤ حزيران/يونيه الساعة ١٠/٣٠ • وترفع هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥





المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والستين بعد المائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف  
يوم الخميس ، ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيدة م . ب . ثورين ( السويد )

الحاضرون في الجلسة

السيد ب • ب • بروكوفيف	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ج • ف • بردينيكوف	
السيد أ • ف • شيرباك	
السيد ف • يوهانس	<u>اثيوبيا</u>
السيد ر • فيلامبروزا	<u>الأرحتين</u>
السيد ر • روو	<u>استراليا</u>
السيدة ج • كورتني	
السيد ه • فيغتر	<u>ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية )</u>
السيد ف • أيلبه	
السيد سوتوواردويو	<u>اندونيسيا</u>
السيد ن • ويسنويموريتي	
السيد ا • م • دامانيك	
السيدة ب • رمضان	
السيد ف • قاسم	
السيد ن • ك • كامياب	<u>ايران ( جمهورية - الاسلامية )</u>
السيد ف • س • سرجاني	
السيد م • اليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد م • بافيزي	
السيد ك • نياز	<u>باكستان</u>
السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س • دي كيروز دوارته	
السيد م • ديباس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج • م • نوارفالييس	
السيد ك • تيلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب • بوشيف	
السيد ك • براموف	
السيد ن • ميهايلوف	
السيد أ • مونخ مونخ جي	<u>بورما</u>
السيد أ • هلا مياننت	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بولندا

السيد س • توربانسكي  
السيد ج • تشيمبنسكي  
السيد ي • شالويتش  
السيد ت • سترويواس

بيرو

السيد س • كاستيلو راميريز

تشيكوسلوفاكيا

السيد م • فيفودا  
السيد أ • سيمما

الجزائر

السيد أ • طفار

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

السيد ه • روزي  
السيد ف • كوبيتشيك  
السيد ه • ثليكه

رومانيا

السيد ت • ماليكانو  
السيد ب • بيشير

زائير

السيدة ايساكي - كابيا

سرى لانكا

السيد ج • دهانابالا  
السيد ه • م • ج • س • باليهكارا

السويد

السيدة م • ب • ثيورين  
السيد ر • أكوس  
السيد ل • أ • فينكرن  
السيدة أ • بونيتر  
السيد ه • برغلوند  
السيد ج • لوندين  
السيد ي • براوتيز

الصين

السيد كشيان جيا دونغ  
الآنسة وانغ زي يون  
السيد لين شنغ

فرنسا

السيد ف • دي لاغورس  
السيد ه • رييني

فنزويلا

السيد ت • لابرادور روبيو

كندا

السيد ج • م • بيسلي  
السيد ج • ر • سكينر

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ • دي لاکروز	<u>کوبا</u>
	<u>کینیا</u>
السيد أ • حسن	<u>مصر</u>
السيد مروان بدر	
السيد أ • م • عباس	
السيد محمود رميكي	<u>المغرب</u>
السيد ف • فلوريس أوليا	<u>المكسيك</u>
السيد أ • غارسيا روبليس	
السيدة غونزاليس اي رينيرو	
السيد ب • ماسيدو ريبيا	
السيد ل • م • شابليس غارسيا	
السيد ر • ي • ت • كروماتي	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د • أ • سلين	
السيد ج • ف • غوردن	
السيد ت • زوريغتباتار	<u>منغوليا</u>
السيد ج • أ • أوبو	<u>نيجيريا</u>
السيد ل • أ • اكينديلي	
السيد ف • أ • اديشيدا	
السيد س • كانت شارما	<u>الهند</u>
السيد د • ميستر	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • غاجدا	
السيد ت • توث	
السيد ر • ي • فان شايك	<u>هولندا</u>
السيد ج • راماکر	
السيد ر • ج • اكيرمان	
السيد ل • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>
السيد ن • كلاين	
السيد ر • هورن	
السيد ر • سكوت	
السيد ج • ميسكيل	
الآنسة م • أ • وينستون	

الحاضرون في الجلسة ( تابع )

السيد م • ايمای  
السيد م • كونيشي  
السيد ت • ايشيفورى  
السيد ك • تاناكا  
السيد ك • فيداس  
السيد م • ميخايلوفيتش  
السيد مينيس

اليابان

يوغوسلافيا

السيد ر • ج • جايبال  
السيد ف • بيراساتيغي

أمين عام مؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام :

نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

الرئيس : تفتتح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

اسمحوا لي ، في البداية ، بأن أرحب ترحيبا حارا بالسفير فيكتور فلوريس أوليا وكييل وزارة الخارجية بالمكسيك ، الذى سيوجه كلمة الى المؤتمر اليوم . والسفير فلوريس أوليا دبيلوناسي محنك ، تولى أيضا مناصب هامة أخرى في الحكومة المكسيكية ، واطمنى ان تكلل زيارته لجنييف بالنجاح .

لدي على قائمة المتكلمين اليوم ممثلو المكسيك ، وبيرو وايطاليا والجمهورية الديمقراطية الألمانية .

وأعطي الكلمة الآن للسفير فلوريس أوليا ، وكيل وزارة الخارجية بالمكسيك .

السيد فلوريس أوليا ( المكسيك ) ( الكلمة بالاسبانية ) : سيدتي الرئيسة ، أود ، أولا وقبل كل شيء ، ان اهنئكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر حزيران/ يونيه . فتأييد السويد الثابت والتقليدى لنزع السلاح ، واخلاصكم الشخصي لتلك القضية ، وهو أمر تتفق عليه جميع شعوب العالم ، انما هو أفضل دلالة على ان المؤتمر سيحقق نتائج ملموسة في المهمة الحاسمة التي اسندها اليه المجتمع الدولي .

كما أود أن اعرب عن تهنئتي لسلفكم ، ممثل سرى لانكا الموقر ، السفير دهانابالا ، الذى ادار بجراحة مناقشات المؤتمر خلال شهر أيار/ مايو . وانه لشرف لي ان احضر هذا المحفل الخاص بالمفاوضات المتعددة الاطراف لنزع السلاح ، كما أشير مرة أخرى الى اهتمام المكسيك بسلم وأمن الدول . لقد سمع صوت بلادى هنا في مناسبات كثيرة عن طريق واحد من أكبر أنصار قضية التعقل النبيلة والحوار بين الدول ، شخص يتسم بذكاء ، وسعة اطلاع وبارادة لا تتزعزع ، هو السفير الفونسو غارسيا روبليس . وليست كلماتي الا محاولة لاطهار خط التفكير والمقترحات التي تقدم بها في الدورات السابقة هذا الاستاذ اللامع والممثل للمكسيك .

يجسد مؤتمر نزع السلاح ، بلا شك ، الاهتمامات العليا للمجتمع الدولي . وانه لشرف لسي أيضا أن أوجه كلمة الى الاعضاء الموقرين الذين كرسوا جهودهم وجزءا كبير من حياتهم لههدف نزع السلاح .

اننا نجتمع في وقت يتسم بتوترات خطيرة تهدد استقرار النظام الدولي . ويخيم شبح الحرب على المواجهة الحادة القائمة بين الشرق والغرب ، فالمنازعات الاقليمية المختلفة تقوض السلام ، وتهدد بأن تتحول الى مواجهات عالمية . ويعتبر التصعيد الحالي في سباق التسلح السبب في انعدام الامن في الوقت الحاضر ، والاثر المترتب عليه .

وقد أنشأ المجتمع الدولي منذ عام ١٩٦٢ مؤسسات مختلفة لمناقشة قضايا نزع السلاح وللتفاوض بشأنها . ولكن على النقيض من ذلك ، فان هذا الجهد العضوى الذى اسهمنا فيه جميعا لم يضع حدا لسباق التسلح ، بل ولم يقلل من توجيه الموارد المستخدمة حاليا للقتل ، نحو تحسين نوعية الحياة .

ولقد دأبنا في العقدين الماضيين على اعداد اطار قانوني ، يمثل ، بالرغم من عدم كفايته الواضحة ، تقدما ملموسا نحو نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وأرست كل

من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، ومعاهدة عدم الانتشار ، والاتفاقات الاقليمية المختلفة بما فيها بوجه خاص ، معاهدة تلاتيلكو ، الأسس لوضع اتفاقات أوسع في المستقبل .

بيد اننا لم نتمكن منذ عام ١٩٧٩ من الوفاء بولايتنا في هذا المحفل وهي انجاز معاهدات أو اتفاقات بشأن نزع السلاح . وقد اضيف موعرا الى هذا الشلل في المفاوضات المتعددة الاطراف، اخفاق المحادثات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية والمتوسطة المدى . وهكذا ، بسبب عدم وجود ارادة سياسية ، أخذت الاهداف التي ارساها المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح فـ في التراجع رويدا رويدا الى الوراء .

وفي تلك المناسبة ، اعلنت الدول الاعضاء انه " لايمكن اقامة سلم حقيقي ودائم الا من خلال التنفيذ الفعال للنظام الأمني المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة والخفض السريع والكبير في الاسلحة والقوات المسلحة " .

وعلى الرغم مما سلف ، فان التصعيد الحالي في سباق التسلح النووى والتقليدى انما يوعدى الى تكديس ترسانات ضخمة ، ويشجع على انتاج اسلحة تدمير أشد قوة . وقد أفضى التطور التكنولوجي الذى يخدم التعطش غير المعقول للابادة الى صناعة جيل من الاسلحة النووية يتسم بمزيد من الدقة والسرعة ، الامر الذى يقودنا الى حافة الفناء . وتزيد النظريات التي تريد أن تجعلنا نوعمن بجدوى نشوب حرب نووية محددة ، من احتمال نشوب النزاع . بل يمكن ان يوعدى اي انذار خاطئ السى حدوث محرقة بشرية .

ونظرية الردع المتبادل ، القائم على توازن الرعب ، يجعل نزع السلاح متعذرا اليوم أكثر من أى وقت مضى ، ويشكل تهديدا للسلم الهش القائم . ولن يوعدى الخوف الا الى عدم الثقة والاغراء العقيم بالتعجيل بسباق التسلح . ونظرا للقدرة الحالية على الانتقام ، بما في ذلك النطاق المهلك للأسلحة الحديثة ، فان نشوب حرب نووية يفترض مقدما كذلك تدمير المعتدى ، ويشكل الحوار والانفراج الاساسي الثابت الوحيد للامن الحقيقي والدائم لكافة الدول .

ونظرا لتدهور الحالة الدولية ، فانه من الضرورة بمكان ان يبذل على وجه الاستعجال مجهود مستمر وواع لازالة خطر التدمير الشامل للحياة على هذا الكوكب . ولقد التزمت المكسيك دائما وبشبات بنزع السلاح . ولهذا السبب ، قام الرئيس ميغيل ديلا مدريد ، في ٢٢ أيار/ مايو الماضي ، مع رئيسي دولتي الأرجنتين وتزانيا وروءساء وزارة كل من اليونان والهند والسويد باعلان التزامهم " باتخاذ اجراء بناء من أجل وقف سباق التسلح النووى وعكسه " . ومضى قائلا انه بالرغم من ان منع كارثة نووية هو في المقام الاول مسؤولية الدول الحائزة للأسلحة النووية ، " فان المشكلة مهمة جدا لدرجة انه لا يمكن تركها لتلك الدول وحدها " .

ان هذا الاعلان - الذى استنسخ من قبل بوصفه وثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح - يستهدف تنشيط العزم السياسي لجميع الدول ، ويستهدف من خلال تعميمه على نطاق واسع - دعوة الرأى العام العالمي مرة أخرى الى ان يدرك تماما التهديد الخطير الذى يواجها . بيد أن المسألة ليست مسألة تعبئة قطاعات عريضة فحسب ، بل تأييد المداولات التي تجرى بشأن نزع السلاح في مختلف محافل الامم المتحدة . ولقد أعرب بلدى - بالاضافة الى البلدان الاخرى الموقعة على الاعلان المشترك ، عن عزمه على مواصلة المشاورات اللازمة بغية تيسير الاتفاق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية .

ونحن نكرر ، في هذا المؤتمر دعوتنا الى الدول الكبرى لكي تعمل على ايقاف تجريب وانتاج ووزع الاسلحة النووية ومنظومات نقلها • وهذه الخطوة تعد أول خطوة أساسية نحو بدء مفاوضات تفضي الى خفض كبير في الترسانات الموجودة •

ان الطريق الموعودى الى نزع السلاح لم يكن سهلا أبدا ، ولكننا على يقين من أن التدابير التي نقتريها ستكون مفيدة وعملية في الاجل القصير ، شريطة أن تتوافر الارادة السياسية اللازمة لاتخاذها • وينبغي ان يوعدى التعادل بين القوتين العظميين الى التجميد الفوري للترسانات الموجودة أو سيؤدي وقف التجارب النووية الى وقف تقدم التكنولوجيا ، التي تزداد قربا من اباداة البشرية • وانه من السخف والتناقض ان تستخدم سيادة الانسان المذهلة على الطبيعة في أغراض الفناء ، بدلا من حل المشاكل الضخمة التي توعثر على السواد الاعظم من سكان الارض •

ويجب ان تصحب التدابير المقترحة من جانبنا مبادرات أخرى محددة ما فتئت المكسيك تدافع عنها في هذا المحفل طوال سنوات • واشير في المقام الاول الى انه من المستحسن ان تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية انفراديا بالأ تكون البادئة باستخدام تلك الاسلحة • فاذا ما اضطلعت الدول الخمس الكبرى بهذا الالتزام ، فيمكن أن يوضح الاتفاق في وثيقة رسمية تعمل عن طريق القانون ، على ازالة سبب الخوف الحالي •

ولا يمكن للمؤتمر ان يظل سلبيا أمام انعدام الاتصال بين القوتين العظميين • ويجب ان ننشئ آليات مناسبة للتفاوض المتعدد الاطراف من أجل وضع تدابير ملموسة لنزع السلاح • ولذلك فان وفدى يصر على ضرورة انشاء هيئات فرعية مناسبة كيما نضطلع بولايتنا على نحو فعال • وفي رأينا ، انه من الاهمية بوجه خاص ان تشكل لجنة مخصصة لمعالجة البند المتصل بوقف التسلح النووى ونزع السلاح النووى •

وتستحق المفاوضات الرامية الى منع تعزيز الترسانات المخصصة للفضاء الخارجى اهتماما خاصا • ونرى ان قيام هذا المؤتمر باتخاذ اجراء وقائي هو أمر ضرورى وملح للغاية كيما نتلافى منذ البداية قيام مناخ من الشك المتزايد يمكنه ان يحبط كافة الجهود المبذولة من أجل وقف سباق التسلح في هذا المجال •

ويكرر القرار ٧٠/٣٨ الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ودرتها الثامنة والثلاثين التأكيد على "أن مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الاطراف فى ميدان نزع السلاح ، يقع على عاتقه دور رئيسي في التفاوض بشأن عقد اتفاق أو اتفاقات ، حسب الاقتضاء ، بشأن منع سباق التسلح بجميع جوانبه في الفضاء الخارجى " •

وبالمثل تجبرنا الاحداث الأخيرة على ايلاء الاولوية لابرام معاهدة تعمل على القضاء تماما على خطر الحرب الكيميائية • وتشجعنا في هذا الصدد الاقتراحات المقدمة من جانب الدولتين العظميين •

ونحن نأمل في ان تتغلب قريبا اللجنة المخصصة ذات الصلة ، استنادا الى تلاقي وجهات النظر الواعد والاساسي ، على الاختلافات المعرب عنها فيما يتعلق بوسائل التحقق من الاتفاقات •



والمكسيك سوف تواصل بلا هوادة جهودها المبذولة من أجل تحقيق سلم وأمن الدول • ونحن على اقتناع بأن سباق التسلح انما يسد جميع الطرق الموعودة الى التنمية ، وبناء على ذلك ، فان نزع السلاح يعتبر شرطا حتميا للرفاه الاقتصادي والاجتماعي لكافة الشعوب •

وترى بلادي انه على المستوى الاقليمي ، ينبغي ان تمتد تجربة نزع السلاح فـي أمريكا اللاتينية المتعلقة بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية ، الى مناطق أخرى من العالم • وكما أشار السيد الفونسو غارسيا روبليس فان " معاهدة ثلاثيلولكو التي كانت ثمرة تلقائية لارادة دول أمريكا اللاتينية ، تعد الصك الاول ، وحتى الآن الصك الوحيد الذي أمكن بواسطته اقامة نظام يتسم بغياب الاسلحة النووية غيابا تاما في الاقاليم الكثيفة السكان" • ونحن نرى ان نزع السلاح النووي من وسط أوروبا ، وهي منطقة مواجهة استراتيجية ، سيسهم على نحو حاسم في قضية السلم •

وفي مقر مجتمع الدول ، ها نحن نحض جميع الدول على ان تتعاون تعاوننا تاما في الجهود المبذولة من أجل انجاح المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية • ويعتبر هذا الصك أساسيا لمنع الحرب النووية ، اذ يطالب بايجاد توازن عادل بين التزامات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتزامات الدول النووية • ويتصل عدم الانتشار الافقي اتصالا وثيقا بالتزام من شطرين : الالتزام بعدم الانتشار الرأسي لادوات التدمير الشامل الرهيبة ، وهو مفهوم يتجسد بوضوح في المادة السادسة من المعاهدة ، التي تنص على وقف سباق التسلح النووي ، والالتزام بتشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وفقا لاحكام المادة الرابعة ، من أجل الوفاء باحتياجات البلدان النامية •

ويعتمد مستقبل نزع السلاح الى حد كبير على التفاهم بين الدول العظمى • ولذلك ، نكرر الدعوة العالمية الموجهة الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي باستئناف مفاوضاتهما بشأن الاسلحة الاستراتيجية والاسلحة المتوسطة المدى على أسس مقبولة لكل منهما • والمكسيك تدرك الطبيعة الثنائية لهذا الحوار الذي يجب ان يتم بروح بناءة ، وتقترح مرة أخرى ان تدمج هذه المحادثات في محفل واحد ، وان تشمل كذلك ما يسمى بالاسلحة التكتيكية •

كما أؤكد من جديد قرار بلادي بذل أقصى ما في وسعها لتشجيع مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف • وفي هذه المفاوضات ، ستؤخذ بعين الاعتبار مصالح المجتمع الدولي ككل • ويتحمل هذا المؤتمر مسؤولية أساسية هي انجاز اتفاقات قانونية تعمل على وقف المسيرة نحو التدمير الذاتي • واليوم ، تطالبنا شعوب العالم بالحاح شديد بأن نكفل بقاء الانسانية وان نقضي الى الابد على خطر الحرب النووية •

ويعتبر نزع السلاح ذا أهمية حيوية لكافة الدول • ونحن على ثقة بأن التفاوض وامكانيات العقل البشري ستتغلب على حكم القوة • ففي استطاعة الانسان أن يخلق عالما خاليا من شبح الفناء • وفي مواجهة الاختيار بين الحرب والسلم ، يجب على مجتمع الأمم ان يختار دون أى تردد السبيل الذي يمليه العقل •

وقد أعلن الرئيس دييلا مدريد في ١٦ أيار/ مايو الماضي أمام الكونغرس في الولايات المتحدة ما يلي :

" ان المحادثات التي توعدى الى خفض هام في الترسانات النووية ، والى تدميرها تدميرا تاما في النهاية ، يجب ان تستأنف دونما تأخير • فعلى الدول الكبرى واجب لا يمكن الهروب منه وهو ضمان استمرارية التاريخ والتعاون في مهمة القضاء على الآثار الخطيرة للتخلف والحرمان " •

الرئيس : أشكر وكيل وزارة خارجية المكسيك على بيانه الهام وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى رئيسة المؤتمر •

والآن أعطي الكلمة الى ممثل بيرو ، السيد كاستيللو راميريز •

السيد كاستيللو راميريز ( بيرو ) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة عن الانكليزية) : سيادة الرئيسة ، اسمحي لي أولا بالاعراب عما يخالج وفد بيرو من الارتياح الخاص اذ يراك رئيسة لهذا المحفل في بداية الجزء الثاني من دورة ١٩٨٤ ، لان السويد ما فتئت تتميز بمساهماتها القيمة والمتواصلة لنزع السلاح • اننا نتمنى لك كل النجاح ونؤكد لك ان وفدنا يقف على تمام الالهبة للتعاون معك فيما نعرف انه سيكون جهودك التي لا تني لتعزيز أهداف هذا المؤتمر •

كما أود التوجه ، عن طريقك ، بالترحيب الحار بوكيل وزارة خارجية المكسيك ، السيد ليسانسيادو فيكتور فلوريس أوليا ، الذي يود وفدى ان يعرب له عن أصدق تهانيه على البيان الذى ألقاه في هذه الجلسة العامة والذي أعرب فيه عن أفكار تستحق منا أشد الاهتمام •

لقد أعلم ممثل المكسيك الموقر هذا المؤتمر اليوم بالاعلان الهام الموعر في ٢٢ أيار/ مايو الماضي والصادر عن كل من السيد ليسانسيادو هورتادو دي لا مدريد ، رئيس المكسيك ، والدكتور راوول ألفونسين ، رئيس الأرجنتين ، والسيد اندرياس بابانديرو ، رئيس وزراء اليونان ، والسيدة انديرا غاندى ، رئيسة وزراء الهند ، والسيد أولاف بالمي ، رئيس وزراء السويد ، والسيد جوليوس نيريرى ، رئيس تنزانيا ، والذي دعوا فيه الدول النووية الى وقف سباق التسلح وعكس مساره •

وفي هذا الصدد ، أود تلاوة الجزء الموضوعي من الرسالة التي جمعها الدكتور ساندر ماريا تيغي رئيس مجلس وزراء بيرو ووزير خارجيتها في ٣١ أيار/ مايو الماضي الى السيد ليسانسيانو برناردو سيبولفيدا وزير خارجية المكسيك ، والتي تقدم كل التأييد من حكومة بيرو لهذه المبادرة الهامة عن السلم :

" لقد واصلت بيرو ، سواء في الجمعية العامة للامم المتحدة ، أو لجنة نزع السلاح ، أو مؤتمر نزع السلاح ، أو المحافل الدولية الأخرى ، الاعراب عن قلقها الجدى من تزايد التوتر في العالم ومن الخطر الشديد الذى تفرضه الاسلحة النووية ، تلك الاسلحة التي تزداد تضاعفا وتفننا نتيجة الافراط في الانفاق والتطوير ، مستنزفة موارد ما أحرى ان توجه لتلبية الاحتياجات الملحة للبشرية •

" وادراكا من بلدى للحاجة الى بذل جهد من جانب المجتمع الدولي بأسره تفاديا للخطر الكامن لنشوب حرب نووية ، فقد اضطلع بكامل مسعولياته في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين بوصفه أحد الدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وفي معاهدة ثلاثيولكو •

" لذلك فانه ينظر ببالغ الاهمية الى النداء الذى صدر لتوه ، مهيبا بحكومات الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، والصين الى وقف كل عمليات لتجريب ونتاج ووزع الاسلحة النووية ومنظومات نقلها وأن يعقب ذلك على الفور تخفيضات ضخمة في القوات النووية .

" ان خطر نشوب حرب نووية ، يمتد تأثيرها ليشمل الجنس البشرى بأسره ، يجعل من الامور الاساسية تنسيق العمل لوقف سباق التسلح وعكس مساره - وهو عمل يتطلب تغييرا جذريا في المواقف .

" وبهذه الروح ، يسرني الاعراب لفخامتكم ، باسم حكومة بيرو ، عن أشد التأييد للمبادرة التي اتخذت وذلك في الرسالة التي بعثتم بها فخامتكم الي . "

من المنطقي أن يبدأ النداء الذى وجهه رؤساء الدول أو الحكومات الست من شتى مناطق العالم بحث الدول النووية الخمس على وقف جميع أنواع تجارب الاسلحة النووية ، لان ذلك ، دون منازع ، هو أخطر وأهم تدبير ملموس ينبغي اتخاذه لتعزيز نظام عدم الانتشار وازفاء الصبغة العالمية عليه لان من شأنه منع استكمال الاسلحة الجديدة وصناعتها .

لقد أكدت آخر الاحصائيات الصادرة عن مؤسسات نثق فيها كل الثقة التزايد الذى لا ينقطع في اجراء التجارب النووية ، وهذا هو السبب في الحاجة الماسة الى التوصل ، في هذا المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد لنزع السلاح ، الى اتفاق بشأن معاهدة تحظر فعلا جميع أنواع تجارب الاسلحة النووية .

ولذلك ، يجب أن يشرع هذا المحفل ، مرة والى الابد ، في مفاوضات عملية في ذلك الصدد ، ينبغي فيها للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم لهذه الغاية تعهدا واضحا بالتوصل الى اتفاق على وجه السرعة ، ان أمكن ، وضمن فترة زمنية محددة ، بشأن معاهدة لحظر التجارب النووية .

وحرصا على أن تتمتع تلك المعاهدة بالفعالية ، ينبغي أن تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية أول من ينضم اليها ، وهو اجراء تبرهن فيه على أمانتها في الامتثال للالتزامات التي أخذت نفسها بها في معاهدة عدم الانتشار ، وينبغي أن تتبعها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار ولاسيما تلك التي توشك أن تحتاز - ان لم تكن قد احتازت بالفعل - القدرة النووية ، يضاف الى ذلك انضمام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في معاهدة عدم الانتشار .

وكما وردت الاشارة في نداء رؤساء الدول ، والحكومات ، يجب أن يرافق وقف اجراء التجارب النووية تعليق انتاج ووزع الاسلحة النووية ومنظومات نقلها ، ان الاسلحة النووية قد تجاوزت الآن ، ومهما بدا ذلك بعيدا عن التصور ، القدرة على تدمير العالم . وفور اتخاذه هذه الخطوات الحيوية لتعزيز نزع السلاح يجب أن يحدث تخفيض ضخم في القوات النووية ، يعقبه محاولة وضع برنامج متواصل للتخفيضات في الاسلحة حتى يأتي الوقت الذى يتحقق فيه نزع السلاح العام والكامل .

لقد صدر النداء الذى وجهه رؤساء دول أو حكومات كل من الأرجنتين ، وتزانيا ، والسويد ، والمكسيك ، والهند ، واليونان ، والذى منحه حكومتي أكمل التأييد وأقواه ، نظرا لضرورة ان يطلب من الدول النووية بأن عليها مراعاة مسؤوليتها الرسمية عملا بما تلقيه عليها المعاهدات النافذة

الآن ، ولاسيما معاهدة عدم الانتشار ، من التزامات باجراء مفاوضات عن حسن نية كيما تجعل من وقف سباق التسلح ومن نزع السلاح النووى حقيقة واقعة • وقد آن للدول الكبرى ، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تقدم الآن دليلا عن تلك النية الحسنة وأن تبرهن لنا على مصداقية اعلاناتها الرنانة •

ولا أود انهاء هذا البيان دون التشديد على عبارات الأمين العام للأمم المتحدة الذى وصف مبادرة السلام التى اتخذها الرؤساء الستة للدول أو الحكومات بانها مساهمة هامة نحو تخفيض خطر نشوب الحرب النووية لان سباق التسلح النووى هو أحد ألع الجوانب فى العلاقات الدولية الحاضرة • ونحن نوافق على ذلك الرأى كل الموافقة •

الرئيس : أشكر ممثل بيرو على بيانه وعلى العبارات الطيبة التى وجهها الى الرئيسة والى بلادى •

أعطي الآن الكلمة لممثل ايطاليا ، السيد السفير أليسي •

السيد أليسي : ( ايطاليا ) ( مترجم عن الفرنسية ) : سيدتي الرئيسة ، أود أولا أن أهنيك على تقلدك هذا المنصب الرفيع الحافل بالمسؤوليات ، منصب رئيسة مؤتمر نزع السلاح لشهر حزيران/ يونيه • انك تمثلين بجدارة بلدا يتمتع حقا باحترام بالغ فى المجتمع الدولي بفضل المساهمة القيمة التى ساهم بها فى قضية نزع السلاح •

وانى لمقتنع ان المؤتمر سيباشر أعماله برئاسة فوراً وأتمنى لك كل توفيق •

وانى لحريص أيضا على الاعراب عن شكر وفدى لسلفكم ، السفير دانابالا ، للجهود المحمودة والمستمرة التى بذلها خلال شهر نيسان/ أبريل حتى يتقدم عملنا •

واسمحي لي أيضا ان أضم صوتي الى كلمات الترحيب التى وجهها اليك فخامة السيد " فلورس أوليا " ، وكيل وزارة خارجية المكسيك ، الذى استمعنا هذا الصباح الى بيانه البالغ الأهمية •

وأود كذلك أن أعرب عن ترحيبنا الشديد والحرار بممثل بلد صديق ، السيد فان شايك سفير هولندا ، كما أعرب له عن أفضل تمنياتنا لمهمته فى جنيف •

ان المناخ العام الذى يستأنف فيه مؤتمر نزع السلاح أعماله ليس مشجعا بالتأكيد • فالعوامل السلبية التى عرقلت تحسين الموقف الدولي ، لاتزال لسوء الحظ قائمة • ولا نجدها فى الريبة التى تسيطر اليوم على المسرح الدولي فحسب ، وانما على نحو أكثر عمقا ، فى الاسباب التى تشير هذه الريبة : عدم الثقة فى نوايا وبواعث الطرف الآخر ، واستمرار انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي على نحو خطير •

وفىما يتعلق بنا ، فنحن لا نعتقد ، رغم ذلك ، ان الباب مغلق أمام الحوار • ولا يزال صالحا العرض الذى قدمته دول حلف الاطلسي مرات عديدة الى الاتحاد السوفياتي لاستئناف مفاوضات جنيف بشأن الاسلحة النووية بلا شروط • وتكرر هذا العرض مرة أخرى فى اعلان واشنطن بشأن العلاقات بين الشرق والغرب ، الذى اعتمده مجلس منظمة حلف شمال الاطلسي على المستوى الوزارى يوم ٣١ أيار/ مايو الماضى •

وتأمل الحكومة الإيطالية بشدة ألا يصير قادة الاتحاد السوفياتي على رفضهم وأن يعودوا إلى مائدة المفاوضات .

ونود أن نرى في بعض الملاحظات التي يحتويها الاعلان الذي أصدرته دول حلف وارسو في بودابست في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٤ ، اشارات ايجابية نأمل في أن تؤدي الى تطورات أكثر واقعية . وفي انتظار نضوج الشروط اللازمة لمثل هذه الانطلاقة الجديدة ، فان " أكثر المهام الحاحا أمامنا - كما أعلن ذلك السيد أندريوتي وزير خارجية ايطاليا في ١٦ أيار/ مايو بعد زيارته لكل من بودابست وموسكو - هي العمل من أجل تحسين مناخ العلاقات بين الشرق والغرب على نحو ملموس " .

وفي غياب الحوار الثنائي ذاته ، تزيد مسؤولية المحافل المتعددة الاطراف سواء فيما يتعلق بمواصلة أهدافها المحددة في ولاياتها أو بالمحافظة على قناة اتصال بين الدول الكبرى في مسائل الامن ونزع السلاح . وأود هنا أن أذكر أن الدول الغربية قدمت مقترحات محددة في كل من ستوكهلم وفيينا من شأنها السير قدما بالمفاوضات .

وتزداد أيضا وعلى نحو ملموس ، مسؤولية مؤتمر نزع السلاح المتميز بطابعه العالمي ، وينبغي أن نكون على وعي بذلك وأن ننظر بواقعية وعزم ، ما هي بنود جدول الاعمال التي توفر احتمالات مقبلة حقيقية لاحراز تقدم . وهذا يعني التغلب بسرعة على المشاكل التنظيمية والاجرائية كي نستغل على نحو تام امكانيات هذه الهيئة المتعددة الاطراف دون معاناة الى حد مفرط من الفشل في المفاوضات الذي يواجهه عدد من قطاعات نزع السلاح .

ان الوفد الايطالي لمقتنع ان في مجال منع الحرب النووية وكل المسائل المتصلة بها ، يستطيع مؤتمر نزع السلاح ، وينبغي له ، أن ينتقل الى مرحلة عملية دون أن يتأخر أكثر من ذلك في النظر في مسائل صياغة ولاية لجنة مخصصة . وبالفعل ، فليست العبارات المستخدمة في الولاية هي التي ستعدل بعض الحقائق الاساسية وأول هذه الحقائق هي اجماع الآراء على أهمية هذا الموضوع وعلى ضرورة بحثه على نحو متعمق ، والثانية هي أن تباين المقترحات التي قدمت يجعل من الاساسي تخصيص مرحلة تمهيدية لمناقشة وتحديد المقترحات التي تصلح للتفاوض بشأنها . ونعلم جميعا أن بعض هذه المقترحات لن تحقق التوافق الضروري في الآراء .

وبرأينا ، ينبغي توجيه أعمال هذا البند من جدول الاعمال نحو مشاكل السلم الدولي في العصر النووي . وهذا هو المنظور الذي يقودنا الى اعتبار أن منع الحرب النووية هو أحد جوانب منع كل الحروب والى ربطه بالتالي بالالتزام بعدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمال القوة . ان مبدأ عدم اللجوء الى القوة مبدأ عالمي وافقت عليه جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بانضمامها الى الميثاق : ان جميع الجهود التي تستهدف غرس الثقة بين الدول ، وزيادة الامن ، وتحسين الآليات لمواجهة الازمات ، وتجنب خطر اندلاع حرب نووية على نحو غير مقصود أو عن طريق الخطأ ، والسعي الى توازن استراتيجي أكثر استقرارا وفي أدنى مستويات التسلح ، وضمان مراقبة ومراعاة جميع اتفاقات نزع السلاح السابقة والمقبلة ، ينبغي أن ترمي الى احترام هذا المبدأ وتطبيقه على نحو عالمي .

وسبق أن توفرت الفرصة للحكومة الإيطالية للاعراب على نحو علني عن اهتمامها بأي اقتراح يهدف ، على نحو جاد ومحدد ، الى تحقيق هذه الغاية . وفي هذا السياق أعربت ان الوقت قد

حان لقبول مناقشة اعلان عدم اللجوء الى استخدام القوة في المحفل الملائم • وفتح خطاب الرئيس ريجان أمام البرلمان الايرلندي آفاقا جديدة في هذا الشأن وربما نجد فيه بوادر استئناف الحوار بين الشرق والغرب •

وأود ، في هذا السياق أيضا ، أن أذكر ان بلدان حلف الاطلسي قد أكدت من جديد ، وعلى نحو جلي ، في اعلان واشنطن الذى أشرت اليه سلفا ، انها لن تستخدم أبدا أيا من أسلحتها الالرد على هجوم مسلح •

وتعتبر الحكومة الايطالية أن نظام عدم انتشار الاسلحة النووية هو احدى الدعائم التي يستند عليها اليوم السلم الدولي ومنع النزاعات النووية •

ونظرا لاقتراب موعد مؤتمر اعادة النظر في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ينبغي تعليق أهمية خاصة على الجهود التي ستبذلها حكوماتنا من أجل انجاز تقدم في بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح التي ترتبط على نحو مباشر الى حد ما بتنفيذ المادة ٦ من المعاهدة • وضمن هذه البنود ، بالاضافة الى بند منع الحرب النووية ، نجد بالتأكيد البنود المتعلقة بضمانات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وبمنع جميع التجارب النووية •

وفيما يتعلق بالموضوع الأخير ، ليس لدى وفدى أى مانع من قبول أن تكون ولاية الهيئة الفرعية أوسع نطاقا وأن تشمل الى جانب مسائل التحقق والتنفيذ ، المشاكل التي تتعلق بنطاق تنفيذ معاهدة مقبلة لمنع التجارب النووية •

ومع ذلك ، فان وفدى يأسف لعدم اعادة تشكيل لجنة مخصصة فيما يتعلق بالبند ١ من جدول أعمالنا ، بسبب عدم كفاية الولاية السابقة • وفي الوقت الذي نعمل فيه على تنقيح الولاية بناء على رغبة عدد كبير من الوفود ، كان ولا يزال بإمكاننا أن نتلافى تحويل المناقشات في هذا الموضوع الاولوى الأهمية الى مناقشات عقيمة تماما وتقديم محصلة سالبة الى مؤتمر منع انتشار الاسلحة النووية ، وحتى على المستوى الاجرائي •

وفي هذا الشأن ، استمعنا باهتمام بالغ الى الاقتراح الذى قدمه السيد "شينتارو ابي" وزير خارجية اليابان في جلسة ١٢ حزيران/يونيه ، من أجل نهج تدريجي وواقعي فيما يتعلق بحظر التجارب في باطن الارض • ونرى أن هذا الاقتراح يستحق اهتماما بالغ الجدية ومن الممكن أن يفتح آفاقا جديدة لاعمالنا •

لقد حققت المفاوضات بشأن حظر الاسلحة الكيميائية بعض التقدم خلال دورة الربيع ، وخاصة فيما يتعلق بصياغة بعض التعاريف الاساسية • وهناك انجازات أخرى من الممكن تحقيقها في ميدان ازالة المخزونات والتحقق منها • ولقد عاد عدد كبير منا توا من " مونستر " حيث نظمت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، على نحو رائع ، حلقة دراسية كرسيت لهذه المسائل • وأود أن أهنيء بحرارة السفير فيغينر ، وسلطات بلاده عن طريقه ، لنجاح هذه المبادرة • ولم يتح لي شخصيا ، للأسف ، الاشتراك في هذه الحلقة • ولكنني أعلم أن الحلقة حققت الهدف منها على نحو كامل : فقد كانت أبعد ما يكون عن الممارسة الاكاديمية ، وهي بذلك تندرج في عملية المفاوضات ، وستساهم على نحو ايجابي ، وأنا على يقين من ذلك ، في سير هذه المفاوضات •

وقبل أن توشك دورة الربيع على الانتهاء ، عرض علينا رئيس اللجنة المخصصة الوثيقة CD/CW/WP.81 ، التي تحتوي على مقترحات بحلول وسط بشكل مواد معاهدة • ويوعيد وفدى مبادرة السفير ايكوس هذه • وفي هذه المرحلة ، ربما كان دور الدفع والوساطة الذي يقوم به رئيس اللجنة المخصصة ، دورا جوهريا • وتسلم الوثيقة WP.81 ان هيكل الاتفاقية المقبلة لم يكن موضع مناقشة متعمقة • ونرى أنه ينبغي بدءا من الآن تناول هذه المسألة وكذلك مسألة الاجراءات التي ينبغي اتباعها لصياغة الاتفاقية • وتحتوى وثيقة العمل CD/435 التي قدمتها مجموعة البلدان الاشتراكية مقترحات مفيدة في هذا الشأن •

وستستفيد المفاوضات التي ستجرى خلال دورة الصيف من مشروع المعاهدة الذي قدمه نائب الرئيس الامريكى الى المؤتمر يوم ١٨ نيسان/ أبريل الماضي • ويحتوى هذا المشروع على مجموعة متجانسة من المقترحات التي تنظم المشاكل المعقدة للغاية المتعلقة بحظر عالمي وشامل للأسلحة الكيميائية حتى أدق تفاصيلها • وهو بذلك يتيح للمفاوضات احتياز مرحلة جديدة • وقد كانت على الاخص الترتيبات المتعلقة بالتحقق هي التي آثرت حتى الآن ردود فعل أولية •

ولابد من الاعتراف بأن انتاج الاسلحة الكيميائية مرتبط عن كذب بالانتاج للاغراض السلمية في الصناعة المدنية • ولكي تكون مراقبة عدم انتاج الاسلحة الكيميائية فعالة ، لابد من أن تقبل الدول الاطراف في الاتفاقية التفتيش الدولي •

وان المشاكل المتعلقة بالتخزين السرى المحتمل والانتاج السرى المحتمل ، مشاكل قائمة وضخمة فعلا : ويأتي مشروع المعاهدة الامريكى برد جرىء وفعال في هذا الشأن • ويدفعنا هذا الرد الى التفكير بجديّة ، حيث انه لا يوفر حلا تقنيا فحسب وانما يوفر أيضا وخصوصا منهاجاً جديداً في العلاقات بين الدول في مجال الامن •

وقد قدم السفير فيلدز في البيان الذى ألقاه يوم ٢٦ نيسان/ أبريل الماضي تفاصيل هامة : فقد أكد أن منهج " الدعوة المفتوحة " لا يرمي الى فرض التزامات على بعض الدول أثقل من تلك المفروضة على غيرها • ونأمل أن يفهم جيدا هذا التوضيح ، الذى يشير الى ضرورة تطبيق منهج " الدعوة المفتوحة " على نحو متساو على مختلف الانظمة الاقتصادية والسياسية • فذلك يدل بالفعل على رغبة واضعي هذا المشروع في التفاوض بروح بناءة •

ولايزال السلاح الكيميائي فعلا على نحو رهيب • وأثار استعماله في النزاع الايراني العراقي وغالبا في مناطق أخرى من العالم أيضا ، دهشة ويقظة الرأى العام • وأشارت الصحافة المتخصصة موعرا الى تجربة قذائف جديدة أعدت خصيصا لحمل شحنات كيميائية ، ويثبت ذلك مرة أخرى ، السى أى درجة تظل الاسلحة الكيميائية عنصرا هاما في خطط اركان الحرب وفي التطوير الكيفي للترسانات العسكرية •

وعلى كل دولة قبل أن تنضم الى اتفاقية تحظر الاسلحة الكيميائية الى الابد ، أن تتأكد قبل كل شيء ان هذه الاتفاقية ستحترم بدقة من قبل جميع الاطراف •

وباستثناء الاسلحة الكيميائية فان المسائل الاخرى المدرجة في برنامج عملنا لاتزال في انتظار تناولها من حيث الجوهر • ويعتبر تعيين زميل له مثل خبرة السفير فيفودا رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية من الامور التي تفضل اعطاء دفعة جديدة لهذه المفاوضات • وان ابرام

اتفاقية تحظر الاسلحة الاشعاعية سيكون له في المناخ الدولي المتدهور الذى نعيش فيه أهمية تفوق كثيرا قيمتها في حد ذاتها • وسيكون تحقيق النجاح في هذا الميدان دليلا على بعث الثقة من جديد •

وان التوصل الى اتفاق بشأن البند ٥ من جدول الاعمال لهو من الامور الممكنة كما نعلم جميعا • وبالمقارنة مع شهر نيسان/ أبريل الماضي ، أرى سببين اضافيين يدفعان الى اتمام المشاورات على نحو ايجابي والى انشاء لجنة مخصصة تكلف بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي : فهناك في المقام الاول اجتماع اللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي والذى يدور في هذا الوقت بالذات في فيينا • وبسبب اختلاط الصلاحيات وهو ما نعتبره موعسفا ، أدرجت مسألة اضاء الطابع العسكرى على الفضاء في البند الاول من جدول أعمال هذا الاجتماع • ولا بد من التسليم ، ان عدم انجاز أى تقدم في مؤتمر نزع السلاح ، وهو المحفل الملائم لمناقشة مسائل من هذا النوع ، يدفعنا بالطبع الى هذا التبدد الموعسف للجهود •

والسبب الثاني الذى أراه هو محتوى تقرير الكونغرس الامريكى بشأن السياسة الفضائية للولايات المتحدة ، الذى وزع علينا في ١٢ نيسان/ أبريل الماضي • واني لواثق ان جميع الوفود قد وجدت في قراءته ما وجد فيه وفدى من فائدة واثارة للاهتمام • فهو وثيقة ذات طابع شامل ومفصل ، وتتناول بصراحة أكثر الجوانب بروزا في الاستخدامات العسكرية للفضاء • وتشرح ، ضمن أمور أخرى ، العوامل التى تمنع ، في رأى سلطات واشنطن ، من تحديد التدابير الفعالة التى يمكن التفاوض بشأنها فورا • ومن الممكن بالطبع أن نكون مختلفين في الآراء : ولكن ينبغي على أى حال التعبير عنها بدرجة من الدقة بحيث يمكن مقارنتها • واذا أمكن القيام بمناقشة من هذا النوع في اطار لجنة مخصصة لها ولاية عامة ذات طابع استكشافي ، سيمكننا بالطبع انجاز الاعمال الاساسية الهامة المطلوبة • وسنكون بذلك قد خطونا الخطوة الاولى ، والتي لا يمكن أن تكون في هذه المرحلة سوى تحديد المسائل المرتبطة بمنع سباق التسلح في الفضاء • وأن دورة كاملة لن تكون كافية للمناقشة المتعمقة لكل المسائل التى طرحت في التقرير الذى أشرت اليه •

ويحتوى الفصل قبل الاخير من هذا التقرير على تقييم أولي لمبادرات الاتحاد السوفياتي في مجال منع سباق التسلح في الفضاء • واذا أمكن للوفد السوفياتي ، في اطار اللجنة المخصصة ، الرد على الملاحظات الواردة في هذا التقرير ، سيكون باستطاعتنا مباشرة الاعمال التى طلبها على نحو مقنع ممثل الهند الموقر في ٢٦ نيسان/ أبريل الماضي •

وفضلا عن ذلك ، قدم زميلنا الفرنسي الموقر ، السفير دى لاغورس ، باسم حكومته ، بعض الآراء المفصلة في هذا الموضوع ، في جلستنا الاخيرة • وهي تستحق كل اهتمامنا •

ان الاصرار في مثل هذه الظروف على ادراج هذه الكلمة أو تلك في الولاية ، يصبح غير مفهوم • اذا أردنا التوصل الى أمور نتفق عليها ، فليس هناك الا طريق واحد : الحوار • ان وفدى يسمح لنفسه مرة أخرى بمطالبة الجميع بالتعقل والاعتدال ، حتى يتسنى اقامة حوار في هـذا المجال الأساسي •

الرئيس : وأشكر ممثل ايطاليا لبيانه ولكلماته الرقبقة التى وجهها الى الرئيس

والى بلدى •



وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية السفير روز .

السيد روز ( الجمهورية الديمقراطية الألمانية ) : يسرني بشكل خاص أن أهنتكم لتوليكم رئاسة هذا المؤتمر لشهر حزيران/ يونيه . ونحن على ثقة من أن اخلاصكم ومهارتكم الدبلوماسية سيمكنان المؤتمر من أن يبدأ بداية طيبة في الجزء الثاني من دورته لعام ١٩٨٤ . وان سجل بلدكم الرائع في مفاوضات نزع السلاح ، ولاسيما في مؤتمر نزع السلاح ، معروف للجميع . وتتمتع الجمهورية الديمقراطية الألمانية والسويد بعلاقات جوار وثيقة وطيبة ونحن متأكدون من أنها ستتعزيز أكثر بالزيارة المقبلة التي يقوم بها رئيس الوزراء أولاف بالم الى بلدى في أواخر شهر حزيران/ يونيه . وانتهد كذلك هذه الفرصة للاعراب لسلفكم السفير بانابالا من سرى لانكا عن شكرى وتقديرى للطريقة التي أدى بها مهامه كرئيس لمؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان/ أبريل . واسمحوا لي أيضا أن أرحب بيننا بالسفير الجديد لهولندا ، السفير فان شايك ، الذى نرجو له كل توفيق .

قبل عند انتهاء دورة الربيع لمؤتمر نزع السلاح ان المؤتمر يمر بأزمة . وليس في هذا، لسوء الحظ ، أى مبالغة ، بل انه وصف متعقل للحال . والا فكيف يمكن أن يوصف هذا الحال وقد انقضت عدة سنوات دون تحقيق نتائج تذكر ؟

وفضلا عن هذا فان المفاوضات بشأن المسائل ذات الاولوية في جدول الاعمال وهي التي تهز الانسانية قاطبة هذه الايام ، لم تبدأ للآن .

لقد أصبح من اللازم احداث تحول في نشاط المؤتمر . ولتحقيق هذه الغاية ينبغي ان تتجه جهودنا بمزيد من الاصرار نحو تحقيق تقدم ملموس في هذه الدورة الصيفية .

وسيبدل وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية قصارى جهده لبلوغ ذلك . ويتفق هذا مع السياسة الخارجية التي يتبعها بلدى منذ لحظة مولده قبل ٣٥ عاما .

وتحدد الظروف الجغرافية الخاصة والتعهد التاريخي بضمان ألا تنشب حرب مرة أخرى من التراب الألماني ، تحديدا خاصا التزامنا تجاه السلم والامن .

بيد أن الظروف التي تسير فيها أنشطة هذا المؤتمر لم يطرأ عليها أى نوع من التحسن عبر الشهور القليلة الماضية . وليس ثمة ما يشير الى استعداد حكومة الولايات المتحدة لتغيير سلوكها المغامر في المواجهة وتعزيز التسلح ، وللحفاظ على توازن صادق لصالح وقف سباق التسلح .

وكما كان متوقعا ، فان من الثابت ان وزع اسلحة نووية جديدة من أسلحة الضربة الاولى ، في بعض بلدان غربي أوروبا يشكل ضربة عنيفة بوجه خاص للامن الاوروبى والعالمي . لقد تقوضت بعنف الثقة الدولية القائمة على مبدأ المساواة والامن المتكافىء وخاصة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، وهي العوامل الحاسمة في سبيل السلم العالمي .

ولا يمكن أن يعتقد امروء بجدية أن الدول الاطراف في معاهدة حلف وارسو تقبل هذه المحاولة الرامية الى تدمير التوازن العسكرى والتهديد الشديد الموجه لامننا . وينبغي لكل من كان يثق في الوعود الآتية من الخارج أن يعلم أن الدول الاشتراكية لايمكن أن تكون عرضة للابتزاز .

ولكي تستأنف المفاوضات ، التي تستحق أن يطلق عليها هذا الاسم ، لابد منطقيا من استعادة الاساس الذى تقوم عليه . وذلك يعني وقف أى مزيد من الوزع للأسلحة النووية المتوسطة

المدى واعادة الموزوع منها بالفعل الى بلد منشئها • وكلما حدث ذلك على نحو أسرع ، كلما كان أفضل • لقد تأكد أن : المزيد من الاسلحة لا يعني مزيدا من الامن لكائن من كان • بل عكس ذلك هو الصحيح ، اذ يزداد خطر نشوب حرب نووية ، قد تبدأ في أوروبا وتصيب الشعوب بالموت والدمار • وقد صممت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، مع غيرها من الدول الاشتراكية على ألا تدخسر جهدا في سبيل تعزيز السلم والامن •

ونحن حين نتكلم عن الظروف غير المواتية لمؤتمرننا لا يغيب عن بالنا أيضا الاجتماع الاخير لمنظمة حلف شمال الاطلسي الذي عقد في واشنطن •

فبدلا من الموقف الايجابي تجاه المقترحات البناءة التي قدمتها في عام ١٩٨٣ ، وفي هذا العام ، الدول الاطراف في معاهدة وارسو في براغ وموسكو وبودابست ، جاء البلاغ الختامي لذلك الاجتماع الذي عقدته منظمة حلف شمال الاطلسي ليعيد تأكيد ما يسمى بسياسة القوة واستمرار التعزيز الهائل للتسلح • ونحن نتطلع كذلك الى تقديم مقترحات يمكن أن تشكل نقاطا ملموسة للانطلاق نحو ايجاد حل لمهام هذا المؤتمر •

والشيء نفسه ينطبق على قمة لندن الاخيرة للبلدان الغربية ، حيث لم يول اهتمام ، على سبيل المثال ، الى العواقب الوخيمة التي تصيب التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جراء سباق التسلح • ان سباق التسلح هذا يهز الحياة الاقتصادية الدولية هزا متزايدا • والصلة الوثيقة بين تمويل المصروفات الهائلة على التسلح في الولايات المتحدة الامريكية ، والاسعار العالية للفائسدة وتنامي ديون البلدان النامية ، صلة واضحة للعيان • ومرة أخرى يقوم الفقراء بملء جيوب محتكرى الاسلحة • وأيما كانت الزاوية التي تنظر منها الى عواقب هذا الهوس الشديد بالتسلح ، تجد انها تشكل عبئا ثقيلا على كاهل الشعوب وتتهدد بصورة متزايدة وجودها بالذات • وليس أدل من ذلك على ضرورة الاصرار على استخدام كل امكانات مؤتمر نزع السلاح هذا •

ويعيد وفدى ، في هذه الدورة الصيفية ، التأكيد على اننا نعتبر التدابير الرامية الى منع نشوب حرب نووية هي المهمة التي تحظى بالاولوية العليا • وليس ثمة سبب معقول لمزيد من تأجيل النظر في هذه التدابير واحكام وضعها في اطار لجنة •

أما فيما يتعلق بالمحتوى ، فاننا نود الاشارة مرة أخرى الى ورقة العمل CD/484 ، التي سبق أن قدمها وفدى نيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية •

ونكرر الاعراب عن استعدادنا للتكلم بشأن أية مقترحات أخرى ذات صلة • وقد جرى ابراز الاهمية الملحة لهذه المسألة مؤخرا في الاعلان المشترك لرؤساء دول وحكومات الهند والمكسيك وتنزانيا واليونان والارجنتين والسويد ، الامر الذي قام بشرحه بطريقة جد مقنعة قبل قليل سعادة نائب الوزير من المكسيك ، السفير فلوريس أوليا • ففي هذا الاعلان تم بحق رفض الدعاية التي تقول بأن احتمال نشوب حرب نووية قد تضاعل حقا • فهو يؤكد ضمن أمور أخرى ، انه " كلما زادت ، في الاسلحة النووية ، السرعة والدقة والقدرة على نشر الموت ، وكلما قلت فترة الانداز ، كلما تزايدت امكانية وقوع مجزرة نووية • فلا بد من ايقاف الاندفاع الشامل نحو الانتحار ثم بعد ذلك عكس مساره " •

ان الالحاح في مناقشة الدول الحائزة للأسلحة النووية ان توقف تجارب وانتاج ووزع الاسلحة النووية وأن تبدأ بتخفيضها قد قوبل في بلدى برد فعل واسع وايجابي ، ونحن نأمل أن يوعدى كذلك الى حفز أنشطة هذا المؤتمر .

ان بدء المفاوضات الرامية الى وضع معاهدة للوقف الكامل لتجارب الاسلحة النووية قد تأخر عن مواعده الواجب . فعبر السنتين الماضيتين اشترك وفدى وكذلك وفود كثريرة أخرى في المناقشات على أساس ولاية محدودة رغم ما أشير من شك عظيم .

ولم تقابل هذه التنازلات على أى حال بالمثل . بل العكس هو الصحيح . فمعارضو المفاوضات يقصدون بوضوح الى مواصلة هذا المسلك العقيم مع انهم قد يدعون في النهاية ان المؤتمر يعالج هذه المسألة بجدية .

لذلك فاننا نصر على منح ولاية تفاوضية للجنة التي لابد من انشائها . والامر متروك الآن لأولئك الذين مازالوا يحولون دون احراز أى تقدم ، كي يبديوا الاستعداد اللازم للتوصل الى تفاهم .

وفي ضوء التوسع الاقليمي المطلق في سباق التسلح من قبل حكومة الولايات المتحدة ، ظلت المخاوف المتعلقة بمصير الفضاء الخارجي في ازدياد . وقد عالج وفدى تلك المسألة علنا خلال دورة الربيع . ونكتفي اليوم بالاشارة الى أن الدورة الاخيرة للجمعية العامة للامم المتحدة قد اعتمدت، بمعارضة صوت واحد فقط ، القرار ٧٠/٣٨ بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وطلبت ، بقدر عال من الاولوية ، اجراء مفاوضات بشأن اتفاقية في هذا الصدد ، بأولوية عالية أيضا . والوقت يلح ، والخطر يتهدد الكثير . ولن يعني اضعاف الصبغة العسكرية على الفضاء زيادة كمية في منظومات الاسلحة البالغة التقنية فحسب ، بل انه يقوض كذلك المعاهدات القائمة ويعوق ، بصفة عامة ، التحقق من أية اتفاقات في المستقبل بشأن نزع السلاح . على هذا النحو يخرج سباق التسلح تماما عن السيطرة .

وسيقوم وفدى ، في هذا الصدد ، بدراسة دقيقة جدا للافكار الهامة التي طرحها السفير دى لاغورس ، من فرنسا ، يوم الثلاثاء الماضي . وينبغي لمؤتمرننا أن يشرع فوراً في اعداد اتفاق . ويشكل مشروع المعاهدة المقدم من الاتحاد السوفياتي والذي يشير اليه القرار ٧٠/٣٨ سالف الذكر ، أساساً صلباً لها . فهذا المشروع لا يحدد المسائل ذات الصلة فحسب ، بل يقدم كذلك اقتراحات لحلها .

وبمناسبة الحديث عن البعد الاقليمي لسباق التسلح ، وفي هذا الصدد سيدرس وفدى بعناية فائقة الافكار الهامة التي أوجزها يوم الثلاثاء الماضي السفير الفرنسي دى لاغورس . وعلينا ألا نغفل تزايد استخدام البحار والمحيطات في الاغراض العسكرية . اذ تزايدت ، بدرجة كبسيرة ، اساءة استخدامها في التوسع الامبريالي في القوة ، ولاسيما عن طريق وزع أسلحة نووية وانتهاج دبلوماسية الزوارق المسلحة .

ويتصل بذلك ما يقع من اعتداءات على دول ذات سيادة . وتتأجج منازعات جديدة ، وتزداد حدة القائم منها . ويقوم القرار الاخير لمحكمة العدل الدولي ضد أنشطة عسكرية معروفة في أمريكا الوسطى ، دليلاً على الصلة الوثيقة بين اضعاف الصفة العسكرية على البحار والمحيطات والانتهاك المتصاعد للمبادئ الأساسية للقانون الدولي . ويترتب على ذلك ان تصبح الاتفاقات بشأن تخفيض

الانشطة العسكرية في البحار والمحيطات أمر لا مفر منه • ولذا فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية  
تؤيد التحرك البلغاري لان تناقش الدورة القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة هذه المسألة  
باعتبارها بندا مستقلا في جدول أعمالها •

ويعتزم وفدى التحدث الى هذا المؤتمر فيما يتعلق ببنود جدول الاعمال كل على حدة ، ولاسيما  
خطر الاسلحة الكيميائية • فنحن نعتبر ان من الممكن تحقيق تقدم اذا اتخذت جميع الاطراف  
موقفا جادا ومعقولا • وقد قدم رئيس اللجنة ، السفير ايكويوس ، في ورقة العمل ٨١ ، أساسا صالحا  
للمزيد من المفاوضات •

وقبل أن اختتم بياني ، اسمحي لي ، سيدتي ، ان أبدى ملاحظة تتعلق بالجانب الاجرائي  
من جوانب عملنا • فنظرا لانه لم يتيسر ، خلال دورة الربيع ، التوصل الى اتفاق لانشاء عدد من  
الهيئات الفرعية وولاياتها ، فاننا نعود للوقوف أمام هذه المهمة • ولا يتعلق الجدول بالمسائل  
الاجرائية بمعناها الصحيح • بل هو يعكس بقدر أكبر المواقف المتناقضة تجاه لب الموضوع ذاته •  
ونحن نرفض جميع المحاولات للقاء تبعة عدم التوصل الى نتائج على عاتق تلك الوفود ، اذ لا يتطلب  
ذلك الا ما تقرر بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح  
وما هو مدرج على جدول أعمال مؤتمرنا • ويود وفدى ، مرة أخرى ، أن يبين بوضوح : ان السدول التي  
ترفض اجراء مفاوضات حول أهم بنود جدول الاعمال انما تنكث بالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي •

بل هي تدفع بهذا المؤتمر دفعا الى حالة الجمود • وتبقى الحقيقة البسيطة ، وهي انه  
على أولئك الذين يرغبون حقيقة أن ينهض مؤتمرنا بأعبائه على أتم وجه ، ألا وهي احكام وضع اتفاقات  
بشأن تخفيض الاسلحة ولنزع السلاح ، ان يكونوا على استعداد للمفاوضات • وهذا الاستعداد للمفاوضات  
معيار حاسم لموقف الدول ازاء المسائل الاساسية في عصرنا •

الرئيس : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية على بيانه ، وعلى الكلمات  
الرقيقة الموجهة الى الرئيس والى بلدى •

وبذلك نأتي الى نهاية قائمة المتكلمين لهذا اليوم • هل يرغب أى وفد آخر في أخذ الكلمة ؟  
وقد عممت الامانة اليوم ورقة غير رسمية تشتمل على جدول زمني لجلسات المؤتمر وأجهزته  
الفرعية خلال الاسبوع القادم • وقد أعد الجدول الزمني بالتشاور مع رئيس اللجان المخصصة التابعة  
للمؤتمر • ويعد الجدول الزمني ، كما هو معتاد ، مجرد جدول ارشادى ، كما انه عرضة للتغيير اذا  
تطلب الامر • واذا لم يكن اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد الورقة غير الرسمية •

وقد تقرر ذلك.

وأنا اعتزم تعليق هذه الجلسة العامة واستئنافها بعد الظهر عند نهاية جلستنا غير الرسمية  
المقررة ، بحيث يمكننا أن نعتمد رسميا المقررات المتعلقة بالمسائل التنظيمية • واذا لم يكن هناك  
اعتراض فسيتبع ذلك الاجراء •

وقد تقرر ذلك.

وستبدأ الجلسة غير الرسمية بعد ظهر اليوم الساعة ١٥/٣٠ للنظر في مشروع برنامج العمل  
والمسائل التنظيمية الاخرى • تعلق الجلسة العامة •

تم تعليق الجلسة الساعة ١٢/٠٥ ، ودعيت الى الانعقاد الساعة ١٦/٤٠ .

الرئيس : تستأنف الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

وأود الآن أن اعرض على المؤتمر ، لاتخاذ مقرر ، ورقة العمل ١٢٨ في صورتها المعدلة .  
وإذا لم يكن هناك اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر قد اعتمد برنامج عمله للجزء الثاني من الدورة .

وتقرر ذلك .

ولانتقل الآن الى ورقة العمل ١٢٩ (١) التي تشتمل على طلب مقدم من النرويج للاشتراك في اللجنة المخصصة للأسلحة الإشعاعية . وافترض انه لا يوجد اعتراض . وإذا كانت تلك الحال فإن الطلب يعتبر مقبولا .

وتقرر ذلك .

نظرا لعدم وجود اعمال أخرى لهذا اليوم فاني اعتمزم الآن رفع الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح في يوم الثلاثاء ١٩ حزيران/ يونيه الساعة ١٠/٣٠ . ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥

---

(١) ردا على الطلب المقدم من النرويج (CD/451) ، وطبقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من نظامه الداخلي ، قرر المؤتمر دعوة ممثل النرويج الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٤ في الهيئة الفرعية التي أنشئت تحت البند ٧ من جدول اعماله .

**DOCUMENT IDENTIQUE A L'ORIGINAL**

**DOCUMENT IDENTICAL TO THE ORIGINAL**